



تسوية الصراع العربي الإسرائيلي

د. مصطفى أفليمي



0121346

Bibliotheca Alexandrina

يرد: د. عبد العليم محمد

د. وحيد عبد المجيد	د. حسن أبوطالب
مراد إبراهيم الدسوقي	عبد الفتاح الجبالي
ضياء رشوان	د. ممدوح أنيس فتحي
عماد جاد	أحمد السيد النجار
أيمن السيد عبد الوهاب	أحمد ناجي قمحة

دَرْقُ مَصْرَافِ لَيْمَى

تسوية الصراع العربي الإسرائيلي

♦ مطبوعات ♦
مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية

رئيس التحرير
نبيل عبد الفتاح

مدير التحرير
ضياء رشوان

المدير الفني
السيد عزمى

خطوط
حامد العويضى

سكرتارية التحرير الفنية
حسنى ابراهيم

الآراء الواردة فى هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن رأى مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام .

حقوق الطبع محفوظة للنشر وحظر النشر
والاقتباس إلا بالإشارة الى المصدر للنشر
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
بالأهرام .

شارع الجلاء - ت : ٥٧٨٦٠٣٧



تسوية الصراع العربي الإسرائيلي

♦ اهداء ♦

البحث هذا العمل ، إلى روح الراحل الكريم الأستاذ / مراد ابراهيم
ولا شك أن رحيله كان مصدر حزن وألم عميقين ، فقد أسلم الروح
وهو لا يزال مهموما بالعمل ، وكان مثالا في الانضباط والكفاءة ،
يبله زميلا وأخا كريما ، فليتمده الله بواسع رحمته ولأهله وذويه

فهرس المحتويات

الصفحة

- مقدمة : الدور المصرى فى إطار التحولات الإقليمية ٩
(د . عبد العليم محمد)

الفصل الأول

- الجوانب السياسية لعملية التسوية ودور مصر الإقليمى
..... ١٧ ١٩٩٥ - ١٩٩٠
(د . حسن أبو طالب - أيمن السيد عبد الوهاب)
١ - إدراك النخبة الحاكمة للتسوية ودور مصر الإقليمى ٢٤
٢ - الأداء المصرى فى التسوية ٣٠

الفصل الثانى

- التسوية والأمن القومى المصرى ٦٣
(مراد ابراهيم الدسوقى - د . مدوح أنيس فتحي)
١ - السياسة العسكرية المصرية والتحولات الإقليمية ٦٥
٢ - القوة العسكرية المصرية وأثر التحولات الاستراتيجية على
الدور الإقليمى ٨٣

الفصل الثالث

- الاقتصاد المصرى والتفاعلات الاقتصادية الإقليمية ١٣١
(عبد الفتاح الجبالى - أحمد السيد النجار)
١ - الاقتصاد المصرى وتحديات التسوية ١٣٣
٢ - التسوية وخيارات التعاون الإقليمى ١٧٧

الصفحة

الفصل الرابع

١٩٣ التسوية والتطور الديمقراطي

(د . وحيد عبد المجيد - عماد جاد)

١٩٦ ١ - العلاقة بين الصراع الخارجى والتفاعلات الداخلية

٢٠٠ ٢ - الخطاب الرسمى حول تأثير السلام على الأوضاع الداخلية

الفصل الخامس

دور مصر الثقافى والإعلامى فى ظل التسوية

٢١٩ ١٩٩٠ - ١٩٩٥

(ضياء رشوان - أحمد ناجى قنحة)

٢٥٩ خاتمة : مستقبل الدور الإقليمى لمصر

(د . عبد العليم محمد)



• مقدمة •

الدور المصري في إطار التحولات الإقليمية

يشغل الحديث عن الدور المصري - في هذه الآونة - حيزا كبيرا من اهتمام كافة الدوائر سواء كانت بحثية أكاديمية أو سياسية ، ذلك أن الخطاب العام يتمحور جانب كبير منه ، حول تفعيل هذا الدور وضرورته لاستقرار المنطقة ، ومصادر هذا الاهتمام بالدور المصري الإقليمي تعود إلى تغير العالم من حولنا ، وتغير الواقع الإقليمي في منطقتنا العربية ، فالتغير العالمي عصف بمعطيات الحرب الباردة ، والتي بدأ للكثيرين أنها تستعصى على الزمن ، وأنها وجدت لتبقى ، فانهارت القطبية الثنائية وتفكك الاتحاد السوفيتي ، وورثه روميا الاتحادية ، وتصدرت الولايات المتحدة الأمريكية زعامة العالم ، ودخل النظام الدولي مرحلة جديدة توصف في نظر البعض بأنها مرحلة سيولة لم تستقر بعد ، وفي نظر البعض الآخر بأنها مرحلة أحادية القطبية ، ويرى البعض الثالث أن النظام الدولي يعاد تشكيله من جديد وربما يسفر هذا التشكيل عن ظهور نظام متعدد الأقطاب ، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار قوة الاتحاد الأوروبي واليابان والصين وغيرها من البلدان .

ولم تلق حدود هذا التغير وآثاره فقط لدى قمة للنظام الدولي وشكله ، وإنما تجاوزته لتتطال طبيعة وبنية التفاعلات الظاهرة والممكنة بين وحدات النظام الدولي ، وبالذات تصدر المنافسة الاقتصادية كقانون كوني مع ما يستلزمه ذلك من سياسات جديدة عالمية ومحلية ، تستهدف التكيف مع معطيات هذا القانون ، أي بناء القدرة التنافسية عبر تنمية الاقتصاد والتكنولوجيا وتطوير العلم ، ولحد نتائج هذا التغير العالمي هي أنه لم يعد بمقدور الدول والحكومات إقامة أسوار العزلة ، في وجه "الشرور" الناجمة عن هذا التغير ، ونعني به تدمير العالم والتوحد التدريجي لأنماط الحياة والاستهلاك والإنتاج والثقافة ، دون أن يعنى ذلك قصر نتائج هذا التغير على هذا الجانب وحده ، حيث أن بحث الأصوليات والخصوصيات والهويات القومية والإثنية يمكن إدراجه أيضا ضمن آثار هذا التغير الكبير الذي يشهده العالم .

ومن ناحية أخرى فإن حرب الخليج الثاقبة وما أعقبها من تسوية معقدة وبطيئة للصراع العربي الإسرائيلي ، قد خلقت أنماطا جديدة للتفاعلات بين مصر والعالم الخارجى من ناحية وبين مصر وبين إسرائيل والعالم العربى من ناحية أخرى .

وهكذا أفضى التغير العالمي والتغير على الصعيد الإقليمي إلى إعادة التفكير ، والنظر في تحديد ورسم الدور الإقليمي لمصر ، على ضوء هذه التطورات الجديدة وإعادة تكيف هذا الدور ،

ليتناغم مع الحقائق الآخذة في التشكل إقليمياً وعالمياً ، ذلك أن الدور الإقليمي لمصر لا يتم تحديده بمعامله مرة واحدة وإلى الأبد ، وإنما هو عملية جارية مستمرة وفق تقويم وتقييم لمؤهلات هذا الدور من النواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية والبشرية والجغرافية ، وقدرة هذه المؤهلات لأداء هذا الدور في ظروف عالم يتغير بمعدلات متلاحقة ويبلغ بآثار هذا التغير إلى البيئة الإقليمية .

يجتمع الكثيرون ، بلحئون ومؤرخون على أن لمصر حساسية خاصة إزاء التغير العالمي ، وإزاء مايموج به العالم من تيارات سياسية وفكرية وتحديثية ، ويستند هذا الإجماع إلى "عقيدة المكان " واعتبارات الموقع والموقع لاراحل الكبير (جمال حمدان) ، حيث أتاح موقع مصر للفريد بين قارات العالم القديم وشواطئ البحر الأحمر والمتوسط وارتباطها بمنابع نهر النيل ، أتاح إقامة علاقات تنسج بالتداخل والتشابك من ناحية ، والتعاون والصراع من ناحية أخرى ، وفي الحالين لم تخرج مصر صفر اليمين من هذه التجربة للتاريخية الفريدة حيث استطاعت أن تنسج صيغة أو نموذجاً لهذه العلاقات ومرجعية تمكثها من البقاء وصيانة الأمن وتنمية قدراتها الوطنية وهذه التجربة التاريخية لمصر جعلتها تراوح غالباً بين التطلع إلى محيطها المجاور أو الانعزال والتفوق داخل حدودها ، ونظرة إلى تاريخها الحديث بالذات مع تجربة محمد علي ١٨٠٥ وجمال عبد الناصر ١٩٥٢ أو أنور السادات عام ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ لدى توقيع اتفاقيات كامب دافيد وبعدها معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، تكشف بجلاء هذه المرواحة ، ففي عهد محمد علي وأبنائه تطلعت مصر إلى محيطها ، العالم العربي الإسلامي وخاصة الجزيرة العربية آنذاك وسوريا وغيرها ، لتكون دولة عربية كبرى لم تلبث أن فرضت عليها القوى الكبرى آنذاك روسيا والنمسا وبريطانيا والامبراطورية العثمانية في معاهدة ١٨٤٠ ، الاكتفاء بحدودها كإحدى ولايات الدولة العثمانية التي تتمتع بوضع خاص ، وفي عهد جمال عبد الناصر تطلع للزعيم الراحل لبناء وحدة عربية ، وبدأت بوحدة مصر وسوريا ، وكانت دعوة القومية العربية تستهدف توحيد القوى الفاعلة في العالم العربي ، وانتهى هذا الطموح التحرري بنكسة عام ١٩٦٧ ، أما في عهد الرئيس الراحل أنور السادات فقد لجأت مصر تحت ضغوط قوية - عسكرية واقتصادية إلى عقد معاهدة كامب دافيد مع إسرائيل وهي المعاهدة التي أحدثت فجوة بين مصر والدول العربية ثم تجاوزها فيما بعد.

ورغم استمرار أهمية الاعتبارات الجغرافية المتمثلة في الموقع والموضع ، فإن اعتبارات الجغرافيا الاقتصادية بدأت تلقى بظلالها على مفاهيم الدور والمكانة والهيبة والقوة في العلاقات الدولية ، حيث تلعب القدرة الاقتصادية والقوة التنافسية ودرجة التماسك الاجتماعي دوراً هاماً ومحورياً في بلورة مصادر قوة الدولة وحماية أمنها القومي .

ولاشك أن محصلة هذا التغير بمستوياته العالمية والإقليمية كان محسوساً وملموساً لدى النخبة الحاكمة أو العامة ، وكان من شأن ذلك اهتزاز الدور المصري وحفز التفكير في مسالك وقنوات جديدة لإعادة صياغة هذا الدور وتحديد مطلقاته .

على أن التغيير في مستوى الإقليمي كان أكثر إلحاحا على ضرورة رسم وتعريف الدور المصري الإقليمي ، ذلك أن الدور المصري خلال عقود السبعينيات والثمانينيات قد ارتكز في أحد جوانبه على مبادرة مصر لإقامة تسوية مع إسرائيل ، واحتفاظها بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وأخرى دبلوماسية مع إسرائيل ، وذلك في وقت لم تكن فيه بقية الأطراف العربية قد اتخذت قرارا بالسير في الطريق الذي اختطته المبادرة المصرية ، وهكذا وجدت جميع هذه الأطراف في مصر الوسيط الوحيد القادر على دفع الأمور في المنطقة في اتجاه التسوية عبر علاقاتها بكل من الولايات المتحدة وإسرائيل .

ومع تطور عملية التسوية وجدت هذه الأطراف نفسها في الموقع الذي كانت فيه مصر - ولا تزال - وعرفت بعض هذه الأطراف أو جميعها الطريق إلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الراعي الأول لعملية التسوية ، ومن ناحية أخرى فإن مصر استمدت دورها ونقلها من سعيها إلى استقرار منطقة الشرق الأوسط والتوصل إلى حلول وسطى للصراع العربي الإسرائيلي ، والحيولة دون نشوب الحروب في المنطقة ، ولأنك أن هذا الدور قد حظى برضا دوائر صنع السياسة الخارجية الغربية وعلى الأخص الأمريكية .

ومع ذلك فإن ربط الدور المصري بعملية التسوية والسلام مع إسرائيل ترد عليه تحفظات كثيرة . ذلك أن الدور المصري أكثر تعقيدا من ذلك ، حيث وجد قبل التسوية وارتبط بعمليات ثقافية وسياسية تتجاوز بكثير التسوية والدور المصري فيها .

غير أن عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي وتداعياتها تطرح تحديا كبيرا للدور المصري ، ومكانة مصر الإقليمية ، حيث إن عملية التسوية الجارية منذ مدريد لا تقتصر فقط على معالجة القضايا الثقافية بين إسرائيل والبلدان العربية ، أي القضايا الخاصة بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في عدوان ١٩٦٧ ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وإنما تهدف التسوية إلى معالجة قضايا جماعية خاصة بالشرق الأوسط " كضبط التسليح والتنمية الاقتصادية والبنية التحتية والطاقة والمياه وغيرها من القضايا ، والهدف المعلن من وراء ذلك هو إرساء السلام على قاعدة اقتصادية تتيح لكافة الأطراف الحصول على منافع متبادلة من جراء عملية التسوية ، وتجد الأطراف المنخرطة في عملية التسوية مصالح في دعمها وعدم الانقلاب عليها من خلال توسيع القاعدة الاجتماعية للسلام .

وقد ضمنت هذه القضايا في مصطلح "الشرق الأوسط الجديد" وهو الكتاب المعروف لثيمون بيريير رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ، وفيه يعرض لشرق أوسط جديد خال من الحروب وينتجه للتكامل والتعاون الاقتصادي ولرافاهية عبر أشكال مختلفة من الاستثمارات في المياه والبنى التحتية والسياحة والنقل من خلال حصيلة خفض الإنفاق العسكري وضبط التسليح ، وعوائد البترول العربية والتكنولوجيا والخبرة الإسرائيلية .

وقد استندت الدعوة لنظام شرقى أوسطى جديد على التصدع الذى اعتور النظام العربى بعد حرب الخليج ، ورغبة إسرائيل والولايات المتحدة فى إرساء نظام جديد يتجاوز الدائرة العربية ليعضد دولا أخرى ليست عربية كإسرائيل وتركيا ، وربما بلدان أخرى فى المنطقة .

ورغم بريق هذه الدعوة وجاذبيتها إلا أنها تخفى نية إسرائيلية لصياغة الدور الإسرائيلى الجديد فى المنطقة ، على ضوء المستجدات العالمية والإقليمية ، دور مهيمن يطمح لفرض السيطرة الإسرائيلية على مقدرات المنطقة ، ذلك أن النخبة الإسرائيلية ليكودية أم عمالية قد أدركت حقيقة الفراغ الاستراتيجى فى المنطقة بعد التطورات العاصفة التى شهدتها ، وهو السبب وراء ظهور خط ليكودى فى السياسة الإسرائيلية إن بالوسائل الدبلوماسية وإن بالوسائل العسكرية، وذلك يمهّد لإسرائيل أن تلعب دور إقليمي هاما فى إطار الشرق الأوسط الجديد أو القديم ، متعاونة مع تركيا أو غيرها ، ولزاء ذلك فإن مصر لاتملك ترف الوقوف فى مواقع المترجحين فهى تملك وشائج وصلات معنوية وثقافية وسياسية بالمنطقة العربية تؤهلها لإعادة ترتيب أوضاعها ، وتعظيم رصيدها الاستراتيجى لمواجهة التجليات العملية للشرق الأوسط الجديد، فى كافة المواقع والمجالات الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية ، كما أن مواجهة مثل هذه التحديات لاينفى أن تتم على حساب التكامل العربى أو التعاون فى الدائرة العربية ، ولمصر فى هذا وذاك رصيدها ومؤهلاتها التى تكفل لها دورا فاعلا جديدا على الصعيد الشرق أوسطى وعلى الصعيد العربى . على أن الحديث عن الدور المصرى إزاء تداعيات التسوية وبالذات الترتيبات الشرق أوسطية لايجب أن يقف عند مستوى "الشعار السياسى" بل لابد من ترجمته إلى وقائع ملموسة من خلال خطة فى المدى القصير والمتوسط والطويل ، ومواجهة هذه التداعيات تقتضى دعم عملية المراقبة والإصلاح السياسى وتعظيم القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى وتحرير المبادرات من سطوة البيروقراطية وتطوير بحوث العلم والتكنولوجيا وتنمية القوى البشرية وتحويل الثقافة إلى رصيد استراتيجى مؤثر فى رسم معالم الدور المصرى عربيا وإقليميا .

على أن مهمة صياغة وتحديد معالم الدور المصرى فى هذه الأونة عليها أن تتفادى عدة محاذير ، وفى مقدمتها أن للشرق الأوسط والمنطقة العربية قد جرت فيها تغيرات عميقة فى البنى والسياسات وإنهما يختلفان جذريا عن ذى قبل ، وصياغة الدور الإقليمى لمصر لاينفى أن يسترشد بالقياس التاريخى ، ذلك أن هذا القياس من شأنه أن يخفى التغير الذى اعتور البيئة الإقليمية بما فيها مصر ذاتها ، حيث برزت فى المنطقة الآن قوى إقليمية صاعدة تطمح للقيام بدور كبير فى محربات الأمور كإيران وتركيا ناهيك بالطبع عن إسرائيل .

ومن ناحية أخرى فإن التأسيس لدور إقليمى لمصر على ضوء هذه المعطيات قد يكون فى حاجة ماسة إلى بناء خريطة جديدة للتحالفات تستند إلى القدرة على الفصل بين التوجهات الاستراتيجية والتوجهات الاقتصادية والتعاون الإقليمى على غرار ما فعلته تركيا وإيران فى الوقت الراهن ومنذ عقد اتفاقية الغاز الإيرانى - التركى فى تحد واضح لقانون "داماتو" الذى أقرته الإدارة الأمريكية والذى يقضى بمعاقبة الشركات والدول التى تستثمر فى إيران بأكثر من أربعين

مليوننا من الدولارات ، وكذلك على غرار المقاومة التي تبديها دول الاتحاد الأوربي إزاء محاولة الولايات المتحدة الأمريكية رفع القانون المحلي الأمريكي إلى مرتبة القانون الدولي .

ولاشك أن إعادة تعريف الدور المصري تبدو أكثر تعقيدا وتشابكا خاصة وأن الإطار الجغرافي لتفاعل هذا الدور يتسع ، حيث لا يقتصر فقط على الإطار الشرق أوسطى وإنما أيضا الإطار المتوسطى والذي تمثل في البيان الذى صدر عن مؤتمر برشلونه فى نوفمبر ١٩٩٥ ، والذي تضمن موافقة الأطراف على إقامة شراكة بين الاتحاد الأوروى والبلدان المتوسطية فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط فى مجالات الاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة ، ويستهدف هذا المشروع من وجهة نظر الاتحاد الأوروى توسيع المجال أمام الصلارات الأوروية ومواجهة المد الأصولى الإسلامى ووقف هجرة أبناء الجنوب إلى أوروبا .

ومجمل القضايا التى أشيرنا إلى بعضها ألفا يتضمنها هذا البحث والذى يتمحور حول "انعكاسات تسوية الصراع العربى الإسرائيلى على دور مصر الإقليمي" وانعكاس آثار هذه العملية على أبعاد هذا الدور الاقتصادية والأمنية والسياسية والإعلامية والثقافية . وتعود أهمية هذا البحث إلى طبيعة الموضوع ذاته ، فكما أشيرنا تشغل موضوعية دور مصر الإقليمي حيزا كبيرا من اهتمام الدوائر السياسية والبحثية ، وهذا البحث يمثل نقلة نوعية فى هذا المجال ، كما أن أحد مصادر أهمية هذا البحث تعود إلى النخبة من الخبراء والباحثين التى أنجزت هذا العمل ، وتطور خبراتها النوعية والنظرية والمهنية وتنوع وجهات نظرها والأسس الفكرية التى تنطلق منها ، ويوفر مركز الدراسات السياسية بالأهرام " إطارا ديموقراطيا " لتفاعل الآراء وتعمق عملية البحث، وقد استفاد البحث الذى نحن بصدد تقديمه من ذلك ليما استفادة .

وينطلق هذا البحث من مجموعة من الفرضيات تبلور العديد منها عبر المناقشات الجادة والتى شارك فى بعضها الدكتور عبد المنعم سعيد مدير المركز والدكتور محمد السيد سعيد والدكتور طه عبد العليم نائبا مدير المركز ، ويجئ فى مقدمة هذه الافتراضات أن الدور المصرى فى عملية التسوية الراهنة يحتوى على تناقض ، ففى حين أن مصر تستمد قدرا كبيرا من مكانتها العالمية بسبب هذا الدور فإن إنجاز هذه التسوية قد يخلو على تهميش الدور المصرى ، وذلك لايمنى أن مصر قد تنبأ فى إنجاز السلام الشامل والدائم ولكنه يعنى تحديد وتعيين مجالات جديدة لتفعيل الدور المصرى وخلق ديناميكية مركبة واستكشاف مسالك أكثر تعقيدا لهذا الدور فى إطار هذه الظروف .

أما الافتراض الثانى فهو أن عملية التسوية للصراع العربى الإسرائيلى هى عملية ممتدة من الناحية الزمنية وقد تخلق أنماطا للتفاعل تجمع بين عوامل الصراع والتنافس والتعايش فى إطار واحد ، ويجد الدور المصرى طريقه فى غمار هذه العملية من التفاعلات الإقليمية .

أما ثالث هذه الافتراضات فهو وجود علاقة بين تطور عملية التسوية مع إسرائيل وأنماط التفاعلات الداخلية في مصر وبصفة خاصة قضية الديمقراطية وتطور إدراكات جديدة للتهديدات المحتملة .

هذه بعض الافتراضات الظاهرة التي توظف هذا البحث ، وقد يكون من الصعب الإحاطة بكافة للفرضيات الظاهرة والمضمرة ذلك أن لكل محور من محاور هذا العمل فرضياته الخاصة والجزئية وفق حقل الدراسة وموضوعها وأدواتها .

أما من حيث المجال الموضوعي للبحث ، فإنه يتركز حول مسالك التأثير لتفعيل الدور المصري وبصفة خاصة الأبعاد الاقتصادية والأمنية والإعلامية والثقافية والاستراتيجية على الصعيد العربي والشرق أوسطى وفي كل من هذه الأبعاد استعان فريق البحث بأدوات ومؤشرات تتلاءم ومجال الدراسة .

أما من حيث الإطار الزمني لهذا البحث فهو يغطي الحلقة الراهنة من التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي والتي بدأت بمؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وحتى نهاية عام ١٩٩٥ ، وهي فترة زمنية ملائمة من حيث إمكانية القياس ، أي قياس المؤشرات والحصول على المعلومات والإحصائيات كما أنها ملائمة أيضا من الناحية الموضوعية ، حيث إن هذه الحلقة في عملية التسوية تشارك فيها كافة الأطراف العربية سواء تلك الأطراف التي تقع في المواجهة ، مثل سوريا ولبنان والأردن والشعب الفلسطيني أو الأطراف الأخرى المعنية بالفاق التعاون الإقليمي والقضايا المثارة في المباحثات متعددة الأطراف .

وينقسم هذا البحث إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة ، يعالج الفصل الأول منها الدبلوماسية المصرية وعملية التسوية ويقصد بالدبلوماسية المصرية من الناحية المؤسسية ، المؤسسات الرسمية الرئيسية التي تدير عملية التسوية وخاصة مؤسسة الرئاسة ووزارة الخارجية المصرية ورؤيتهما لدور مصر في المنطقة على ضوء كداعيات وترتيبات عملية التسوية في الفترة موضع الدراسة .

أما الفصل الثاني فهو يتناول عملية التسوية وتأثيرها على الأمن القومي المصري من منظور ميزان القوى الاستراتيجية ومعالجة آثار عملية التسوية والتفاعلات الإقليمية على الأمن القومي ومصادر تهديد الممكنة .

ويعالج الفصل الثالث تأثير التسوية على دور مصر الاقتصادي ويكتسب هذا الجانب أهمية خاصة بسبب تزايد ونمو ثقل القوة الاقتصادية في العلاقات الدولية وتشعب وتعقد المسالك والقنوات المثارة في مجال التعاون الإقليمي والشرق أوسطى وتصدر القدرة التنافسية والتصديرية كمحدد لتناميك الاقتصاد وطبيعة العلاقات الاقتصادية .

أما الفصل الرابع فهو يعالج عملية التسوية والتفاعلات الداخلية في مصر والتأثيرات المتبادلة بين هاتين العمليتين وبصفة خاصة العلاقة بين التسوية وبين استكمال التحول الديمقراطي وتأثير المواقف المعارضة للتسوية على الموقف الرسمي منها وعجز بعض النظم الحاكمة عن استثمار هذه المواقف في تحسين شروط التسوية .

وينصرف الفصل الخامس إلى دور مصر الثقافي والإعلامي في ظل عملية التسوية ، ويرصد هذا القسم ويحلل التغيير في هذا الدور في إطار النظام الإقليمي العربي منذ بدء مؤتمر مدريد ١٩٩١ ، ويستند هذا القسم في تحليله للسلوك الثقافي والإعلامي على عدد من المؤشرات كالسلع الإعلامية والثقافية والطبعات العربية للصحف والمؤتمرات والندوات والجوائز الثقافية والفنية وغيرها من المؤشرات ذات الطبيعة الإحصائية والموضوعية .

وهذا البحث يمثل في تقديرنا نقلة نوعية ومنهجية في المقاربات التي تصدرت بالدراسة لعملية التسوية وأثارها ، ويتمثل ذلك في أكثر من صعيد أو أكثر من مستوى :

أولاً : الاستناد في البحث إلى التجليات العملية للتسوية في الواقع المحلي والإقليمي ، حيث لم تعد التسوية مجرد إمكانية محتملة وإنما عملية تتبلور في الواقع وهو الأمر الذي يوفر لهذا البحث ميزتين هامتين على الصعيد العلمي :

أ - البدء من الواقع أي التفاعلات والتجسدت عبايا وتوصيفها ومحاولة استنتاج أفاق تطورها النوعي وذلك على خلاف الدراسات السابقة لهذا التاريخ - باستثناء حالة مصر - والتي انطلقت من فرضية تتعامل مع التسوية كحقل "إمكان" وليس كحقل واقعي ، ومن ناحية أخرى فإن شمول عملية التسوية لكافة الأطراف منذ مدريد يعطى للدراسة بعدا تكامليا ومقارنا على النقيض من بعض الدراسات السابقة حول نفس الموضوع .

ب - توفر قاعدة امبيريقية من المعلومات والتتصيلات والمؤشرات القابلة للقياس الاحصائي والكمي وهذه القاعدة توفر للبحث قدرا كبيرا من المصداقية والعلمية ولاغنى عنها لاجراء بحث بمستوى البحث الحالي .

ثانياً : تمثل هذه الدراسة للدور الإقليمي المصري في ظل تداعيات التسوية انتقالا كبيرا في نسق أبحاث التسوية ، إذ أنها تنقل للبحث في هذه العملية من "الخطاب الانشائي" الأيديولوجي الذي عانت منه هذه الأبحاث إلى مستوى "الخطاب العلمي" الموثق والمستند إلى الوقائع والمؤشرات الكمية ، حيث يقتصر "الخطاب الانشائي" والبلأغى حول التسوية على فتى الرافض والقبول والتبريرات الأيديولوجية التي تؤيد وتبرر هذا وذلك ، ولم يعن هذا الخطاب بالوقائع العيافية التي ترتبت على التسوية بصرف النظر عن تأييدها ومعارضتها ، كما أنه من شأن صياغة "خطاب علمي" حول عملية التسوية الارتقاء بمعارفنا عنها، تلك المعارف التي يمكن أن تستثمر لصالح تأييدها أو معارضتها وفق للمواقف السياسية والأيديولوجية ، وذلك لايغنى وقوف فريق البحث على الحياد إزاء عملية التسوية ولكنه يعنى تغليب الفريق لاعتبارات الموضوعية

والعلمية على ماعداها من المواقف والروى والتي يمكن أن تجد التعبير عنها في حقول ومجالات أخرى أو أن بعضها منها مضمن بطريقة أو بأخرى في سياق الفرضيات وطرائق المعالجة والتحليل .

ولاشك أن تقويم المعالجة البحثية لأية قضية - وليس فقط التسوية - ترتبها أولا بترقية معارفنا عن الموضوع المبحوث مقارنة بمعارفنا عنه قبل لكتمال البحث فيه أو - في الحد الأدنى- تنظيم هذه المعارف بشكل أفضل وبطريقة تتيح لنا رؤية الموضوع المبحوث بأسلوب جديد أو استكشاف بعض جوانبه التي استغفلت علينا من قبل .

وفي تقديرنا فإن هذا البحث قد يجمع بين هاتين المزييتين أى ترقية معارفنا عن التسوية وتنظيمها بشكل يساعد الكثيرين منا على إعادة التفكير فيها وتأملها .

ثالثا : أن هذا البحث يجمع بين عدد من حقول المعرفة والعلوم الاجتماعية ، السياسة والاقتصاد والاستراتيجية ومن ثم يمكن اعتباره نموذجا أوليا للبحوث التي تعتمد على التداخل بين عديد من المفاهيم المنتمية لعدد من العلوم الاجتماعية وهو ما يعرف بـ Interdisciplinarite ولم يكن هذا التداخل صدفة بل اختيارا واعيا بطبيعة وأبعاد التعقد الممكن في موضوع الدراسة والجوانب المتنوعة للتحديات التي تثيرها التسوية وتلوح أدوات الدور الإقليمي السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والثقافية .

ونأمل من خلال تقديم هذا البحث لجمهور المهتمين والمتخصصين والقراء أن يكون إسهاما حقيقيا في بلورة معالم الدور المصري في المرحلة المقبلة ولقاء الضوء على بعض جوانب هذا الدور وأفاق تطورها وتفعيلها على ضوء التداعيات والتكثيرات التي ستمارسها عملية التسوية على توزيع وإعادة توزيع الأدوار في المنطقة .

المحرر

د . عبد العظيم محمد

الجوانب السياسية لعملية
التسوية

ودور مصر الإقليمي

١٩٩٥ - ١٩٩٠

د . حسن أبو طالب

أيمن السيد عبد الوهاب

◆ مقدمة ◆

أدت عملية التسوية السياسية التي بدأت في العاصمة الأسبانية مدريد أكتوبر ١٩٩٠ ، وبعد شهور قليلة من انتهاء حرب الخليج الثانية ، إلى مجموعة من الدعايات التي غيرت بدورها من مجمل المعطيات الإقليمية ، وأثارت بالتالي جملة من الإشكاليات السياسية والفكرية حول مستقبل المنطقة وشكل التفاعلات الإقليمية المستقبلية بعد أن تتم عملية التسوية على كافة المسارات . وكان من أبرز ما طرح من إشكاليات فكرية وسياسية تلك المتعلقة بدور مصر الإقليمي في إنشاء عملية التسوية ذاتها ، وفيما بعدها . وقد انطلقت معظم الأفكار التي طرحت حول هذا الموضوع من حقيقة أن دخول أطراف عربية أخرى إلى خضم عملية التسوية السياسية مع إسرائيل وما نتج عنها من توقيع اتفاقيات ومعاهدات مع إسرائيل ، يعني أن مصر لم تعد البلد العربي الوحيد الذي يرتبط بإتفاقيات سلام وبمخالفات شبه طبيعية مع إسرائيل ، وأن حالة اللاحرب واللا سلم التي كانت سائدة في الماضي بين تلك الأطراف العربية لم تعد قائمة ، وذلك على الرغم من أن عملية التفاوض لم تنته بعد بالنسبة لثلاثة من المسارات الأساسية ، وهي الفلسطينية والمصري واللبناني.

مثلت الاتفاقيات الأردنية والفلسطينية مع إسرائيل مدخلات أساسية في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي ، إضافة إلى اندفاع بعض الدول العربية - وإن بدرجات مختلفة - في إقامة علاقات ومكاتب اتصال مع إسرائيل ، وذلك تحت اقتناع بأن هناك ترتيبات جديدة سياسية واقتصادية يتم تشكيلها في المنطقة ككل ، وأن التعامل مع إسرائيل هو جزء أساسي وضروري من هذه الترتيبات إما كان اسمها ، وأن هذا التعامل يمثل نوعا من المشاركة في صياغة هذه الترتيبات بنوع من الفاعلية والإيجابية ، فضلا عما يمثل ذلك - كما عبرت بعض القيادات العربية عن مشاركة في تدعيم العملية السلمية ذاتها .

في مثل هذه البيئة المتغيرة ، والحافلة بالمعطيات الجديدة ، ثار الحديث مجددا عن انعكاس هذه المعطيات على دور مصر الإقليمي سواء أثناء عملية التسوية أو عند اكتمال حلقاتها . وكانت هناك عدة افتراضات ضمنية في مثل هذا الحديث السياسي / الإعلامي ، نرصد أهمها على النحو التالي :

١- إن استمرار العملية السلمية ، سوف يؤدي إلى تهميش دور مصر الإقليمي ، ويفتح المجال أمام مزيد من الهيمنة الإسرائيلية على مقدرات المنطقة وشؤونها .

٢- إن للعملية السلمية ذاتها لم تكن متصورة دون قيادة مصر فيها ، ومشاركتها الإيجابية في كل مراحلها ، وإن انتهاتها على نحو أو آخر ، لن يؤثر سلبا على الدور الإقليمي لمصر ، بل سيدعمه ويقويه .

٣ - إن العملية السلمية تطرح تحديات جديدة أمام الدور الإقليمي لمصر ، ولكن دون الوصول إلى درجة التهميش التي يفترضها البعض ، أو التي يسعى إليها بعض الأطراف العربية والإقليمية ، بما في ذلك إسرائيل ذاتها .

٤ - إن عملية التسوية تؤدي إلى تغيير معالم البيئة الإقليمية ، وبالتالي تؤدي إلى تحديات لكل الأطراف العربية والإقليمية ، كما تعطيهم فرصا مماثلة ، وإن الآفاق الإيجابية بالنسبة لمصر أكبر بكثير من الآفاق السلبية التي يظنها البعض .

ويغض النظر عن الاختلافات الجوهرية بين هذه الافتراضات ، فإن نقطة الاتفاق بينها جميعا تكمن في الافتراض الضمني بأن دور مصر الإقليمي يرتبط أساسا بكونها أول دولة عربية أقامت سلاما مع إسرائيل ، وبالتالي فعندما يكون هناك أكثر من طرف عربي يشارك مصر في هذه السمة ، فإن النتيجة المنطقية أن يهتز دور مصر الإقليمي ، وأن يصل إلى درجة أكبر من التهميش كلما ازدادت رقعة المتعاملين العرب مع إسرائيل . والوجه المقابل لهذا التحليل ، والذي غنثته مصادر إسرائيلية وأمريكية وبعض الأطراف العربية ، أن إسرائيل ، ونظرا لكونها الطرف المستهدف من قبل جيرانها العرب ، فقد صوّرت بإعتبارها قلب المنطقة ومصدر تفاعلاتها الرئيسي ، وبالتالي فإن التسوية ستؤدي - شاء العرب أم أبوا - إلى أن تكون إسرائيل الدولة الرئيسية والفاعل الإقليمي الأول ، وذلك على حساب الدور المصري المتكامل والناشط في التهميش .

وفي مثل هذا المنطق التحليلي ، تبرز عدة مفارقات إن لم تكن مغالطات في أن واحد على النحو التالي :

أ - إن شيوع السلام يؤدي حتما إلى الإقلال من دور مصر الإقليمي . والمفارقة البارزة هنا تتبع من حقيقة كون مصر مشاركا رئيسيا في عملية ترسيخ التسوية السياسية في المنطقة ، ولأنها تضع السلام والاستقرار الإقليمي كأحد أولويات تحركاتها الخارجية . وكان مصر حين تدفع المنطقة والأطراف العربية إلى التمسك بالتسوية السياسية ، تعمل في الوقت نفسه على تهميش دورها . ومثل هذه المفارقة لا تبرز نوعا من التناقض في أسس الافتراض القائل بأن شيوع السلام واستمرار عملية التسوية في المنطقة سيؤدي بالضرورة إلى تهميش دور مصر الإقليمي ، وحسب ، ولكن أيضا قدرا كبيرا من المغالطة في طرح الافتراض ذاته ، وعدم تبنيها أسس وأولويات التحرك المصري للخارجي .

ب - إن المنطق التحليلي السابق ينطوي على مغالطة كبرى وقوامها التعامل مع دور مصر الإقليمي من زاوية واحدة وحسب ، وهي علاقة هذا الدور بالتسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي ، ويكون مصر الدولة السبالة في الدخول إلى هذا المضمار قبل الدول العربية الأخرى بنحو ١٤ عاما . ومع عدم إغفال مكون التسوية السياسية والعمل على إشاعتها وترسيخها كخيار استراتيجي في المنطقة في مجمل الاستراتيجية المصرية منذ ١٩٧٧ ، إلا أن التعامل مع الدور الإقليمي لمصر من هذه الزاوية فقط ، يعني إغفال تام لمجمل العناصر الأخرى التي يستند إليها

هذا الدور الإقليمي ماديا ومعنويا ، وهو أمر ينطوي بدوره على قدر من التسطيح لطبيعة الدور الإقليمي لمصر في الشئون العربية والإقليمية على السواء .

ج - إن التسوية السياسية وباعتبارها المنخل الأساسي لإعادة صياغة التفاعلات الإقليمية في المنطقة ككل بعد حرب الخليج الثانية، تقود إلى إعادة تشكيل الأدوار الإقليمية للدول المشاركة فيها، وهو ما ينطبق على مصر وعلى غيرها من الدول العربية والقوى الإقليمية ذات الصلة كإسرائيل وتركيا وإيران . ومثل هذه التفرقة بين إعادة التشكيل للدور الإقليمي لفاعل ما ، وبين فكرة التهميش بكل ما تعنيه من تداعيات سلبية ، تعد أمرا جوهريا عند تحليل الدور المصري سواء أثناء عملية التسوية أو عند اكتمالها في وقت لاحق . ووفقا لهذه التفرقة يمكن القول إن إعادة تشكيل الدور الإقليمي لكي يتناسب مع النتائج الجارية تشكيلها ، لا يعني تهميشا للدور المصري بقدر ما يعنى نوعا من التفاعل الإيجابي مع عناصر ومتغيرات البيئة الإقليمية ، التي شاركت في صنعها السياسة المصرية ذاتها .

ومجمل هذه المفارقات يقود إلى استبعاد فكرة تهميش الدور الإقليمي لمصر كنتيجة لازمة للاستمرار في عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي ، ويؤكد على أهمية دراسة هذا الدور من منظور إعادة التشكيل والتكيف مع المتغيرات الجارية . وفي هذا السياق فإن الإشارة إلى مفهوم الدور كأداة تحليلية لعلاقات الدول وتفاعلاتها مع البيئة المحيطة قد يساعد على توضيح هذا المعنى . فممن أن ظهرت مقالة أستاذ العلاقات الدولية كول هوليستي حول مفاهيم الدور القومى في دراسة السياسة الخارجية عام ١٩٧٠ ، وفكرة دور الدولة في البيئة المحيطة ، وكيف يمكن توقعها ، أخذت تدعم على الصعيدين النظرى والعملى معا . ورغم شيوع استخدام مفهوم الدور ، لاسيما على الصعيد الإعلامى للدلالة على تحرك أو مجموعة تحركات لفاعل دولى أو إقليمى معين ، سواء إزاء قضية بذاتها أو مجموعة من القضايا المترابطة بعضها البعض ، فإن المفهوم ذاته من الناحية العملية خضع طوال العقدين والنصف الماضيين لكثير من الجدل والتطور على الصعيد النظرى ، ولكنه ظل ضعيفا في المجال العملى . ومن هنا يبدو لدى الكثيرين أن شيوع استخدام المفهوم لا يخفى ذلك القدر من الغموض وعدم الوضوح أحيانا .

ولتقريب المعنى بين البناء النظرى للمفهوم وحركة الفاعلين الدولية كما هى في الواقع المعاش، فقد أشار كل من جونسون ويسترلند عام ١٩٨٢ إلى أن فكرة دور الدولة ربما تماثل أو تتشابه مع تعبير المسرح الذى يشهد تحركات مرسومة بنقطة للممثلين الذين يقدمون عرضا معينا ، فحين امام نص يرسوم شخصيات معينة ، وأفراد يقدمون هذه الشخصيات ، ومواقع تدار عليها هذه التحركات ، إلى جانب موجه يتحكم في درجة وطريقة أداء الأشخاص، أو ما يعرف بمخرج العرض . غير أن التأكيد في هذا التشابه يظهر لنا أنه تشابه ظاهرى ، إذ إنه يعكس وحسب عناصر التأثيرات الشخصية والنفسية العامة ، ولا يقدم لنا تفسيراً مقبلاً لفكرة الموجه فيما يتعلق بتحركات الفاعلين الدوليين . ولذا فإن (ستيفن والتر) الذى طور بعضا من هذه الأفكار في إطار نظرية العلاقات الدولية سواء في كتابه " نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية " عام ١٩٨٧ ،

أو في مقالاته المعنونة " التفاعلية الرمزية والعلاقات الدولية : إسهام نظرية الدور في التنظيم الدولي " ، والتي نشرت في الكتاب الذى أشرف على تحريره كوتام وشييه ١٩٩٢ ، يعادل له بعض الفضل في توضيح الكثير من الغموض والتداخل الذى شاب المفهوم من الناحية العملية.

وفقا لستيفن ولتر فإن الدور هو السلوك الاحتياطي المستنتج أو المخمن من توقعات الآخرين ومن المفاهيم التى يملكها الفاعل عن ذاته " . وهنا نجد ثلاثة عناصر متكاملة ، وهى مطالب الدور ، التى تعبر عن ملامح معينة ذات خصوصية بالموقف نفسه ، وتلميحات الدور وإشاراته ، وهى تلك التحركات الفعلية التى تشكلت بواسطة الفاعلين الآخرين فى مواقف معينة ، وبحيث تؤثر على الدور المختار بواسطة الفاعل الأصلي ، وأخيرا توقعات الدور ، أو هى تلك التحركات المتوقعة من فاعل معين بسبب الموقف نفسه أو المكافئة الدولية للفاعل . ومجمل التفاعل بين هذه العناصر هو الأداء الذى يشير بدوره إلى المرئى من السلوك الذى يقوم به الفاعل . ومثل هذا الأداء لا يكون فى فراغ ، وإنما يكون فى مواقع معينة ، أو بعبارة أخرى أحوار معينة يجب ملؤها . والقرار فى النهاية يكون بيد الفاعل الأصلي الذى يقرر أى دور يجب القيام به ، وأية مواقع يجب ملؤها .

ورغم الإسهام النظرى الهام لهذه الأفكار وغيرها ، فإن الجوانب العملية تكشف عن أبعاد أخرى ، ذلك أن أداء الدور أو مجموع التفاعلات والتحركات سواء إزاء قضية معينة أو مجموعة قضايا ، لا يأتى من فراغ ، بل هو ناتج تفاعل آخر بعضه شخصى وبعضه موضوعى يتشكل من متغيرات وعناصر عدة ، منها ما هو مادى ، كالموارد المتاحة للدولة وموقعها الجغرافى ووضعها الاقتصادى وعدد سكانها وما لديهم من مهارات وقدراتها العسكرية وغير ذلك . أما الجانب الذاتى فهو ليس قاصرا على نظرة الفاعل لذاته ، بل أيضا هو حصيلة توقعات الآخرين أيضا وضغوطهم المختلفة التى يمارسونها لتوجيه " الأداء الفعلى " ناحية معينة . وتبدو فكرة النص مسألة محورية ، وهى فى العلاقات الدولية تعبر عن حصيلة إدراك الذاتى والموضوعى معا ، وتحدد الاتجاه والتوقعات . بيد أن النص هنا هو ملك للدولة ، فهى التى تحدد عبر نخبائها الحاكمة ومؤسساتها القائمة ، وهى التى تبرزه أو تبرز جزءا منه فى لحظة معينة ، أو تخفيه وتتجاهله فى لحظة أخرى . وهذا النص يمكن التعبير عنه بالتوجهات الكلية للدولة كما هو معبر عنه قوليا وفعليا ، ومن خلال وثائقها الرسمية وإدراك نخبائها الحاكمة .

إلى جانب النص أو الإدراك الرسمى ، فإن البحث فى الدور الإقليمى لفاعل ما يتطلب البحث فى أدائه ، أو مجمل تحركاته ، ومن خلال المقارنة بين الإدراك . أو النص . والأداء أو ما يمكن تسميته بالتحركات الفعلية ، إزاء قضية معينة ، والتى بدورها تحدد الموقع والبيئة التى يتم فيها الأداء ، يمكن التعرف على طبيعة الدور ، وأتملأه ، وحجم التغيير الذى ينتابه ، ومدى قدرته على التكيف والتفاعل مع المستجدات فى البيئة المحيطة .

وأخذا فى الاعتبار هذه العناصر النظرية والعملية ، فسوف يتم دراسة الدور المصرى فى عملية التصويت السياسية عبر دراسة ثلاثة عناصر مترابطة ، وهى :

دور مصر الإقليمي

١- الإدراك المصري للرسمى لعملية التسوية السياسية وعلاقتها بالدور الإقليمي لمصر ، سواء أثناء عملية التسوية نفسها أو عند اكتمال فصولها وحلقاتها في المستقبل . وذلك بهدف كشف عناصر النص الذى يوجه الحركة المصرية إزاء التسوية ونتائجها المحتملة .

٢ - تحليل مؤثر لقاءات القمة المصرية مع أطراف عملية التسوية العربية وإسرائيل ، للتعرف على طبيعة العلاقات بين مصر وكل من هذه الأطراف من جهة ، وموقع عملية التسوية فيها .

٣ - التحركات المصرية فى مسارات للتسوية السياسية المختلفة ، بهدف دراسة أنماط الدور المصرى فى كل منها .



١ - عملية التسوية كما تدرجها النخبة المصرية الحاكمة :

تمثل عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي مكوناً جوهرياً في إدراك القيادة السياسية المصرية ، وذلك لأسباب عدة : كقيادة مصر فيها منذ عام ١٩٧٧ ، وما تلاها من وضع تسوية الصراع العربي الإسرائيلي سلمياً كأحد الأولويات التي توجه السياسة الخارجية المصرية عربياً ودولياً ، ومشاركتها في تلك العملية لاسيما منذ انتهاء حرب الخليج الثانية بأشكال مختلفة وصولاً إلى مؤتمر مدريد وما بعده . وتعد التسوية السياسية في الإدراك الرسمي المصري البديل الذي لا بديل له ، لإنهاء الصراع مع إسرائيل ، وإعادة تشكيل تفاعلات المنطقة على أسس جديدة ، أبرز ما فيها إغلاق الباب أمام أية احتمالات لخوض حرب عربية إسرائيلية أخرى ، وتحقيق درجة معينة من الاستقرار الإقليمي ، واستعادة الحقوق العربية المشروعة .

ووفقاً للإدراك المصري فإن "حرب أكتوبر ١٩٧٣ هي التي فتحت أبواب السلام العادل ، حيث أصبحت الحرب موازين القوى ، وغيّرت مسار الصراع العربي - الإسرائيلي ، وفرضت على العالم ضرورة إيجاد حل حقيقي لأزمة الشرق الأوسط ، وفتحت فرص السلام واسعة فسيحة أمام شعوب المنطقة كي تبدأ مرحلة جديدة من التعايش والتعاون على أسس صحيحة ، قوامها الاعتراف المتبادل وتكافؤ الحقوق والواجبات ، ورفض دعاوى التفوق والسيطرة ، وقبول مبدأ الأرض مقابل السلام " (١) . وكما كانت مصر رائدة في الحرب ضد إسرائيل ، فالتأثيرات التي كانت رائدة أيضاً في السعي إلى السلام معها ، "فمصر هي التي بدأت رسالة السلام " (٢) ، و"خاضت بدايتها الصعبة ، وكان لها الريادة فيها ، وهي تريد أن تحقق للأطراف العربية ما حققته لنفسها من انسحاب إسرائيلي كامل من أراضيها " (٣) . و"لولا أن مصر افتتحت عملية السلام عام ٧٧ ما كان لإسرائيل أن تصل لإتفاق لا مع الفلسطينيين ولا مع الأردن ولا جلست مع السوريين" (٤) . وفي كل الأحوال فإن مصر تعتبر "السلام هدفاً" (٥) وليس تحركاً تكتيكياً يمكن التخلي عنه في أي وقت .

وتكشف هذه التعبيرات عن إيمان كامل بأن عملية التسوية السياسية التي بدأت في صورة كلية منذ مؤتمر مدريد هي نتاج لريادة مصرية ، وأن نتائجها المتمثلة في التوصل إلى اتفاقيات بين إسرائيل وأحد الأطراف العربية ، لمجرد الحوار والتفاوض مع أطراف عربية أخرى ، ما كان لها أن تكون دون الريادة المصرية في هذا المجال . والريادة هنا لا تقتصر على عنصر الزمن ، ولكن تطبيق أيضاً على ما تضمنته المعاهدة المصرية الإسرائيلية من مبادئ صارت فيما بعد أحد الموجهات الرئيسية في عملية التسوية التي بدأت في مدريد ١٩٩١ ، ذلك أن "معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية تعد نموذجاً قاعدته الأولى كل الأرض مقابل كل السلام " (٦) .

* شارك في جمع مادة هذا الجزء للباحثة منى صالح .

غير أن هذه الريادة المصرية لم تكن دون ثمن أو تضحيات ، أو هي تعبير عن التخلي عن المسؤولية تجاه الحقوق العربية ، ذلك أن مصر سواء في عهد الرئيس السادات أو الرئيس مبارك ناضلت من أجل أن " يكون السلام مع مصر منخلاً لسلام عادل مع بقية الشعوب العربية " (٧) . الأمر الذي يعكس التزامها التاريخي بقضية الشعب الفلسطيني ، والذي من أجله دخل الشعب المصري " أربعة حروب وضحي بعشرات الآلاف من أطر الأبناء .. وضحي بالملايين من موارده المحدودة من أجل قضية الشعب الفلسطيني ولم يتوقف يوماً واحداً عن الكفاح في سبيل إقرار السلام وإقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، ومساندته للحصول على حقوقه المشروعة في شتى مراحل هذا النضال " (٨) . ورغم كل التضحيات السابقة والحالية فتمتة اقتناع بأن دور مصر في شأن القضية الفلسطينية " ثابت ولم يتغير ، فمصر تعتبرها قضيتها ، ولم تتخل عنها حتى عندما تعرضت لهجوم والتشهير ولن تتخلي عنها في المستقبل " (٩) . فضلاً عن أن مصر وجهودها وتدخلاتها لدى الأطراف الدولية والإقليمية هي " التي حولت القضية الفلسطينية من قضية لاجئين إلى قضية شعب " (١٠) .

بيد أن الإدراك الرسمي المصري لم يغفل أن عدم استجابة الجانب الفلسطيني لما كان يعرض عليه في عام ١٩٧٧ ، قد أدى إلى تعقيد الموقف إلى حد كبير وإلى تأخير الاعتراف بهم إلى مطلع التسعينيات ، وفقاً لما أشار إليه الرئيس مبارك في عدد من المناسبات فإن " مصر كانت تعرض على الفلسطينيين ما يحقونه اليوم وهو الإعراف (١١) ، و " لو أن الفلسطينيين استجابوا إلى السلام الذي عرضه عليهم مصر في ١٩٧٧ لكان ذلك أفضل لهم حيث كان عدد المستوطنات في الضفة أقل ، وهي العقبة الرئيسية الآن ، والفلسطينيون يتمكنون أن يحصلوا على ما تضمنته كامب ديفيد (١٢) .

ثمة لفتة مصرية بأن مؤتمر مدريد كان في شق منه حصيلة للجهود المصرية التي سبقته ، حيث كانت تسعى " بجهود كبير ومتصل من أجل تقريب وجهات النظر " (١٣) ، وكذلك " لتهيئة الظروف لعقد مؤتمر للسلام تشارك فيه للقوى الدولية المعنية دون أن تعوق التفاوض المباشر بين طرفي النزاع أو تكون بديلاً عنه . ولكن مشاركة القوى الدولية يكون بغرض المساهمة في التغلب على الصعوبات وتقريب وجهات النظر " (١٤) وبغض النظر عن تسمية المؤتمر ، فهو من وجهة نظر مصر " بعد ضرورة .. فضلاً عن مطالباتها بمشاركة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والأمم المتحدة ودول أوروبا فيه كما أعربت عن استعدادها لإستضافته في القاهرة ، في حالة موافقة الأطراف المعنية " (١٥) . وعلى الصعيد العربي ترى مصر أنها قد " بذلت جهوداً سياسياً لتنسيق المواقف العربية للأطراف المشاركة في المؤتمر وإيجاد آلية لهذا التنسيق " (١٦) .

ومع الاتفاق المبدئي بين الأطراف المعنية على عقد المؤتمر ، كان طبيعياً أن ترحب مصر بالمؤتمر ، وبالمشاركة في أصله واعتباره " تنويعاً لجهود شاقة وطويلة ساهمت فيها مصر لحث المجتمع الدولي على إقناع الأطراف بضرورة انعقاد مؤتمر السلام " (١٧) . بيد أن هذا الاعتقاد لا يعنى من وجهة النظر الرسمية أن الأمر قد وصل إلى نهايته ، ذلك أن السلام وهو من أهم

الدور السياسي لعملية التسوية

الأحداث الدولية والإقليمية تتطلب من مصر الاهتمام والمتابعة ، لأنه يؤثر على مصالحها وأوضاعها بصورة أو بأخرى ، كما يتطلب هذا الحدث من مصر دورا نشيطا بارزا يناسب وزن مصر وثقلها الإقليمي ، ومسئوليتها في الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة ، كما أن هذا الدور يجب أن يكون على أصعدة مختلفة " (١٨) .

وأخذا في الاعتبار وجود مراحل متعددة منها ما هو قبل التسوية ، وما هو اثنتانها ، وما هو بعدها ، فإن التصور المصري رأى تلك الفروقات . ففي مرحلة للتسوية فإن مصر ترى أن دورها يتمثل في " كونها صديق للولايات المتحدة في المنطقة ، وأن تدعم قيام سلام يحافظ على الأهداف المصرية ، ويضع حدودا على القوة الإسرائيلية " (١٩) . إضافة إلى المساهمة في التوصل إلى اتفاقات عربية إسرائيلية . وهناك لفتتاح مصري بأنه " لولا جهود مصر ما توصل الإسرائيليون إلى اتفاق مع الفلسطينيين أو الأردن ، وبدون الدور المصري لن تتمكن إسرائيل من الوصول إلى سلام مع سوريا " (٢٠) ، أن التقدم الذي تشهده مسيرة السلام يؤكد أهمية الدور المصري الذي يتابع كافة مبادرات المسيرة السلمية باعتبار أن مصر هي صاحبة المبادرة في نقل الوضع في المنطقة من المواجهة إلى السلام " (٢١) .

ونظرا لأن مرحلة التسوية وفقا للمعارك الثنائية تصاحبها عملية أكثر شمولاً تهدف إلى إعادة صياغة التفاعلات الإقليمية تحت شعار إقامة للتعاون الاقتصادي الإقليمي ، والنظر إليه كجزء من عملية التسوية ذاتها ، كان طبيعياً أن يكون لمصر رؤيتها الخاصة لهذا الأمر ، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية في مناسبات عدة . ووفقاً له فإن " التعاون الاقتصادي الإقليمي هو جزء عضوي من عملية السلام الذي لم يتم بعد " (٢٢) ، ولكن المنطقة " في الطريق إليه ، وأى حديث عن التعاون الاقتصادي يجب أن ينتهي به ، وليس أن يبدأ به ، وهناك قرارات خاصة بمصر كدولة ذات سيادة منها ربط التعاون الاقتصادي بالتقدم السياسي في مسيرة السلام " (٢٣) .

وتتضمن رؤية مصر ضرورة الاتفاق بين دول المنطقة على شكل وطبيعة العلاقات في مرحلة ما بعد التسوية حيث ستشهد المنطقة علاقات جديدة . ومن جهتها ترى مصر أن تقوم هذه العلاقات على " تكامل ثلاث ركائز هي التسوية السياسية والتنمية الاقتصادية والأمن الإقليمي وضبط التسليح " (٢٤) ذلك أن " السلام الحقيقي هو سلام للشعوب الذي قاعدته التعاون الاقتصادي " . ولكن من جانب آخر فإن الأمر مرهون بتحقيق تقدم حقيقي وملوس على مختلف معارات عملية السلام لتوفير " الظروف الأساسية اللازمة لتفعيل التعاون الإقليمي على مستوى المنطقة " (٢٥) .

وتبعاً للرؤية المصرية فإن التعاون الاقتصادي الإقليمي يجب أن يكون خفمة لعملية التسوية السلمية ، أو على الأقل متزامناً معها ، فهي - أي التسوية السياسية الشاملة - شرط أساسي من شروط التعاون الإقليمي المتمثلة في " السلام والتقدم في نزاع السلاح النووي ، وقيام دولة فلسطين " . ومن هذا المنطلق ترحب مصر بمناقشة بعض مشروعات التعاون الإقليمي مثل البنك الإقليمي للتعاون في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، أو المشروعات الميلحية المشتركة ، على أن

يتناسب مقدار الإنجاز فيها مع التقدم الذى يتم إحرازه على المعابر السياسية المختلفة . أما ما يتعلق بدعوات قيام سوق حرة مشتركة لدول المنطقة ، فهي أمر مرهون بـ " تحقق كل شروط التعاون الإقليمي أى إتمام عملية التسوية السلمية بصورة شاملة وفى كل المسارات ، وحل القضية النووية الإسرائيلية " (٢٦) .

وترى مصر أنه من الضروري رسم صورة كاملة للنظام الإقليمي فى مرحلة ما بعد التسوية " يتضح فيها خطوات انتقال المنطقة من الصراع إلى السلام والتعاون الإقليمي الذى يجب أن تتوافر فيه شروط معينة أهمها : ألا يودى إلى طمس الهوية العربية ، وألا يضر بالمصالح العربية وألا يضعف العلاقات العربية - العربية ، وألا يكون له تأثير سلبي على الأمن العربى .. كما يجب عدم استبعاد أى من دول المنطقة من هذا النظام التعاونى ، بل وتعديل أوضاع بعض دول المنطقة مثل العراق لتصبح قادرة على المشاركة فى النظام الجديد " (٢٧) .

وبخصوص التعاون الإقليمي تترك القيادة المصرية " أن الأثر المترسبة فى نفوس الشعوب العربية نتيجة حالة عدااء استمرت أكثر من خمسين عاما تتطلب بعض الوقت لإزالتها وذلك لى تتقبل الشعوب العربية التعامل والتعاون مع إسرائيل ، كما تترك أن الشعب الإسرائيلى يعاني من نفس الحالة . ولكن من جهة أخرى ترى أن هناك تقدما فى هذا المجال حيث إن حركة رجال الأعمال المصريين إلى إسرائيل أصبحت أكثر فى الفترة الأخيرة ، وأنه عندما يتم التوصل إلى سلام مع سوريا ستصبح العملية أسهل " (٢٨) .

ومن وجهة النظر المصرية فإن موضوع التعاون الاقتصادى الإقليمي ذو صلة وثيقة بموضوع البرنامج النووى الإسرائيلى ، ويعكس هذا الأمر إيماننا بالعلاقة الوثيقة بين الأمن وضبط التسليح من جهة وبين تنظيم وخلق شبكة تفاعلات اقتصادية واسعة المدى بين العرب وإسرائيل من جهة أخرى . وفى هذا السياق تصر مصر على " أن ضبط التسليح والأمن الإقليمي يحددان شكل ومدى للتعاون الإقليمي فى مرحلة ما بعد التسوية ، وأن الأمن يجب أن يقوم على المساواة بين دول المنطقة ، وتحقيق الأمن المتماثل بأقل قدر من التسليح ، ثم إيجاد ضمانات للأمن متمثلة فى المصالح المشتركة وليس أسلحة الدمار الشامل ... وبالتالي تدعو مصر إلى إتخاذ خطوات واضحة لانضمام إسرائيل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وبدء المناقشة الفعلية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، ومراجعة الاتفاقيات الدولية الخاصة بنزع السلاح لتوفيق التزامات دول المنطقة تجاهها ، كما تدعو إلى تبني المبادرة المصرية بشأن حمل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل " (٢٩) . وتبرر مصر هذا الربط بأن " دول المنطقة لن تستطيع توجيه جهودها إلى التنمية أو مواجهة تحديات المستقبل وهى مهددة بمخاطر أسلحة الدمار الشامل وخيارات استخدام " (٣٠) .

ومن المنظور الرسمى المصرى فإن استكمال عملية التسوية وشموليتها وارتباطها بحل معضلتى التعاون الاقتصادى والأمن الإقليمي على النحو السابق ذكره لن يودى إلى تأثيرات سلبية على الدور المصرى ، ذلك " أن مصر تمتلك العديد من المقومات التى تكفل لها مكان الصدارة

فى الشرق الأوسط فى مرحلة ما بعد التسوية ، لاسيما وأن دورها المتميز فى المنطقة لم يـ
يرجع إلى قيادتها للصراع العربى الإسرائيلى بقدر ما يرجع إلى مقومات مصرية ذاتية منفصـ
عن تغير الأوضاع وتبدل العقائد الإقليميه والدولية ، وأن هذه المقومات قادرة على كفالة د
مصرى فعال فى مرحلة ما بعد التسوية وفى ترتيبات التعاون الإقليمى " (٣١) . وحيث إن مصـ
هى التى " بدأت عملية السلام وبالتالى قادت الأمة العربية فى الحرب والسلام وهو ما لم يـ
طرف عربى آخر " (٣٢) أى أن الصراع العربى الإسرائيلى ليس سببا فى ريادة مصر للمقطـ
بقدر ما هو نتيجة لهذه الريادة أو مظهر لها . فضلا عن أن مقومات هذه الريادة تاريخـ
 واجتماعية واقتصادية وأمنية وثقافية ومتأصلة فى البنيان السياسى والاجتماعى والاقتصادى
المصرى ، بالإضافة إلى أن مصر هى التى قادت عملية التنوير فى المنطقة ولها دور تاريخـ
على مر العصور ، وقادت الشعوب العربية للتخلص من الاستعمار ، وبالتالى لن يـ
السلام فى المنطقة إلى التنازل من الدور المصرى أو الحد منه " (٣٣) .

بعبارة أخرى ان استكمال التسوية السياسية لن يؤثر سلبا على الدور المصرى عربيا وإقليمـ
نظرا لوجود مقومات هيكلية خاصة بهذا الدور ، وكذلك لما تمثله مصر من ثقل رئيسى فى الـ
العربية والإسلامية بقلها البشرى والاقتصادى والثقافى والحضارى " (٣٤) . وهو ما يمكن إـ
عناصره فى : أنها أكبر دولة عربية ، ويوجد بها ١٣ جامعة ، وهى غنية بمفكرها وعلماء
وأدبائها وفنانيها ، وبين جنباتها يوجد الأزهر الشريف ، فضلا عن المؤسسات الضخمـ
والحريات غير الموجودة فى الكثير من دول العالم الثالث " (٣٥) . وهى تمتلك تراثا حضارىـ
ومتقدمة علميا ، وذات ثقل سكانى " (٣٦) وهى تعد أكبر دول المنطقة وأكبر أسواقها ، وحـ
تكمّل مسيرة الإصلاح الإقتصادى يمكن أن تصبح مصر أكبر منتجة منطقة الشرق الأوسط " (٣٧)
وذلك نظرا لأن اقتصادها " يتجه إلى التحرر بنجاح ، ولديها قطاع خاص متصاعد بقوة ، وهـ
تمتلك كل الموارد اللازمة لأى نهضة إقتصادية سواء على المستوى الوطنى أو الإقليمى
فلديها : الأرض الخصبة والموارد الطبيعية الزراعية والمعدنية والسياحية ، كذلك لديها موـ
بشرية ماهرة ومدربة . وهى تمتلك قاعدة صناعية تؤهلها لأن تكون طرفا اقتصاديا فعالا عـ
المستويين الإقليمى والدولى ولأن تطرح عملية التطور الإقليمى فى إطار ريادة وشراكة يـ
تحقق للجميع وضعاً اقتصاديا متميزاً " (٣٨) . كما " ان لمصر علاقات تاريخية عميقة وعلاقـ
سياسية متشعبة ، وقاعدة اقتصادية أخذت فى التطور " (٣٩) .

ويوضح من مجمل النصور السابق أن إدراك القيادة السياسية لدور مصر فى مرحلة ما يـ
التسوية السياسية يرتبط فى شق جوهرى منه بالاستمرار فى عملية الإصلاح الإقتصادى ، وهـ
تدعيم الأداء الإقتصادى بصورة كلية ، وينطلق هذا التصور من الاقتناع بأن استكمال عمـ
التسوية السياسية ، وضبط عمليات التسليح وإيجاد صيغة للامن الإقليمى ، إلى جانب الدخول فى
عمليات متشعبة للتعاون الإقليمى ستؤدى إلى إعلاء شأن العوامل الإقتصادية ، وبالتالى هـ
استمرار الدور الإقليمى لمصر يجب أن يكون مستندا إلى عناصر قوة اقتصادية جنباً إلى جنب
العناصر السياسية والأمنية والثقافية والتاريخية ، وأنه كلما كان الإقتصاد المصرى أكثر قوة كاـ

كان الدور المصري أكثر فاعلية وتأثيراً . ويرتبط هذا الإدراك بالاعتقاد قوى بأن السلام من شأنه أن يقود إلى بناء نظام شرق أوسطى تلعب فيه الاعتبارات الاقتصادية الدور الأكبر ، ذلك أنه من غير المعقول إيقاف عملية السلام لتجنب مرحلة ما بعد السلام " (٤٠) .

إن اهتمام التصور المصري بنقد الإيحاءات السلبية لعملية السلام على الدور المصري في المستقبل ، والتركيز على قبول التحدى الاقتصادي فيما بعد استكمال حلقات التسوية السياسية ، لم يخل الجوانب المعنوية وتلك المتعلقة بالهوية ، ومن هنا جاءت تفضيلات القيادة المصرية لدعم وإعطاء الأولوية للحركات ذات الطابع العروبي ، مع التأكيد على أن مستقبل المنطقة مرهون بالحفاظ على هويتها العربية الإسلامية بالدرجة الأولى . وأنه في مرحلة وضع أسس النظام الشرق أوسطى ، فإن مصر تضع " تنقية الأجواء العربية وتدعيم دور الجامعة العربية من أجل حماية المصالح العربية المشتركة على قمة أولويات سياستها الخارجية ... وأنها - أى مصر - تفضل النظام العربى وتعتبره السبيل الأمثل لعملية المنطقة من الطوفان الشرق أوسطى . (٤١) ومن هذا المنظور يمكن تفهم مساندة مصر الرسمية للمطلب اللبنانى بإنشاء كتل إقتصادى عربى لمواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية ، استناداً إلى اعتقاد قوى بـ " أنه لا يوجد تعارض بين التعاون الإقتصادى العربى والتعاون الإقتصادى الإقليمى " (٤٢) .

ومما سبق يمكن استنتاج مجمل التصور للرسمى المصرى لعملية التسوية وتأثيرها على الدور الإقليمى لمصر على النحو التالى :

١ - إن عملية التسوية السياسية هى البديل الوحيد لإنهاء الصراع العربى الإسرائيلى ، وهى عملية لم يكن من الممكن البدء فيها دون الريادة المصرية، التى تحققت بالفعل منذ عام ١٩٧٧ .

٢ - إن التسوية السياسية وقيام سلام شامل هو عمل استراتيجى كبير وليس أمراً تكتيكياً ، وإن هذا السلام يجب أن يكون شاملاً لكل المصارات ، وبالتالى يكون مقدمة لبناء نظام إقليمى جديد تلعب فيه الاعتبارات الاقتصادية دوراً أكبر ، ويسمح بعلاقات تعاون إقليمى على قدم المساواة ووفق قاعدة تبادل المنافع ، شريطة أن تحل أولاً قضية الأمن الإقليمى ، وبصفة خاصة البرنامج النووى الإسرائيلى .

٣ - إن التسوية السياسية هى عملية متكاملة ، ومصر تلعب فيها دوراً فاعلاً سواء فى المسارات الثنائية ، أو فى المفاوضات المتعددة . وأنه لولا هذا الدور لما كان من الممكن إحراز تقدم فى المسارات المختلفة ، أو حدوث اتصالات إسرائيلية سورية .

٤ - مصر تترك أن التسوية السياسية تطرح تحديات جديدة على هوية المنطقة وعلى شبكة تفاعلاتها المستقبلية ، وفى الوقت نفسه ترى أن استكمال حلقات التسوية السياسية وفقاً للمنظور المصرى يتطلب المشاركة الفعالة لتيسير التوصل إلى اتفاقات ومعاهدات عربية إسرائيلية ، وأن التوصل إلى هذه الاتفاقات لا يعنى أبداً النيل من الدور المصرى أو الحد منه .

٥ - إن التسوية السياسية لن تقود إلى تهميش الدور المصرى نظرا لاستناد هذا الدور إلى مقومات مادية ومعنوية أكثر رسوخا وشمولا من عملية التسوية ذاتها .

٦ - إن مصر تدرك أن التسوية السياسية متويدة إلى تغيير جذرى فى نظام التفاعلات الإقليمية ، وأنه ستكون الأولوية للعوامل الاقتصادية ، وإن مصر تستعد لذلك بمزيد من الإصلاحات الاقتصادية وتدعيم الأداء المصرى ، فى الوقت نفسه التمسك بالارتباطات العربية وبهوية المنطقة العربية والإسلامية .

٢ - الأداء المصرى فى عملية التسوية

فى هذا الجزء سيتم التعرف على الأداء المصرى فى عملية التسوية الثنائية من خلال أمرين متلازمين أولهما تحليل كلى للقاعات القمة المصرية مع الأطراف المعنية العربية بالإضافة إلى إسرائيل . والثانى دراسة أنماط التحرك المصرى فى كل مسار على حدة . وكلا الأمرين يستهدفان الكشف عن عناصر الأداء المصرى فى كل مسار على حدة ، وفى مجمل عملية التسوية ، وتحديد طبيعة هذا الأداء ، والقيود التى تعرض لها ، ومدى الصلة بين هذا الأداء على النحو الذى حدث بالفعل ، وبين للتوجهات الكبرى التى تؤمن بها القيادة السياسية إزاء عملية التسوية ودور مصر فيها .

أ - تحليل عام لمؤشر القمة بين مصر وأطراف عملية التسوية

يمثل مؤشر لقاءات القمة أحد المؤشرات المستخدمة فى تحليل التفاعلات بين الدول وبعضها ، من حيث مدى قوتها أو ضعفها ، وطبيعة القضايا التى تشكل هذه التفاعلات . وتمثل المقارنة بين أكثر من طرف من أطراف التسوية على خريطة التفاعلات بين عدد من الأطراف فى مرحلة زمنية معينة . وفى الجزء التالى سوف تتم المقارنة بين لقاءات القمة بين مصر وأطراف عملية التسوية فى الفترة من أكتوبر ١٩٩١ إلى نهاية عام ١٩٩٥ ، وهى سوريا والأردن وفلسطين وإسرائيل . وذلك بهدف تحديد أمرين ، أولهما الكشف عن تطور العلاقة بين القيادة المصرية وقيادات أطراف عملية التسوية ، وثانياً التمهيد لتحليل أنماط التحرك المصرى فى كل مسار للتسوية الثنائية كل على حدة ، والذى سوف يركز على تحليل القضايا الخاصة بعملية التسوية التى تناولتها لقاءات القمة.

الجدول رقم ١

توزيع لقاءات القمة بين مصر وأطراف عملية التسوية ١٩٩٥ - ١٩٩١

البلد	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	إجمالي
فلسطين*	٣	١١	١٢	١٠	١٣	٤٩
سوريا	٥	١	٢	٥	٣	١٦
الأردن	٥	٥	١	١	٣	٥
إسرائيل	٥	١	٢	١	١	٥
إجمالي	٨	١٣	١٧	١٧	٢٠	٧٥

* اللقاءات الواردة فى الجدول هى اللقاءات الرسمية فقط .

يشير الجدول رقم ١ والخاص بتطور إجمالي لقاءات القمة المصرية مع أطراف عملية التسوية في الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ ، إلى احتلال الطرف الفلسطيني المرتبة الأولى بنسبة كبيرة للغاية ، فمن بين ٧٥ لقاء للقمة بين مصر والأطراف الأربعة المعنية ، استحوذ الطرف الفلسطيني على ٤٩ لقاء رسمياً ، وذلك بنسبة تصل إلى ٦٥٪ . وهي نسبة عالية تقترب من الثلثين ، وتكشف عن درجة عالية من خصوصية العلاقة المصرية الفلسطينية من جهة ، ودرجة عالية من الاهتمام المصري بالتطورات الجارية في المسار الفلسطيني الإسرائيلي من جهة أخرى.

وتجىء سوريا في المرتبة الثانية بإجمالي ١٦ لقاء للقمة ، ونسبة ٢١٪ ، وتليها كل من الأردن وإسرائيل بإجمالي ٥ لقاءات للقمة ونسبة ٦,٥٪ . (انظر الشكل رقم ١)

ومجمل الإحصاءات السابقة تشير إلى درجة من عدم التوازن بين لقاءات القمة المصرية الفلسطينية من جهة ، ولقاءات القمة المصرية مع الأطراف الأخرى من جهة ثانية. ويشير هذا الأمر إلى درجة معينة من كثافة الاتصالات المصرية الفلسطينية ، وحرصاً مشتركاً على التشاور المستمر وتبادل الأفكار بشأن تطورات عملية التسوية ، وكذلك اهتماماً فلسطينياً بأن تكون مصر دائماً قلب هذه التطورات والتي تمس المسار الفلسطيني تحديداً.

وباستثناء عام ١٩٩١ الذي شهد أقل عدد من لقاءات القمة المصرية الفلسطينية ، فإن باقي السنوات توضح درجة عالية من التوازن في هذه اللقاءات . (انظر الشكلين رقم ٢ ورقم ٣) ، وإذا ما اضيفت زيارات الرئيس عرفات للقاهرة ولقاءاته سواء مع الرئيس مبارك وكبار المسؤولين المصريين ، إلى مجمل لقاءات القمة الرسمية ، فسوف تبرز سمة الخصوصية على نحو أكثر وضوحاً . (انظر الجدول رقم ٢ وللشكل رقم ٤)

الجدول رقم ٢

إجمالي زيارات الرئيس عرفات لمصر ١٩٩١-١٩٩٦

نوع الزيارة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦*
رسمية	٣	١١	١٢	١٠	١٣	٦
عابرة "ترائزيت"	٠	٤	٧	٤	٤	١
إجمالي	٣	١٥	١٩	١٤	١٧	٧

* حتى مايو ١٩٩٦

وباستثناء لقاءات القمة المصرية الفلسطينية الرسمية على وجه التحديد ، فهناك أيضاً درجة من عدم التوازن بين لقاءات القمة المصرية مع كل من سوريا والأردن وإسرائيل ، وذلك لأن لقاءات القمة المصرية السورية تمثل ٦١٪ من جملة هذه اللقاءات ، في حين تتشارك كل من الأردن وإسرائيل في نسبة الـ ٣٩٪ الأخرى . (انظر الشكل رقم ٥)

ويبدو هذا التوازن أكثر ما يكون في مدى توزيع لقاءات القمة المصرية مع هذه الأطراف على سنوات الدراسة . فبالنسبة للقاءات القمة المصرية السورية نجد أنها موزعة على كل سنوات

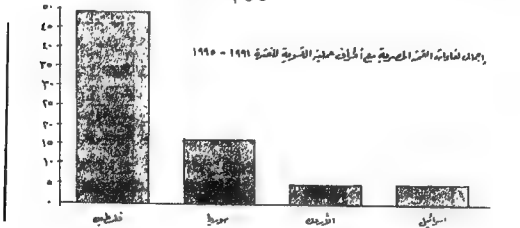
الجوانب السياسية لعملية التسوية

الدراسة ، الأمر الذي يبرز درجة عالية من التحسن في علاقات البلدين ، وقدرا من الحرص المشترك على تبادل هذه اللقاءات في فترات متقاربة نسبيا (انظر الشكل رقم ٦) . ومن بيانات الجدول يتضح أن أعلى تركيز لهذه اللقاءات كان في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤ ، وهما العامين اللذان شهدا قفزا من الشد والجذب بين إسرائيل وسوريا ، سواء قبل الاتفاق على صيغة مؤتمر مدريد أو ما بعدها ، حيث تم تبادل المباحثات أكثر من مرة ، لكن دون التوصل إلى نتيجة محددة لاسيما في عام ١٩٩٤ . ويتضح من الظروف العامة المحيطة بهذه القمم أنها كانت تأتي في اللحظات التي تشهد تطورات كيفية سواء على المسار السوري ذاته أو على المسارات الأخرى ، وهي التطورات التي كانت تستدعي درجة عالية من التشاور بين البلدين .

وبالنسبة للقاءات القمة المصرية الأردنية فيمكن النظر إليها كمؤشر لتطور العلاقات بين البلدين من جهة ، وموقع قضية التسوية في علاقات البلدين من جهة أخرى . وتظهر بيانات عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ أنهما لم يشهدا أية لقاءات للقمة (انظر الشكل رقم ٧) ، وهو أمر يمكن فهمه على ضوء الخلافات التي كانت قائمة بينهما نتيجة تباين سياسات البلدين منذ اندلاع حرب الخليج الثانية ، وما بعدها . ثم جاءت قمة نوفمبر ١٩٩٣ في الاسكندرية لتشكل قطيعة مع المرحلة السابقة عليها ، فاتحة بذلك مرحلة جديدة ، تبلور فيها الاهتمام المشترك بين البلدين سواء بتطوير علاقاتهما الثنائية أو تنسيق مواقفهما إزاء التطورات الجارية في عملية التسوية . وقد وصل أعلى تركيز للقاءات القمة المصرية الأردنية في عام ١٩٩٥ ، والذي شهد بدوره تطورات هامة في علاقات البلدين من ناحية ، وفي مجال التسوية السياسية من ناحية أخرى ، فضلا عن عدد من التطورات الإقليمية - كالوضع في العراق - والتي كانت مجالا لاجتهادات مختلفة بين البلدين ، واحتاجت بدوره نوعا من الاتصالات المباشرة على أعلى مستوى لتحديد موقف مشترك تجاهها .

فيما يتعلق بلقاءات القمة المصرية الإسرائيلية (انظر الشكل رقم ٨) ، فيتضح من بيانات الجدول أنها تتسم بدرجة من التوازن بين سنوات الدراسة ، وهي تظهر حرص مصر على مواصلة اتصالاتها مع كافة أطراف عملية التسوية دون استثناء ، الأمر الذي يسهل عليها القيام بدور قناة اتصال بين هذه الأطراف حين تكون هناك ضرورة لذلك .

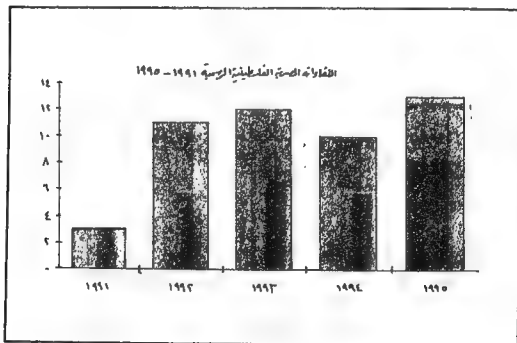
الشكل رقم ١



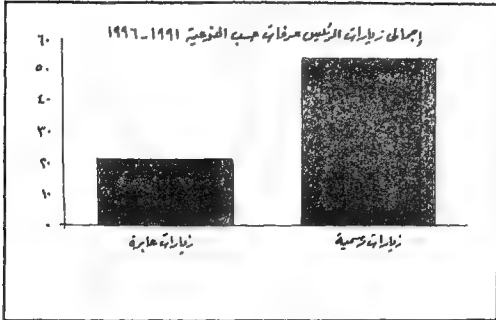
الشكل رقم ٢



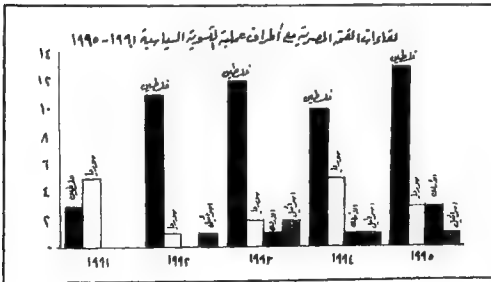
الشكل رقم ٣



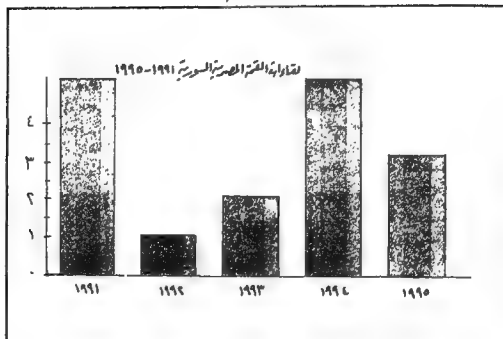
الشكل رقم ٤



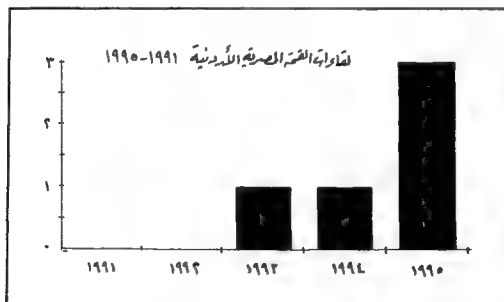
الشكل رقم ٥



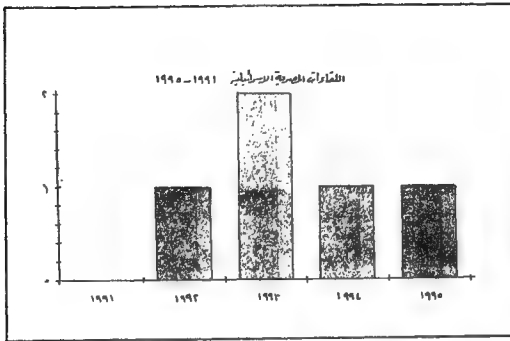
الشكل رقم ٦



الشكل رقم ٧



الشكل رقم ٨



٣ - مصر والتطور في مسارات التسوية : التحركات والأنماط

أ - التحرك المصري على المسار الفلسطيني : المشاركة المحسوبة

من تحليل لقاءات القمة المصرية مع أطراف عملية التسوية برز قدر من الخصوصية للدور المصري على المسار الفلسطيني الإسرائيلي ، وهي خصوصية نابعة في الأساس من كون الأراضي الفلسطينية المحتلة متاخمة مباشرة للأراضي المصرية ، الأمر الذي يجعل التطورات على المسار الفلسطيني ماسة مباشرة بالأمن القومي المصري ، ولوجود خلل يصعب تصور تجاوزه بين الطرفين الإسرائيلي من جهة والفلسطيني من جهة أخرى ، وهو الخلل الذي يمس نفسه سلبا على عمليات التفاوض ذاتها ، وعلى قدرة المفاوض الفلسطيني في الحصول على حقوقه المشروعة .

تبدو هذه الخصوصية في طريقة تناول الدبلوماسية المصرية لهذا المسار بالمقارنة بطريقة تناولها لما جرى على المسارات التفاوضية الأخرى . ولعل كون الأطراف العربية الأخرى - أي الأردن وسوريا و لبنان - دول ذات سيادة وذات شعوب وأرض محددة ومعترف بها دوليا ، ولها حكوماتها المستقرة ، وتتوافر لديها الكوادر من الدبلوماسيين والمفاوضين المحترفين ، يمثل أبرز عناصر المقارنة مع الطرف الفلسطيني ، لاسيما منظمة التحرير الفلسطينية - التي بات عليها أن تتحول من حركة كفاح مسلح إلى حركة سياسية تناضل من أجل إقامة دولة . في الوقت نفسه تحتل أراضيها ، ويتنازعها معه طرف معدي يمتلك الكثير جدا من عناصر القوة ، فضلا عن التمسك بالأرض والعمل على تعديل ملامحها تعديلًا جوهريًا . إن مثل هذه الخصوصية الفلسطينية هي التي تفسر خصوصية الدور المصري ذاته ، والذي يمكن التعبير عنه بدور الشريك غير المباشر في التفاوض ، والوسيط النشط أحيانا ، وقناة اتصال رئيسية ، وهو ما يمكن توضيحه من خلال استعراض ملامح هذا الدور عبر السنوات الخمس الماضية . وتبدو هذه الخصوصية التي تشعر بها مصر إزاء المسار الفلسطيني في أكثر من جانب ، منها القناعات المصرية ذاتها التي عبرت عنها القيادة المصرية إزاء المسار الفلسطيني ، ومنها التحركات الفعلية.

فعلى صعيد القناعات المصرية يمكن الإشارة إلى إيمان مصر بأن ما قامت به من اتصالات مكثفة مع قيادات أوروبية وإضافاة إلى الرئيس الأمريكي ساعد على جعل قضية الشعب الفلسطيني في مقدمة الأولويات العالمية بعد إنتهاء حرب الخليج (٤٣) . والإيمان بأن على مصر أن تقدم الدعم الكامل للجانب الفلسطيني فهو الطرف الضعيف في المعادلة (٤٤) ، والنظر إلى الدور المصري بإعتباره " الضامن والمساند لحقوق الفلسطينيين " (٤٥) . وإن عليها مسئولية مساعدة " القضية الفلسطينية بقدر استطاعتها ، ولكن دون أن تضغط على الفلسطينيين ولا أن تفرض عليهم رايًا ، ولكنها تحاول تذليل العقبات على كافة المسارات إيمانًا منها بأن عقبات السلام أهون من ويلات الحرب " (٤٦) وأن دور مصر ليس التفاوض - نيابة عن الفلسطينيين -

ولكن تمهيد الطريق للسلام" (٤٧) ، وأنه ' أحيانا ما يكون حث الفلسطينيين على الإصرار على حقوقهم ولكن على مقعدة المفاوضات ' (٤٨) .

وهناك إيمان مصرى بأن دورها على المصار الفلسطينية الإسرائيلية له طابع خاص ، وأنه يمتثل فى " المساعدة عندما يطلب منها ذلك .. لتقريب وجهات النظر أثناء المفاوضات ، ولتحويل إعلان المبادئ إلى إتفاق سلام ، وهى تستطيع أن تقوم بذلك لخبرتها فى التعامل مع الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى " (٤٩) فضلا عن القيام 'بمجهود ضخم من أجل القضية الفلسطينية وتوصل بالولايات المتحدة وإسرائيل للتوصل للسلام ' (٥٠) ، كما تتصل بكافة الدول المعنية والصديقة لتزليل العقبات التى تعترض عملية السلام (٥١) . وأنها ' تقدم الاستشارة للفلسطينيين وتضعهم وتساعدهم عندما تظهر عقبات وذلك لتنفيذ اتفاق المبادئ ، كما تتصل مصر بالدول المانحة لتوفير المساعدات المالية للفلسطينيين " (٥٢) .

على صعيد التحركات الفعلية (٥٣) ، فقد ساعد الإعلان عن عقد مؤتمر مدريد على تنقية مناخ العلاقات المصرية الفلسطينية التى تأثرت سلبا بسبب أزمة الخليج الثانية ، وتبارى المسؤولون الفلسطينيون فى الإدلاء بتصريحات تصالحية ، وزار الرئيس عرفات القاهرة لأول مرة بعد ١٤ شهرا ، وذلك قبل عقد المؤتمر وأعلن " أن مصر ليست وسيطا ، ولكن جزءا من الموقف العربى وأنها تحتضن القضية الفلسطينية منذ ١٩٤٨ ، وقدمت من أجلها الكثير وأنها تتمتع بميزات تمكنها من لعب دور قوى فى عملية السلام وحل القضية الفلسطينية سواء من ناحية علاقاتها بإسرائيل أو نضجها للتفاوض وخبرتها فى استرداد الحقوق سلميا " .

عقب انعقاد مؤتمر مدريد ، وقبيل بدء المفاوضات الثنائية قامت مصر بتزويد الجانب الفلسطينى بخبرات المفاوضات المصرية الإسرائيلية عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ بشأن الحكم الذاتى وإقامة ترتيبات أمنية للضفة وغزة وفقا لإطار كامب ديفيد ، بل وطلب الرئيس عرفات عدد زيارته للقاهرة بعد المؤتمر مباشرة بأن يشارك فى الوفد الفلسطينى فى المفاوضات الثنائية الخارجية - كمستشارين - السفيران المتقاعدان عزت عبد اللطيف مدير إدارة فلسطين فى وزارة الخارجية المصرية ، وطاهر شاش مدير الإدارة القانونية بوزارة الخارجية سابقا ، لسابق اشراكهما فى مفاوضات الحكم الذاتى فى كامب ديفيد ١٩٧٨ ولتمتعهما بخبرة تفاوضية عالية . وقد وافقت مصر على مشاركة السفيرين المصريين فى الوفد الفلسطينى خارج إطار وزارة الخارجية المصرية ، وذلك انطلاقا من مبدأ عدم التدخل فى الشئون الفلسطينية ، وعدم إعطاء الفرصة لاي طرف باتهام مصر بالعمل على فرض وصايتها على أحد ، وإعطاء الجانب الفلسطينى الحق فى التعبير عن نفسه ، والتأكيد على كون المنظمة هى الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى ، وأن دور مصر هو الشريك والمعاون ، وليس دور الوسيط الوصى ، وأن هذا الدور ينبع من ثقها الإقليمى والمحافظة على مصالحها الحيوية .

وتسهيلا لنقل خبرات التفاوض وتنظيم الدعم الفنى المصرى للجانب الفلسطينى تكررت زيارات المسؤولين الفلسطينيين لمصر ، وتبادل الاتصالات الهاتفية والرسائل المتباعدة ، وأصبح

هناك ما يعرف بالمشاورات المكتبة والخط الساخن المستمر بين المسؤولين في الجانبين . وقد تعددت لقاءات الرئيسين مبارك وعرفات على المستوى الرسمي أو " العابر أثناء توقيفه بمطار القاهرة عند زيارته لحول أخرى . كما تعددت أيضا لقاءات " موسى - أبو مازن " و " شعث - الباز " من أجل التنسيق والتفاهم والتشاور وذلك قبل حضور جولات المفاوضات أو بعدها، وقبل وبعد زيارة أحد المسؤولين لطرف من أطراف النزاع للقاهرة أو العكس .

لم يقتصر الدور المصري على المسائل المتعلقة بالدعم الفني للمفاوض الفلسطيني ، لكنه امتد إلى الأحداث المرتبطة بالعملية السلمية التي يكون الجانب الفلسطيني طرفا فيها . ومن أمثلة ذلك طلب الرئيس عرفات تدخل مصر لدى السلطات الإسرائيلية لمنع طرد ١٢ فلسطينيا من الأراضي المحتلة ، وكذلك معالجة قضية طرد ٤١٨ ناشطا في الحركة الإسلامية إلى مرج الزهور في نهاية عام ١٩٩٢ . وقد نجحت اتصالات مصر مع أطراف دولية وإقليمية أخرى في عودة هؤلاء المبعدين وإزالة الجمود الذي خيم على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في النصف الأول من عام ١٩٩٣ . وامتد الدور المصري - خارج عملية التفاوض - إلى تقديم صنوف شتى من الدعم المعنوي ، والذي تمثل في عقد ندوات المساندة للقضية الفلسطينية مثل "اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني" نوفمبر ١٩٩١ ، وندوة "استراتيجية التفاوض مع الإسرائيليين" إبريل ١٩٩٢ ، والذي شارك فيها الوفد الفلسطيني المشارك في المفاوضات الثنائية . وندوة "التفاعل مع الرأي العام الفلسطيني" نوفمبر ١٩٩٢ . وقد استهدفت هذه الندوات وغيرها إلى جانب تأمين الدعم المعنوي والتعبير عن المساندة المصرية رسميا وشعبيا ، تهينة الشعب الفلسطيني لقبول عملية السلام وحشد الجهود الإقليمية لرعاية العملية السلمية ، بالإضافة إلى عرض الأسلوب المصري في آليات التفاوض ليستفيد منه الجانب الفلسطيني ليكون أكثر خبرة في التفاوض مع الطرف الإسرائيلي .

تجلى السلوك المصري الداعم للجانب الفلسطيني على مائدة المفاوضات في تذييل بعض العقبات على مستوى المفاوضات الثنائية والمتعددة . فقد لجحت مصر في إدراج قضية اللاجئين ضمن جدول أعمال مؤتمر موسكو ، وإن لم تنجح جهودها في تأمين تمثيل الفلسطينيين من الداخل والخارج في المؤتمر المذكور . وساهمت الدبلوماسية المصرية وتدخلات الرئيس مبارك لدى الولايات المتحدة وإسرائيل في رفع الحظر المفروض على الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وحل مشكلة التمثيل الفلسطيني في المفاوضات ، ومناقشة إمكانية التفاوض على مستوى عال بين الرئيس عرفات والمسؤولين الإسرائيليين . وبنت تلك الجهود واضحة أثناء زيارة الرئيس مبارك لأمريكا في أبريل ١٩٩٣ ، والتي تلاها إقناع الطرف الفلسطيني بقبول مسودة المشروع الأمريكي لإعلان المبادئ في يونيو ١٩٩٣ ، وهو المشروع الذي أحدث انقسامًا في الجانب الفلسطيني بحجة أنه مشروع " أمريكي " للسلام ينتقص من الحقوق الفلسطينية . مما أدى إلى اتهام بعض المسؤولين الفلسطينيين مصر بأنها تفرض وصايتها على الفلسطينيين . تسوق حلا أمريكيا للقضية الفلسطينية يهدد مكتسبات الشعب الفلسطيني . وقد ردت مصر على لسان وزير خارجيتها بأن " مصر لا تفرض رأيا على الفلسطينيين ، ولا تتحدث نيابة عنهم لأنهم أصحاب قرار وقضية ،

الجوانب السياسية لعناية التصوية

ولاتمارس عليهم الوصاية والاحتواء كما قالت الفصائل الضلّالة ولن تقدم فلسطين تنازلات ولا علاقة باستقلالة أقطاب التفاوض بمصر .

وفي يوليو ١٩٩٣ طرحت مصر فكرة الاعتراف المتبادل بين الإسرائيليين والمنظمة ، كما أن اتفاق "غزة - أريحا أولاً" وضعت أسسه الأولى في الإسماعيلية عند لقاء الرئيس مبارك ورابين رئيس الوزراء الإسرائيلي. وأثناء المفاوضات السرية في أوسلو وقبل توقيع الاتفاقية شارك السفير المصري السابق طاهر شاش في مراجعة مشروع اتفاق إعلان المبادئ خاصة فيما يتعلق بالنواحي الفنية والقانونية .

فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق المبادئ ، كان لمصر دور بارز ، تمثل في استضافة اللجان الفنية المختلفة ، والاستمرار في تقديم المشورة للجانب الفلسطيني ، حيث استضافت مدينتا العريش وطابا للجان الفنية الفلسطينية الإسرائيلية الخاصة بعمليات الانسحاب وتسلم السلطة وإقامة الحكم الذاتي في غزة وأريحا . وتكونت لجنة مصرية معاهدة من بعض الخبراء الذين سبق اشتراكهم في مفاوضات كامب ديفيد . وساعد وجود هذه الاجتماعات على أن تلعب القيادة المصرية دوراً في تقريب الكثير من وجهات النظر عبر تقديم العديد من الأفكار ، وتجلي ذلك في عدد من المسائل الهامة ، ومن أبرزها تنظيم الحركة على المعابر وزيادة مساحة أريحا والتخلي عن بعض المستوطنات من أجل إنشاء ممر آمن بين المناطق الفلسطينية التي سيخيلها الجيش الإسرائيلي . كما قدمت مجموعة اقتراحات من أجل التوفيق بين الجانبين في اجتماعات لجنة الارتباط المصرية الفلسطينية بناء على طلب الطرفين تطبيقاً للمادة ١٢ من إعلان المبادئ التي نصت على أن "يدعو الطرفان" الفلسطيني والإسرائيلي "حكومتى الأردن ومصر للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات التعاون والارتباط بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة ، وحكومتى الأردن ومصر من جهة أخرى لدعم التعاون بينهم وتتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستديمة للتعامل مع القضايا ذات الاهتمام المشترك .

كان لمصر دور رئيسي في مناقشات قضايا اللاجئين ولحد من التسلح والمياه والبيئة ، عن طريق تقديم الاقتراحات والأفكار المختلفة . وظهر دور مصر الواسطى في التوفيق بين وجهات النظر الفلسطينية الإسرائيلية حتى في اللحظات الأخيرة من توقيع اتفاق إعلان القاهرة الخاص بتنفيذ اتفاق توسيع الحكم الذاتي ، حيث ساهمت الدبلوماسية المصرية في إقناع الرئيس عرفات بالحنور إلى القاهرة للتوقيع على الاتفاق بعد أن كان متردداً ، مع تأجيل الاتفاق على بعض المسائل الأمنية الخلاقية إلى مرحلة أخرى من التفاوض . ونجحت أيضاً في معالجة الآثار الجانبية لمذبحة الخليل وأعمال العنف التي ارتكبت بعد تلك المذبحة . وقد صاحب الرئيس مبارك الرئيس ياسر عرفات حتى منفذ رفع وهو في طريقه إلى غزة كي يقيم دعائم السلطة الوطنية على الأرض المحررة ، وأعلن مبارك وقتها " أن القدس لن تكون عاصمة أبدية لإسرائيل وهذه أول خطوة لإنهاء الاحتلال نهائياً " .

وبإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في غزة وأريحا تطور الدور المصري إلى شكل آخر وهو شكل المساندة المادية الهادف إلى توطيد أركان السلطة الوطنية خاصة في المجال الاقتصادي ، بالإضافة إلى حماية كيان السلطة الوليدة سياسيا . ومن هنا فقد أجرت مصر إتصالات مكثفة في النصف الثاني من عام ١٩٩٥ لاحتواء أزمة إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في مناطق الحكم الذاتي بعد أن رفضت إسرائيل طلب الفلسطينيين بإجراء الإنتخابات بعد إعادة انتشار الجيش ، وألا تتم الإنتخابات تحت الإحتلال . ونجحت مصر أيضا في إقناع إسرائيل بالمطلب الفلسطيني واستضافت الطرفين في القاهرة من أجل بحث المشاكل المتعلقة الخاصة بتسليم السلطات وفتح المعابر ورفع الحصار عن مناطق الحكم الذاتي والترتيبات الأمنية والمستوطنات والإقراج عن السجون وتكثيل العقوبات التي تعوق إجراء الإنتخابات التشريعية التي تمت بالفعل في يناير ١٩٩٦ .

وقد قامت مصر بجهود مضنية من أجل توقيع إتفاق المرحلة الثانية من إعلان المبادئ المعروف بإتفاق أوسلو حيث أجرت إتصالات مكثفة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ، وأرسلت العديد من المبعوثين إلى إسرائيل من أجل إقناع قادتها بحل بعض المشاكل المتعلقة الخاصة بالإنتخابات التشريعية . وشاركت مصر بصفة مراقب في الإنتخابات التشريعية التي أجرتها السلطة الوطنية الفلسطينية لأول مرة في المدن المحررة عدا مدينة الخليل والتي تأجل الإمتداد منها إلى ما بعد الإنتخابات الإسرائيلية ، بل وتأجلت أيضا مفارضات طابا للخاصة بمناقشة الوضع النهائي ، والتي وصفتها مصر بأنها صعبة للغاية وأنها قد استعدت لها تماما ، وتأجلت أيضا إلى بعد الإنتخابات الإسرائيلية .

امتد الدعم المصري المباشر وغير المباشر للسلطة الفلسطينية ، إلى محاولة التأثير على القوى الفلسطينية من أجل أن تلتزم بالوحدة الوطنية ومحاصرة التطرف ، وتجلى ذلك في استضافة القاهرة لمؤتمر المصالحة بين السلطة الوطنية وحركة حماس بدلا من الخرطوم ، وكذلك احتواء الخلافات العربية الناتجة عن المعطيات الجديدة في المنطقة ، ولاسيما بعد توقيع الأردن لمعاهدة السلام مع إسرائيل ، وإن كانت مصر في الوقت نفسه رفضت إحياء فكرة الارتباط الكونفدرالي بين الأردنيين والفلسطينيين وتوقيع الرئيس عرفات اتفاقية التعاون والتسقيع مع الأردن ، وابتدت تحفظها على المشروعات الاقتصادية المقترحة بين البلدين . وبالرغم من هذه المسائل الخلافية فقد أكملت مصر مكتب تمثيل لها في غزة ، واعترفت بجواز السفر الفلسطيني ، وظهر التسقيع التام بين الجانب المصري والفلسطيني أثناء مؤتمر الدار البيضاء أكتوبر ١٩٩٥ ومطالبة مصر صراحة بدولة فلسطينية عاصمتها القدس .

على الصعيد الاقتصادي وقعت مصر مع السلطة الفلسطينية مجموعة من بروتوكولات التعاون الإقتصادي بهدف إعداد الكوادر الإدارية اللازمة لإدارة شئون السلطة الوطنية ، وتنظيم تصدير العديد من السلع المصرية للفلسطينيين عبر منفذ رفح خاصة الغذاء ومواد البناء . وفي الوقت نفسه قامت الدبلوماسية المصرية بحملة قوية لمطالبة الدول المانحة بسرعة إمداد السلطة الوطنية بالأموال التي وعدت بها من أجل رفع المستوى المعيشي للفلسطينيين ، وإنقاذ عافية

الجوانب السياسية لعملية التسوية

للسلام ، ومحاصرة اسباب التطور والعنف في الأراضي المحررة . وشاركت مصر في مؤتمر الدول المانحة وأعلنت أنها منحت السلطة الوطنية ٥٠ مليون جنيه في صورة دعم عيني ، وأكدت أن حجب المساعدات عن غزة سيجعل الوضع هناك ينفجر بصورة أكبر من أفغانستان ، وأن ذلك ضد عملية السلام وضد استقرار المنطقة ، وسيستفيد المتطرفون من هذا الوضع .

تدخلت مصر مرارا من أجل رفع الحصار عن مناطق الحكم الذاتي التي كانت تقرها السلطات الإسرائيلية في اللحظات التالية لأحداث عنف ، أو عمليات مقاومة ناجحة ، وهو الحصار الذي كان يتراوح بين عدة أيام وعدة أشهر ، يعاني خلالها الفلسطينيون افتقار مصادر الرزق والعمل . وسعت مصر أيضا لدى القوى المؤثرة على الأطراف المتفاوضة لإنقاذ عملية السلام ودعم الكيان الفلسطيني الوليد ومنافذة الدول المانحة من أجل ذلك وعملت على توظيف علاقاتها إقليميا ودوليا من أجل الغرض نفسه ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني ولاسيما بعد سلسلة التفجيرات الانتحارية في قلب إسرائيل فبراير ١٩٩٦ ، التي ترتب عليها مزيد من الحصار والتجريح للفلسطينيين ودعت مصر على أثرها لمؤتمر شرم الشيخ لإنقاذ السلام. إن محصلة التحركات المصرية على المسار الفلسطيني الإسرائيلي تقود إلى استنتاج بكونه المسار الأمثل الذي مارست فيه مصر دور الشريك الفاعل إلى جانب كونه وسيطا وقناة اتصال رئيسية، إذ أتسم السلوك المصري في هذا المسار بالمشاركة الكاملة الإيجابية، وتقديم العون الفني على مائدة المفاوضات وتقديم الدعم المعنوي والمساندة السياسية ، وممارسة قدر من الضغوط السياسية والمعنوية على الجانب الإسرائيلي من أجل تكايل بعض العقبات، وتهيئة المناخ من أجل إنجاح عمليات التفاوض . في الوقت نفسه للعمل على ضبط حركة المسارات المختلفة حتى لا يتقدم طرف على حساب طرف آخر، مع التأكيد على ربط المفاوضات الثقافية بالمتعددة الأطراف . وتكلى السلوك المصري في ضبط مسارات التسوية عند عقد مؤتمر الاممكثرية ديسمبر ١٩٩٤ الذي ضم مصر والسعودية وسوريا ، واستهدف بالدرجة الأولى ضبط تدركات بعض الأطراف الخليجية باتجاه إسرائيل ، وربطت ذلك بالحل النهائي .

بالمقابل يرى الفلسطينيون في مصر دولة الجوار المؤثرة إقليميا ، والأكثر دعما ومساندة لهم - فنيا وسياسيا - في مارتون المفاوضات ، والأنسب - تاريخيا - في تبني حل القضية الفلسطينية ، ولعب دور " الأخ الأكبر " الذي يعتمد عليه في الأمارات ، ويمتج السند والدعم ، وينزل العقبات خاصة في ظل مرحلة الانقسام العربي ، وهذا يفسر كثافة الاتصال بين مصر والقيادة الفلسطينية من أكتوبر ٩١ إلى مايو ٩٦ ، ولقيت بلغت ٣٧ إتصالا هاتفيا و ٤١ رسالة و ٦٤ زيارة لمسؤولين فلسطينيين مساعدين للرئيس عرفات ، و ٧٥ زيارة للرئيس عرفات، منهم ٢١ زيارة لترافيت . وهو ما يوضحه تفصيلا الجدول الوارد في ملحق هذا القسم .

ب - الموقف المصري من المسار السوري الإسرائيلي : التشاور الدائم والمساندة السياسية :

منذ ما قبل الاتفاق على عقد مؤتمر مدريد للسلام ، أخذت لقاءات القمة السورية المصرية في الانعقاد المتوالى ، بهدف التشاور حول ما يجب عمله سواء في المؤتمر أو ما بعده ، وكان الهدف الرئيسي في تلك المرحلة هو التركيز على ضرورة التتسيق العربي /العربي ، وعدم السماح لإسرائيل بالانفراد بكل طرف على حدة . وفي هذا السياق جاءت أول قمة مصرية سورية في دمشق في ٩١/٥/١٨ في أعقاب الجولة المكوكية التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي للمنطقة - والتي استهدفت بحث إمكانية الدعوة لعقد مؤتمر إقليمي لحل النزاع العربي الإسرائيلي . وكان محور المباحثات المصرية السورية هو حدود ودور المؤتمر الدولي ، وكيفية التمثيل الفلسطيني ، والتركيز على التتسيق العربي العربي .

توالى لقاءات القمة إذ قام الرئيس الأسد بزيارة القاهرة في ٩١/٦/٦ ، واكتسبت هذه القمة أهميتها من الظروف والأحداث التي مرت بها المنطقة في ذلك الوقت ، فقد التقى كل من وزير الخارجية السوري والأمريكي في لشبونة ، كما قامت إسرائيل بقصف الجنوب اللبناني في ٩١/٦/٤ بهدف الضغط غير المباشر على الطرفين السوري واللبناني . وبعد عدة أيام من زيارة الرئيس الأسد للقاهرة ، توجه وزير الخارجية المصري عمرو موسى إلى دمشق ٩١/٦/١٣ حاملا رسالة من الرئيس مبارك أدلت العدوان الإسرائيلي ، واستمرار بناء المستوطنات ، وأكدت على أهمية التتسيق والتعاون المشترك .

وفي أعقاب جولة وزير الخارجية الأمريكي للمنطقة التقى الرئيسان مبارك والأسد في دمشق ٩١/٧/١٨ ، وكان الهدف من اللقاء هو العمل على صياغة موقف مشترك بشأن التطورات الجارية ، وتأكيد ارتكازهما المشتركة في السير في عملية السلام العادلة والمشرقة ، وأن كلا البلدين في انتظار الرد الإسرائيلي . وما يؤكد سمة التشاور الدائم بين البلدين ومساندة مصر للمواقف السورية بشأن التسوية وشروطها ومرجعيتها القانونية والسياسية تتوالى اللقاءات بين الرئيسين قبل وبعد أي حدث يخص عملية السلام ، مهما كان الحدث ، فجد الرئيس الأسد يأتي في زيارة للقاهرة في ٩١/١٠/١٢ وذلك قبل ساعات من الجولة الثامنة لوزير الخارجية الأمريكي في المنطقة ، وذلك لبحث كافة الآراء والجوانب المطروحة حول مؤتمر السلام ، ووجهات نظر الدولتين ، مع التأكيد على احترام قرارات مجلس الأمن رقمي " ٢٤٢ " و " ٣٣٨ " واحترام مبدأ الأرض مقابل السلام. وبعد انعقاد مؤتمر مدريد ، توجه الرئيس مبارك لسوريا في ٩١/١١/٢٥ في أول زيارة لها بعد المؤتمر ، حيث تم بحث نتائج المؤتمر والخطوات التالية له ، لاسيما الاستراتيجية العربية خلال المفاوضات التي تقرر استئنافها في واشنطن في ٩١/١٢/٤ . وكان من أبرز نتائج هذه القمة :

* اعد مادة هذا الجزء أ - داليا فايز .

الجواب الميسية لعملية التسمية

١- موافقة سوريا على الاشتراك في المفاوضات التي ستعقد في واشنطن ولكن بمطليبين رئيسين هما :

- أ) استقرار المباحثات من حيث المكان تبدأ وتنتهي في-واشنطن .
- ب) الدخول فوراً في القضايا والمشاكل الجوهرية .

٢- عدم الاعتراض على المحادثات متعددة الأطراف في المرحلة الثالثة ، ولكن يجب أولاً تحقيق تقدم على المسارات الثانية .

وبذلك أكدت سوريا استمرارها في مفاوضات السلام بمساعدة سياسية ومغوية من مصر . ومع تعدد جولات المفاوضات السورية الإسرائيلية في واشنطن ، وعدم وضوح نتائج عملية لها نتيجة التعتن الإسرائيلي عقد الرئيسان قمة في القاهرة ٩٢/٣/١٦ ، والتي أكد الرئيس مبارك في أعقابها أهمية استمرار المباحثات رغم التعتن الإسرائيلي ، وأن مصر تؤيد سوريا في المفاوضات، وأن هدفها الأساسي هو العمل على إحراز تقدم والتوصل إلى نتائج إيجابية .

تبدو السمة الرئيسية في الموقف المصري إزاء المفاوضات السورية الإسرائيلية المتعثرة هي العمل على عدم الوصول بهذه المفاوضات إلى درجة الجمود الكامل ، أو تخلى الطرفين عنها ، في الوقت نفسه ادراك ان صعوبة المفاوضات على المسار السوري الإسرائيلي لا تعني أبداً التخلي عنها ، ذلك انه لا بدليل لها في ظل الإيمان بأن السلام هو استراتيجية عربية لا يجوز التراجع عنها أياً كانت الأسباب . وبدا ذلك الموقف المصري جلياً إبان عام ٩٣ ، حيث جاءت معظم التصريحات واللقاءات مؤكدة ضرورة السلام الشامل ، وأن مصر تتبنى الموقف السوري مع التأكيد الدائم على أهمية استمرار سوريا في عملية السلام وتقويت الفرصة على الإسرائيليين لإظهارها بمظهر الرافض للسلام ، خاصة بعد توقيع اتفاقيات أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، والذي مثل في إجماله ضغطاً سياسياً على سوريا . وفي ظل هذه الأجواء كانت زيارة الرئيس مبارك لسوريا في ٧ يوليو ، والتي استهدفت تحقيق نوعاً من تقريب وجهات النظر السورية - الفلسطينية ، والتعرف على خطوات القيادة السورية إزاء الاتفاق ، وهو الأمر الذي تبلور في موقف سوري قوامه عدم العمل على تعطيل الاتفاق رغم عدم قبول سوريا له من حيث المبدأ ، نظراً لما يتضمنه من مطالب عديدة ، وإخلالاً بالحقوق الفلسطينية ذاتها .

والحقيقة إن تكثيف الاتصالات المصرية السورية في ذلك الوقت قد نجحت إلى حد كبير في تجسيد موقف مشترك قوامه عدم القبول بالتسويات الجزئية وكأنها بديل عن السلام الشامل ، وإظهار محورية الدور السوري في أي صيغة القومية مستقبلية . مع تشجيع من قبل مصر وعدم اعتراض من قبل سوريا لآلية اتفاقات أو تفاوهات تتم بين إسرائيل وأي طرف عربي شريطة ألا يساعد ذلك في الضغط على الأطراف الأخرى . وفي هذا السياق العام جاءت زيارة الرئيس مبارك لسوريا في ٣٠ أكتوبر ٩٣ لإعجاب عن مساعدة سوريا من ناحية ، والتأكيد على أن الواقع يفرض ارتباط المسار اللبناني بالمسار السوري من ناحية ثانية ، وإبراز مخاطر عرقلة عملية

السلام في صورة استبعاد سوريا من ناحية ثالثة . وأتت أهمية هذه اللقاءات المشتركة من المحاولات التي كانت تبذلها إسرائيل آنذاك بمساعدة أمريكية لعزل سوريا والضغط عليها من خلال الترويج لمقولة انه يمكن إحراز سلام واستقرار دون تضاهم مع سوريا أو الاتفاق معها . ومن المهم هنا التأكيد على أن اقتناع القيادة السياسية المصرية بالعلاقة الارتباطية بين المسارين السوري واللبناني ، إلا أنها قد حرصت دائما على تأكيد حق اللبنانيين في استعادة أرضهم ، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي غير المشروط من الجنوب اللبناني . وهو ما اكده الرئيس مبارك أثناء استقباله لرئيس الوزراء اللبناني في ٢٩ أغسطس .

كما ساندت مصر الموقف اللبناني الراض للضغط الإسرائيلي والأمريكية التي تعرض لها لاستقبال المبعدين الفلسطينيين لأسباب إنسانية ، وطالبت بأهمية تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٧٧٩ والذي يقضى بإعادة المبعدين الفلسطينيين على الفور إلى الضفة . وكذلك استمرت الادانات المصرية للاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب اللبناني بهدف الضغط على سوريا من جانب ، وفرض الارتباط بين المسارين السوري واللبناني من جانب آخر .

استمر الدور المصري المساند لسوريا ، وللقائم على التشاور الدائم خلال عام ١٩٩٤ حيث تعددت اللقاءات والمباحثات بين الرئيسين مبارك والاسد ، فضلا عن تبادل الرسائل عبر المبعوثين الخاصين ، لاسيما في أعقاب التطورات التي ألقت بظلالها السلبية على عملية التفاوض ككل . ويجدر الذكر أن الهدف لم يكن فقط مجرد تبادل الآراء حول تلك التطورات ، ولكن أيضا إيجاد مخارج عملية ، وبلورة موقف مشترك إزاءها . وتبرز مثل هذه الدلالات في لقاء القمة المصري السوري ٩٤/٤/٤ ، والذي تم في أعقاب مذبحه الخليل التي قام بها متطرف يهودي ، حيث زار الأسد القاهرة وعقد الرئيسان ٣ جلسات مباحثات ، تناولت التطورات على الساحة العربية والدولية ، وتقييم كافة المسارات المختلفة للمفاوضات ، وما وصل إليه كل منهم ، وتطور المسار الفلسطيني بالإضافة إلى العقبات والأبعاد المختلفة للسلام ، وأكد الرئيسان مثل كل مرة استمرار التشاور والتنسيق بينهما بهدف التوصل للسلام العادل والشامل في المنطقة . وأعلن مبارك عقب المباحثات أنها تناولت سبل الخروج من الأزمة التي تواجه عملية السلام بعد حادث الخليل الذي أربك العملية ، وأكد على أن الجولان أرض سورية وضرورة الانسحاب الإسرائيلي منها ، وأهمية أن يكون السلام مقابل الأرض ، وإلا أصبحت العملية في غاية الصعوبة .

وفي دمشق ٩٤/٧/٢٥ عقد الرئيسان لقاء قمة في أعقاب جولة وزير الخارجية الأمريكي في المنطقة ، تركزت في جانب منها على تنشيط التفاوض السوري الإسرائيلي . وكان ملفتا للنظر آنذاك تأكيد الرئيس مبارك أن مصر لن تبخل بالتعاون إذا طلبته سوريا في أي صورة من الصور ، وأن مصر مستعدة للتعاون بكل الطرق من أجل الوصول إلى السلام العادل والشامل . وقد أعقب هذه القمة تبادل عدد من الرسائل حيث حضر وزير الخارجية السوري فاروق الشرع إلى القاهرة حاملا رسالة من الأسد ، تناولت آخر التطورات على المسار السوري الإسرائيلي في

ضوء الجهود الأمريكية ، التي تمثلت في زيارة لخرى لوزير الخارجية الأمريكي للمنطقة في مطلع أغسطس ٩٤ ، في محاولة لتكثيف العتبات أمام المفاوضات السورية الإسرائيلية .

أما توقيع الاتفاق الأردني الإسرائيلي ، فقد كان له دور مباشر في عقد قمة مصرية سورية بالقاهرة في ١١/١٠/٩٤ أى بعد يومين من توقيع هذا الاتفاق . وقد بدا واضحا وجود العديد من التحفظات السورية على هذا الاتفاق ، فقد علق الرئيس الأسد في المؤتمر الصحفي قائلا إنه ليس هناك مجال للحديث عن تأجيل أراضى سوريا لإسرائيل ، ولكن أكد أن سوريا تريد سلاما شاملا ولا تسعى لعرقلة الأطراف الأخرى ، كما لا تريد تشويه الصورة العربية التي كفاها تشويها على حد قوله ، وأعلن أن بلاده سوف تحضر القمة الاقتصادية بالمغرب .

وبقبل نهاية العام زار الرئيس مبارك سوريا في ١٢/٩٤ حيث تناولت مباحثاتهم العديد من الموضوعات ، من أهمها استعراض كيفية وضع رؤية شاملة لعملية السلام بمنظور عربي قومي يتجاوز حدود التركيز على مسار دون الآخر ، هذا بالإضافة إلى بحث كيفية دفع المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية ، حتى يمكن تفادي احتمالات تجديد العنف وامتصاص نطاق الإحباط لدى الشعب الفلسطيني . وقد اتهم الأسد إسرائيل بعرقلة العملية وعدم السعي للسلام الحقيقي ، أما مبارك فقد أعلن مجددا عن استمرار مصر في مساندة الحق العادل لسوريا مؤكدا عدم تأثير الانتخابات الأمريكية على السلام الذي يعد مطلبا عاما .

وفي سياق توسيع رقعة التضامن مع الموقف السوري ، جاءت قمة الاسكندرية الثلاثية في نهاية ديسمبر ١٩٩٤ والتي جمعت الرئيسين مبارك والأسد والملك فهد ، وفيها تم التأكيد على نهج التشاور الذي يجمع بين اللبلان الثلاثة ، وإعادة الاعتبار مرة أخرى لمفاهيم العمل العربي المشترك التي ضربت في الصميم خلال الأعوام الأربعة الماضية . ويمكن النظر إلى هذه القمة تحديدا على أنها عمل ثلاثي استهدف كشف محاولات تهميش أدوار مصر الإقليمية ، ومساعي عزل سوريا عربيا ودفعها إلى تسوية ميساسية غير منصفة ، والخطط الدولية التي تضر بالاقتصاد وبالذور السعودي عربيا واسلاميا.

وكان ملقا للنظر تأكيد القمة الثلاثية على ضرورة تعزيز دور جامعة الدول العربية ومؤسساتها لتبقى المنظمة العربية الام التي تصب فيها كل روافد العمل العربي ، وإعادة بناء العلاقات العربية العربية وفق القواسم المشتركة التي أهملت تماما ، سواء كانت تلك القواسم خاصة بعملية السلام مع إسرائيل ، أو تتعلق بالحد الأدنى من التضامن للعربي ، أو ذات صلة بالتعاون الاقتصادي العربي . كذلك كان قرار القمة حول ضرورة ربط محاولات التطبيع التي تجريها بعض الدول العربية بالتقدم في عملية السلام الشامل ، وبضرورة ضبط حركة بعض الأطراف العربية في هذا السياق ، بمثابة تأييد لوجهة النظر السورية التي رأت في عمليات التطبيع ما يضر كثيرا بموقفها التفاوضي ، ويساعد على مزيد من التشدد الإسرائيلي ، ويعمم قبوله مرجعية القرارات الدولية في التفاوض .

وقد استمرت لقاءات القمة بين الرئيسين طوال العام ٩٥ ، تأكيداً لعممة التشاور الدائم ، مع التركيز على أهمية تحقيق خطوات متقدمة على طريق استعادة التضامن العربي . في الوقت نفسه لم تنخر مصر جهداً في كل ما له علاقة بالمسار السوري الإسرائيلي ، وهو ما وضع أثناء جولة وزير الخارجية الأمريكي الثانية عشر في المنطقة بتاريخ ٩/٣/٩٥ ، والتي التقي خلالها مع الرئيس مبارك ، حيث تناولت مباحثتهما تحريك عملية السلام ، وكيفية تحقيق تقدم على المسار السوري الإسرائيلي . وعقد الرئيسان العديد من القمم أهمها القمة التي عقدت بالقاهرة في ٣/٩/٩٥ ، والتي حظيت باهتمام دولي وتغطية إعلامية كبيرة نظراً لطبيعة الموضوعات التي تناولتها القمة ، والتي من أهمها : المصالحة العربية ، هروب صهرى صدام حسين إلى الأردن ، مباحثات السلام وتعثر المفاوضات على الجانبين السوري والفلسطيني . وفي هذه القمة وضح تقارب الرؤيتين المصرية والسورية حول حدث هروب صهرى الرئيس صدام من العراق ، ورفضهما أية جهود ومساسى خارجية عربية أو دولية للتدخل في الشئون الداخلية العراقية بهدف تغيير نظام الحكم .

كما كان لتوقيع اتفاق المرحلة الثانية من إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي دور في عقد قمة بدمشق في ١٠/١١/٩٥ ، أكد فيها مبارك لقائه بالصحفيين حرص مصر على تحريك المسار السوري حتى تعود لسوريا كامل أراضيها ، ولكنه حذر من ضياع مصادقية عملية السلام في حالة عدم تنفيذ ما يتفق عليه بين الأطراف ، ومضيفاً أن عامل الزمن لا يشكل عامل ضغط على سوريا . وقد حمل عمرو موسى رسالة من مبارك للأحمد بعد عدة أيام من هذه القمة ١٤/١١/٩٥ تناولت التطورات الجارية لاسيما التحضير للمباحثات السورية الإسرائيلية التي تقرر استئنافها في واشنطن ، والتصعيد العسكري الإسرائيلي في جنوب لبنان . وكانت آخر قمة مصرية سورية شهدها عام ١٩٩٥ بالقاهرة في ١٣/١٢/١٩٩٥ عقب الإعلان عن استئناف المباحثات السورية الإسرائيلية ، وفيها أعلن الرئيس مبارك عن استعداد مصر لتقديم المساعدة لسورية كلما طلبت ذلك ، وإن كان من غير الضروري الإعلان عن هذا .

ويمكن الاستنتاج بأن الموقف المصري من المسار السوري الإسرائيلي يتلخص في التشاور الدائم بين القيادتين السياسيتين ، وأن هذا التشاور لاسيما الذي يأخذ صورة عقد لقاء قمة يرتبط بالخطوات الحرجة التي تعرضت لها عملية المفاوضات ، وبالتطورات الكبرى التي شهدتها المسارات الأخرى ، ومدى تأثيرها على المفاوضات السورية . وفي هذه النقاط للقمة وضحت معالم الموقف المصري على نحو تضمن العناصر التالية :

- تأكيد ومساندة الموقف السوري المطالب بعودة الجولان كاملة مقابل السلام الكامل .

- الوقوف ضد كل محاولات عزل سوريا أو تجميد التفاوض معها ، باعتبار أنه يمكن تحقيق الاكتفاء بتحقيق انفراجات على المسارين الأرئلى والفلسطيني وتأجيل ذلك بالنسبة إلى المسار السوري .

الجواب السياسية لعملية التسوية

- الوقوف ضد التلميحات الإسرائيلية ، والتصعيد العسكى فى جنوب لبنان بهدف الضغط على سوريا لتقديم تنازلات فى المفاوضات لصالح ما تعتبره إسرائيل متعلقا بالأمن ولا يجوز التخلي عنه . كذلك رفض التلميحات الإسرائيلية التى أشارت إلى احتمال توجيه ضربات عسكرية إلى سوريا ذاتها أو جرأها إلى حرب بهدف تليين مواقفها فى التفاوض ودفعها لقبول المطالب الإسرائيلية حول الأمن والانسحاب الجزئى .

- تفهم أهمية وضرورة الارتباط بين المسارين السورى واللبنانى .

- الاتفاق الكامل مع سوريا على أهمية إبعاد الوضع فى العراق عن عملية التسوية ومجرياتها، أو السماح لأى طرف باستغلال هذا الوضع العراقى الخاص لتحقيق مكاسب إقليمية .

- الاتفاق مع سوريا فى عدد من تحفظاتها على الاتفاق الأردنى الإسرائيلى .

- الاتفاق على ضرورة ألا يتم توظيف التقدم فى أى مسار فى الضغط على الأطراف الأخرى التى لم تحرز تقدما ملموسا .

- الإعلان عن تلبية المساعدات التى تطلبها سوريا بالطريقة التى تسهم فى إحراز تقدم فى عملية التفاوض .

- بذل الجهود مع الإدارة الأمريكية لتثقيط المفاوضات السورية الإسرائيلية ، وعدم قبول مبدأ تجميمها لفترات طويلة .

ج - الموقف المصرى من المسار الأردنى الإسرائيلى : المساندة والحذر :

على الرغم من تأثير العلاقات المصرية الأردنية بغزو العراق للكويت ١٩٩٠ ، إلا أن موقف مصر المبدئى القائم على مساندة عملية التفاوض العربية الإسرائيلية ، جعلها تساند عملية التفاوض الأردنى الإسرائيلى سواء فى الفترة التى كان فيها الوفد الأردنى مظلة للمشاركة الفلسطينية ، أو عندما حدث الاستقلال الفلسطينى عن المظلة الأردنية . غير أن هذه المساندة المصرية لمبدأ التفاوض والاستمرار فى عملية التسوية السياسية ، لم تتطور إلى أبعد من ذلك ، خاصة وأن الأردن بعد تخلصه من عبء التفاوض المشترك مع الفلسطينيين ، وتوصل منظمة التحرير الفلسطينية إلى اتفاقات خاصة بها مع الطرف الإسرائيلى ، وجد فرصته فى التوصل السريع إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل ، مستندا فى ذلك إلى أنه اتخذ خطواته الخاصة بعد أن سارت هناك عملية تفاوض فلسطينية إسرائيلية منفصلة ، ولها إنجازاتها الخاصة بها .

تأثر الدور المصرى فيما يتعلق بالمسار الأردنى الإسرائيلى بترسبات العلاقة السلبية التى نشأت فى ظل أزمة الغزو العراقى للكويت ، واستمرت حتى نوفمبر ١٩٩٣ . مع استثناء زيارة التعزية فى ضحايا زلزال القاهرة أكتوبر ١٩٩٢ - الذى شهد فى الرابع والعشرين منه زيارة الملك حسين للقاهرة مشكلا بذلك قطيعة مع المرحلة السلبية السابقة على الزيارة ، ومحاولة لعبور حالة

التأزم، وعودة للحوار المصري - الأردني وتنشيط العلاقات الثنائية ، وتنسيق الجهود تجاه عملية السلام والتحصين لجولة وزير الخارجية الأمريكي ، وتبادل الآراء تجاه كافة المسارات التفاوضية ولاسيما المسار الفلسطيني ، وتصاعد أعمال العنف المضاد في الأراضي المحتلة .

وتأكيدا للحالة الجديدة في العلاقات المصرية الأردنية ، تعقدت وتكثفت الاتصالات والزيارات بين وزيرى خارجية البلدين ، وتبادل الرئيس مبارك والملك حسين العديد من الرسائل ، كما التقيا في قمة عقدت بالأسكندرية يوليو ٩٤ . وكانت تطورات عملية السلام المحور الرئيسى لكل هذه الاتصالات السياسية المتعددة المستويات ، وبحث مستوى التطور الحادث على كافة المسارات الثنائية ، وخصوصا المسار الفلسطيني الإسرائيلي ، وتحديدا بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ " غزة - أريحا أولا " . وقد تناولت المباحثات المصرية الأردنية كيفية تنفيذ الاتفاق طبقا لنصوصه التى تتحدث عن الانسحاب وإقامة سلطة وطنية وتذليل كافة العقبات أمام هذا المسار من أجل الوصول إلى اتفاق المرحلة النهائية .

وفي قمة يوليو ١٩٩٤ وضع اهتمام البلدين بأليات تنفيذ الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي من جانب ، وكذلك اتفاق المفاوضات بين إسرائيل والأردن ، وللتى انتهت فيما بعد بتوقيع معاهدة سلام وإهاء لحالة الحرب بين الدولتين ، وقامت الأردن بدعوة مصر لحضور التوقيع على هذه الاتفاقية والتي عرفت باسم " اتفاق وادى عربه " . ويمكن القول إن كثافة الاتصالات المصرية الأردنية في تلك الفترة ، لاسيما من الجانب الأردني استهدفت اطلاق مصر على مجمل النوايا الأردنية إزاء التفاوض مع إسرائيل ، لكن دون البحث في كل تفاصيلها ، وكان الهدف الأردني الرئيسى من وراء ذلك هو الحصول على المساندة السياسية المصرية ، دون إتاحة المجال لممارسة نوع من المشاركة أو القيام بدور قناة اتصال على غرار ما كانت تقوم به مصر أحيانا بالنسبة للمعمار الفلسطيني الإسرائيلي مثلما سبق ليضاحه . ويمكن تفسير ذلك بأن حجم الاتصالات الأردنية الإسرائيلية السرية والعلنية كان كبيرا ، وإن الأردن لم يكن بحاجة فعلية لأطراف أخرى . فيما عدا الولايات المتحدة ، لتسهيل اتصالاته وتفاوضه مع إسرائيل . ويبدو من سرعة التوصل الأردني الإسرائيلي إلى معاهدة السلام ، أن التحضير لها كان قد تم منذ فترة طويلة سابقة ، وأن التفاهات الأردنية الإسرائيلية كانت شاملة ، ليس فقط بالنسبة للعلاقات الثنائية، ولكن أيضا بالنسبة لمستقبل وشكل التفاعلات السياسية والاقتصادية في المنطقة ككل . وربما من هذه الزاوية يمكن تفسير بعض الاشارات المصرية التى وجهت باتجاه الأردن في النصف الثاني من ١٩٩٤ ، وتضمنت نوعا من الحذر من نتائج العلاقات الأردنية الإسرائيلية على الصعيد الثنائي ، في الوقت الذى تعثر فيه مبادرات التفاوض العربية - الإسرائيلية الأخرى .

وهناك تفسير آخر نابع من المقارنة بين حالة التطبيع المصري الإسرائيلي التى عادة ما توصف بالبرودة ، وتلك التى شكلتها العلاقات الأردنية الإسرائيلية ، والتي رغم قصر مدتها بقيت توصف بـ " التطبيع المتسارع والدافئ " . وهو ما شكل نوعا من الضغط غير المباشر على

مصر ، وإيرازها بمثابة الطرف العربي الذي يحاول أن يؤثر سلبا على عملية التطبيع مع إسرائيل، وأن هذا ضد السلام .

سبب ثالث للحذر المصري ، ان الاتفاق الاردني الإسرائيلي تضمن تفاصيل كثيرة لم تكن مصر على علم بها، وأن بعض هذه التفاصيل كمسألة السماح بتأجير الاراضي والاتفاق الثاني على جعل الأردن بمثابة نقطة ارتكاز يمكن من خلالها وصول إسرائيل إلى باقي دول المشرق العربي والجزيرة العربية ، فضلا عن مساعي الأردن بسط ولايته بالاتفاق مع إسرائيل على المقدسات الدينية الإسلامية في القدس ، وهو ما يؤثر على مفاوضات الوضع النهائي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ، وهي تفاصيل وتحركات أثارت الكثير من الحساسية المصرية الشديدة . ومجمل الامر كشف أن هدف الاتصالات الاردنية مع مصر كان مجرد تحييدها ، والحصول على مساندتها السياسية المعنوية ، دون إطلاعها أو وضعها في الصورة الحقيقية للاتصالات الاردنية الإسرائيلية. أما الأردن من جانبه فقد وجد في القمة الثلاثية التي عقدت في مصر وضمت الرئيسين مبارك والأسد والعاقل السعودي فهد ، ديسمبر ١٩٩٤ ، ما يشير إلى محور جديد في السياسات العربية قد يؤثر على وضعه العام في المنطقة .

وهكذا عادت سحب من الخلافات بين البلدين مرة أخرى ، بيد أن الأردن من جانبه حاول تجاوز هذه الحالة ، فكان الاتصال الهاتفي بين الرئيس مبارك والملك حسين في ١٤/١/١٩٩٥ ، حيث اتفقا على موقف موحد تجاه القدس يقضي بعدم تغيير الوضع القائم في المدينة المحتلة إلى حين التوصل لاتفاق فلسطيني إسرائيلي بشأنها في إطار مفاوضات المرحلة النهائية .

وفي القمة التي عقدت في العقبة ٢١/١/١٩٩٥ ، تم تناول العلاقات الثنائية في محاولة لتخطي الخلافات بين موقفهما ، وأيضا لتوضيح موقف القمة الثلاثية التي عقدت بالقاهرة، والتي تراها مصر قمة تهدف إلى السلام والمصالحة العربية ، وليس لمساندة طرف عربي ضد آخر. ومما يلاحظ أنه قبل هذه القمة بساعات قام " فاروق للشرع " وزير خارجية سورية بزيارة للقاهرة وكان من الواضح أن الهدف الرئيسي منها هو الطلب من الرئيس مبارك التحدث لدى الأردن بشأن إعطاء عملية التطبيع مع إسرائيل وذلك تدعيما للموقف السوري ، الذي كان يواجه مفاوضات شاقة دون أية نتائج . وكانت وجهة نظر سوريا قريبة من وجهة نظر مصر ، وقوامها أن الموقف الأردني المتصرع إلى التطبيع في العلاقات مع إسرائيل سوف يضر بالموقف السوري في العملية السلمية ، وأنه يؤدي إلى تعتك أكثر وتشدد من الجانب الإسرائيلي مما يعرقل التوصل لاتفاق معها . وقد أخذ الموقف المصري موقفا مؤيدا للموقف السوري ودعت مصر ليس الأردن وحدها ، بل كافة الدول العربية التي أقامت علاقات اقتصادية مع إسرائيل وفتحت قنوات اتصال سياسية مختلفة المستويات سواء في المغرب العربي أو في الجزيرة العربية ، إلى التمهل وعدم التسرع والهرولة في اتجاه إسرائيل ، وذلك حتى يتم التوصل إلى اتفاق نهائي مع سوريا ولبنان ، والتوصل إلى اتفاق المرحلة النهائية على المسار الفلسطيني ، وذلك دعما لهذه المسارات ، وتغاديا لعرقلتها ، ومحاولة لوقوف للدول العربية موقف موحد من عملية التسوية ككل. وقد أدى هذا

الموقف المصري إلى شبه توتر في العلاقات المصرية الأردنية ، إلا أن هذا التوتر لم يصل إلى مرحلة وقف الاتصالات الثنائية مثل ما حدث في أعقاب حرب الخليج الثانية ، ولكن المحصلة الكلية كانت أقرب إلى نوع من التشكك والتفوق في العلاقة الثنائية بين الدولتين .

وفي أعقاب محاولة اغتيال مبارك في أديس أبابا ، قام الملك حسين بزيارة مبارك في الإسكندرية في ١٩٩٥/٨/١ من أجل التهئة بالسلامة ، وعقدًا جلسات مباحثات تناولت الوضع في المنطقة ، والقمة الاقتصادية المقرر عقدها في عمان خلال شهر أكتوبر في نفس العام ، والأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة ، ومحور المباحثات كان يدور حول المساعدات التي يجب أن تقدم للجانب الفلسطيني من أجل الوصول لأهدافه ، بالإضافة إلى محاولة تنايل العقبات أمام الجانب السوري ومساندته . وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده الزعيمان في أعقاب المباحثات ، أعلن الرئيس مبارك رفضه لإقامة قمم متعددة الأطراف لدفع عملية السلام ، وذلك لأن العملية كانت مستمرة في هذه الفترة ، وقد أعلن الملك حسين في المؤتمر الصحفي رفضه للزهاب وعمله من أجل التكمال والتعاون العربي .

كما كان لهروب صهري صدام حسين إلى الأردن دور في إحداث تطور جديد في العلاقات المصرية الأردنية ، فقد بدأ الحديث في الأردن عن إمكانية الأطاحة بالنظام العراقي ، سواء عن طريق المعارضة الداخلية ، أو الخارجية ، وكثر الحديث عن الدور الذي تلعبه الأردن في العراق . وفي رسالة موجهة من الرئيس مبارك إلى الملك حسين حملها وزير الخارجية عمرو موسى في ١٩٩٥/٨/٢٦ أوضح الرئيس وجهة نظر مصر في موضوع العراق ، مؤكدا رفضه للإطاحة بالنظام الحاكم في بغداد عن طريق القوة أو للتدخل الخارجي ، ومعلنا أن هذا الموضوع من الشؤون الداخلية للعراق ، وأن النظام العراقي الحاكم لا يملك تغييره والعمل على ذلك سوى الشعب العراقي بإرادته وحده دون تدخل من أي طرف خارجي . وظل هذا الموقف المصري من قضية العراق دون تغيير . هذا في الوقت الذي أثرت فيه تكهنات وقصص كثيرة حول مساعي الأردن والملك حسين شخصيا إلى إعادة العراق مرة أخرى إلى العرش الهاشمي كما كان الحال قبل الإطاحة بالنظام الملكي ١٩٥٨ . كما تناولت نفس الرسالة الحديث عن الإعداد لمؤتمر القمة الاقتصادية المقرر عقده في عمان أواخر شهر أكتوبر ١٩٩٥ .

وفي القمة الاقتصادية في عمان وضحت الخلافات المصرية الأردنية فيما يتعلق بموضوع التعاون الإقليمي وعلاقته بالتطبيع ومدى تأثيره على المفاوضات العربية الإسرائيلية ، وما هو توقيته الأنسب ، قبل اتمام التسوية أم بعدها . فقد شهدت جلسات القمة خلافا جديدا في وجهتي النظر المصرية والأردنية ، حين استخدم وزير الخارجية عمرو موسى - في كلمة مصر في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر - تعبير " الهرولة " لوصف تحركات بعض الأطراف العربية في اتجاه إسرائيل دون الانتظار لوضوح الرؤية على المسارات الأخرى . وقد أدى هذا الوصف إلى تعليق الملك حسين على كلمة عمرو موسى منتقدا استخدام لفظة " الهرولة " ، واصفا الموقف الأردني بالركوض وليس الهرولة ، ومبررا ذلك بأنه محاولة أردنية لاستعادة ما خسرت من فترة

الحروب. ومشيرا إلى أن مصر هي التي قد هزلت من قبل للسلام مع إسرائيل حين قامت بعقد اتفاقية كامب ديفيد قبل الأردن بـ ١٧ عاما . وتبع ذلك حملة إعلامية ضد مصر في الصحف الأردنية ، ولكن عبد الملك حسين في ١٩٩٥/١١/١ وأعلن عن تجاوز سوء التفاهم الأردني المصري .

أما آخر لقاء قمة شهده عام ١٩٩٥ فكان في ١٢/٢٦ في العقبة حيث تناول الرئيسان عملية السلام وكافة المسارات ونتائج قمة عمان ، بالإضافة إلى التباحث في الموقف العربي من القدرات النووية الإسرائيلية، وأكد للرئيس مبارك أن هذا الموضوع سوف يطرح للبحث عندما تصل كل من سوريا ولبنان إلى اتفاق نهائي مع إسرائيل .

من الاستعراض السابق يتضح أن الموقف المصري تجاه المسار الأردني لاسيما بعد انفصاله عن المسار الفلسطيني كان مساندا للتوصل إلى اتفاق لإنهاء حالة الحرب بين الدولتين . ولكن هذا الموقف المساند لم يصل إلى حد التدخل في المفاوضات الأردنية الإسرائيلية ، أو القيام بدور شريك أو قناة اتصال . غير أن مصر في مساندتها لتحرك الأردن ، حرصت على ألا يكون ذلك على حساب المسارات الأخرى ، أو يؤدي إلى نوع من العرقلة وإضافة أي عبء على المفوضين العرب الآخرين . ولذا فعندما وجدت مصر أن الموقف الأردني من التطبيع وإقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع إسرائيل سوف يؤثر سلبا على المسار الإسرائيلي الفلسطيني ، ويؤدي إلى إخلال بالمسار السوري الإسرائيلي ، عملت مصر على إبطاء سرعة هذا المسار ، وأظهرت إحتجاجها على هذه السرعة . معللة ذلك أنه امر حيوي من أجل خلق التوازن على كافة المسارات في العملية السلمية ، كما أكدت مصر التزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة مهما كانت الظروف التي تدعو لذلك ، وذلك عن طريق رفض التدخل في الشؤون الداخلية للعراق وتغيير النظام الحاكم فيه ، ورفض أي محاولة أردنية لإشراك مصر في مسألة العراق .

وفي تلخيص للموقف المصري تجاه المسار الأردني الإسرائيلي يمكن القول أن مصر ايدت الأردن وساندته سياسيا في مساعيه إلى عقد معاهدة مع إسرائيل ، تنهى حالة الحرب ، إلا أن بعض تفاصيل الاتفاق أثارت الكثير من الحذر المصري ، والذي زادت درجته مع محاولات الأردن تغيير النظام العراقي بالقوة وعبر تدخل خارجي ، فيما اعتبرته مصر أمرا خطيرا يمس الاستقرار في كل المنطقة ويفتح عليها أبوابا من عدم الاستقرار ، خاصة وأن هذه المحاولات الأردنية نالت تأييدا امريكيا إسرائيليا واضحا . كما رفضت مصر إخلال مسألة العراق ضمن قضايا التسوية ، معلنة أن ما يعاينه العراق من النظام الحاكم هو شأن داخلي ، وليس للحول الأخرى حق التدخل فيه .

ملحق

جدول تفصيلي لزيارات الرئيس عرفات لمصر أكتوبر ١٩٩١ - إلى مايو ١٩٩٦

مسد سل	تاريخ الزيارة	نوعها	الأسباب
١	١٩٩١/١٠/٢١	رسمية	أول زيارة لمصر بعد ١٤ شهرا بسبب أزمة الخليج وكانت من أجل التنسيق قبل مؤتمر مدريد وطالب الرئيس عرفات باستمرار الدور المصري المشترك ، مع الجانب الفلسطيني.
٢	١٩٩١/١١/٩	رسمية	التشاور بعد عقد مدريد وأعلن تمسكه بصيغة الأرض مقابل السلام .
٣	١٩٩١/١٢/١	رسمية	التنسيق في مفاوضات واشنطن المتعددة الأطراف .
٤	١٩٩٢/١/٥	رسمية	معالجة طرد ١٢ فلسطينيا من الأراضي المحتلة وطلب وساطة مصر لعودتهم .
٥	١٩٩٢/١/٢٣	رسمية	طلب الدعم قبل مؤتمر موسكو والمطالبة بإدراج موضوع اللاجئين على أجندة المؤتمر وتمثيل فلسطين للداخل والخارج.
٦	١٩٩٢/٢/١٢	رسمية	المطالبة عبر الفلسطينيين بالمساعدة الفنية المتمثلة في بعض السفراء الذين شاركوا في محادثات كامب ديفيد الخاصة بالحكم الذاتي الفلسطيني وكذلك بحث بعض الأمور الفنية مع الرئيس مبارك الخاصة بالمفاوضات .
٧	١٩٩٢/٤/١٦	رسمية	أول زيارة للقاهرة بعد نجاحه من حادث الطائرة في صحراء ليبيا للالتقاء بالوفد الفلسطيني المشارك في مفاوضات السلام.
٨	١٩٩٢/٥/١٦	ترازيت	التشاور .
٩	١٩٩٢/٦/٢٤	رسمية	زيارة للألكندرية لبحث عملية المفاوضات المتعددة والرباعية وكذلك بحث نتائج الانتخابات الإسرائيلية بعد فوز حزب العمل .
١٠	١٩٩٢/٧/١٢	رسمية	التنسيق ، وأعلن أنه منقائل بتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة ويتمنى أن يصلح مع مبارك في المسجد الأقصى.
١١	١٩٩٢/٨/٢٢	رسمية	التشاور بعد زيارة راين للقاهرة .
١٢	١٩٩٢/٩/٢٨	رسمية	استعراض نتائج الجولان السادسة للمفاوضات وإعلانه أن المسار الفلسطيني في مازق وطلب تدخل الرئيس مبارك لإنقاذ عملية السلام .
١٣	١٩٩٢/١٠/٧	ترازيت	تجاهل إسرائيل لقرارات مجلس الأمن الخاصة بالقدس .

* أعد هذا الجدول أ. حفيدي البصير

الجوانب السياسية لعملية التسوية

١٤	١٩٩٢/١٠/١١	رسمية	التخوف من عقد سوريا لمعاهدة سلام متفردة مع إسرائيل على حساب الفلسطينيين .
١٥	١٩٩٢/١١/١١	رسمية	التشاور بعد فوز الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في الانتخابات وتصريحاته عن القدس وقد بددت مصر تلك المخاوف .
١٦	١٩٩٢/١١/١٨	توافقيات	بعد زيارة بيريز للقاهرة .
١٧	١٩٩٢/١٢/٢٠	توافقيات	التشاور وبحث اعتراض إسرائيل على بعض أعضاء الوفد الفلسطيني .
١٨	١٩٩٢/١٢/٢٥	رسمية	المطالبة بمقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب بعد إبعاد ٤٨ فلسطينياً .
١٩	١٩٩٣/١/٥	رسمية	بحث مشكلة المبعدين والمطالبة بوساطة مصر لعودتهم .
٢٠	١٩٩٣/١/٢١	رسمية	رفع الحظر المفروض على الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية .
٢١	١٩٩٣/٢/١	توافقيات	للبحث في مشكلة المبعدين .
٢٢	١٩٩٣/٢/٦	رسمية	مشكلة المبعدين .
٢٣	١٩٩٣/٣/٢٨	رسمية	التشاور بعد زيارة الرئيس الاسد وقبل زيارة مبارك لواشنطن .
٢٤	١٩٩٣/٤/١٢	رسمية	التشاور بعد جولة الرئيس الأوروبية والأمريكية وقبل زيارة رايبين للقاهرة .
٢٥	١٩٩٣/٤/٢٩	توافقيات	مشكلة المبعدين وفك الحصار عن الضفة وغزة .
٢٦	١٩٩٣/٦/٨	توافقيات	بعد اقتراح مصر بتعجيل المساعدات لتجسين أوضاع الفلسطينيين في غزة .
٢٧	١٩٩٣/٧/٥	توافقيات	المطالبة بإعداد كادر فنية فلسطينية في مصر .
٢٨	١٩٩٣/٨/١	رسمية	قبل زيارة كريستوفر ومناقشة اقتراح إعلان المبادئ الأمريكي .
٢٩	١٩٩٣/٨/٣١	رسمية	مناقشة اتفاقية غزة - أريحا أولاً وطلب إستضافة مصر للجان الفنية الفلسطينية الخاصة بقضايا الانسحاب وتسليم السلطة .
٣٠	١٩٩٣/٩/٦	توافقيات	الجوانب الفنية لتطبيق غزة - أريحا .
٣١	١٩٩٣/٩/٨	رسمية	مناقشة الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والمنظمة .
٣٢	١٩٩٣/٩/١٧	رسمية	شكر مصر عن دورها وإحتواء آثار عدم شكرها في حفل توقيع إعلان المبادئ بواشنطن .
٣٣	١٩٩٣/١٠/٧	رسمية	عقد قمة بين الرئيس عرفات ورايبين ومبارك لبحث تنفيذ اتفاقية غزة - أريحا .
٣٤	١٩٩٣/١٠/٢١	توافقيات	التنسيق قبل زيارة دنيس روس المنسق الأمريكي لعملية السلام .
٣٥	١٩٩٣/١١/١٧	رسمية	بحث تطبيق اتفاقية غزة - أريحا وإستئناف عملية السلام .

٣٦	١٩٩٤/١٢/٢٦	رسمية	التشاور بعد اجتماع لجنة الارتباط المصرية الفلسطينية التي بحثت مشكلة السيطرة على المعابر .
٣٧	١٩٩٣/١٢/٣١	ترانزيت	بحث مشكلة المعابر وزيارة مساحة غزة - أريحا والممر الأمن
٣٨	١٩٩٤/١/٢٠	رسمية	التشاور قبل لقاء شيمون بيريز في أوسلو لبحث عقبات تطبيق الحكم الذاتي .
٣٩	١٩٩٤/١/٢٥	رسمية	بحث مشكلة المعابر والمستوطنات الموجودة في غزة أريحا .
٤٠	١٩٩٤/٢/٨	رسمية	لقاء مع بيريز في القاهرة لبحث عقبات تطبيق الحكم الذاتي .
٤١	١٩٩٤/٣/٥	رسمية	بحث الآثار الجانبية لمنحبة الحرم الأبراهيمي بالخليل .
٤٢	١٩٩٤/٤/٦	رسمية	بحث تأثير عمليات العنف في قلب إسرائيل من جانب حماس على عملية السلام .
٤٣	١٩٩٤/٥/٤	رسمية	التوقيع على اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في القاهرة .
٤٤	١٩٩٤/٦/٢١	رسمية	دخول الرئيس عرفات لغزة من خلال منفذ رفح وإصطحاب مبارك له
٤٥	١٩٩٤/٧/١٢	ترانزيت	كانت في طريق عودته إلى مقره الدائم في غزة (كثرت الزيارات من هذا النوع) .
٤٦	١٩٩٤/٨/٢٢	ترانزيت	التشاور .
٤٧	١٩٩٤/٩/١٦	رسمية	حث الدول المانحة على تقديم المساعدات لبدء مشروعات البنية الأساسية .
٤٨	١٩٩٤/١٠/٢٧	رسمية	طلب وساطة مصر لإجراء الانتخابات التشريعية بعد إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي .
٤٩	١٩٩٤/١١/٣	ترانزيت	بحث نتائج مؤتمر قمة الدار البيضاء خاصة بعد اجتماع الرئيس عرفات ورايين .
٥٠	١٩٩٤/١١/٢٥	ترانزيت	تعقب عودته من أسبانيا وتسلمه جائزة أسبانية للسلام وبعد لقائه برايين وقيل أن يذهب إلى بروكسل لحضور مؤتمر الدول المانحة .
٥١	١٩٩٤/١٢/١٠	رسمية	بحث نتائج مؤتمر القمة الاسلامي الذي عقد في الدار البيضاء .
٥٢	١٩٩٥/١/١٠	رسمية	الاطلاع على نتائج قمة الاسكندرية بين الأسد وفهد ومبارك وبعد لقائه ببيريز ، وقيل لقائه بأسحاق رابين من أجل توسيع سلطات الحكم الذاتي .
٥٣	١٩٩٥/١/٢٧	رسمية	بعد لقائه بالملك حسين واستعراض اتفاق التعاون والتنسيق بين الفلسطينيين والأردنيين ومطالبة مصر بعقد قمة ثلاثية بين الرئيس عرفات ورايين ومبارك لبحث عقبات تنفيذ الحكم الذاتي خاصة فيما يتعلق بالانتخابات الفلسطينية ورفضت مصر وطالبته باستمرار مباحثاته مع

الجوئب السياسية لعملية التسوية

بيريذ كما لتتقدت اتفاقية التعاون وللتسيق مع الأردن الخاصة باستمرار الأردن في رعاية الأماكن المقدسة وتوثيق التعاون في المجال الاقتصادي.			
اطلاع مبارك على نتائج محادثاته مع الملك فهد بالسعودية والاتفاق نهائيا على افتتاح معتلين مصرية في غزة .	رسمية	١٩٩٥/٢/٢٣	٥٤
اطلاع مبارك على لقائه مع بيريذ وعدم التقدم في المفاوضات .	رسمية	١٩٩٥/٣/١٣	٥٥
طلب من مبارك قبل زيارته لأمريكا أن يبلغ الرئيس كلينتون بمعاناة الفلسطينيين والعقبات التي تتعرض لها عملية السلام.	رسمية	١٩٩٥/٣/٢٣	٥٦
مقابلة مبارك قبل جولة كريستوفر والمطالبة باحترام موعد الأول من يوليو. لتنفيذ باقي اتفاق الحكم الذاتي .	رسمية	١٩٩٥/٦/١٣	٥٧
لقاء الاسكندرية بين الرئيس عرفات وبيريذ ومبارك من أجل التوصل إلى اتفاق قبل نهاية شهر يوليو خاصة فيما يتعلق بمشكلة السجون والانتخابات .	رسمية	١٩٩٥/٧/١٩	٥٨
لقاء مبارك قبل توجهه إلى طابا لعقد لاجتماعات توسيع سلطات الحكم الذاتي .	رسمية	١٩٩٥/٨/٩	٥٩
بعد قدومه من طابا للعرض على الرئيس نتائج مباحثاته مع بيريذ هناك .	ترقيزيت	١٩٩٥/٩/٧	٦٠
قبل الاجتماع مع بيريذ من أجل توسيع سلطات الحكم الذاتي .	ترقيزيت	١٩٩٥/٩/١٢	٦١
من أجل توسيع سلطات الحكم الذاتي وبحث مشاكل الترقيبات الأمنية خاصة في الخليل .	ترقيزيت	١٩٩٥/٩/١٦	٦٢
اطلاع مبارك على اتفاق المرحلة الثانية من إعلان المبادئ وقد زاره مبارك في قصر الأنلس بعد عودة الرئيس عرفات من طابا ولطالعه على الاتفاق قبل توقيعه .	ترقيزيت	١٩٩٥/٩/٢٥	٦٣
بعد توقيع اتفاق واشنطن وقبل توجهه إلى السعودية واليمن وتونس .	رسمية	١٩٩٥/١٠/٥	٦٤
بحث أزمة المبعثين الفلسطينيين على الحدود المصرية اللبنية .	رسمية	١٩٩٥/١٠/٢٠	٦٥
لقاء مبارك وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة في القاهرة لبحث مسيرة السلام بعد إغتيال إسحق رابين .	رسمية	١٩٩٥/١١/١٣	٦٦
حضور المؤتمر الأول للتعاون بين مصر وللسطين .	رسمية	١٩٩٥/١١/٢٩	٦٧
بحث خطط الاستحاب وترتيب عقد الانتخابات ومطالبة مصر بالاشتراك فيها بصفة مراقب ونتائج الحوار مع حماس .	رسمية	١٩٩٥/١٢/٢٢	٦٨

٦٩	١٩٩٦/١/٢٨	رسمية	بعد نجاح الرئيس عرفات في الانتخابات ومناقشات الاستعداد للمفاوضات النهائية .
٧٠	١٩٩٦/٢/٢٩	رسمية	مناقشة للتداعيات الناتجة من التفجيرات التي قامت بها حماس في قلب إسرائيل والمطالبة برفع الحصار المفروض على مناطق الحكم الذاتي .
٧١	١٩٩٦/٣/١٢	رسمية	للتسيق قبل عقد مؤتمر شرم الشيخ لإنقاذ السلام .
٧٢	١٩٩٦/٤/٧	ترانزيت	بعد انتهاء زيارته للسعودية ومطالبة مصر بالسعي لدى إسرائيل لرفع المعاناة عن سكان مناطق الحكم الذاتي .
٧٣	١٩٩٦/٤/٢٨	رسمية	اطلاع مبارك على اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني والتي قرر فيها المجلس حذف فقرة تدمير إسرائيل من ميثاق المنظمة .
٧٤	١٩٩٦/٥/٣	رسمية	اطلاع مبارك على نتائج مباحثاته مع كلينتون والاشتراك في مفاوضات طلبا لمناقشة الوضع النهائي في التسمية .
٧٥	١٩٩٦/٥/١٤	رسمية	الاشتراك في القمة الثلاثية - الرئيس عرفات مبارك حصين من أجل مفاوضات الوضع النهائي على ضوء نتائج الانتخابات الإسرائيلية .

◆ الهوامش والمصادر ◆

- ١ - من خطاب الرئيس مبارك في ذكرى ٦ أكتوبر ، الأهرام ١٠/٦/١٩٩٥ ، ص ٣ .
- ٢ - من خطاب الرئيس مبارك بمناسبة الاحتفال بذكرى تحرير سيناء ، الأهرام ٢٥/٤/١٩٩٥ ، ص ١١ .
- انظر أيضا خطاب الرئيس مبارك في ذكرى تحرير سيناء ، الأهرام ٢٦/٤/١٩٩٢ ، ص ١ .
- وكلمة وزير الخارجية عمرو موسى بالجمعية العامة ، الأهرام ١٠/٤/١٩٩٥ ، ص ٥ .
- وكلمة مصر في قمة عمان التي القاهها وزير الخارجية عمرو موسى ، الأخبار ٣٠/١٠/١٩٩٥ ، ص ٥ .
- ٣ - من خطاب الرئيس مبارك في ذكرى تحرير سيناء ، الأهرام ٢٦/٤/١٩٩٢ ، ص ١ .
- انظر أيضا حديث وزير الخارجية عمرو موسى لإذاعة صوت المانيا ، الأهرام ٨/٢٧/١٩٩٥ ، ص ٨ .
- ٤ - من حديث الرئيس مبارك للتلفزيون الإسرائيلي ، المساء ٢١/١٢/١٩٩٤ ، ص ٢ .
- ٥ - من خطاب الرئيس مبارك في احتفال كلية دار العلوم ، الأهرام ٤/١١/١٩٩١ ، ص ٣ .
- ٦ - من خطاب للرئيس مبارك في ذكرى لتتصار أكتوبر ، الجمهورية ٦/١٠/١٩٩٤ ، ص ٤ .
- ٧ - من خطاب الرئيس مبارك في عيد العمال ، الأهرام ٢/٥/١٩٩٣ ، ص ٧ .
- ٨ - من خطاب الرئيس مبارك أمام مجلسي الشعب والشورى (لتناول تطورات أزمة الخليج) ، الأهرام ٢٥/١/١٩٩١ ، ص ٩ .
- ٩ - من حديث الرئيس مبارك لصحيفة الأهرام ، الأهرام ٢٢/٩/١٩٩٤ ، ص ٣ .
- ١٠ - من حوار الرئيس مبارك في عيد الإعلاميين ، الأهرام ٣١/٥/١٩٩١ ، ص ٧ .
- ١١ - من لقاء الرئيس مبارك بقيادة للقوات المسلحة لتحليل نتائج مناورة " بدر " ، الأخبار ١٣/٩/١٩٩٣ ، ص ٣ .
- ١٢ - من حديث الرئيس مبارك لصحيفة السياسة الكويتية ، الأهرام ٢٩/٧/١٩٩٥ ، ص ٣ .

- ١٣- من حوار الرئيس مبارك مع الكتاب والمصحفين في عيد الإعلاميين ، الأهرام ١٩٩١/٥/٣١ ، ص ١ .
- ١٤- من خطاب الرئيس مبارك في عيد العمال ، الأهرام ١٩٩١/٥/٢ ، ص ٥ .
- ١٥- من حديث الرئيس مبارك لصحيفة أسبوعية ، الوفد ١٩٩١/٥/٢٥ ، ص ١-٢ .
- ١٦- من تصريحات الرئيس مبارك للوفد الفلسطيني في المفاوضات ، الجمهورية ١٩٩٢/٤/١٦ ، ص ١١ .
- ١٧- من خطاب الرئيس مبارك في احتفال كلية دار العلوم ، الأهرام ١٩٩١/١١/٤ ، ص ١٠٣ .
- ١٨- من خطاب الرئيس مبارك أمام مجلسي الشعب والشورى لافتتاح الدورة البرلمانية ، الأهرام ١٩٩١/١١/١٥ ، ص ٦-٧ .
- ١٩- من حوار وزير الخارجية عمرو موسى للفيئاتشبال تايمز " ، الأهرام ١٩٩٥/٥/١٦ ، ص ٥ .
- ٢٠- من حديث الرئيس مبارك للتلفزيون الإسرائيلي ، المساء ١٩٩٤/١٢/٢١ ، ص ٢ .
- ٢١- من تصريحات وزير الخارجية عمرو موسى ، الجمهورية ١٩٩٥/٦/١١ ، ص ١ .
- ٢٢- من تصريحات وزير الخارجية عمرو موسى ، الأهرام المسائي ١٩٩٥/١٠/٣١ ، ص ١ .
- انظر أيضا حديث عمرو موسى لجريدة "الخليج" الإماراتية ، الوفد ١٩٩٥/١١/١ ، ص ٢ .
- ٢٣- من حديث وزير الخارجية عمرو موسى للأهرام بعد اجتماع لندن ، الأهرام ١٩٩٥/١٢/١١ ، ص ٥ .
- ٢٤- وزير الخارجية عمرو موسى في كلمة مصر أمام الجمعية العامة ، الأهرام ١٩٩٥/١٠/١٠ ، ص ٥ .
- ٢٥- المصدر السابق .
- ٢٦- من تصريح لوزير الخارجية عمرو موسى لصحيفة للعربي ١٩٩٥/١١/٢ ، ص ١ .
- ٢٧- من حوار لوزير الخارجية عمرو موسى حول قمة عمان ، الأهرام ١٩٩٥/١٠/١٤ ، ص ١٥ .
- ٢٨- من حديث الرئيس مبارك للتلفزيون الإسرائيلي ، المساء ١٩٩٤/١٢/٢١ ، ص ٢ .

- ٢٩- كلمة مصر بالجمعية العامة ، الأهرام ١٠/٤/١٩٩٥ ص ٥ .
- ٣٠- من حديث لوزير الخارجية عمرو موسى لصحيفة "بريد الجنوب" العربية التي تصدر في باريس ، الأهرام ١٢/٢٠/١٩٩٥ ، ص ٨ .
- ٣١- من حديث الرئيس مبارك لصحيفة الأهرام ٩/٢٢/١٩٩٤ ص ٣ .
- ٣٢- من حوار لوزير الخارجية عمرو موسى للأهرام ، الأهرام ٥/١٨/١٩٩٥ ، ص ٣ .
- ٣٣- من حديث الرئيس مبارك لصحيفة الأهرام ٧/٢٢/١٩٩٥ ، ص ٥ .
- ٣٤- من حديث الرئيس مبارك لصحيفة الأهرام ٩/٢٢/١٩٩٤ ، ص ٣ .
- ٣٥- المصدر السابق .
- ٣٦- من حديث الرئيس مبارك لصحيفة الحياة للندن ، الأهرام ٨/٢٦/١٩٩٥ ، ص ٣ .
- ٣٧- من لقاء وزير الخارجية عمرو موسى مع طلبة جامعة القاهرة ، الأهرام ١١/١٣/١٩٩٥ ، ص ١ .
- ٣٨- من كلمة مصر في قمة عمان التي ألقاها وزير الخارجية عمرو موسى ، الأخبار ١٠/٣٠/١٩٩٥ ، ص ٥ .
- ٣٩- من حديث الرئيس مبارك لصحيفة الأهرام ٧/٢٢/١٩٩٥ ، ص ٥ .
- ٤٠- المصدر السابق .
- ٤١- المصدر السابق .
- ٤٢- من تصريحات لوزير الخارجية عمرو موسى ، الأهرام المسملي ١٠/٢٦/١٩٩٥ ، ص ١ .
- ٤٣- من خطاب الرئيس مبارك أمام مجلس الشعب والشورى (لتناول تطورات أزمة الخليج) ، الأهرام ١١/٢٥/١٩٩١ ، ص ٩ .
- ٤٤- من حديث وزير الخارجية عمرو موسى لإذاعة صوت ألمانيا ، الأهرام ٨/٢٧/١٩٩٥ ، ص ٨ .
- ٤٥- المصدر السابق .
- ٤٦- من خطاب الرئيس مبارك في عيد العمال ، الأهرام ٥/٢/١٩٩٣ ، ص ٩ .
- ٤٧- من حديث الرئيس مبارك لصحيفة "لوفجارو" الفرنسية ، الأهرام ٧/٧/١٩٩٥ ، ص ٢ .

- ٤٨- من حوار وزير الخارجية عمرو موسى لهيئة محرري "نيوزيك" الأمريكية ،
الجمهورية ١٩٩٥/٩/٢٨
- ٤٩- من حديث الرئيس مبارك لشبكة تلفزيون سي. إن. إن ، الأخبار ١٩٩٣/٩/١٤ ،
ص ٥.
- ٥٠- من خطاب الرئيس مبارك في عيد العمال ، الأهرام ١٩٩٢/٥/١ ، ص ٧ .
- ٥١- من خطاب الرئيس مبارك في ذكرى تحرير سيناء ، الأهرام للمساء ١٩٩٣/٤/٢٥ ،
ص ٤ .
- ٥٢- من حديث الرئيس مبارك لصحيفة الأهرام ، الأهرام ١٩٩٤/٩/٢٢ ، ص ٣ .
- ٥٣- يعتمد التحليل الوارد في المتن على رصد كامل للتحركات المصرية في المصار
الفلسطيني - الإسرائيلي من خلال أرشيف المعلومات بمؤسسة الأهرام للفترة ١٩٩٠
١٩٩٥ .

التسوية والأمن القومى المصرى

عميد / مراد ابراهيم الدسوقي
د . ممدوح أنيس فتحى

١ - السياسة العسكرية المصرية والتحولات الإقليمية

مراد ابراهيم الدسوقي

تأثرت السياسة الدفاعية المصرية بعدد كبير من العوامل المحلية والإقليمية والدولية والتفاعلات السياسية الناجمة عنها ، وقد تحولت هذه السياسة الدفاعية حول تحقيق الاستقلال الوطنى وصيانة الأمن القومى والمواجهة مع إسرائيل ، وهذه الأهداف هى التى ساهمت فى بلورة معالم ودعائم هذه السياسة وسنعرض فيما يلى لمراحل تطور السياسة العسكرية المصرية .

مراحل تطور السياسة العسكرية المصرية :

١ - مرت السياسة العسكرية المصرية بعدد من المراحل بدأت المرحلة الأولى منها فى أعقاب قيام ثورة يوليو ، إذ بينما كان من أهم أهداف ثورة يوليو ذلك الهدف الخاص بإنشاء جيش وطنى قوى (المبدأ الثالث من مبادئ الثورة) ، فإن تطورات الأحداث وتأثير القوى الكبرى لعبا دورا كبيرا فى التحكم فى مقدره حكومة الثورة على تنفيذ هذا الهدف بالذات على النحو الذى كانت تريده هذه الحكومة ، وفى ظل فشل المحاولات التى بذلتها حكومة الثورة خلال الفترة القصيرة التى أعقبت قيام الثورة للحصول على الأسلحة التى تلزم الجيش المصرى بشكل ملح (وبصفة خاصة دبابات القتال الرئيسية وقطع مدفعية الميدان من الأعييرة المتوسطة والكبيرة والشاحنات العسكرية الثقيلة ، والذخائر اللازمة لهذه الأسلحة) من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا ، بدا الامر أكثر خطورة ، خصوصا وأن الدول الغربية كانت تعطى إسرائيل ماتحتاجه من أسلحة كما كانت تعطىها المعونات المالية بغير حساب ، حيث أعلنت أمريكا أنها توزع صادراتها من السلاح بين سبع دول عربية (على اعتبار أنها احد طرفى الصراع) وإسرائيل (على اعتبار أنها الطرف الثالثى) بالتساوى ، أما بريطانيا فأنها أعلنت فى فبراير ١٩٥٤ (على لسان وزير الخارجية سلوين لويدي فى مجلس العموم) أنها قد أوقفت بيع الأسلحة لمصر لمدة طويلة ، وفى الوقت الذى كانت فيه حكومة الثورة قلقة على مستقبل الجيش المصرى فى مجال التسلح ، قامت إسرائيل فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ بشن هجوم مفاجئ على قطاع غزة الخاضع للإدارة المصرية آنذاك ، وقتلت ٢٩ مصرى وجرح ٣٣ آخرين (١) ، وجاء هذا الهجوم لكى يكشف عن مدى خطورة الاستمرار فى الاعتقاد بأن الدول الغربية (التى كانت المصدر الوحيد أمام مصر للحصول على السلاح) سوف توافق على تزويد الجيش المصرى بالأسلحة الحديثة ، كما أنه كشف عن الدافع الاساسى الذى كان يذفع الدول الغربية فى إصرارها على ربط موافقتها على تسليم الجيش المصرى بموافقة مصر على الانضمام إلى التحالف الغربى الذى كان يجرى ترتيبه فى منطقة الشرق الاوسط ، وبات من الواضح أن السياسة العسكرية المصرية تقف فى مواجهة ملغطف جديد جبر عنه جمال عبد الناصر فى خطبته التى ألقاها يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٧ (بعد غارة غزة بأكثر من عامين) بقوله " أول حلقات السلسلة كانت جرنأ إلى الاحلاف العسكرية، فلما رفضنا قيودها أصررنا على الرفض، كان تحريض إسرائيل علينا حتى يثبتوا لنا أننا لا نستطيع الدفاع عن أنفسنا " (٢) ، ولم يكن هناك بد أمام حكومة الثورة والأمر كذلك من البحث عن بديل لتكبير احتياجات الجيش من الأسلحة ، ولم يكن هناك من مخرج سوى تغيير نمط التعامل مع القضايا الدفاعية المصرية ، وكان ذلك هو المحك الحقيقى الذى وقلت السياسة الدفاعية فى

مواجهته ، وظلت هذه المواجهة قائمة وفي حركة دائية ونشطة على امتداد عقود الصراع المسلح مع إسرائيل ، وكانت أولى خطواتها صفقة الأسلحة التشيكية في سبتمبر ١٩٥٥ .

٢ - تعتبر صفقة الأسلحة التشيكية إلى مصر - وهي الصفقة التي أبرمت مع الاتحاد السوفيتي وكانت تشيكوسلوفاكيا غطاء لها - واحدة من أهم التطورات التي أثرت في مجريات الأمور على الصعيد الميأسي والعسكري في منطقة الشرق الأوسط (٣) ، إذ بعد الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على غزة (اشرنا إلى الاعتداء الأول وكان الثاني في ٣٠ مايو ١٩٥٥ والثالث في ٢٢ اغسطس ١٩٥٥) ، والهجوم الإسرائيلي على الكونتلا في ٢٨ أكتوبر ١٩٥٥ ، وفي ظل الرفض الغربي القاطع لإمداد الجيش المصري باحتياجاته من الأسلحة ، وبعد ابتداء الدول الغربية لمقولة " توازن القوى " التي تقوم على أساس عدم إعطاء الدول العربية مجتمعة أكثر مما تأخذ إسرائيل وحدها من أنظمة الأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة المتطورة ، بحيث تفوق إسرائيل وحدها على الدول العربية مجتمعة ، لم يكن هناك من سبيل سوى التوجه إلى المعسكر الشرقي للحصول على الأسلحة التي يحتاجها الجيش المصري دون قيود مسبقة ، وفي ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ أعلنت مصر عن توقيع اتفاقية مع تشيكوسلوفاكيا لتزويد مصر بالأسلحة ، وقد ترتب على هذه الصفقة عدد من النتائج يمكن إجمالها في الآتي :

- حولت هذه الاتفاقية الجيش المصري إلى العمل بعقائد وأساليب القتال الشرقية ، وكسرت بذلك الاحتكار التقليدي الغربي للسيطرة على مجريات الأمور في الجيش المصري ، وفقدت الدول الغربية الاستعمارية أداة ضغط كبيرة على الدول العربية .

- في ظل وجود اتفاقية معقدة بين سوريا وتشيكوسلوفاكيا (أبرمت هذه الاتفاقية في ربيع العام ١٩٥٥ ولم يعلن عنها رسميا) ، انفتحت منطقة الشرق الأوسط على مصراعيها أمام صادرات الأسلحة السوفيتية ، ومنذ تلك اللحظة أصبح الاتحاد السوفيتي ، ودول الكتلة الشرقية الأخرى ، المصدر الرئيسي للسلاح لعدد كبير من الدول العربية ، وخصوصا تلك الضالعة في الصراع مع إسرائيل .

- أصبحت جولات الصراع العربي الإسرائيلي بمثابة مواجهة بين أنظمة التسليح والمعدات العسكرية الغربية ونظيرتها الشرقية ، وكان كل طرف من الطرفين يسعى لأن تكون أسلحته هي الأسلحة القادرة على تحقيق النصر .

- غيرت هذه الصفقة وقت إیرامها موازين القوى التي كانت قائمة في ظل الحظر الغربي على صادرات السلاح إلى مصر والدول العربية الأخرى ، كما أنها وضعت حدا ، ولو مؤقتا ، لتفوق إسرائيل النوعي على مصر .

- تم التوقيع على هذه الصفقة في ظل وجود الاحتلال البريطاني على أرض مصر (جلت القوات البريطانية عن أرض مصر في ١٨ يونيو ١٩٥٦ بينما أبرمت هذه الصفقة قبل ذلك بفترة زمنية طويلة) ولم تتمكن سلطات الاحتلال البريطانية من اكتشاف وجود هذه الصفقة ، كما لم

تتمكن من تعطيلها أو وقفها . وأصبح لزاما على مصر أن تشير في شروط تحدي النفوذ الغربي الاستعماري الى نهايته ، وقد فرض ذلك مسئوليات جديدة على السياسة الدفاعية المصرية ، وفتح أمامها أبوابا جديدة للتحدي العسكري ، وهو الأمر الذي مالبث أن ظهر واضحا في حرب العدوان الثلاثي على مصر في خريف العام ١٩٥٦ .

- وضعت هذه الاتفاقية المسؤولين عن السياسة العسكرية المصرية أمام مسئوليات جديدة صعبة ، وكان يتعين على هؤلاء العمل بسرعة للإكمام مع الأوضاع التي نجمت عن إتمام هذه الصفقة ، وتطوير السياسة العسكرية المصرية بما يتلاءم والتطور الايجابي الذي تربي على عقد الصفقة .

السياسة العسكرية المصرية في مراحل المواجهة ضد إسرائيل

أولاً : حرب العدوان الثلاثي ١٩٥٦ :

كانت حرب العدوان الثلاثي أول فرصة تمكنت خلالها حكومة الثورة من اختبار الاستراتيجية التي وضعتها لنفسها في ظل الظروف السائدة ، وليس الغرض هنا هو دراسة حرب العدوان الثلاثي (أو أي جولة أخرى من جولات الصراع العربي / الإسرائيلي) وتتبع وقائعها ، ولكن الغرض هو دراسة التطور الذي طرأ على السياسة الدفاعية المصرية في ظل الأوضاع الإقليمية والدولية وتتمثل أهمية هذه الحرب في أنها كانت أول مواجهة بين مصر وإسرائيل ، التي شاركت في العدوان إلى جانب كل من بريطانيا وفرنسا ، بعد حرب ١٩٤٨ ، واستنادا على واقع اعتماد قوى العدوان الثلاثي ، وبصفة خاصة إنجلترا وفرنسا ، على القوة العسكرية بشكل مفرط ، فإن السياسة العسكرية المصرية اعتمدت - ببساطة - في هذه الحرب على فكرة المقاومة مع تجنب الدخول في معارك عسكرية منظمة أو واسعة النطاق ، وفي ظل استراتيجية عسكرية دفاعية محصنة ، وهي الاستراتيجية التي تبنتها الدول العربية بعد حرب ١٩٤٨ لمنع أي عدوان إسرائيلي على أراضيها (٤) ، جاء استخدام للقوات المسلحة المصرية في شكل خطة دفاعية تستهدف الوقوف في وجه أي هجوم إسرائيلي في سيناء شرق قناة السويس ويستخدم لتنفيذها جزء من القوات المسلحة المصرية ، أما الجزء الثاني من هذه القوات فإنه يستخدم في شكل احتياطي استراتيجي عام يمكن استخدامه في أي اتجاه مهدد سواء داخل سيناء ، أو في اتجاه منطقة القناة ، أو أي اتجاه آخر ، لمواجهة القوات البريطانية والفرنسية في الاتجاهات الأخرى ، وانطلاقا من تلك السياسة اتخذت القوات المصرية أوضاعها الاستراتيجية على كلى جالبي القناة ، وهي مستعدة للعمل طبقا لتطور الموقف العسكري على الأرض .

نظرا للسرية الشديدة التي فرضتها دول العدوان الثلاثي على أعمال التحضير والإعداد له ، فإن المواجهة المصرية لهذا العدوان كانت تتم في شكل خطط استثنائية في حدود الامكانيات المتاحة ، بهدف تنفيذ السياسة العسكرية الموضوعية والتي كانت تتلخص في الآتي :

* أن يكون حجم القوات في سيناء كافيا لمنع إسرائيل من الإقدام على شن هجوم منفرد لصالح تحقيق هدف إسرائيلي بعيدا عن قوات العدوان الثلاثي الأخرى.

* تركيز الجهود الرئيسية للتمسك بمدن القناة من خلال خطة دفاعية نشطة .

* تعزيز قوات المقاومة الشعبية سواء في منطقة القناة أو منطقة الدلتا أو في الأسكندرية.

* عدم الزج بالقوات الجوية في المعركة لتفادي المواجهة مع القوات الجوية لدول العدوان التي حشدت أعدادا كبيرة من الطائرات ، وللحفاظ على الطيارين الذين كان يجري اعدادهم .

* تعطيل الملاحة في قناة السويس لوضع العالم أمام مسئولياته لوقف العدوان .

من الواضح أن السياسة العسكرية المصرية في مواجهة العدوان الثلاثي كانت تختلف اختلافا واضحا عن تلك السياسة التي كان الجيش المصري يعتمد عليها في حرب ١٩٤٨ ، فقد أصبحت القوات المسلحة قادرة على وضع الخطط بما يتناسب مع إمكانياتها الحقيقية ، وكذلك إخراجها إلى حيز التنفيذ العملي ، كما أن هذه السياسة قد وضعت لخدمة هدف استراتيجي تبلورت أبعاده على ضوء عمليات تقدير المواقف التي قامت بها أجهزة صنع القرار في القوات المسلحة المصرية ، كما كانت السياسة الخارجية التي اتبعتها مصر والتي تتخلص في المناداة بالوقومية العربية ، والوحدة العربية ، وعدم الانحياز ، ومعارضة الأحلاف العسكرية ، ومعارضة الدول العربية والأفريقية للحصول على استقلالها والعمل ضد أطماع إسرائيل في المنطقة ، والسعى لاستعادة الحقوق التي سلبتها إسرائيل من الشعب الفلسطيني ، كانت كلها تتيج أكثر من فرصة جيدة أمام مصر لكي تحظى بتأييد هذه الدول .

على أن الأمر الأكثر أهمية من ذلك كله هو أن تخطيط السياسة العسكرية المصرية أثناء هذه الحرب كان يتم في مواجهة بريطانيا التي لم تكد تذكر وجود قواتها في مصر تبرح أذهان المصريين ، وبينما كانت بريطانيا تعتقد أن الجيش المصري مازال على حاله الذي تركته عليه سلطات الاحتلال البريطاني قبل جلائها عن مصر منذ قبل عامين ونصف ، فإن أكبر مفاجآت هذه الحرب أن تجد بريطانيا - والدول الغربية الأخرى - الجيش المصري وقد استطاع أن يتغلب على تداعيات ٧٢ عاما من الاحتلال في أقل من ثلاثين شهرا ، ويتمكن من بناء قوة مسلحة قادرة على المواجهة ، ومستعدة إلى سياسة عسكرية تتوافر لها الرؤية الواضحة بعيدة المدى ، والناבע من هدف استراتيجي واضح .

ثانيا : حرب اليمن (١٩٦٧ - ١٩٨٦) :

أدى الانتصار السياسي الذي تمكنت مصر من إحرازه على قوى العدوان الثلاثي ١٩٥٦ ، إلى اعتقاد قادة الثورة أنهم قادرون على التصدي لأي عمل عسكري منظم يدير ضدهم سواء من إسرائيل أو من هم وراء إسرائيل (انظر خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في مناسبة الذكرى السادسة للثورة) ، وفي الوقت الذي كان ينبغي فيه العمل من أجل استيعاب صفقة الأسلحة التشيكية ، كان الحديث عن انتصار الثورة على قوى العدوان الثلاثي يحتل مساحة كبيرة من الإعلام المصري على الصعيدين الداخلي والخارجي (٥) ، وبينما كانت الولايات المتحدة تسعى لتدعيم نفوذها على حساب "الاستعمار البريطاني والاستعمار الفرنسي" في المنطقة العربية ، وللذان كان نفوذهما آخذا في الانحسار ، كان الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على المصالح الاستراتيجية في المنطقة يوشك أن يأخذ أبعادا جديدة ، وفي ضوء المسعى الذي كان ينفذه الاتحاد السوفيتي لكي تبدو جهوده في مجال دعم الثورة المصرية في 'مواجهة إسرائيل' واضحة للعيان - برغم تأييده ومساندته لإسرائيل سرا من خلال السماح للمهاجرين اليهود بالتوجه إلى إسرائيل وغير ذلك من وسائل المساندة الخفية - فإن الولايات المتحدة كانت تبذل جهودها لاستقطاب جمال عبد الناصر من خلال عرض مشروعات التعاون الاستراتيجي مع

مصر ، ولكن جاء رفض عبد الناصر لسياسة الأحلاف ورفضه لمشروع ايزنهاور في العام ١٩٥٨ وإعلان مصر عن اتخاذاها سياسة عدم الانحياز ، لكي يأخذ الصراع بين الولايات المتحدة ومصر شكلا عالميا ، ولكي تتعمق اواصر التعاون مع الاتحاد السوفيتي ، وبعد ان رفضت أمريكا تمويل بناء السد العالي ، قام الاتحاد السوفيتي بمساعدة مصر في بنائه (٦) ، وبدأ أن العلاقات بين مصر والولايات المتحدة تسمير في طريق لارجعة عنه .

لم يقتصر دور الاتحاد السوفيتي على دعم مصر وحدها ولكن هذا الدعم امتد لكي يشمل دولاً عربية أخرى - وهي الدول التي أطلق عليها وصف الدول التقدمية وفي الوقت نفسه أخذت الولايات المتحدة في دعم كل من إسرائيل والدول العربية المعارضة للسياسة المصرية - وهي الدول العربية التي عرفت باسم الدول الرجعية - وبدأ أن العالم العربي منقسم إلى قسمين ، القسم الأول : وهو الدول العربية التقدمية بزعامة عبد الناصر ، والقسم الثاني الدول العربية الرجعية التي "احتوتها" الولايات المتحدة ، وإلى حد ما بريطانيا قبل أن تتسحب من قواعدها شرق السويس، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ، وفي الوقت الذي أدى فيه هذا الانقسام إلى الاضرار بالمصلحة العربية الاساسية في إطار ضرورة تحقيق الوحدة لمواجهة إسرائيل ، فإن هذا الانقسام اندر جميع الفرص التي كانت متاحة لتحقيق نوع من أنواع التضامن العربي ، كما فشلت في الوقت نفسه سياسة مؤتمرات القمة العربية - حتى ما قبل حرب يونيو ١٩٦٧ - في معالجة قضايا الأمن العربي ، أو تحقيق الحد الأدنى من الرؤية العربية الموحدة للقضايا العربية المشتركة أو تحديد التهديد (العدو) المشترك ، وبعد أن تحققت الوحدة بين مصر وسوريا في العام ١٩٥٨ تجسدت على نحو عملي فكرة القومية العربية على الصعيد السياسي والايديولوجي ، ولكن هذه الوحدة أدت إلى زيادة مخاوف الولايات المتحدة وبريطانيا أن تكون موجبة الى الدول العربية الرجعية ، وبينما ساعدت الأخطاء التي ارتكبتها الحكومات المصرية (انظر كتاب حرب الثلاث سنوات للفرقي أول محمد فوزي لبيان هذه الأخطاء) في تمهيد السبيل للقضاء على هذه الوحدة وإعلان الانفصال في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ (في أعقاب العملية العسكرية التي قام بها المقدم حيدر الكسبري والمقدم عبد الكريم النحلاوي مدير مكتب المشير عبد الحكيم عامر في دمشق) ، فإن خوف الولايات المتحدة والدول العربية التي أطلق عليها وصف "الدول الرجعية" من تكرار هذه التجربة أو عودتها على أسس أكثر قوة ومتانة ، بعد تلافي الأخطاء التي أدت إلى فشلها ، دفع هذه الدول الى مضاعفة جهودها الرامية إلى تشييت الجهود المصرية في اتجاهات أخرى بعيدا عن مجال تحقيق الوحدة العربية أو تحقيق التضامن العربي .

بعد أن انعقد مؤتمر "شعورا" بلبنان في العام ١٩٦١ (٧) وازدياد حدة الهجوم على مصر من قبل الدول العربية التقدمية والولايات المتحدة وبريطانيا ، شعرت حكومة الثورة أن الأمر يتطلب ردا عمليا وحاسما على ادعاءات فشل الجهود المصرية في مجال تحقيق الوحدة العربية والتضامن العربي ، وجاءت ثورة اليمن في ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢ بمثابة الفرصة الفضلى ، من وجهة النظر المصرية في ذلك الوقت ، لكي تقوم الثورة المصرية بتحركها المضاد ردا على مؤتمر شتورا ، لتأكيد هويتها في مجال دعم الحركات التقدمية في مواجهة "الرجعية العربية والاستعمار العالمي"

وبمجرد أن أرسل قائد الثورة اليمنية المشير عبد الله السلال في طلب المعونة العسكرية من الرئيس جمال عبد الناصر ، فإنه لم يتوان في إرسال خيرة القوات المصرية لمساندته على الفور (٨) وبينما لم تكن السياسة العسكرية المصرية واضحة على نحو كامل والقوات المصرية يتوالى إرسالها إلى اليمن في شكل افواج متلاحقة ، فإن تحديد الإطار الذي تقررت من خلاله المساعدة العسكرية المصرية إلى اليمن اتسم بالسرعة البالغة ، كما أنه كان نابعا فقط من رؤية خاصة لدى الرئيس جمال عبد الناصر لتحقيق الاهداف الآتية :

* كسر الحصار السياسي الذي فرض على مصر في أعقاب حركة الانفصال والهيهار الوحدة المصرية السورية .

* تعزيز مبدأ التحرر الوطني الذي كانت مصر تؤمن به وتسعى إلى تحقيقه سواء على صعيد الدول العربية أو للدول الأفريقية .

- على الرغم من أن المساعدة المصرية العسكرية إلى اليمن قد أدت إلى تثبيت دعائم الثورة اليمنية ، فإن هذه المساندة قد استنفذت على نحو واضح ، وبمعدل سريع ، معظم الإمكانيات المادية لدى القوات المسلحة المصرية من أسلحة ومعدات عسكرية وذخائر ، حيث لم يلبث تعداد القوات المصرية في اليمن أن وصل إلى ما يزيد على ٧٠ ألف جندي في العام ١٩٦٤ ، أي بعد أقل من عامين من بداية الدعم المصري لثورة اليمن ، ثم لم تلبث مصر أن أصبحت مسئولة عن اليمن في كل شيء ، واضطرت القيادة السياسية المصرية إلى إرسال الأموال التي تحتاجها الحكومة اليمنية لإدارة الشؤون اليومية للبلاد وساهمت في فتح المدارس والمستشفيات وشق الطرق وغير ذلك (٩) ، ولكن كل هذا كان على حساب التزامات مصرية أخرى أكثر أهمية وخطورة ، فقد غابت الرؤية الواضحة لقضايا الأمن القومي المصري ، كما أصبحت القوات المسلحة المصرية بعيدة ، وإلى حد كبير ، عن مستواها القتالي المفترض أن تكون عليه في ظل التحدي الأساسي (الذي يتمثل في إسرائيل) المفروض أنها تعد العدة لمواجهة منذ انتهاء العدوان الثلاثي على مصر ، وعلى الرغم من وجود استراتيجية عربية محددة متمثلة في مبدأ " العمل على منع إسرائيل من التوسع " ، وهو المبدأ الذي اتفق عليه الملوك والرؤساء للعرب في مؤتمر القمة العربي الذي بحث فيه الرؤساء العرب مشروعات إسرائيل الرامية إلى تحويل مياه نهر الأردن في العام ١٩٦٤ ، لكن وضوح الخطورة فيما تقوم به إسرائيل ضاع في زحام الأحداث التي تمخضت عن التدخل العسكري في اليمن ، وفي ظل التهديدات الإسرائيلية المستمرة لمصر أصبح الاتجاه الاستراتيجي الشرقي ، الذي أثبتت التطورات التي سبقت حرب اليمن أنه الاتجاه الوحيد الذي سيتعرض عبره الأمن القومي المصري للخطر في المستقبل القريب شبه خال من القوات العسكرية القادرة على العمل بكفاءة في مواجهة أي عدوان إسرائيلي محتمل ، وفي الوقت الذي غيبت فيه حقائق الموقف الاستراتيجي على الجبهة المصرية الإسرائيلية ، كان الحديث عن انتصارات عسكرية كبيرة في اليمن يشغل الرأي العام في مصر ويبعده عن الواقع على نحو متعمد ، وفي مقابل المبالغة المتعمدة في وصف هذه الانتصارات ، كان هناك إحساس مبالغ فيه

في الثقة بالنفس وتقبل من شأن العدو الحقيقي الذي كانت مصر سوف تواجهه إن عاجلا أو آجلا وهو : إسرائيل (١٠) .

- نجم عن حرب اليمن آثار ايجابية واخرى سلبية ، إذ تأثحت هذه الحرب فرصة جيدة أمام الشعب اليمني للخروج الى العصر الحديث بعد أن كانت معظم فئاته تعيش في العصور الوسطى، كما عجلت برحيل الاستعمار البريطاني من قواعده شرق السويس ، ولكن في الوقت الذي عمق فيه للتدخل المصري لمعادنة الثورة اليمنية الاحساس بضرورة وجود وعى عربى عام بقضايا الأمن على الصعيد الاستراتيجى ، فإن هذا التدخل أفرز فكرة التفارقة بين الأمن القطرى والأمن القومى على مستوى الدول العربية ، كما عرقل هذا التدخل احتمالات التطور الإيجابي الطبيعى للعلاقات المصرية / السعودية ، ومنع في الوقت نفسه قيام مصر بدورها في صياغة قضايا الأمن القومى العربى بالتعاون مع دول الخليج التي ظلت تنتظر إلى مصر - بعد تدخلها العسكرى فى اليمن - نظرة شك وريبة ، وظل الأمر على ذلك الوضع لفترة زمنية طويلة ، امتدت إلى ما بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ . أما التأثير السلبى الأكبر لحرب اليمن فقد كان مركزا فى التأثير على الأمن القومى المصرى ذاته ، حيث شغلت التطورات اليومية المتلاحقة على أرض اليمن القيادة المصرية عن بذل الاهتمام الواجب بالقضايا المتصلة مباشرة بهذا الأمن وبصفة خاصة على الاتجاه الاستراتيجى الشرقى ، والإعداد لمواجهة التحديات الجديدة التي يحتمل أن تؤثر عليه في المستقبل القريب ، وعلى الرغم من وجود مؤسسات مصرية مسئولة عن صياغة وتطوير السياسة العسكرية المصرية بما يلائم وتطورات الأحداث (وذلك مثل مجلس الدفاع الوطنى) ، إلا أنها لم تعمل ، أو تم تعطيلها عن العمل عمدا للإبقاء على سيطرة بعض الأفراد على القوات المسلحة المصرية وأجهزة إدارتها ، وفي الوقت الذي تخيلت فيه القيادة السياسية المصرية أنها قادرة على تكرار تحقيق انتصار / عسكرى (على غرار ماحدث أثناء حرب العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦) إذا قامت إسرائيل بشن عدوان عسكرى على الأراضى المصرية ، فإن التداعيات العسكرية السلبية للتدخل العسكرى المصرى فى اليمن ، حالت دون أن يتوافر لهذه القيادة الحد الأدنى من الرؤية الاستراتيجية السليمة لى تتمكن من إحداث التوازن الضرورى فى مواجهة إسرائيل (١١) ، التي كانت ترقب الأوضاع على الصعيد المصرى بدقة ، وتعد العدة لاستغلال للتطورات على الساحة العربية / المصرية لفضل استفلال.

ثالثا : عدوان يونيو ١٩٦٧ :

- واجهت القوات المسلحة المصرية العدوان الإسرائيلى عليها فى الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، وهى لم تكن تنتهى من إنهاء مهمتها على أرض اليمن ، وفى ظل حالة غريبة من حالات ضعف الانضباط العسكرى اكتسبتها القوات فى مسرح عمليات اليمن ، كانت المعدات العسكرية للقوات المصرية التي كان يتعين عليها مواجهة القوات الإسرائيلية فى جبهة سيناء لاتصلح لخوض الحرب على نحو يكفل لها تحقيق النصر ، وفى الوقت ذاته كانت مستويات تدريب القوات على الحرب فى الأراضى الصحراوية مستويات متكنية ، وذلك بسبب قضاء نمية كبيرة من وحدات

القوات المسلحة فترة تزيد على خمس سنوات في مسرح اليمن ، وهو مسرح جبلي تدور أعمال القتال فيه في شكل عمليات محدودة أو في شكل حرب عصابات (١٢).

- لم يكن حال القيادة السياسية التي يتعين عليها إعداد الدولة للحرب ووضع السياسة العسكرية السلمية التي تسير على هديها القوات المسلحة لتنفيذ مهامها عشية شن إسرائيل لعدوانها على مصر في يونيو ١٩٦٧ ، بأفضل حالا من القوات المسلحة العائدة من اليمن ، فقد كان هناك انقسام كبير في صفوف هذه القيادة التي كانت متمثلة في قمتها في كل من الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر (١٣) ، وفي الوقت الذي لم تكن فيه الاستراتيجية العليا للدولة واضحة ، بحيث يمكن تحديد الهدف السياسي المطلوب تحقيقه وإقامة التوازن الضروري بين الامكانيات والتهديد ، والتنسيق بين ذلك الهدف وقدرات الدولة اللازمة لتنفيذه سواء سياسيا أو عسكريا أو اقتصاديا أو اجتماعيا ، فإن هذا الانقسام أسفر عن أوضاع مقلوبة أصبح بموجبها الرئيس عبد الناصر رئيسا للدولة ، أما المشير عامر فانه كان يسيطر على القوات المسلحة وكافة أجهزتها (وبصفة خاصة أجهزة جمع المعلومات) عو بينما كان الرئيس جمال عبد الناصر يعتمد في رؤيته لأسلوب تحقيق الأهداف الوطنية المصرية في إطار الصراع مع إسرائيل على ضرورة بناء قوة ردع حقيقية ترتكز على قاعدة اقتصادية واجتماعية وسياسية متينة ، واعتمادا على هذه القوة يمكن التحرك دبلوماسيا على الصعيد العربي والصعيد الإقليمي وعلى الصعيد العالمي لتحقيق الأهداف السياسية الاستراتيجية المصرية ، مع الاستعداد في الوقت ذاته للمواجهة وخوضها إذا فرضت علينا ، على ألا يسعى أحد إليها ، ونظرا لأن الرئيس عبد الناصر كان غير مطمئن لحالة القوات المسلحة بعد عودتها من اليمن ، فانه كان يرى أن الدخول في مواجهة عسكرية مع إسرائيل في ذلك الوقت ، ينبغي أن يؤدي إلى مرحلة تالية تكون فيها هذه القوات قد استعدت على نحو كاف لخوض مثل تلك المواجهة ، الحتمية في تقديره ، وفي الوقت الذي كانت فيه رؤية الرئيس عبد الناصر تصلح كأساس يمكن الاعتماد عليه لوضع سياسة عسكرية تعمل انطلاقا منها القوات المسلحة المصرية في مواجهة إسرائيل ، ولصالح إدارة الصراع الاستراتيجي ضدها ، فلبن رغبة المشير عامر في الاصطدام عسكريا بإسرائيل على نحو فوري لوضع نهاية عاجلة للصراع معها ، واعتقاده بأن القوات المسلحة المصرية بأوضاعها التي كانت عليها غداة عودتها من اليمن قادرة على إدارة مثل هذا الصراع ، وحسمه لصالحها في وقت قصير ، ثم نجاحه في فرض رغبته تلك سواء من خلال إعطاء الرئيس عبد الناصر تقارير مبالغ فيها عن قدرات القوات المسلحة المصرية ، لإقناعه - على غير الواقع - بقدراتها على مواجهة إسرائيل في ظل تلك الظروف ، ونقل أجهزة القوات المسلحة - عن مصادر معلومات خارجية أهمها مصادر المعلومات السوفيتية - للمعلومات غير الصحيحة عن حشد القوات الإسرائيلية على الحدود السورية بهدف شن عدوان إسرائيلي على سوريا ، كل ذلك أدى إلى قيام مصر بتكبير مظاهره عسكرية تأييدا لسوريا ، وفي ظل افتقاد الإعداد الجدي للحرب ، وغياب السياسة العسكرية الواضحة ، وافتقاد التقدير السليم للإمكانيات العسكرية والسياسية للخصم وفشل القيادة السياسية في اكتشاف الأهداف الحقيقية من وراء اجتذاب مصر إلى الدخول في مواجهة عسكرية هي غير مستعدة لها بكل المقاييس ، تحولت

هذه المظاهرة إلى حرب حقيقية ، أدت إلى انكشاف الأمن القومي المصري ، والأمن القومي العربي على نحو خطير وبشكل لم يسبق له مثيل ، وفي وقت كان فيه الموقف الدولي والموقف الإقليمي غير مؤيد - في أكثر التقديرات اعتدالا - للموقف المصري ، كما كان الموقف العربي وبصفة خاصة في منطقة الخليج العربي بزعامة المملكة العربية السعودية ، يرى أن مصر قد ارتكبت أخطاء استراتيجية ينبغي أن تكف عن تكرارها ، وفي ظل هذه الظروف كان على مصر أن تهب للدود عن وجودها ، وعن أمنها القومي بغض النظر عن أى اعتبارات ، وكان ذلك فى شكل بحث جديد ، سعى لأن يضع أسسا جديدة للحفاظ على الأمن القومي من خلال سياسة عسكرية واضحة ، يتم فى إطارها تلافي الأخطاء التى سبق وأن عانت منها مصر أشد المعاناة .

رابعا : إعادة بناء القوات المسلحة وحرب الاستنزاف :

- تميزت فترة إعادة بناء القوات المسلحة التى امتدت إلى مايقرب من ست سنوات (اعتبارا من نهاية حرب يونيو حتى ظهر يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣) بثلاث ظواهر كان لها أكبر الأثر على صعيد جهود إعادة البعث للسياسة العسكرية المصرية ، أما الظاهرة الأولى فقد كانت متمثلة فى الاستفادة من دروس الحرب وإعادة بناء القوات المسلحة المصرية انطلاقا من تلك الدروس ، والثانية استمرار الصراع المسلح أثناء مرحلة البناء ، والثالثة بدء محاولات التوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربى الاسرائيلى ، وفيما يختص بالاستفادة من دروس هذه الحرب فى مجال إعادة بناء القوات المسلحة ، كانت البداية تقتضى ضرورة وضع استراتيجية عليا للدولة بتفريع عنها استراتيجية عسكرية واستراتيجية اقتصادية واستراتيجية دبلوماسية وأخرى اجتماعية (١٥) ، وإعادة إحياء الأجهزة المسئولة عن إعداد الدولة للحرب ، وعلى رأسها مجلس الدفاع الوطنى ، ويأتى فى ترتيب الأهمية وراء ذلك إعادة التوازن إلى أسلوب القيادة والسيطرة على القوات المسلحة حتى تعود القوات المسلحة إلى وضعها الطبيعي فى إطار الأجهزة التنفيذية للدولة ، وذلك للتعلم على الإجراءات التى سبق وأن قام بها المشير عامر على امتداد فترة زمنية طويلة (منذ أن رقى إلى رتبة اللواء فى ١٨ يونيو ١٩٥٣) (١٦) ونجح من خلالها فى تحقيق استقلاله بأمور اتخاذ القرار فيها ، وتفصل بذلك عن الإطار العام للدولة دون أن تكون لديه الأجهزة المسئولة عن التخطيط والمتابعة لشئون الدفاع عن الدولة ، وفى الوقت الذى كانت فيه القوات المسلحة المصرية ضحية من ضحايا حرب يونيو ١٩٦٧ ، ولم تكن أبدا من أسبابها ، فإن هذه القوات لم تعط الفرصة لكى تقاوم دفاعا عن الوطن ، ومن هنا كانت أهمية إعادة بناء القوات المسلحة بعد أن فقدت الجزء الأكبر من معداتها وأسلحتها وفقدت الثقة فى قيادتها ، وتحطمت الروح المعنوية لرجالها ، وذلك من خلال اتخاذ عدد من الخطوات المتدرجة والتركيبية ، وكان أول هذه الخطوات هو إصدار قانون جديد يحدد المسئوليات والصلاحيات لإعداد الدولة للحرب ، وتحديد اختصاصات كل من مجلس الدفاع الوطنى والمجلس الاعلى للقوات المسلحة ، وقيادة القوات المسلحة ، والغاء كافة الوظائف التى ثبت أنها تعرقل عمل القوات المسلحة ،) وذلك مثل وظيفة

نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة) ، وكذلك الغاء القيادات التي كانت تحول دون سيطرة القيادة العامة للقوات المسلحة على كل قيادتها (وذلك مثل قيادة القوات البرية) ، وعلى ضوء الاحتياجات الفعلية للقوات المسلحة ، انشئت قيادة ميدانية لقوات جديدة هي قوات الدفاع الجوي في ٢٣ يونية ١٩٦٩ (١٧) ، لكي تعمل جنبا إلى جنب مع القوات الجوية المصرية في مواجهة القوات الجوية الاسرائيلية ، وبينما أتاح ذلك الفرصة أمام الأجهزة المعنية في القوات المسلحة لوضع السياسة العسكرية بالتعاون مع أجهزة الدولة والوزارات المعنية ، فإنه أعاد الروح إلى القوات المسلحة ومهد أمامها السبيل لكي تعيد بناء نفسها على أسس واضحة وسليمة في ظل وضوح الهدف الاستراتيجي للدولة ، ولكي تعود روح الاحتراف العسكري لتلك القوات .

- لم يكن أمرا مقبولا في هذه المرحلة - سواء على الصعيد الشعبي أو الصعيد الرسمي في مصر - أن يترك العدو الإسرائيلي يتحرك بحرية على الضفة الشرقية لقناة السويس ويقوى مواقفه ، وتتوقف أعمال القتال ضده تحت زعم إن عملية إعادة بناء القوات المسلحة لم تنته بعد ، وعلى ذلك كان من الضروري أن تستمر أعمال التخطيط للقتال ضد القوات الاسرائيلية التي تحتل الضفة الشرقية لقناة السويس ، وأتاح اشتراك القوات المصرية في عمليات عسكرية شرسة متدرجة الحجم والقوة على امتداد فترة زمنية طويلة / الفرصة أمام القيادات العسكرية المختلفة لاحتاد التطور اللازم على كل من السياسة العسكرية وتطويرها بما يتلاءم والأوضاع المتغيرة التي تقابلها القوات المسلحة المصرية ، وكذلك على تسليح وتنظيم القوات المصرية وأساليب تدريبها للوصول الى أنسب تلك الأساليب التي يمكن اعتمادا عليها لمواجهة العدو الإسرائيلي وتنفيذ الأهداف التي حددتها السياسة العسكرية المصرية ، وفي القوت الذي انقسمت فيه مراحل العمل ضد القوات الإسرائيلية أثناء حرب الاستنزاف إلى عدد من المراحل كان أولها " مرحلة الصمود " ، والتي تم خلالها تصحيح الأوضاع التي أدت إلى هزيمة يونيو ، وإعادة بناء الانفعالات عن منطقة القناة بما كان متاحا من قوات محدودة في ذلك الوقت ، في ظل تطبيق ماعرف بسياسة الدفاع السل الأرض العربية المحتلة سوف يكلفها ثمنا باهظا (١٨) ، وقد بينت تلك المراحل أن التعديلات والإصلاحات التي أدخلت على القوات المسلحة وأجهزتها على ضوء دروس حرب يونيو قد أفرزت نتائج إيجابية منها استعادة القدرة على العمل العسكري المنعقد والمنظم في ظل خطة عسكرية واضحة ومحددة في إطار معركة الأسلحة المشتركة واعتمادا على أسلحة حديثة ومتطورة ، وإملاك خبرات ادخال التطوير اللازم على خطط عمل القوات بما يتلاءم وتطورات الموقف العسكري تكتيكا وتعبويا واستراتيجيا ، والقدرة على العمل بمرونة وثقة في مواجهة المواقف القتالية الصعبة وكذلك لكتساب القدرة والخبرة على القتال ضد العدو الاسرائيلي ، وأصبح من الواضح أن الأمن القومي المصري قد عاد لكي يحتل مكانته في عقل المخطط والمنفذ المصري ، كما أصبح من الواضح أن النصر على العدو الإسرائيلي سوف يتحقق إن عاجلا أو آجلا .

- شهدت هذه المرحلة أيضا بدء المحاولات الرسمية العلنية للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي /الإسرائيلي ، وكان أبرز وأهم تلك المبادرات الأمريكية لوقف إطلاق النار في

١٩ يونيو ١٩٧٠ والتي عرفت " بمبادرة روجرز" ، والتي كانت تقضى بوقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل لمدة ٩٠ يوما (١٩) ، يعود بعدها السفير جوناو يارنج لاستئناف عمله لوضع القرار رقم ٢٤٢ موضع التنفيذ ، وولفت مصر وإسرائيل على هذه المبادرة ، على أن يتم تنفيذها عمليا اعتبارا من الساعة الواحدة من صباح يوم ٨ أغسطس ١٩٧٠ بتوقيف القاهرة ولمدة تسعين يوما ، وقبل حلول لحظة دخول المبادرة حيز التنفيذ كانت عمليات استكمال التجهيزات اللازمة لمواقع شبكة الدفاع الجوى قد انتهت ، ووجدت إسرائيل نفسها فى مواجهة شبكة متكاملة للدفاع الجوى تغطى كل منطقة القناة . وعلى الرغم من أن ذلك العمل قد كلف مصر غاليا ، إلا أنه كان أحد اللبنيات الأولى لاتتصال أكتوبر ١٩٧٣ ، كما أنه كان أحد الآلة الدامغة على عمق التغيير الإيجابى الذى لحق بالمخطط والمنفذ المصرى ، كما أنه كان أكبر دليل على سلامة عمليات التخطيط للسياسة العسكرية المصرية فى مواجهة إسرائيل ، وباعتراف قادة إسرائيل أنفسهم فإن حرب الاستنزاف كانت هى الحرب الوحيدة التى لم تلتصر فيها إسرائيل (لمزيد من المعلومات انظر مذكرات الجنرال حاييم وايزمان : على لجنة النسر) ، ومن ناحية أخرى كان طرح مبادرات وقف إطلاق النار يعنى الاقتراب إلى أقرب نقطة ممكنة من التسوية الشاملة كأسلوب صحيح لتحقيق السلام فى منطقة الشرق الأوسط.

خامسا : حرب أكتوبر وتنوع مصادر السلاح :

- بعد أن توقفت حرب الاستنزاف فى ٨ أغسطس ١٩٧٠ بدأت مرحلة الإعداد لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وفى الوقت الذى كانت فيه حرب الاستنزاف ذات طابع خاص بميزها عن أي حرب أخرى - حيث استمرت هذه الحرب لمدة عام ونصف للعام تقريبا ، وكان لها أهدافها الخاصة التى تختلف عن أهداف الحرب الشاملة ، وكانت استراتيجية " الصراع الممتد طويل الأمد " (٢٠) هى الاستراتيجية التى تتميز بها هذه الحرب ، فلها - أى حرب الاستنزاف - قد ساعدت على الإبقاء على مشكلة الشرق الأوسط مشكلة حية سواء على الصعيد الدولى أو الصعيد الإقليمى ، كما ساعدت على الإبقاء عليها فى مقمة قائمة أولويات الدول الكبرى ، ولولا هذه الحرب لظلت حالة اللاسلم واللاحرب مخيمة على المنطقة لسنوات طويلة ، ولظلت إسرائيل محتلة لأرض سيناء لأكثر من السنوات لمت التى احتلت فيها تلك الأرض.

- نبعت أعمال التخطيط لحرب أكتوبر ١٩٧٣ من الحقائق التى أفرزتها حرب الاستنزاف ، وفى الوقت نفسه بنيت الاستراتيجية المصرية على أساس " إدارة الصراع المسلح ضد إسرائيل بالامكانيات الذاتية لمصر - بالتعاون مع سوريا - مع إتاحة الفرصة أن يؤدى تطور القتال إلى استغلال الطاقات العربية التى يمكن أن تفرزها كل دول عربية " (٢١) ، وعلى هذا الأساس تم التخطيط للحرب على أنها حرب محلية ، لا تستخدم فيها سوى الأسلحة التقليدية والتى تهدف إلى تحدى نظرية الأمن الاسرائيلى ، وتهز دعائم استراتيجيتها ، وتمتد لفترة زمنية تتيح الفرصة أمام الطاقات العربية المؤثرة (وأهمها النفط العربى واستخدامه كسلاح سياسى) أن تتدخل على نحو إيجابى لصالح المعركة ضد إسرائيل ، وفى الوقت ذاته نبعت استراتيجية حرب أكتوبر من الظروف العصبية التى عاشتها مصر منذ الساعات الأولى من صباح يوم الخامس من يونيو

١٩٦٧ ، وتواصلت ونمت من واقع الجهود التي بذلت لمتابعة التقدم التكنولوجي في مختلف المجالات العسكرية ، وضحي من أجل صياغتها للكثيرون من أبناء مصر ، وبمقارنة بسيطة بين أوضاع مصر وهي تبحث عن سياستها العسكرية في حرب ١٩٤٨ ، وأوضاعها وهي تصوغ تلك السياسة استعدادا لخوض حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فإننا سنلاحظ أن هناك اختلافا هائلا بين الحاليتين ، ففي الحالة الأولى كانت البلاد محطلة ، ولا يحق لها أن تتطلع إلى صيغة سياسة عسكرية تضعها على قدم المساواة مع دولة الاحتلال ، أما في الحالة الثانية فإن مصر كانت تعمل وهي حرة الإرادة مطلقة اليد ولا قيود عليها وهي تختار لنفسها مايناسب أوضاعها الاستراتيجية من سياسات ، وصحيح أن مصر كانت تضع هذه السياسة وهناك جزء عزيز من أرضها واقع تحت الاحتلال الإسرائيلي ، ولكن ذلك كان الثمن الذي يتعين على مصر أن تدفعه لكي تستوعب الدرس ، وتقف شامخة وهي تضع بنفسها ، ولنفسها ، سياستها العسكرية ، وتسعى لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية التي وضعتها لنفسها دون مساعدة من أحد ، وفي الوقت الذي لم يكن فيه لمصر أي استراتيجية عسكرية عليا في أي جولة من جولات الصراع المسلح مع إسرائيل ، فإن حرب أكتوبر جاءت لكي تكون هناك استراتيجية عليا ، تلعب فيها القوات المسلحة الدور الرئيسي بمساعدة أساسية من قوى الدولة الشاملة الأخرى ، وفي إطار هذه الاستراتيجية كرسست إمكانيات الدولة لصالح الإعداد للحرب ، واعطيت الأسبقية الأولى لصالح تلبية احتياجات القوات المسلحة واعداد الدولة للحرب .

- استندت السياسة العسكرية المصرية للإعداد لخوض حرب أكتوبر على عدد من الأسس أولها الاستفادة من دروس حرب يونيو ، والثاني تحدى نظرية الأمن الإسرائيلي ، والثالث إعداد الدولة للحرب ، والرابع إتاحة الفرصة لاستغلال الطاقات العربية في المعركة ضد إسرائيل وحلفائها (٢٢) ، وفي الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفيتي يقدم المساعدة لمصر من خلال إمدادها بأنظمة الأسلحة والمعدات العسكرية التي تلزم القوات المسلحة لخوض الحرب ضد إسرائيل ، فإن الاتحاد السوفيتي كان يفرض حظرا على توريد أسلحة الردع الاستراتيجي إلى مصر ، كما أنه كان يخضع إمداداته من أنظمة الأسلحة والمعدات العسكرية إلى مصر لنظريته السياسية لحل مشكلة ' الشرق الأوسط' ، وبينما أدى ذلك إلى تزايد الإحساس داخل صفوف القوات المسلحة المصرية أنه - أي الاتحاد السوفيتي - لايشجع أن تخوض مصر الحرب ضد إسرائيل لتحرير أرضها ، فإنه أدى من ناحية أخرى إلى أن يتخذ الرئيس أنور السادات قرار إنهاء خدمة المستشارين السوفييت في مصر ، وعلى الرغم من أن ذلك قد أدى إلى أن يسحب الاتحاد السوفيتي ما عرف باسم " القوات الصديقة " من مصر في وقت كانت فيه مصر تحتاج إلى هذه القوات أكثر من أي وقت مضى ، نظرا لأنها كانت تضم مجموعة من أحدث الأسلحة السوفيتية ويصطف خاصة في مجال الدفاع الجوي والقوات الجوية ، ويتولى تشغيلها والسيطرة عليها أطقم عمل سوفيتي (٢٣) ، إلا أن انتهاء خدمة المستشارين السوفييت في مصر لم يكن له تأثير عسكري مباشر على القوات المسلحة المصرية وهي تستعد لخوض حرب أكتوبر ، كما أنه أتاح الفرصة أمام القوات المسلحة المصرية لكي تتفرد بالعمل وحدها ضد إسرائيل ، حتى لاينسب لغيرها فضل

انتصارها أو يتحمل أحد عواقب فشلها ، وحتى تكون الفرصة متاحة أمام مصر لكي تقف في مواجهة اختيار عملي حقيقي لما اتخذته من سياسات ، وما وضعته من قرارات لصالح خوض الحرب ضد إسرائيل .

- كانت الظروف السياسية التي أحاطت باتخاذ الرئيس أنور السادات - منفردا - لقرار إنهاء خدمة المستشارين السوفييت في مصر ، ظروفها بالغة التعقيد ، ولكن هذا القرار أفرز عددا من التطورات التي كان لها أكبر الأثر على جهود مصر في مجال الإعداد لشن حرب أكتوبر ، كما كان لها أكبر الأثر على تطور السياسة العسكرية المصرية، فمن ناحية تعين على القوات المسلحة المصرية أن تخوض الحرب بما هو متاح لديها من إمكانيات ، وفي هذا المجال اتخذ الرئيس السادات ' قرار الحرب بالإمكانيات المتاحة ' أي دون انتظار لأسلحة أخرى يحتمل أن تأتي من الاتحاد السوفيتي ، نظرا لاقتناعه بأنه إذا لم تحارب مصر في ذلك التوقيت فإن القضية ستموت وتتآكل في العام ١٩٧٣ ، ومن ناحية أخرى وضع هذا القرار مصر أمام مسؤوليتها المباشرة في مجال الدفاع عن أمنها الوطني ، بدون معاناة من أحد ومع خروج القوات السوفيتية من مصر ، وفقدان مصر للمصدر الأساسي والوحيد للملاح والمعدات العسكرية ، فإن الخطوة الأولى لتتويج مصادر السلاح تكون قد بدأت ، وعلى الرغم من أن البديل المناسب المتمثل في الاتحاد السوفيتي كمصدر تعتمد عليه مصر للحصول على السلاح لم يكن واضحا على نحو كاف في ذهن الرئيس السادات وهو يتخذ قرار الاستغناء عن خدمات الخبراء السوفييت إلا أن ذلك كان هو الخطوة الأساسية على سبيل تنويع مصادر السلاح وكسر طوق الاحتكار السوفيتي لمصر .

- تبلورت السياسة العسكرية المصرية عشية شن الحرب (في ٣٠ سبتمبر ١٩٧٣) ، في أربعة أسس نبعت من الواقع الذي أحاط بمصر في ذلك الوقت ، وقد عبر الرئيس السادات عن هذه المبادئ في الاجتماع المفاجئ لمجلس الأمن القومي الذي دعا إليه الرئيس السادات نفسه كالآتي :

أ - حتمية المعركة والانتقال من الدفاع إلى التعرض (الهجوم) طالما استمرت إسرائيل تمارس سياستها على أساس أنها قوة لا تقهر وتغرض شروطها .

ب - لقد دخلنا " منطقة الخطر " وإن " استمرار الوضع الحالي هو الموت المحقق " . وإن الأمريكيين يقدرون سقوط مصر خلال عامين ، ولذلك فينبغي المعركة سوف تنكس مصر على نفسها .

ج - نحن نمر بأصعب فترة ... لإقرار أصعب من القرار الذي نحن بصدده ، علينا كسر للتحدي .

د - إن نقطع خيط الحوار مع الولايات المتحدة ... ولكننا نواصله بينما نكون قد كسرنا وقف إطلاق النار .

وفي ظل هذه العبارة الأخيرة كان من الواضح أن مصر توشك أن تحدث تغييرا جذريا على سياستها العسكرية وعلى مصادر تسليحها وعلى مجمل علاقاتها الاستراتيجية ، بعد أن تنجح في تغيير الواقع الصعب الذي ظلت إسرائيل تعتمد عليه لفرض إرادتها .

♦ الهوامش والمصادر ♦

- ١ - عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ : تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩ " مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط ١ ، ص ١٦٢ .
- ٢ - انظر مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر للقسم الاول: ٢٣ يونيو ١٩٥٢ - ١٩٥٨ .
- ٣ - عبد الرحمن الرافعي : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مرجع سابق .
- ٤ - هيثم الكيلاني : الاستراتيجيات العسكرية للحروب الإسرائيلية ١٩٨٤-١٩٨٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩١ .
- ٥ - د . علي رحمي . مراد إبراهيم الدسوقي : " اليمن على مفترق الطرق " الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- ٦ - عبد الرحمن الرافعي : مرجع سابق .
- ٧ - عبد المنعم خليل " حروب مصر المعاصرة في أوراق قائد ميداني " المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٥٥ وما بعدها .
- ٨ - المرجع السابق .
- ٩ - محمد فوزي : " حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ / ١٩٧٠ " مذكرات الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية الأسبق ، ص ١٥ وما بعدها .
- ١٠ - المرجع السابق .
- ١١ - محمد عبد الغنى الجمسى : " مذكرات الجمسى : حرب أكتوبر ١٩٧٣ " المنشورات الشرقية ، باريس ١٩٨٩ ، الطبعة الأولى .
- ١٢ - محمد فوزي " حرب الثلاث سنوات " مرجع سابق .
- ١٣ - محمد حسنين هيكل : " الاتصالات السرية بين العرب وإسرائيل ، الكتاب الثاني ، الحلقة الثالثة ، العالم اليوم ، ١٩٩٦/٥/٩ .
- ١٤ - محمد فوزي " حرب الثلاث سنوات " مرجع سابق .
- ١٥ - المرجع السابق .
- ١٦ - محمد علي فهمي " القوات الرابعة : تاريخ الدفاع الجوي المصرى " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- ١٧ - عبد المنعم خليل : " حروب مصر المعاصرة " مرجع سابق .

- ١٨- إسماعيل فهمي : " للتفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط " دار المستقبل العربي .
ص ٦٦ وما بعدها .
- ١٩- محمد فوزي : " حرب الثلاث سنوات " مرجع سابق .
- ٢٠- محمد عبد الغني الجمسي : " مذكرات الجمسي " مرجع سابق .
- ٢١- المرجع السابق .
- ٢٢- محمد فوزي ، مرجع سابق .
- ٢٣- مذكرات الجمسي ، مرجع سابق .

* * *

٢ - القوة العسكرية المصرية
وأثر التحولات الاستراتيجية على الدور
المصري الإقليمي

د . مدوح أنيس فتحى

مقدمة :

تشهد الساحة الإقليمية في الفترة الراحة العديد من التحولات الاستراتيجية ذات الأهمية البالغة، وتمثل هذه التحولات في واقع الأمر نتاجا موضوعيا للتغيرات الجذرية التي طرأت على المنظومة الاستراتيجية العالمية ، سواء في انهيار نظام القطبية الثنائية ، أو انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي أو في الثورة المعرفية والمعلومات . ولقد كانت الساحة الإقليمية العربية من أكثر أقاليم ومناطق العالم تأثرا بالتحولات الاستراتيجية في هيكلية المنظومة الدولية ، فقد ارتبطت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعلاقة تكثير متبادل مع النظام الدولي ، بصورة كانت المنطقة فيها فاعلا مشاركا بدرجات متفاوتة في مختلف تفاعلاته ، ومن ثم انعكست هذه التحولات بآثارها، فقد أدى انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي إلى اختفاء الحليف الاستراتيجي وانعدام هامش المناورة الاستراتيجية أمام بعض من الدول العربية ، وبالتالي ضلقت دائرة الفرص وتضاغعت القيود ، وانفردت الولايات المتحدة بالهيمنة الكونية الأمر الذي جعلها تمتلك قدرة أكبر على التحكم في حركة التدفقات التسليحية على مستوى العالم ، فضلا عن إقصاء نطاق قدرتها على ضبط الصراعات الإقليمية، وتوطيد التعاون الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي وكبر أبعاده، وفي نفس الوقت تطورت عملية التسوية وانعكس ذلك على العلاقات العربية الإسرائيلية في مقابل استئصال ظاهرة الصراعات العربية - العربية ، وبالتالي فإن السياسة الدفاعية المصرية قد تأثرت بالعديد من التفاعلات والمتغيرات سواء السياسية أو العسكرية أو بأليات القوى الكبرى التي تسعى من خلالها لفرض ترتيبات أمن إقليمي في المنطقة مع رصد للتحولات الاستراتيجية المؤثرة على بناء وتنامي وطبيعة وأبعاد القوة العسكرية المصرية . وذلك فإن هذا القسم يتعرض بالدراسة التحليلية للعناصر الرئيسية الآتية :

١ - أبعاد التسوية والمتغيرات الإقليمية المؤثرة على السياسة الدفاعية المصرية.

٢ - مدى إدراك النخبة السياسية والمؤسسة العسكرية المصرية للتأثيرات الاستراتيجية العسكرية للتحولات الجارية على الساحة الإقليمية .

٣ - السياسة المصرية وقضايا التعاون الأمني العربي والإقليمي في ظل التسوية.

٤ - القوة العسكرية المصرية وأثر للتحولات الاستراتيجية على الدور الإقليمي لمصر .



أولا : أبعاد التسوية والمتغيرات الإقليمية المؤثرة على السياسة الدفاعية المصرية

١ - التفاعلات العسكرية العربية الإسرائيلية .

رغم سعى مختلف أطراف الصراع العربي الإسرائيلي لامتلاك وتطوير عناصر القوة العسكرية على مختلف المعابر التقليدية وفوق التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، إلا أن احتمالات المواجهة المسلحة قد تراجعت بشكل رئيسي بتحول الأطراف المباشرة للصراع إلى استخدام الأدوات السلمية كوسيلة أساسية لتسويته ، وبحلول التسعينيات تأكدت احتمالات انتفاء المواجهة العسكرية في حركة التفاعلات العربية - الإسرائيلية ، ولكن على مستوى آخر برزت أشكال أخرى ذات طابع مسلح على ساحة الصراع العربي الإسرائيلي ، فقد تصاعدت أعمال المقاومة المسلحة اللبنانية ، وتحولت أنشطة المقاومة الفلسطينية منذ توقيع الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي إلى أعمال عنف تقوم بها في الأساس حركات حماس والجهاد الإسلامي وبعض العناصر التابعة للجهة الشعبية لتحرير فلسطين في ظل أهداف خاصة ارتبطت بمعارضة الاتفاق ومحاولة التأثير على المفاوضات الدائرة بشأنه ، والسعى لأخذ دور فعال في المفاوضات ، وكذلك تصاعدت أعمال العنف المسلح الإسرائيلية ومعظمها كان انتقاميا وبدرجة غير مسبوقه خاصة ضد الجنوب اللبناني الأمر الذي أثار جدلا كبيرا في لبنان حول جنوى ما تقوم به عناصر حزب الله وقضية نزع سلاحها ، كما أثير جدل آخر حول الوجود السوري المسلح في لبنان ، وانعكس التوتر في الجنوب اللبناني وما يترتب عليه من خسائر فادحة للاقتصاد اللبناني على مجمل الأوضاع السياسية في لبنان ، ولم تشهد خطوط وقف إطلاق النار بين سوريا وإسرائيل عبر السنوات الماضية أية تفاعلات عسكرية ذات أهمية ، أو يمكن أن تؤدي إلى توترات عسكرية حقيقية فاعلة.

٢ - التفاعلات في ظاهرة الصراعات العربية - العربية :

تعتبر الصراعات العربية - العربية واحدة من أهم الظواهر الأساسية التي سيطرت على تفاعلات النظام الإقليمي العربي منذ نشأته عام ١٩٤٥ ، ولكن شدة الصراعات العربية - العربية لم تكن تتجه نحو التمسك بشكل مستمر ، لكنها تتخذ اتجاهات صاعدة وهابطة عبر الزمن بطريقة تكاد تكون دورية ، ويرجع سبب ذلك إلى أنه لا يتم في العادة حلها ، وإنما تهديتها أو تسويتها تحت تأثير عامل أو آخر ، كما أن الدينامية العربية للصراعات التي تنور في المنطقة آليات ضعيفة بصفة عامة لأن دور الجامعة العربية والأطراف الوسيطة في تسوية هذه الصراعات تتوقف على عوامل مركبة ترتبط بطبيعة القضية محل النزاع والتوازنات القائمة بين الأطراف المباشرة له ، ومدى التدخل الدولي في الصراع ، وطبيعة التوازنات العربية ذاتها ، مما جعل مسألة التدخل العربي بهدف التسوية مسألة معقدة وربما غير مجدية في كثير من الحالات .

ولقد أصبحت الصراعات المسلحة بين الدول العربية في التسعينيات ، تمثل واحدة من أهم مصادر التهديد لأمن واستقرار الأقليم العربي ، فلقد أدت منازعات الحدود إلى تفجر عدد من الصراعات المسلحة بين الدول العربية خلال مراحل مختلفة ، لكن رغم وجود عدد كبير من المنازعات الحدودية الرئيسية ، بحيث يمكن القول أن كل دولة عربية تقريبا تعتبر طرفا في نزاع - أو أكثر أحيانا - حدودي مع دولة عربية مجاورة ، فإنها لم تتحول إلى صدامات مسلحة إلا في حالات محدودة ارتبطت بالسياق العام للعلاقات السياسية بين الدول ، ولقد تعددت مستويات وأشكال لاحتدام الصراع لها لاستخدام عناصر القوة العسكرية في إدارة الصراعات العربية ، ارتبطت بحجم القوات المشاركة فيها ونوعية الأسلحة المستخدمة وطبيعة وأبعاد العمليات العسكرية ونطاق مسرح العمليات ، وحجم الخسائر البشرية والمادية الناتجة عنه ، وتتراوح الأعمال العسكرية ما بين إعلان حالة الاستعداد والتأهب الكاملة أو الجزئية على الحدود مرورا بالاستبساكات المسلحة المحدودة والاختراقات المحلية وتصل حتى شن الحرب الشاملة ، وفيما يلي نرصد أهم تفاعلات ظاهرة الصراعات العربية - العربية في التسعينيات .

أ - الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠ :

أوجد هذا الغزو حالة فريدة في التاريخ المعاصر ، بقيام دولة عربية بشن حرب شاملة باستخدام كافة وحدات قواتها البرية في القتال ضد دولة أخرى مع استخدام قواتها الجوية والبحرية ضد تلك الدولة (١) فأوجدت سابقة خطيرة لتهديد الأمن القومي من داخله أو من أحد كياناته ، ومن ثم تحطمت خصوصية الأداء العربي - العربي ، نتيجة لتداعيات هذا الغزو ، والذي تمثل في التدخل العسكري الدولي المباشر بحجم لم تشهده الصراعات المسلحة ربما في العالم من قبل ، كما تم انضمام قوات من ثلاث دول عربية (مصر - سوريا - المغرب) إضافة إلى قوات مجلس التعاون الخليجي إلى التحالف الدولي ضد العراق ، وتم فرض الشرعية الدولية بالقوة العسكرية وتعرضت القدرات العراقية لدمار هائل سواء المدنية أو العسكرية (٢) وخرج العراق من حسابات معادلة الأمن القومي العربي لفترة طويلة قادمة .

ب - النزاع القطري البحريني ١٩٩١ :

رغم الخلفية التاريخية للمشكلة إلا أن تصاعدها المعاصر ، بدأ عندما أقامت قطر على تحديد عرض المياه الإقليمية لها والمنطقة المتاخمة لها ، فرفضت البحرين ، ومن ثم تصاعد الموقف بتوتر عالي الشدة في سبتمبر ١٩٩١ عندما أعلنت الخارجية القطرية احتجاجها لدى البحرين بعد اختراق زورق بحريني مياه قطر الإقليمية وأطلق النار على زورق بحري قطري ، وكان قد سبقه مباشرة حادث اعتداء آخر للقوات البحرية البحرانية تعاونها طائرات الهليكوبتر على قوات قطرية في جزيرة حوار ومنطقة الزبارة (٣) ، ورغم الوساطة السعودية ، اتخذت قطر قرارا بالتقدم لمحكمة العدل الدولية في يوليو ١٩٩٢ لتحديد السيادة على المناطق المتنازع عليها ثم في ٢٥ سبتمبر ١٩٩٢ قدمت مذكرة لمحكمة العدل الدولية بشأن جزر حوار وفتشت الدليل ، مما أكد على

ضعف آليات مجلس التعاون الخليجي لمواجهة النزاع وتحول المملكة السعودية منذ منتصف عام ١٩٩٦ الوساطة للتوصل لحل لهذا النزاع .

ج - النزاع السعودى القطرى ١٩٩٢ :

فى نهاية شهر سبتمبر ١٩٩٢ قامت قوة عسكرية سعودية بمهاجمة مركز الخفوس القطرى ذى الأهمية الاستراتيجية سواء لقطر ، لكونه يربطها بدولة الامارات أكبر شريك تجارى لها فى المنطقة ، أو للسعودية حيث إنه الطريق المؤدى إلى قاعدة بحرية صغيرة شيدتها السعودية ، ولقد أعلنت السعودية بأن قطر استولت عليه خلال انشغال المملكة بحرب تحرير الكويت (٤) ، ونتيجة للوساطة المصرية تم توقيع اتفاق لتسوية الخلافات فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢ ، وبالرغم من عدم تصعيد الموقف العسكرى إلا أن النزاع السعودى القطرى يؤكد أيضا على ضعف آليات مجلس التعاون الخليجي فى مواجهة الأزمات بين دوله .

د - النزاع المصرى السودانى ١٩٩٢ :

شهدت العلاقات المصرية السودانية عام ١٩٩٢ درجة عالية من التوتر لم تشهدا تلك العلاقات منذ عام ١٩٥٨ ، إلا أن تداعيات الأزمة بين البلدين تجاوزت الخلاف الحدودى إلى اتخاذ السودان لطائفة من الإجراءات ، كان من بينها إنهاء عمل البعثة التعليمية المصرية فى السودان ، والتلويح بقطع العلاقات ، والقيام بحملات إعلامية مستمرة لحشد رأى العام السودانى ، ضد مسمى " التهديدات المصرية للسودان " وذلك على أثر قيام مصر بفرض سيطرتها على مثلث حلايب الحدودى الواقع داخل الحدود المصرية .

ولكن مما زاد من تدهور العلاقات وازدياد التوتر بين البلدين ، قيام الحكومة السودانية بتقديم المأوى للعديد من أعضاء الحركات الإسلامية المتطرفة وقادتها المطلوبين فى بلدانهم الأصلية ، كما منحتهم التسهيلات التى تساعد على التنقل والإقامة ، ثم محاولتهم دفع بعض العناصر لاغتيال الرئيس مبارك فى أنيس أبابا فى منتصف عام ١٩٩٥ ، وبعد أن بدأت الأمم المتحدة فى تطبيق العقوبات على السودان حتى يمثل للشرعية الدولية ويعلن مناهضته للإرهاب ويقوم بتسليم مرتكبى حادث محاولة اغتيال الرئيس مبارك لأثيوبيا ، اتسعت هوة الخلافات بين البلدين الأمر الذى يزيد من خطورة الموقف حول أزمة حلايب ، ورغم لقاء الرئيس مبارك مع نظيره السودانى خلال مؤتمر القمة العربى الذى انعقد فى يونيو ١٩٩٦ إلا أنه لم يؤد إلى انفراج فى العلاقات بين البلدين .

هـ - النزاع اليمنى الأريتري ١٩٩٥ :

فى ١٥ نوفمبر ١٩٩٥ قامت قوات إريتريّة باقتحام جزيرة حنيش وطردت جزءا من القوات اليمنية ثم تصاعدت الأزمة عندما شنت قوات الجيش الأريتري هجوما خاطفا فى ١٩ ديسمبر ١٩٩٥ على الجزيرة ، أسفر عن احتلالها وأسر الحامية اليمنية العسكرية فيها ولكن الخسائر

البشرية كانت محدودة للغاية ، ونتيجة للوساطة المصرية الفرنسية وافق الطرفان في مايو ١٩٩٦ على توقيع مذكرة بحالة النزاع للتحكيم الدولي.

٣ - التطورات الرئيسية في السياسات التسليحية الإقليمية :

لم تؤثر تفاعلات عملية التسوية السلمية على استمرار دول الصراع العربي الإسرائيلي في تطوير قدراتها العسكرية وتبنى سياسات تسليحية طموحة ، فخلال التسعينيات تسلمت معظم جيوش تلك الدول لأنظمة ومنظومات تسليح مختلفة كانت قد تعاقدت عليها خلال فترات سابقة ، وتركز الاهتمام على النوعية أكثر من الكم ، ومن ثم تزايدت الميزانيات العسكرية لدول الصراع العربي الإسرائيلي بمستويات مختلفة تتفاوت من طرف إلى آخر ، وبينما وجهت إسرائيل معظم ميزانيتها لدعم الصناعات العسكرية والأبحاث فإن معظم ميزانيات الجيوش العربية قد وجهت - في الأساس - لعقد صفقات عسكرية جديدة ، ولكن رغم الزيادة الملحوظة في الميزانيات الدفاعية للدول العربية ، فإن ميزانية إسرائيل العسكرية ظلت أكبر من الميزانيات العسكرية للدول العربية الأربع المحيطة بها مجتمعة (٥) .

وعلى مستوى القوة العسكرية الإسرائيلية التقليدية نجد تأكيداً على الاحتفاظ بقوة عسكرية صغيرة الحجم نسبياً وتقليص مدة الخدمة العسكرية للأفراد ، وخفض عدد قوات الاحتياط ، ولكن برز الاهتمام بزيادة حجم القوات المدرعة الإسرائيلية سواء من ناحية الكم أو النوع بالتوسع في إدخال الدبابة الإسرائيلية المتطورة ميركافا - ٣ للخدمة ، وتم تحسين ذخائر المنفعية ، وجرى تنفيذ خطة لتطوير القوات الجوية بإحلال بعض المقاتلات الجديدة بدلا من الطرازات القديمة وتم إدخال أنظمة تسليح متطورة للقاذفات مثل صاروخ (دليله أي - آر) المتطور المصمم لضرب أنظمة الرادار وشبكات الدفاع الجوي ، فضلا عن توقيع صفتين مع الولايات المتحدة بقيمة ١.٢ مليار دولار (٦) لتزويد إسرائيل بحوالي ٢٣ مقاتلة من طراز أف - ١٥ أي وهي من أحدث المقاتلات وكذا نوريذ ٥٤ محرك طائرة لنفس الطراز من الطائرات ، وينتظر أن يتم تزويد القوات الجوية الإسرائيلية بنحو ٣٥ مقاتلة أخرى طراز أف - ١٥ أي لتصبح هذه الطائرة عصب القوات الجوية في السنوات القادمة ، كما اهتمت إسرائيل بشراء طائرات الاستطلاع الأمريكية المتقدمة من طراز (أي ٨ سي) والتي يمكنها القيام بأعمال المراقبة والرصد والتتبع لتحركات المركبات والهليكوبتر وإدارة وتوجيه عمليات تصويب الأسلحة إلى أهدافها في مسافة تزيد على ٩٣ ميلا مربعا (٧) ، كما تم التوسع في استخدام طائرات الهليكوبتر الهجومية.

وخلال خطة تطوير القوات البحرية الإسرائيلية تم زيادة عدد الغواصات والتوسع في شراء وبناء زوارق الصواريخ من طرازى إيلات ورامات .

أما على مستوى القوة فوق التقليدية الإسرائيلية فنجد أن إسرائيل تمتلك حوالي ٢٠٠ رأس نووية يمكن تحميلها على الصواريخ أرض / أرض القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى فضلا

عن استمرار إسرائيل في عملية تطوير الصاروخ المضاد للصواريخ متوسطة المدى الذى يحمل اسم أرو (٨) لزيادة قدراتها الدفاعية ضد الصواريخ .

كما نجد أن إسرائيل قد استمرت في عملية تطوير برامجها العسكرية الاستراتيجية ، فلقد استمر العمل في برنامج الفضاء الإسرائيلى وتم إطلاق القمر الصناعى الثالث (أوفيك - ٣) والذى يتمتع بقدرات تكنولوجية متقدمة في مجال التجسس العسكرى وأعمال المراقبة والكشف والتتبع (٩) كما أجرت إسرائيل في يوليو ١٩٩٥ أول تجربة من ست تجارب مخطط إجراؤها على الجيل الثانى من صواريخها المضاد للصواريخ البلاستيكية الذى يطلق عليه (أرو - ٢) وتمتلك إسرائيل صواريخ أرض / أرض متقدمة من طراز أريحا - ١ ، أريحا - ٢ والذى يصل مداه إلى ١٦٥٠ كيلو متر وأريحا - ٣ الجارى إنتاجه وينتظر أن يصل مداه إلى ٢٧٠٠ كم .

مما سبق يتضح أن أعمال البناء التسليحي الإسرائيلى ترمى إلى أحداث نقلة نوعية بارزة في القوة العسكرية الإسرائيلية على مختلف الأبعاد ، خاصة من خلال تكثيف عمليات استثمار الموارد في برامج البناء والتطوير المختلفة ، بما يساعد على الوصول لنوع من التفوق المطلق ضد التهديدات الكامنة والمحتملة والمتصورة للقيادة الإسرائيلية ، إما من خلال الإنتاج المحلى لأنظمة مضاعفة القوة والذخائر أو بالاعتماد على علاقة التعاون الاستراتيجى الوثيق مع الولايات المتحدة لاستعراض أو إحلال أى أسلحة أو معدات قتال رئيسية ولذلك ظلت إسرائيل محافظة على الفجوة النوعية والكمية والتكنولوجية في التسليح بينها وبين الدول العربية مجتمعة .

وعلى جانب آخر فقد شهدت القوة العسكرية السورية تطورات كمية ذات دلالة على مستوى حجم القوات وتسليح القوات البرية خاصة في دبابات القتال الرئيسية طراز تى - ٧٢ الروسية المتطورة ، بينما ظلت القوات الجوية والبحرية كما هي ، ولقد سعت سوريا لامتلاك القدرة على إنتاج الصواريخ أرض - أرض الباليستية متوسطة المدى بالإضافة إلى حصولها على أعداد غير محددة من صواريخ سكاد - سى المتطورة من كوريا الشمالية والى يبلغ مداها ٥٠٠ كم تقريبا (١٠) .

أما القوة العسكرية المصرية فقد شهدت تطورا في التسليح في القوات البرية سواء في الدبابات بامتلاك الدبابة أم - ١ إليه إيرامز والى تنتج في مصر إضافة إلى ناقلات الجند المدرعة والمدافع ذاتية الحركة ، وعلى مستوى القوات الجوية جاء الاهتمام بالمقاتلات الفائقة بادخال الطائرة أف - ١٦ س الخدمة وتم تطوير قوة الطائرات الهليكوبتر الهجومية متعددة الأغراض فضلا عن تطوير منظومة الدفاع الجوى بتحولها للعمل الألى في إدارة النيران والكشف والتتبع والإنذار أما على مستوى للقوات البحرية فجارى تحديث سلاح الغواصات وتزويده بالصواريخ بالتعاون مع الولايات المتحدة .

أما القوات المسلحة الأردنية فإنها تسعى أساسا لتحديث قواتها الجوية من خلال الحصول على طائرات أف - ١٦ أمريكية فضلا عن تطوير طائراتها أف - ٤ بالتعاون مع إسرائيل وبمنحة

أمريكية تقدر بـ ٦٠٠ مليون دولار (١١) وتقوم الولايات المتحدة حالياً بدعم الأردن بمعدات للقوات البرية تشمل عربات مدرعة ودبابات كمكافأة له بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل .

أما بالنسبة للبنان ، فقد أسفرت عملية إعادة بناء قوة الجيش اللبناني عن تعاقدت جديدة لتسليح القوات البرية بالدبابات الخفيفة والعربات المدرعة متعددة الأغراض ، إضافة إلى بعض القطع الذاتية الحركة للمدفعية (١٢) ولم يطرأ أى تغيير فى التسليح للقوات البحرية أو الجوية اللبنانية .

ومن خلال الدراسة التحليلية لأبعاد السياسة التسليحية لإسرائيل والدول العربية المجاورة لها نخلص إلى وجود عدة فجوات بين القوات المسلحة الإسرائيلية والقوات المسلحة العربية :

أ - الفجوة التكنولوجية :

حيث تمتلك إسرائيل أسس ومبادئ التكنولوجيا المتقدمة وتتعاون مع الولايات المتحدة فى هذا المجال ، ولديها تطور هائل فى مجال صناعة الالكترونيات الدقيقة وأنظمة الاتصالات ومنظومة القيادة والسيطرة والمعلومات فضلاً عن اشتراكها فى برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجى وبرامج تطوير الأسلحة الأمريكية للقوات الجوية مما أتاح لها التعرف على تكنولوجيا وتقنية حديثة غير متيسرة للدول العربية .

ب - الفجوة فى علوم الفضاء :

لقد استطاعت إسرائيل أن تمتلك تكنولوجيا علوم الفضاء مما جعلها تطلق عدة أقمار صناعية سواء للاتصالات أو المعلومات والتجسس ، وتنفرد إسرائيل فى المنطقة بامتلاكها لهذه النوعية والمستوى من تكنولوجيا الفضاء ، فضلاً عن أنه حقق لها عمقاً استراتيجياً للإنذار والكشف عن جميع تحركات القوات العربية بالإضافة إلى كشف ومتابعة إطلاق الصواريخ أرض / أرض من الدول العربية وغير العربية المجاورة لها .

ج - الفجوة فى الأسلحة التقليدية ؟

فإسرائيل لديها اكتفاء ذاتى فى إنتاج الأسلحة والذخائر الذكية والطائرة بدون طيار متعددة الأغراض ، وإنتاج الصواريخ والدبابات المتطورة (ميركافا - ٣) ، وتقوم بإنتاج معدات توجيه الطائرات وأجهزة القيادة الحديثة ، هذا فضلاً عن وجود منظومة متكاملة للدفاع المضادة للصواريخ .

د - الفجوة فى الأسلحة غير التقليدية :

تقوم إسرائيل بإنتاج الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ، بالإضافة إلى امتلاكها للعديد من وسائل الإطلاق سواء بالصواريخ أو الطائرات أو المدفعية متعددة المدى .

٤ - نشوء مصادر جديدة للصراعات الداخلية فى دول المنطقة :

يصعب إلى حد كبير تصنيف كافة أنواع التفاعلات المسلحة الداخلية فى الدول العربية ، لاسيما الصراعات منخفضة الحدة فى داخل الدولة والنتيجة بدورها إما عن صعود ظاهرة

الأصولية الدينية أو بسبب الخلافات الثنائية الداخلية أو بسبب النزاعات الانفصالية لدى بعض الجماعات المتواجدة داخل بعض الدول العربية .

تواجه كل من إيران وتركيا والسودان والجزائر درجات مختلفة من التمرد والعصيان المسلح المدفوع بعوامل متباينة ، كما واجهت العراق تمردا مسلحا من قبل الأكراد قبيل حرب الخليج للثانية وتكرر ذلك خلال ١٩٩٩ .

فتواجه كل من الجزائر ومصر مستويات مختلفة من العنف الذى تمارسه الجماعات الإسلامية ضد رموز النظام ، وأيضا ضد رموز المخالفين لهم فى رأى فى المجتمع ورغم تشابه أساليب وتكتيكات الجماعات الإسلامية المسلحة فى البلدين ، إلا أن هناك اختلافا جليا بين الأسباب والدوافع التى فجرت العنف فى الدولتين ، وكذلك فى مستوى وكثافة العنف ، ولكنه يظل مندرجا تحت حالة الصراع منخفض الحدة الذى يحركه سعى هذه الجماعات المسلحة المدفوعة بالأيديولوجية دينية إلى السلطة لأقامة دولة اسلامية .

وعلى الرغم من تراجع كثافة وطبيعة العنف المسلح للجماعات الإسلامية فى مصر ، فما زالت هناك بعض عمليات العنف والمواجهات المتفرقة بين الشرطة والجماعات الإسلامية فى بعض مدن الصعيد (١٣) .

أما فى الجزائر فقد اختلف الأمر حيث نجد أن العنف الذى تمارسه الجماعات الإسلامية ارتبط بالأممية السياسية التى ترتبت على قرار المؤسسة العسكرية التدخل والغاء نتائج الانتخابات البرلمانية التعددية التى جرت فى ديسمبر ١٩٩١ والتى فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد فى دورتها الأولى ، وقامت بحل الجبهة ، ولدت المصادمات بين التيارات الإسلامية وبين الأمن إلى تفقم الأزمات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية الأمر الذى وضع الجزائر على حافة الانهيار كدولة .

بينما نجد فى حلاتى تركيا والسودان ، أن العناصر المتمردة تسعى للحصول على الاستقلال الذاتى ضمن مناطق محددة كحد أدنى أو تطالب بالاستقلال وتكوين دولة مستقلة كحد أقصى ، وتقف عوامل أخرى عرقية ودينية ومذهبية وراء الصراع الدائر والمتورطة فيه جيوش الدولتين فى حرب ضد أطراف شبه عسكرية .

وفى لبنان ورغم انتهاء الحرب الأهلية رسميا بعد أن استمرت كصراع عرقي طائفى لفترة طويلة ، إلا أن هناك مظاهر الحرب الأهلية مازالت مستمرة لاسيما فى الجنوب ، حيث يسمح للمليشيات المختلفة بالاحتفاظ بأسلحتها لأغراض مقاومة الاحتلال الإسرائيلى ، وبالنظر إلى الاختلافات الفرعية داخل كل مجموعة ، وما يترتب عليها من اقتتال وتصفيات ، فإنه ليس من المستبعد احتمالات انهيار للموقف الأمنى فى لبنان مرة أخرى .

وفي الصومال مازال الوضع متوترا وقابلا للانفجار الكامل بعد خروج قوات حفظ السلم للأمم المتحدة والتي لم يمنع وجودها حدوث اشتباكات متفرقة ومنقطعة بين الفصائل المتحاربة (١٤) .

في ضوء ماسبق يمكن أن نخلص إلى أن الصراعات الدائرة أو المحتملة في المنطقة تعكس سمات للصراعات منخفضة الحدة ، وينتظر أن تستمر لفترة طويلة من الزمن الأمر الذي يجذب قوى الدولة الشاملة إلى الاستنزاف في اتجاهات ثنوية.

٥ - سياسات ضبط التسلح المتبعة من جانب القوى الدولية الكبرى تجاه دول المنطقة:

يعتبر ضبط التسلح في منطقة الشرق الأوسط واحدا من أهم مفاتيح عملية إحلال نمط جديد للأمن والسلم الإقليمي في المنطقة . وتستمد هذه القضية أهميتها من أن تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي لا يمكن أن تتم بفاعلية دون الاتفاق على آليات مستقرة لوقف سباقات التسلح العديدة التي اندلعت على هامش ذلك الصراع ، والتي كانت بحد ذاتها واحدة من أهم أسباب تفويض الاستقرار الإقليمي واستنزاف القدرات الاقتصادية للدول المعنية .

ومن ثم نجد إنه فور انتهاء حرب الخليج الثانية شهد العالم الإعلان عن العديد من المبادرات والمقترحات للسيطرة على التسلح في المنطقة (١٥) وكان أول تلك المبادرات مبادرة الرئيس الأمريكي بوش للسيطرة على التسلح في الشرق الأوسط ، والتي أعلن عنها في الأول من مايو ١٩٩١ ، ويقترح فيها الحد من الأسلحة التقليدية والأسلحة فوق التقليدية (الكيميائية ، البيولوجية ، والأسلحة النووية) عبر المنطقة الممتدة من إيران شرقا إلى المغرب غربا ، مع استبعاد تركيا على اعتبار أنها عضو في حلف شمال الأطلسي ، والتأكيد على أن تمتلك دول المنطقة قدرات تقليدية فقط والتي تحتاج إليها للدفاع عن نفسها أو لردع عدوان خارجي .

وقد عكست المبادرة حرص الرئيس الأمريكي على اقتراح تجميد كل عمليات تلقي وإنتاج واختبار الصواريخ أرض / أرض كخطوة أساسية على طريق إلزائها . ولكن المبادرة لم تحدد أية آلية لنزع الصواريخ الباليستية ذاتها ، كذلك لم تحدد نظاما يمكن الاعتماد عليه للتأكد من استخدام تكنولوجيا الصواريخ استخداما سلميا ، وفي الوقت الذي دعت فيه المبادرة إلى فرض حظر على عمليات إنتاج وامتلاك المواد النووية التي تصلح لإنتاج السلاح النووي ، والالتزام باتفاقية حظر السلاح النووي والرتيبات الدولية للحد من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية . وإزاء إحساس الدول العربية بوجود تحيز واضح في المعاهدة لصالح إسرائيل وبصفة خاصة ذلك التركيز الشديد على ضرورة إزالة الأسلحة فوق التقليدية خاصة الكيميائية ، والتي قد تكون الدول العربية مالكة لها (١٦) الأمر الذي قد يحرمها حتى من القدرة على تحقيق الحد الأدنى من التوازن في مواجهة السلاح النووي الإسرائيلي . فإن دولا عربية عديدة وعلى رأسها سوريا رفضت للتوقيع على المعاهدة.

النوعية والأمن القومي المصري

وجاء الإعلان عن الخطة الفرنسية لنزع السلاح ومراقبة التسلح في الشرق الأوسط في توقيت متزامن مع إعلان المبادرة الأمريكية في مايو ١٩٩١ ، لكي يؤكد على أن قضايا نزع السلاح في منطقة الشرق الأوسط قد بدلت تزورق بال بعض الدول الكبرى .

ولقد حددت الخطة الفرنسية مستويات لمراقبة التسلح ونزع السلاح ، ودعت لحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وتقليص الترسانة النووية والحد من انتشار السلاح النووي خارج نطاق الدول الخمس الأعضاء في النادي الذري ، إلا أن هذه الخطة جاءت مثل مبادرة بوش فسعت لحرمان طرف من الأسلحة الكيميائية وهو الطرف العربي بالطبع في حين أنها لم تنص على حظر الأسلحة النووية والتي تمتلكها إسرائيل (١٧) ففقدت المبادرة التوازن المطلوب ، كما أن الخطة دعت إلى مراقبة تكنولوجيا الصواريخ للحد من استخدامها للأغراض العسكرية وخفض الأسلحة التقليدية إلى الحد الأدنى للدفاع والأمن ، ولكنها لم تذكر الأسلوب الذي يمكن به تحديد حجم الحد الأدنى .

وفي أكتوبر ١٩٩١ صدر الإعلان الدولي حول عمليات انتقال الأسلحة عن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في أعقاب لنتهاء اجتماعاتهم في لندن ، لكي يحدد قواعد تصدير الأسلحة إلى الشرق الأوسط ، ولقد تشابهت جميع المقترحات في هذا الإعلان في اعتمادها على الصيغ الفضفاضة وعدم وضوح آليات التنفيذ ، وأجمعت على نزع السلاح الكيميائي والبيولوجي دون التعرض للسلاح النووي ، مما أفقدها أيضا للتعاون الإيجابي من الدول العربية لقبول هذا الإعلان .

وفي إطار المفاوضات متعددة الأطراف بين الدول العربية وإسرائيل ، تم تشكيل لجنة للحد من التسلح والأمن الإقليمي ، وقد عقدت اللجنة ستة جلسات كان آخرها في أبريل ١٩٩٦ ، ركزت إسرائيل خلالها على فكرة ترتيبات بناء الثقة وما ينجم عنها من إنشاء اتصالات سياسية وعسكرية بينها وبين الدول العربية ، واتباع إسرائيل لهذا التكتيك فيها كشفت عن حقيقة الأهداف التي تتطلع إلى تنفيذها من وراء التزامها بحضور اجتماعات هذه اللجنة (١٨) ، وأولها تعطيل التوصل إلى حلول للقضايا السياسية للقائمة بينها وبين الدول العربية وثانيها إنشاء خطوط اتصال مباشرة بينها وبين الدول العربية لتقليص احتمالات نشوب الحرب وثالثها تعيين ضباط ارتباط ، ورابعها الاتفاق على تفويض مشترك على الحدود (١٩) ، ومن الواضح أن أي من هذه التوجهات لا يرتبط بالحد من التسلح ولكنها متطلبات تضمن أساسا السيطرة على التحركات العسكرية والفتح الاستراتيجي للقوات ، وقد اعتبرت إسرائيل أن تنفيذ هذه الخطوات أمرا ضروريا للانتقال إلى ما أطلقت عليه " الضبط الأمني " الذي يقوم على امتلاك أنظمة ردع قوية لمنع القوى الإقليمية من شن أي عمليات هجومية مباغتة (٢٠) وفرض قيود على نوعيات معينة من الأسلحة .

وقد تقاتم المخاوف من انتشار الصواريخ لرض / أرض الباليستية والذي ربما يؤدي إلى تغيير توازن القوى بين المستوى الإقليمي والمستوى الدولي ، ولذلك تبقى الولايات المتحدة في الوقت الراهن سياستين لمواجهة انتشار هذه النوعية من الصواريخ : الأولى تتمثل في تطوير نظم

صاروخية مضادة للصواريخ الباليستية قادرة على اعتراض وتدمير هذه الصواريخ خلال مرحلة طيرانها وقيل بلوغها لأهدافها ، والثانية هي تعزيز نظام السيطرة على تكنولوجيا صناعة وإنتاج هذه الصواريخ عبر تشجيع الدول الأخرى على الانضمام إلى هذا النظام ، مع بذل جهود خاصة لإغراء روسيا والصين وكوريا الشمالية والمصدرين الآخرين للصواريخ الباليستية إلى الشرق الأوسط على المشاركة في هذا النظام (٢١) .

وقد جاء التطبيق العملي لهذه السياسة في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل في الجانب الأكبر منه ، ذلك أن إسرائيل امتلكت القدرة على نقل معظم التكنولوجيات المحظورة التي تحتاج إليها للأغراض الاستراتيجية من خلال اتفاقيات التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة والمشاركة في برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي ومشروعات التعاون المشترك والسعي لعقد حلف دفاعي بين الدولتين ، ومن ثم ، فإن قدرات الردع العربي المحدود ربما تصبح عرضة للخطر في المستقبل القريب بفعل التطوير المشترك لصاروخ (أرو) المضاد للصواريخ وحصول إسرائيل على بطاريات صواريخ الدفاع الجوي (باتريوت) (٢٢) ، فضلا عن حصول إسرائيل على الصاروخ المتقدم الأمريكي نيوتلس والذي يعمل بالليزر يضاف إلى ذلك أن معظم النجاحات الملحوظة التي تحققت بموجب نظام منع انتشار تكنولوجيا الصواريخ (MTCR) تمثلت بالأساس في تعطيل مشروع تطوير الصاروخ (كوندور - ٢) بين مصر والعراق والارجنتين بل وتوقفه رسميا (٢٣) فضلا عن أن تدمير منصات إطلاق الصواريخ الباليستية العراقية ومنشآت ومؤسسات إنتاج الصواريخ خلال حرب الخليج ، ثم استكمال عمليات التدمير من جانب فرق التفيتش التابعة للأمم المتحدة ، يمثل من منظور معين تطبيقا مباشرا وغير مبرر للسياسة الأمريكية للحد من التسلح في المنطقة .

ثانيا : إدراك النخبة السياسية والمؤسسة العسكرية المصرية للتأثيرات الاستراتيجية العسكرية للتحويلات الجارية على الساحة الإقليمية

تأخذ السياسة الدفاعية المصرية في اعتبارها أن الأمن القومي المصري مرتبط بالأمن القومي العربي ويستلزم ذلك الاحتفاظ بقوات مسلحة قوية وقادرة على حماية الدولة ضد أي تهديد مع الاستعداد لتقديم الدعم العسكري في إطار العمل العربي المشترك لأي دولة عربية .

ولقد تأثر إدراك النخبة السياسية والمؤسسة العسكرية المصرية إزاء التحويلات الجارية على الساحة الإقليمية بعدة أسس ومحددات تشمل :

- أ - السلام خيار عربي إستراتيجي يلزم تحقيقه والالتزام به .
- ب - إن استمرار السلام يعتمد على توازن القوى الشاملة بين أطرافه سواء على المستوى العسكري التخصصي أو الإستراتيجي الشامل .
- ج - يلزم الاستفادة بفترة السلام لبناء قوات مسلحة قوية حتى لا تكون الدولة مطمعا للعدوان .

د - أن الدور الأمريكي في المنطقة يضمن ويحمي ويحفظ على السلام .

ومن ثم كان إدراك النخبة السياسية والمؤسسة العسكرية المصرية للتأثيرات الاستراتيجية العسكرية للتحويلات الجارية من خلال تحديد أثر التسوية بمحاورها وأطرافها المختلفة على التوازن الاستراتيجي في المنطقة وأيضاً مدى تأثير طبيعة وأبعاد التحالفات والاتفاقات الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية على التخطيط السياسي العسكري المصري ، وذلك كالآتي .

١ - تأثير التسوية على معادلة التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل :

أ - تأثير التسوية الفلسطينية / الإسرائيلية :

(١) يتيح لإسرائيل بصورة مباشرة أو من خلال السلطة الفلسطينية القضاء على نشاط المقاومة والانتفاضة سواء داخل أو على الحدود مع إسرائيل ، الأمر الذي يتيح لإسرائيل التفرغ لإعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة طبقاً لخطة أعوام (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) وتوجيهها ضد الجبهات الأخرى التي مازلت مؤثرة عليها ولم تدخل معها في اتفاقات للسلام .

(٢) يعطي لإسرائيل الفرصة والمبرر للتعاون مع الدول العربية الأخرى (خاصة الخليجية والمغرب العربي) مما يوفر لإسرائيل فرصة الحصول على معلومات وبيانات استراتيجية وكذا إمكانية إثارة المشاكل الداخلية في هذه الدول بحيث تشغلها عن توجهات إسرائيل الأصلية وجعلها تخرج من معادلات التوازن الاستراتيجي العربي .

ب - تأثير التسوية الأردنية الإسرائيلية على التوازن الاستراتيجي في المنطقة :

لقد أدى الاتفاق الأردني الإسرائيلي إلى كبر أبعاد التعاون بين البلدين في العديد من المجالات كما نجحت إسرائيل في توسيع هوه الخلاف الفلسطيني الأردني والسوري الأردني وأستطاعت خلال فترة محدودة من استقطاب الأردن والتي سرعان ما ألغت قوانين المقاطعة مع إسرائيل ، وكل ذلك سينعكس بآثاره الاستراتيجية على المنطقة والتي نوجز أهمها فيما يلي :

(١) خروج الأردن من معادلة التوازن الاستراتيجي العربية في مواجهة إسرائيل.

(٢) إتاحة الفرصة للقوات الإسرائيلية لتركيز جهودها ضد الجبهات الأخرى (سوريا - لبنان) والتفرغ لأعمال التجسس وجمع المعلومات والمراقبة وحشد القوات والتدريب مما يزيد من فاعليتها ضد هذه القوات .

(٣) تهديد العمق السوري من اتجاهات غير نمطية وربما تكون قوات الدفاع الجوي السوري غير مستعدة للتعامل معها (باستخدام الأجواء الأردنية).

(٤) توفير المياه للقوات الإسرائيلية المتمركزة بالقرب من الأردن مما يزيد من إمكانيات الإعاشة والشنون الإدارية ويحافظ على كفاءتها القتالية .

(٥) أكدت الاتفاقية على عدم دخول الأردن أية تحالفات ضد إسرائيل وبذلك أنهت أية محاولة أو إطلالة لتنشيط العمل العسكري العربي من خلال الجبهة الأردنية الشرقية سواء من الأردن نفسه أو من العراق عبر الأردن .

ج - تأثير التصوية المصرية الإسرائيلية على التوازن الاستراتيجي في المنطقة :

رغم توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في ٢٦ مارس ١٩٧٩ وإتمام تنفيذ الاتفاق في ٢٥ أبريل ١٩٨٢ إلا أن أدق وصف عبر عن تطور العلاقات المصرية - الإسرائيلية هو "السلام البارد" أو الحد الأدنى من التطبيع ومن خلاله رفضت مصر أي تعاون أمني أو عسكري مع إسرائيل الأمر الذي جعل كثيرا من البيانات السياسية والعسكرية الإسرائيلية تؤكد حتى الآن بأن مصر مازالت في قائمة الأعداء الرئيسيين لإسرائيل ، ولذلك نزع بأن اتفاق السلام المصري الإسرائيلي لا يؤثر على التوازن العسكري الاستراتيجي في المنطقة بالسلب ولكنه يضاف بالإيجاب لصالح الدول العربية مع الأخذ في الاعتبار القيود الاستراتيجية التي تفرضها معاهدة السلام على سيناء حاليا والتي تؤخذ في الحسبان إذا قامت إسرائيل بحرب شاملة ضد أي دولة عربية .

د - تأثير التقارب الخليجي الإسرائيلي على التوازن الاستراتيجي في المنطقة :

لقد تغيرت مفاهيم كثيرة بعد وقوع أزمة الخليج ومؤتمر مدريد الذي أعقبها ، فقد أصبحت الدول المتأثرة بالعنوان العراقي على دولة الكويت مستعدة من خلال الولايات المتحدة للاعتراف بالوجود الإسرائيلي ، وشرعت بالفعل في إنهاء بعض مظاهر المقاطعة الاقتصادية مثل رفع الحظر عن شركات كانت مقاطعة بسبب تعاونها مع إسرائيل فضلا عن قيام بعض الدول مثل قطر وعضان بالتعاقد على تنفيذ مشروعات اقتصادية رئيسية مثل الغاز الطبيعي وتجليه مياه البحر ، ومد خطوط أنابيب البترول ومن المؤكد أن هذا يؤثر على التوازن الاستراتيجي في المنطقة عبر الاحتمالات الآتية :

(١) أن التعاون الاقتصادي الإسرائيلي مع هذه الدول يتيح لإسرائيل منفذا هاما للسوق الخليجية .

(٢) أن الوجود الاقتصادي الإسرائيلي في هذه الدول يتيح لإسرائيل إمكانيات استخباراتية عن القدرات الشاملة لهذه الدول ومواطن القوة والضعف بها .

(٣) أن زيادة التعاون الاقتصادي يزيد من القدرة الاقتصادية لإسرائيل وإمكانياتها في معادلة التوازن الاستراتيجي الشامل في مواجهة الدول العربية .

هـ - تأثير التصوية السورية الإسرائيلية على التوازن الاستراتيجي في المنطقة:

مازال الموقف السوري مصطلما مع موقف إسرائيل حتى الآن رغم المحاولات الأمريكية لتحقيق التقارب في وجهات النظر وتقديم الضمانات لكلا الجانبين ولكن ذلك لم يمنع من استمرار المفاوضات السورية الإسرائيلية الأمر الذي يجعل سوريا حتى الآن بعيدة عن موقف التهديد

التسوية والأمن القومي المصري

الرئيسي لإسرائيل وإن كانت الأخيرة ما زالت تعتبر سوريا من أعدائها الرئيسيين ومن ثم تصبح القوة العسكرية السورية - جزءاً رئيسياً في معادلة التوازن العسكري الاستراتيجي العربي حتى الآن .

وبغض النظر عن مدى فاعلية الآليات الحالية في ضمان تحقيق تسوية أو تفاهق سوري / إسرائيلي ، فإن الصورة الآن تعكس الكثير من الممليبات على الموقف السوري وبالتالي يصبح الحديث عن التوازن الاستراتيجي حالياً وفي المستقبل يحمل أحد احتمالين إما تغير الموقف السوري أو تعرضها للعزلة رغم أن المفاوضات السوري يمتلك العديد من الأوراق التي تمكنه من النجاح في موقفه التفاوضي الاستراتيجي وفي ظل امتلاك سوريا أيضاً لقدرة فرض السيطرة على حزب الله ونشاطه في لبنان وتأثيره العسكري والأمني على إسرائيل فضلاً عن الوجود العسكري السوري في جنوب لبنان وكذا التنسيق السوري الإيراني والذي يزيد من فاعلية القوة العسكرية السورية في مواجهة إسرائيل فمن المنتظر استمرار فاعلية الدور السوري في المنطقة لفترة منظورة كادمة .

ولكن نظل هناك بعض المحددات والقيود على استخدام سوريا لأي أعمال عسكرية عدائية ضد إسرائيل سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي مما يحد من قدرة سوريا على العمل الاستراتيجي ضد إسرائيل على المدى المتوسط .

و - تأثير التقارب اللبناني الإسرائيلي على التوازن الاستراتيجي في المنطقة :

مزال الجنوب اللبناني ونشاط حزب الله مصدر إزعاج أمني وعسكري للقوات الإسرائيلية ومزال التواجد العسكري السوري في لبنان مؤثراً على التوصل لاتفاقات سلام لبنانية مستقلة عن الموقف السوري ، لذلك فإن لبنان ترفض مبدأ الترتيبات الأمنية المشتركة أو التوصل لأية اتفاقات سلام منفردة مع إسرائيل ، أو إقامة أي شكل من أشكال التعاون الاقليمي مع إسرائيل حتى يتم الانسحاب من الجنوب اللبناني .

ولكن رغم ثبات الموقف اللبناني وإرتباطه بسوريا فإنه غير فعال أو مؤثر في معادلة التوازن الاستراتيجي العربي في مواجهة إسرائيل نظراً للقدرة العسكرية المحدودة للجيش اللبناني وعدم استطاعته حتى فرض الأمن الداخلي في لبنان فما لبنا في مواجهة التهديدات الخارجية حيث يقع لعبء العسكري الرئيسي على سوريا .

ز - تأثير التقارب الإسرائيلي مع المغرب العربي على التوازن الاستراتيجي في المنطقة :

إن العلاقات المغربية الإسرائيلية ذات أصول مرجعية تضرب بأصعاقها في التاريخ الحديث والمعاصر ، كما توجد في المغرب جالية يهودية ذات فاعلية ونشاط كبير ورغم الدور المغربي في الصراع العربي الإسرائيلي والالتزامها بالموقف والمصالح العربية ، إلا أن العلاقات مع إسرائيل جعلت المغرب فاعلاً مباحداً وليس رئيسياً في ظل كل من الصراع والتسوية ، وإن كان

فاعلا مؤثرا في لحظات الوصول الى مفترق الطرق . ومن هنا لاكتجاوز إذا قلنا إن دولة المغرب يستغل على موقفها وإن تؤثر على التوازن الاستراتيجي في المنطقة إلا لصالح الجالية اليهودية وإسرائيل خاصة في ظل سعي المغرب لإيجاد موطئ قدم لها في أوروبا وتحقيق التعاون مع الاتحاد الأوروبي .

وينطبق ذلك أيضا بصفة عامة على الموقف التونسي ، بينما تفوقت علاقات القوة وبالتالي أسلوب الممارسة في كل من الجزائر وليبيا وموريتانيا ضد إسرائيل .

٢ - التحالفات والاتفاقات الاستراتيجية الإسرائيلية وتأثيرها على السياسة العسكرية المصرية :

من المؤكد أن التحالفات والاتفاقات الاستراتيجية الاسرائيلية والتي عقدتها مؤخرا مع روسيا وتركيا والأردن والولايات المتحدة قد أعطتها مميزات خاصة تؤثر في تأكيد تفوقها الاستراتيجي للعسكري في المنطقة .

أ - متكررة التعاون العسكري بين روسيا وإسرائيل ديسمبر ١٩٩٥ :

تحقق هذه المتكررة تعميق الروابط العسكرية بين الدولتين خلال العامين القادمين مع إمكان استعانة روسيا بالمساعدات الإسرائيلية في تطوير وتحديث الأسلحة الروسية القديمة سواء داخل روسيا أو في حوزة طرف ثالث .

وهذا الاتفاق قد قفز بالعلاقات الروسية - الإسرائيلية إلى مراحل التعاون الاستراتيجي الوثيق بالإضافة إلى مواصلة التعاون في مجال إطلاق روسيا للأعمار الصناعية الإسرائيلية ، ومن المؤكد أن التعاون الإسرائيلي العسكري مع روسيا سيتيح لها الاطلاع على التكنولوجيا الروسية وفي نفس الوقت إمكانية الضغط على روسيا لإيقاف أى دعم عسكري بالمعدات أو قطع الخيار للدول التي تهدد إسرائيل وهو خلل اضافي للتوازن الاستراتيجي في معادلة الأمن العربية الإسرائيلية .

ب - اتفاق التعاون العسكري التركي الإسرائيلي مارس ١٩٩٦ :

وهو يسمح للقوات الجوية لكلا البلدين بإجراء تدريبات في المجال الجوي فضلا عن قيام إسرائيل بتحديث الطائرات الحربية التركية من طراز فانتوم (ف - ٤) مع حضور مراقبين من كلا البلدين للتدريبات العسكرية في البلد الآخر ، بالإضافة إلى إقامة منتدى أمنى للحوار الاستراتيجي بين إسرائيل وتركيا .

وهذا الاتفاق يتيح لإسرائيل الانفتاح على الجمهوريات الإسلامية الآسيوية الخمس ، والتي ظهرت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، كما يتيح لها عدة مزايا استراتيجية منها إمكانية إقامة أجهزة تصنتت إلكترونية على الحدود التركية لترصد أية تحركات عسكرية سواء في سوريا أو إيران أو

العراق ، إضافة إلى إمكانية استخدام الطائرات الإسرائيلية للأجواء التركية والقواعد الجوية المنتشرة في الأراضي التركية ، وهذا يتيح لها الانتشار والوقاية من القوات الجوية والصاروخية العربية - خاصة السورية - كما يوفر لها فرصة توجيه ضربة جوية لسوريا إذا أرادت ذلك ومن اتجاهات غير نمطية للتعامل مع الأهداف السورية ، ومما قد يدفع بالقوات المسلحة السورية لأن تقوم بتوزيع قواتها ونشرها في اتجاهات ثانوية ، وهو ماتصوبو إسرائيل لتحقيقه وكل هذا يعتبر تهديدا مباشرا للأمن القومي السوري ، وإضافة فعالة للأمن الإسرائيلي ويضيف عمقا استراتيجيا للقوات الجوية الإسرائيلية ، وهو تفوق استراتيجي إضافي لإسرائيل والتي بمشاركتها في التعاون مع تركيا تضيف عنصر ضغط جديد على كل من سوريا والعراق .

ج - إتفاق التعاون العسكري الأرنبي الإسرائيلي :

وهو اتفاق تمويله الولايات المتحدة بمليار دولار تقوم خلاله الصناعة الجوية الاسرائيلية بتحديث وتطوير الطائرات الأرنبية من طراز فانكوم (أف - ٤) وطائرات النقل ، كما تتولى الصناعة العسكرية الإسرائيلية مهام تطوير وتحديث الدبابات (أم - ٦٠) وإجراء التعديلات اللازمة لها، وقد تم الاتفاق أيضا على إجراء بعض التدريبات المشتركة للقوات الجوية وقوات المظلات لكلا البلدين .

ويعتبر هذا الاتفاق اختراق استراتيجي للأمن القومي العربي و يتيح لإسرائيل إمكانيات هائلة في مواجهة القوات السورية والعراقية وذلك في مجالات الاستطلاع والمعلومات والعمل الجوي وقد يدفع بالأردن - بدعم من الولايات المتحدة - لسد تحالف دفاعي " أردني إسرائيلي " يترتب عليه إضافات جديدة لصالح التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي في مواجهة العرب .

د - اتفاق التعاون العسكري الإسرائيلي بين الولايات المتحدة وإسرائيل إبريل ١٩٩٦ :

يشمل الاتفاق عزم الجانبين على تعزيز تعاونهما الاستراتيجي في المجالات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والاتفاق على تشكيل لجان مهمتها تحقيق ذلك الهدف بسرعة بالنظر إلى التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط ، كما تم التوقيع على اتفاق تعاون لمواجهة الإرهاب بهدف وقف ما سمي بنشاط أعداء السلام وتم إنشاء مجموعة أمريكية مشتركة للإشراف على تنفيذ الاتفاق، فضلا عن اتفاق على اتفاق للتعاون العسكري الأمريكي الإسرائيلي في مجال الدفاع ضد الصواريخ بأنواعها من خلال تمويل الولايات المتحدة لعمليات تطوير أنظمة الدفاع ضد الصواريخ (أرو - ٢ المعدل) ومنظومة حيتس (السد) الذي قامت إسرائيل بوضع التصور النظري لأسس تطويره منذ ما يقرب من ثلاثة أعوام ولكنه لم يدخل حيز التنفيذ منذ ذلك الحين ويتنظر دخوله الخدمة عام ٢٠٠٠، وتهدف إسرائيل من وراء ذلك إلى تحويل النظام من مجرد فكرة إلى منظومة سلاح ميدانية قادرة على اعتراض الصواريخ قصيرة المدى مثل الصواريخ كاتيوشا ، كما يقضي بدعم إمكانيات إسرائيل في مجال العمل ضد الصواريخ قصيرة المدى أرض / أرض ، والعمل على تطوير القوات الجوية الإسرائيلية بتزويدها

بصاروخ أمريكي جو / جو (AMRAAM) ذي التكنولوجيا المتقدمة مع تزويد إسرائيل بالمقاتلات أف ١٥ - إى إعتباراً من عام ١٩٩٧ ، مع دعم التعاون الاستراتيجي لبناء قدرة تكنولوجية عالية بتزويد إسرائيل بأجهزة سوبر كمبيوتر ، فضلاً عن تبادل المعلومات في مجال الفضاء ، مما يوفر لإسرائيل كافة المعلومات التي تحصل عليها منظومة الأقمار الصناعية الأمريكية .

ومن خلال إدراك النخبة السياسية والمؤسسة العسكرية المصرية لأبعاد التحولات الاستراتيجية العسكرية السابقة وأثارها وتداعياتها ، فإنه تقرر الالتزام بمعاهدة السلام مع إسرائيل مع السعي لتحقيق عدة أهداف رئيسية (٢٤) .

- أ - العمل على تطوير وتحديث القوات المسلحة .
 - ب - استمرار إجراء التدريب القتالي المتطور .
 - ج - الحفاظ على كفاءة وقدرة العمل للقوات المسلحة .
- ولتحقيق هذه الأهداف قامت القيادة العسكرية المصرية بعدة أنشطة في مجالات متعددة تشمل:

١ - العمل على تطوير وتحديث القوات المسلحة :

الاحتفاظ بالمعدات والأسلحة الموجودة بالخدمة على أعلى درجة من الكفاءة الفنية والعملياتية ، من خلال خطط فعالة للتأمين الفني ولتأجيل قطع الغيار والاستفادة بالانتاج الحربي إلى أقصى حد ممكن ، كما جرى العمل على تطوير أداء القوة البشرية والارتقاء بأسلوب البحث العلمي والفني العسكري لتطوير نظم التسليح الموجودة بالخدمة وإنتاج منظومات تسليح محليا ، فضلاً عن تحقيق مبدأ الاعتماد على الكيف في مقابل الكم في إطار شامل لخطط متدرجة لترشيد الانفاق العسكري .

٢ - إجراء التدريب القتالي :

تلتزم القوات المسلحة المصرية بخطة سنوية للتدريب للوحدات والتشكيلات ، هذا بالإضافة لإجراء المناورات العسكرية والتدريبات المشتركة مع العديد من الدول العربية والأجنبية والتي تحقق تبادل الخبرات الفنية والقتالية والتعرف على منظومات التسليح الحديثة فضلاً عن الارتقاء بالقدرة القتالية للقوات المسلحة المصرية وتطويرها المستمر بما يتماشى مع أحدث الأساليب العلمية .

ويعود التخطيط للتدريب المشترك إلى عام ١٩٨١ حيث تم إجراء مناورات " النجم الساطع " على نطاق محدود نسبياً مع الولايات المتحدة وتوالى بعد ذلك القيام بعمليات التدريب المشترك مع بعض الدول الصديقة المتقدمة في المجالات العسكرية وتم التوسع في التدريب بإجراء الرماية بالذخيرة الحية .

٣ - الحفاظ على كفاءة وقدرة العمل للقوات المسلحة:

لقد أعلن وزير الدفاع (٢٤) أن القوات المسلحة تتخذ عدة إجراءات لتحقيق الحفاظ على كفاءة وقدرة العمل للقوات المسلحة من خلال رفع مستوى وكفاءة القوة البشرية والأسلحة والمعدات ، حيث جرى التخطيط والتنفيذ لضبط حجم القوات المسلحة ، وتوفير نظام جيد للتعبئة يحقق

السيطرة على ٢٦ مركز تعبئة في مختلف أنحاء الجمهورية يتبعهم أكثر من ١٣٣ عنصر تعبئة (طاقم) ، مع الاستفادة من التنظيمات القائمة حاليا في تنفيذ العمل المزروع ، فنجدها خلال السلم تقوم بنشطة في مجالات التنمية والخدمة الوطنية وتكون مستعدة خلال الحرب للقيام بمهامها لصالح القوات المسلحة ، كما جرى العمل على إبطاء الاعمار الافتراضية لانظمة الاسلحة والمعدات العسكرية ، واعتمدت القوات المسلحة المصرية استراتيجية عسكرية بعيدة المدى تعتمد في المقام الأول على توفير التسليح المنتج محليا والذي يمكن تطويره بالخبرات المصرية مع الاعتماد على الخارج في توفير الأسلحة الضرورية فقط ، كل ذلك مع استمرار القوات المسلحة في مواكبة التطور التكنولوجي السريع وإدخال منظومات التسليح المتكاملة وأنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات الحديثة .

ثالثا : السياسة المصرية وقضايا التعاون الامنى العربى والإقليمى فى ظل التسوية

يلزم فى البداية ضرورة العمل على تقويم الوضع الراهن للتعاون العسكرى العربى وأبعاد تأثيرات حرب الخليج الثانية على هذا التعاون ، فعلى الرغم من أن التعاون العسكرى العربى يعتبر أحد مقومات تحقيق الأمن الجماعى ، الأمر الذى يدعو لضرورة التحضير له ولجراؤه مبكرا لمختلف الموضوعات العسكرية ، بحيث تكون واضحة ومعروفة لدى القيادات العسكرية بالدول العربية لتعمل بمقتضاها ، لتواجه بحسم وفاعلية التهديدات الرئيسية المشتركة ، إلا أنه خلال الصراع العسكرى العربى الإسرائيلى لم تتبلور بصورة فعالة حقيقة هذا التعاون العسكرى العربى، رغم وجود القيادة العربية الموحدة وممارستها لعملها ، واعتمدت دول المواجهة العربية على الأطر الثنائية لاتفاقيات الدفاع المشتركة ، ولم تحظ اتفاقيات الدفاع المشترك العربية بالتطبيق العملى لمواجهة التهديدات المشتركة ومن ثم ظل حجم التعاون محدودا ولم يلق باية آثار ايجابية على أبعاد ونتائج الصراع العسكرى العربى الإسرائيلى ، رغما عن أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد أظهرت مدى قيمة التعاون العسكرى والتنسيق بين دولتين عربيتين فى فرض الإرادة وهزيمة العدو وتحقيق النصر .

وخلال حرب الخليج الثانية ، شاركت مصر وسوريا والمغرب ودول التعاون الخليجى مع التحالف الدولى فى تعاون عسكرى شامل لإدارة عمليات درع وعاضة الصحراء (١٩٩٠ - ١٩٩١) ، ويعتبر هذا النوع من التعاون العسكرى من أعلى مستويات التنسيق من خلال المشاركة فى إدارة العمليات المشتركة تحت قيادة واحدة ولهدف واحد محدد وفى تعاون وتنسيق متكامل لتنفيذ المهام التعبوية والتكتيكية .

وفى أعقاب انسحاب القوات العراقية من الكويت تم توقيع إعلان دمشق فى ٦ مارس ١٩٩١ بين دول مجلس التعاون الخليجى وكل من مصر وسوريا لتأكيد استمرار التعاون الامنى والسياسى والاقتصادى بينهم وأكد الإعلان على عدم تعارضه مع ميثاق جامعة الدول العربية ، وأنه يعتبر

مقدمة لنظام لمن دفاعي عربي فعال ، كما تضمن هذا الإعلان تأكيدا على ضرورة العمل على تأمين منطقة الخليج العربي من خلال التعاون والتنسيق العسكري المشترك لمواجهة كافة التهديدات والمخاطر والعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل خاصة النووية (٢٥).

وفي يوليو ١٩٩١ تحول الإعلان في صيغته المعدلة التي وقعت في الكويت إلى تحالف سياسي عام فقط وتم تفرغ من مضمون التعاون العسكري ، وذلك بعد أن تم الاتفاق على تعديل الفقرة الخاصة باعتبار القوات المصرية والسورية على أرض الخليج نواة لقوة سلام عربية ، فأسرعت كل من مصر وسوريا بسحب قواتهما من الأراضي السعودية والكويتية .

ورغم عقد أكثر من اجتماع وزاري لدول إعلان دمشق ، فإن الإعلان لم يأخذ حتى الآن أكثر من البعد الاقتصادي ، خاصة في ظل وجود معارضة خارجية مؤثرة من جانب إيران للبعد العسكري في الاتفاق (٢٦) .

ولذلك أصبحت الصورة الرئيسية للتعاون العسكري العربي في التسهيلات لا تتجاوز مجال الزيارات المتبادلة لمستويات القيادة العليا للمؤسسات العسكرية العربية المختلفة ، وأحيانا يتسع المجال بحضور بعض العسكريين أو الملحقين للمناورات التدريبية التي تجريها جيوش أي دولة عربية ولاندرا ماتم إجراء تدريبات مشتركة بين الدول العربية .

ورغم وجود الأطر والمؤسسات والأجهزة التي تضمن تحقيق التعاون العسكري العربي الفعال إلا أنها لم تمارس عملها بالقدر الكافي ، فمن خلال قرارات القمة العربية تم تشكيل اللجنة العسكرية الدائمة للجيش العربية والتي تقع على عاتقها مهمة إجراء التنسيق والتعاون العسكري، وتعتمد في تشكيلها على عدد من رؤساء الأركان للقوات المسلحة في الدول العربية ومنوط بها إجراء الدراسات والأبحاث الخاصة التي تتعلق ببعض الموضوعات العسكرية للتنسيق المشترك وتقوم بوضع توصياتها للعرض على مجلس وزراء الدفاع ، إلا أننا نجد أن نشاط هذه اللجنة كان محدودا حتى عام ١٩٧٣ ثم تم تجميده فيما بعد دون اتفاق رسمي على ذلك ولكن من خلال نقاشات الدول العربية بعدم جدوى هذه اللجنة (٢٧)

إضافة إلى ذلك توجد الأمانة العسكرية للجامعة العربية ، وهي الجهاز المختص بالشئون العسكرية للجامعة ومنوط به القيام بإعداد البحوث الفنية والعسكرية التي تحتاجها جيوش الدول العربية ، ويقع على عاتقها مسئولية توحيد العقيدة العسكرية ودعم وتنسيق التعاون العسكري ، وتكثي جميع أية دراسات تتعلق بهذا الموضوع وتقوم بنشرها على الدول العربية للاستفادة بها ، كما أنها تقوم بجمع وتلخيص المعلومات الخاصة بالأسلحة والصناعات الحربية في أنحاء العالم والمراجع العلمية العسكرية المختلفة ونشرها كذلك على الدول الأعضاء ، ولكن هذه اللجنة ركزت على موضوع توحيد المصطلحات والمفاهيم والتعاريف العسكرية ويجري حاليا عقد العديد

من المؤتمرات والتي يحضرها مسئولو التدريب العسكرى فى مختلف الجيوش العربية ومآزال الموضوع قيد البحث والدراسة .

ولذا لجد ضرورة ملحة فى تقديم تشخيص دقيق للأفاق المحتملة لهذا التعاون خلال الفترة الحالية والتي نوجزها فيما يلى :

* استمرار الزيارات المتبادلة بين القيادات العليا العسكرية فى البلاد العربية مع دعوة مرابيين لحضور المناورات الميدانية للوقوف على أسلوب القتال الفعلى ومتابعة المراحل التدريبية ومستوياته للوحدات المقاتلة للدولة المضيفة ، خاصة للدول التى خاضت حروبا ضد مصادر التهديد الرئيسية للوطن العربى .

* حضور الدورات التدريبية المشتركة والتي تعقد فى بعض البلدان العربية لمستويات القيادة العليا مثل أكاديمية ناصر العسكرية العليا فى مصر مع التوسع فى عدد الدارسين الوافدين من الدول العربية .

* الندوات العلمية والتي يقع على عاتق الأمانة العسكرية للجامعة العربية اقامتها والدعوة لها والسعى لنشر الأبحاث والدراسات التى عرضت بها .

* من المؤكد أن الدول العربية متشارك فى الدفاع عن أى دولة عربية قد تتعرض للهجوم الخارجى ولكن دون وجود تنسيق عسكرى مسبق يحدد حجم المشاركة وطبيعة الدعم وأسلوب النقل ومستوياته وأيضا نظام القيادة والسيطرة ، ومن ثم يكون هذا الموضوع غير ذى تأثير فعال فى مواجهة التهديدات الرئيسية .

* عقد اللجان المشتركة لتحليل وتقييم ودراسة نتائج الحروب التى خاضتها الدول العربية لاستخلاص الخبرات والدروس المستفادة منها والعمل على نشرها بين الدول العربية كما حدث من قبل فى ندوة العراق لدراسة معركة الفاو وانعكس ذلك على دراسة الحرب العراقية الإيرانية (٢٨) ، ندوة المملكة السعودية لدراسة عملية درع وعاصفة الصحراء خلال عام ١٩٩٢ (٢٩) والتي تلتها ندوة الإمارات العربية المتحدة حول نفس الموضوع والتي عقدت خلال عام ١٩٩٥ (٣٠) وتم نشر أبحاث ودراسات هذه الندوات على مستوى الوطن العربى لتعم الفائدة العسكرية على جيوش الدول العربية .

* رغم انسحاب معظم الدول العربية المساهمة من الهيئة العربية للتصنيع إلا أنه مازالت بعض الدول العربية تقوم بشراء التسليح الخفيف من مصانع هذه الهيئة وكذا من مصانع وزارة الإنتاج الحربى المصرية خاصة منظومات الدفاع الجوى وبعض العربات المدرعة ذات العجل والختر بأنواعها المختلفة .

* كما ينتظر أن يستمر نشاط الأمانة العسكرية للجامعة العربية بمعدله المحدود نحو وضع الأطر والأسس العامة لتوحيد المصطلحات العسكرية وربما يتولى تجميع المعلومات الحديثة عن

الأسلحة والمعدات القتالية المصنعة في دول العالم المتقدم ثم أخذ المشورة الفنية والمتخصصة من الدول العربية المستفيدة أو المستخدمة لها ، ويقوم بعرض النتائج على الدول العربية .

نخلص مما سبق إلى محدودية أوجه التعاون العسكري العربي على المدى المنظور وميلعكسه ذلك على طبيعة وجوهر نظام الأمن الجماعي العربي والذي يتسم بالقصور في العديد من أطره ومحتواه والتي نوجزها فيما يلي :

* عدم فاعلية الأجهزة والمؤسسات المنوط بها بناء نظام الأمن الجماعي العربي وخاصة جامعة الدول العربية وأجهزتها العسكرية (لجنة وزراء الدفاع واللجنة العسكرية الدائمة والأمانة العسكرية) إما لعدم التزام الدول العربية بما يصدر عنها أو لضعف هذه الأجهزة في الحصول على إجماع عربي والتزام قومي نحو متصدره أو تخطيط له .

* عدم التزام الدول العربية باتفاقية الدفاع المشترك الصادرة عن الجامعة العربية والتوجه نحو الأطر الثنائية والمتعددة للتنسيق والتعاون العسكري .

* ضعف آليات الجامعة العربية في معالجة الأزمات والتهديدات الداخلية بين الدول العربية تحقيقاً للأمن القومي العربي ودرءاً للمخاطر والتحديات .

* عدم وجود غاية مشتركة متفق عليها بإجماع عربي يمكن على ضوئها وضع الأهداف الاستراتيجية العسكرية العربية سواء على المدى المنظور أو المتوسط أو البعيد حتى يصبح التخطيط العسكري هادفاً وفعالاً في مختلف الدول العربية .

* التباين واختلاف وجهات النظر لكل دولة نحو التهديد الرئيسي الخارجي والمخاطر التي تواجهها ومن ثم لم يحدث إجماع للأمة على الحد الأدنى لمصادر الخطر وأبعاد التهديدات والتحديات المشتركة .

* عدم وجود اتفاق على الحد الأدنى للمصالح الحيوية العربية التي يلزم تأمينها والدفاع عنها.

* اتجاه معظم الدول العربية لعقد اتفاقيات دفاعية وأمنية مع دول خارجية عن الإقليم العربي.

* اتساع هوة التخلف التكنولوجي بالمقارنة بمصادر التهديد الرئيسية .

* عدم قناعة معظم الدول العربية بأنه يمكن تحقيق أمن قومي عربي من خلال التنسيق والتعاون العربي إما لعدم الثقة في القدرات والإمكانات أو لاستمرار بذور الشك بين الدول العربية واتساع نطاق نظرية المؤامرة والتي تتعامل بها كل دولة تجاه الأخرى .

ولذا فإن الأمن الجماعي العربي في المستقبل هو المقوم الأساسي لضمان التنمية والتطور والذي يلزم السعي لتحقيقه مع الأخذ في الاعتبار عدة مرتكزات رئيسية :

التصوية والأمن القومي المصري

* أنه من الصعب أن نرجع تدهور مصداقية القوة العربية إلى الانخفاض في مستوى التسلح أو الأعداد العسكرية ، فالحقائق تؤكد أن العقود الماضية قد شهدت أعظم خطوات التطور في استيراد السلاح وتضخم الميزانيات العسكرية العربية وازدياد عدد القوات المسلحة النظامية وشبه النظامية في معظم الدول العربية .

* أن مصادر التهديد الأمني الرئيسية للعرب لم تتغير منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بل اتسع نطاق التواجد العسكري الخارجي في المنطقة حيث زاد التدخل العسكري الأمريكي في المنطقة إما من خلال المساعدة العسكرية أو التواجد المستمر أو التحالفات الدفاعية والأمنية .

* أن قضية الأمن العربي مازالت مطروحة كقضية عسكرية ، وتفتقد إلى البعد السياسي والاستراتيجي والاقتصادي والاجتماعي مما يضعف من دون شك بناء نظام أمن جماعي عربي بمعناه الشامل .

* إنه لا اختلاف حول جوهر ومحتوى منظور الأمن القومي العربي .

ومن ثم نجد أنه في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية في التسعينيات يلزم التوجه نحو نظام متكامل للأمن الجماعي العربي يعتمد على الآتي :

* إحياء معاهدة الدفاع المشترك والتي تكفل إقامة التنظيم العسكري المشترك وتنشئ الأجهزة اللازمة لضمان التنسيق العسكري بين الدول العربية وخاصة وانها مازالت سارية المفعول وموقعه عليها من جميع الدول العربية (٢٢ أغسطس ١٩٥٢) وأكدوا اجتماع وزراء الخارجية العرب في تونس (٢٢ مايو ١٩٨١) وقد تم صياغة المعاهدة لتعويض الخلل في ميثاق الجامعة علما بأن أحكام المعاهدة صالحة حتى اليوم .

* إحياء الأجهزة العسكرية التي نص عليها الملحق العسكري والبروتوكول الإضافي للمعاهدة ومن ثم يمكننا القول بأن الجانب العسكري في التنظيم الراهن للجامعة يتألف من :

١ - مؤتمر القمة : وهو المرجع الأعلى في شؤون الأمن القومي ، والموجه الرئيسي للاستراتيجية الشاملة ، والمحدد للأهداف الاستراتيجية البعيدة المدى والمرحلية .

٢ - مجلس الجامعة : مهمته القيام بالتحضير لمؤتمرات القمة ، والعمل على تحقيق أهداف الجامعة ، وإقرار التدابير اللازمة لدفع أي اعتداء يقع على إحدى الدول العربية ، فضلا عن إنه يقوم بالإشراف على مجلس الدفاع المشترك طبقا لنص المعاهدة .

٣ - مجلس الدفاع المشترك : ويتكون من وزراء الخارجية والدفاع ويختص بدراسة جميع الشؤون المتعلقة بالدفاع والأمن عن أية دولة أو أكثر ويستعين على ذلك باللجنة العسكرية الدائمة، وما يقرره المجلس بأكثريّة ثلثي الدول يكون ملزما لجميع الدول العربية ، وتتبعه الهيئة الاستشارية العسكرية .

٤ - الهيئة الاستشارية العسكرية : وتتكون من رؤساء أركان الجيوش العربية وتختص بالإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة وتكليفها بالمهام والأعمال المطلوبه، وتقوم بأعداد التقارير الخاصة بالأمن القومي العربي وتدرسها قبل رفعها لمجلس الدفاع المشترك .

٥ - اللجنة العسكرية الدائمة : وتتكون من ممثلي هيئات أركان الجيوش العربية لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهئية الامكانيات والقدرات ووسائل التنفيذ .

٦ - القيادة العامة لجميع القوات العاملة في الميدان : تنشأ هذه القيادة في زمن الحرب ، (وفق نص المادة الخامسة من الملحق) .

٧ - الامانة العسكرية : وقد انشئت في سبتمبر ١٩٥٣ تحت رئاسة الأمين العام المساعد العسكري وهي جزء من الأمانة العامة للجامعة التي تعاون الأمين العام في القيام بمهامه فيما يختص بالشؤون العسكرية .

٨ - الأمين العام : رغم ان الميثاق لم يحدد للأمين العام دورا معينا أو مباشرا في مجال الأمن القومي إلا أنه بحكم موقعه يشرف على أعمال الأمانة العسكرية مع إمكانية قيامه بأنشاء قيادة قوات ذات طابع عسكري (٣١).

• ورغم عدم الحاجة لأجهزة ومؤسسات عسكرية عربية مشتركة جديدة فإن الأمر يتطلب تعديل مهام هذه الأجهزة بحيث يكون لها دور خلال السلم بأن تضع خطط العمليات الحربية المشتركة ، وخطط توحيد التدريب والمناورات المشتركة ، ومن ثم يلزم تعديل ميثاق الدفاع المشترك ليصبح فعالا في وقت السلم ومجابهة الازمات الطارئة .

• ضرورة وضع استراتيجية عسكرية عربية مشتركة تشمل الأهداف ووسائل التنفيذ ومراحل التنفيذ في ظل تعاون عسكري في مجال المعلومات والاذنار المبكر وأعمال المخابرات .

وإذا انتقلنا للسياسة المصرية تجاه دفع عملية ضبط التسلح الاقليمي نجدها تنبئ سياسة متكاملة إلى حد ما تعتمد على عدة محاور تشمل :

• أن يكون ضبط التسلح في المنطقة ضمن إطار حل شامل يهدف إلى تسوية جميع المشاكل السياسية وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي كاستلوب أمثل يسبق اجراءات السيطرة على التسلح أو يتزامن معها على الأقل ويتيح قدرا من حسن النوايا والاستقرار بما يمكن من المضي قدما في جهود الحد من التسلح (٣٢).

• أن الأسلحة النووية الإسرائيلية تمثل مصدر التهديد الرئيسي والأكثر خطورة على الامن الاقليمي ، وبالتالي يجب إزالة تلك الأسلحة ، حيث إنه من غير المقبول ان تحافظ إسرائيل على حالة الاحتكار النووي دون أي داعي في ظل استقرار إقليمي سلمي ، كما أن مجرد وجود السلاح النووي سيؤدي إلى استمرار إفراز احساس بالتهديد سيؤثر بالسلب على القبول الاقليمي بالحد من التسلح على باقي الاتجاهات الأخرى .

* أن القدرات الكيميائية العربية والصواريخ أرض / أرض ، والتي يطلق عليها القدرات فوق التقليدية ، تمثل عناصر توازن على مستوى الحد الأدنى في مواجهة إصرار إسرائيل على امتلاك الأسلحة النووية ، وبالتالي يجب ألا يتم التعامل معها في اطر منفصلة عن الأسلحة النووية ، ومن ثم فالتعامل مع تلك القدرات يخضع لنفس القاعدة التي تحكم التعامل مع الأسلحة النووية وبالتالي يجب أن يكون الخطر أو الإزالة لجميع أنواع أسلحة للتدمير الشامل بدون استثناء (٣٣).

* إن إسرائيل تتمتع بتفوق كمي ونوعي على صعيد الأسلحة التقليدية إما بفعل الإمدادات الخارجية الغربية غير المحدودة لها بالنظم التسليحية المتطورة ، أو من خلال قدرتها الذاتية على تصنيع وإنتاج نظم تسليح متقدمة ، ومن ثم يجب التعامل مع موضوع الحد من الأسلحة التقليدية على أساس التكافؤ الكمي والكيفي للقدرات العسكرية لدول المنطقة ، وليس على مجرد حسابات كمية عددية جوفاء (٣٤).

* عدم السماح بأن تصل عمليات الحظر الذي تفرضه أطرافا معينة من أن لآخر على موضوعات التسليح لبعض دول المنطقة ، إلى الدرجة التي تعجز معها هذه الدولة عن حماية أمنها.

* أن صيغة ضبط التسليح تعتبر أكثر الصيغ قبولا ، على إعتبار أنها تعنى اتفاقا بين القوى الدولية التي تقوم بتصدير السلاح والدول المستوردة له على الوصول إلى وضع تسليحي معين ، ودون أن يكون ذلك مقصورا على طرف دون آخر ، حيث ن مفهوم للسيطرة غير مقبول من أى طرف أيا كان إطار هذه السيطرة أو إبعادها أو أشكالها (٣٥).

ولقد وضعت السياسة الدفاعية المصرية تصور مستقبلي لأمكانية جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل من خلال عدة مراحل وأسس تشمل:

* إيجاد القناعة الكاملة لدى أطراف المنطقة بأن التفوق العسكري المطلق هو امر لا يمكن لطرف من الأطراف تحقيقه على طرف آخر ، وحتى إن أمكن تحقيق هذا التفوق فإن الحفاظ عليه على الدوام أمر مستحيل ، ومن ثم لا يمكن أن نعزو للتفوق الشامل ضمانا للأمن القومي .

* التوصل إلى حلول تتكفل بإنهاء الصراعات والمشاكل بين دول المنطقة ، وتؤدي إلى تحسين العلاقات بينها عن قبول وقناعة دون قهر أو ضغط .

* السعي لتنمية إجراءات بناء الثقة بين دول المنطقة وتنمية العلاقات والروابط بينها من خلال فتح مجالات مختلفة ومتعددة للتعاون .

* التدرج في طرح إجراءات ضبط التسليح والحد منه ، بحيث يتم ذلك في شكل مراحل زمنية واضحة ومحددة وبحيث تأخذ الموضوعات التي تبشر باحتمالات نجاح أكبر أولوية متقدمة في قائمة تلك المراحل ، بحيث يكون ذلك النجاح حافزا عل التقدم نحو مراحل أخرى أكثر قساعا وعمقا .

• ضرورة إشراك أطراف دولية أخرى في ضمانات التنفيذ ، وتكثيف إجراءات مساهمة المنظمات الدولية - خاصة الأمم المتحدة - في مراقبة الالتزام بالتنفيذ ، والحد من مخاوف الأطراف المشاركة تجاه عدم جدية الاتفاقات .

• ضرورة أن تشمل الاتفاقات التي يتم التوصل إليها معايير واضحة ومحددة للمراقبة والتفتيش والتحقق وتواجه جميع أنواع الأسلحة (التقليدية - فوق التقليدية - أسلحة الدمار الشامل).

• أن تحظى هذه الاتفاقات والإجراءات والجهود بدعم ومساعدة من المجتمع الدولي والقوى الفاعلة فيه .

وفي الوقت الذي تحقق هذه المراحل والأسس إمكانية جعل منطقة الشرق الأوسط من المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل ، فإن ضمانات تنفيذ ما يتم التوصل إلى اتفاق بشأنه في هذا السياق والتزام الأطراف به ، يعد حجر الزاوية لتحقيق الجدية والمصداقية واستمرار تنفيذ وفاعلية تلك الاتفاقات ، ويمكن تنفيذ ذلك من خلال أعمال التحقق والتفتيش بواسطة لجان أو مجموعات من دول المنطقة الموقعة على تلك الاتفاقات ، وفي نفس الوقت فإنه من الضروري الاستعانة بأطراف وهيئات دولية ذات إمكانيات وخبرات متقدمة في هذا المجال مع تطبيق نظام الشفافية في ظل تزايد الثقة والالتزام من مختلف الأطراف بما تم الاتفاق عليه .

أما عن السياسة المصرية ومشروعات إقامة بنية أمنية إقليمية في الشرق الأوسط، فنجد أن قضايا الأمن الإقليمي المتصلة بالصراع العربي الإسرائيلي يتم بحثها في لجنة المفوضات متعددة الأطراف الخاصة بضبط التسلح والأمن الإقليمي التي تشكلت - ضمن خمس لجان أخرى- في مؤتمر موسكو أوائل عام ١٩٩٢ ، حيث تعتبر هذه اللجنة من أهم الأطر التي يجري فيها التباحث والتفاوض بين الدول العربية وإسرائيل ، برعاية الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وحضور دولي قوى، حول تلك القضايا ، ولكنها ليست الإطار الوحيد الذي يعمل في هذا الشأن . فكثير من القضايا الأمنية الهامة تطرح من خلال الاتصالات الثنائية بين الدول ، أو داخل المنظمات الإقليمية والدولية ، أو في إطار التعامل مع توجهات عالمية عامة تتصل بإدارة التعامل مع الاتفاقيات الدولية التي تتم صياغتها أو مراجعتها أو مدة سريتها . إلا أن أعمالها تعكس - مع ذلك - كافة الاختلافات والاتفاقات ، ومدى ماتم إحرازه من تقدم بين الدول العربية وإسرائيل على صعيد الأمن .

كما عقدت في الدوحة ندوة حول هيكل الأمن في الشرق الأوسط ، وتم تقديم اقتراح من قطر بإنشاء مركز لمنع النزاعات في الشرق الأوسط كما اقترحت روسيا إنشاء بنك معلومات في الشرق الأوسط ، وتقدمت كندا بتصور حول بناء الثقة على المستوى البحري ، وجاء اقتراح من مصر بإنشاء شبكة إقليمية للاتصالات في الشرق الأوسط ، وتم الاتفاق فعلياً على إقامة بعض تلك المراكز والشبكات بصفة مؤقتة خارج المنطقة في دول أخرى على أن تنتقل مقراتها إلى المنطقة بعد التسوية الشاملة .

ورغم كل اللقاءات والحوارات والندوات والدراسات نجد أن السياسة المصرية تواجه ثلاثة خيارات لإقامة بنية أمنية إقليمية في الشرق الأوسط لكل منها إطاره الجغرافي ونشاطه الأمني وتوجهاته الدفاعية ضد مجموعة من المخاطر والتحديات والتهديدات المشتركة .

لذا فإن إقامة نظام أمن إقليمي يعتمد بالدرجة الأولى على موقف كل دولة به ، ومدى فهمها للمخاطر والتهديدات المشتركة ، بحيث يدفعها ذلك إما إلى التكامل مع الإقليم ، أو العمل على تفكيكه ، أو الانضمام إلى تحالفات أخرى . ولكن تبقى في النهاية ضرورة إنشاء مؤسسة جماعية للأمن في المنطقة ، ومن هنا نجد أن السياسة المصرية تواجه نظاما أمنيا حربيًا أو متوسطيًا أو شرق أوسطيًا أو خليطًا بينهم بحيث يتكامل كل منهما مع المتطلبات الأمنية للآخر .

لذلك يحور النقاش حول دور وموقف وأبعاد السياسة الدفاعية المصرية في أي من هذه المؤسسات الأمنية الجماعية .

* فالدعوة للأمن الجماعي العربي تعتبر بالنسبة للسياسة الدفاعية المصرية من المسلمات، لذا فإن الدور العسكري المصري في الحفاظ على الأمن القومي العربي ، له جذوره وأبعاده التاريخية والمعاصرة . ولكن المطلوب العاجل ، هو أن يكون نظام الأمن الإقليمي العربي الضمان لدول المنطقة لتوفير أفضل الظروف والأطر والبيئة الملائمة لمنع الحرب ، ووقف القتال والصراع بين الدول المشاركة في النظام ، وبذ الخلفات والتعامل فيما بينها على قدم المساواة ، والاستعداد للتطلع إلى مستقبل آمن . ولكن يغيب عن هذا النظام الإقليمي للعربي عدم وجود أي توازن في القوى بين أعضائه ، واتساع هوة التوجهات السياسية والعسكرية ، واختلال التوازن الاستراتيجي، مما يضفي العديد من الصعوبات لإقامة أنظمة الرقابة والرصد وآليات حل المنازعات بالطرق السلمية ، مع إيجاد حد أدنى من الاتفاق على المصالح الحيوية ومواجهة التهديدات المشتركة وإذا كانت الخبرة التاريخية في مجملها قد أكدت هذه الحقائق ، إلا أن هناك بعض المشاهد التاريخية التي تجعلنا نؤكد على امكانية تحقيق أمن قومي عربي في المستقبل ، ولكن من المشكوك فيه أن يتمكن هذا الأمن من احتواء التهديد النووي الإسرائيلي وإجبار إسرائيل على التخلي عنه وكذا تحييد التهديدات الإيرانية سواء على المدى المتوسط أو البعيد ، ومن ثم يظل توجه السياسة الدفاعية المصرية نحو الأمن العربي بنفس المسئوليات والزمخ التاريخي السابق مع الأمل في المستقبل لتحقيقه بضمانات أكثر فاعلية في الكيان العربي ذاته .

* أما الدعوة إلى الشرق أوسطية ، والتي كانت نتاج لمؤتمر السلام الشامل بمبريد عام ١٩٩١ كمشروع استراتيجي ذو مضمون اقتصادي تبلور في ضوء إعادة تنظيم أوضاع المنطقة ومعطيات السلام الشامل ، فإن البعض يعتبرها نتاج مفرومات الأمن الإسرائيلي طبقا لمتطلبات العصر الجديد ليصبح التفوق الاقتصادي والتكنولوجي بديلا للردع العسكري ، ولكن بعيدا عن هذا الاعتقاد فإننا نسمي لنضع الحقائق في نصابها الصحيح ، كيف يتحقق الأمن بين طرف يمتلك كل شيء ، وجماعة عربية ممزقة ومدينة وتخضع لحظر شديد من مصادر القوة والسلاح؟! وكيف يتم تسويق الخطط الأمنية والتعاون الدفاعي بين طرف محتل لأرض مقدسة بدون وجه حق

وجلوف آخر يطالب بتحقيق العدل الذي لاتسانده القوة بإبعادها الشاملة ثم كيف يتحقق الأمن في ظل اختلال كامل لمعادلات توازن القوى الاستراتيجية بين أطرافه لذا فإن الشرق أوسطية سوف تصبح في خدمة معادلات الأمن الإسرائيلي أكثر من العرب سواء كملت دول منفردة أو جماعية وبالتالي سوف يترجم نفسه في صورة نفوذ وهيمنة - متعددة الصور والأبعاد - إسرائيلية على واقع ومستقبل المنطقة العربية وفي ظل حماية ومتابعة وإشراف للدولة العظمى ، وإذا كان السلام هو عماد فكرة الشرق أوسطية فإن الأمن الإسرائيلي سيظل هو الطرح الرئيسي لها ، والمحور الذي تدور في إطاره مختلف السياسات التخصصية والقوى الشاملة لها ، مهما تغيرت الحكومات ومن ثم يصبح للتفوق النوعي والتكنولوجي على الدول العربية ، ليس مقرونا باستمرار حالة الحرب ، بقدر ما هو ضروري من أجل السلام ليكون سلاما تفرضه وتضمنه وتحميه القوة الإسرائيلية . ومن هنا يكون السلام هسرا ، ويصبح التكتل الأمني مصطنعا لأنه أحد شروط هذا السلام غير العادل ، وليس نتاجا له لمواجهة التهديدات والمخاطر المشتركة . ونخلص من ذلك إلى أن الشرق أوسطية وحدها من وجهة نظر السياسة المصرية غير كافية لتقليل احتمالات نشوب نزاعات أخرى بين دول المنطقة ، خاصة وأن الشك يزداد حاليا في عدل وسلامة التسويات العربية الإسرائيلية سواء الجارية أو الملتظرة في ظل ضغوط إسرائيلية وأمريكية لا سابق لها ، مما يخفي تبراها متزايدا ، وفي حالات معينة وجناتها تخفي غليانا شديدا .

ولذا فإن السياسة الدفاعية المصرية في مناخ الشرق أوسطية ستواجه دولة تنفرد بامتلاك سلاح رادع استراتيجي ، قد تؤدي تداعيات المنطقة في المستقبل خاصة وهي حبال بتوترات واحتمالات متعددة يصعب التنبؤ بإبعادها ومسئوليات وأعباء أمنية على مصر تبدو غامضة وغير مقبولة ، مثل أن تضطر مصر بحكم مسؤولياتها في إطار المشاركة الأمنية الشرق أوسطية إلى استخدام قواتها المسلحة مع قوات دول أخرى بما فهم إسرائيل في عمليات عسكرية ضد خصم يحتمل أن يكون دولة عربية أخرى ، وهو بالطبع أمر يتعارض مع ما أجمعت عليه مبادئ الأمن القومي العربي الذي التزمت به دوما مصر .

* ولئنك للدعوة المتوسطية والتي جاءت من مبادرة روما في يناير ١٩٩٢ ، والتي دعت إلى إقامة مجلس للتعاون والأمن بين جميع بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط على غرار مجلس التعاون والأمن الأوروبي ، ولقد ساهمت عوامل عديدة في أن تفرض على ساحة التحالف العربي ضرورة التعاون مع دول أخرى ، حيث لا يستطيع هذا التحالف أن يتجاهل أهمية الدور الاستراتيجي الذي يلعبه البحر المتوسط بين الشرق والغرب وجنوب إفريقيا وأوروبا . وانطلاقا من ذلك يظل أمن هذا البحر بمثابة المهمة الدائمة في وقت السلم والحرب معا ، لأنه يصعب الفصل بين الأمن في جنوب البحر الأبيض ، وامتداده في آسيا وإفريقيا ، وأمن دول شمال البحر الأبيض ، ولذلك يمكن اعتبار هذه المبادرة جسرا مناسبا يمتد لربط أمن دول شمال البحر الأبيض بكل العالم العربي ، بل إنه يلبي مصالح مشتركة أخذت في العمق والانتعاش ، ونظرا لأن مصر هي جزء أساسي ورئيسي من النشاط المتوسطي ، بل أن الفكرة أساسا كانت نابعة من مصر عن فهم وتقدير استراتيجي للموقف الإقليمي والدولي ، ولأنه يحقق التعاون بين دول ليست بينها

خلافات وعداءات ونزاعات تاريخية ، فإن السياسة الدفاعية المصرية تستفيد من عائد مساهمتها في الآليات الأمنية المتوسطة ، حيث تتساوى فيه أدوار الدول الفاعلة ولن يكون هناك احتكار لدولة بعينها ، وأيضا ستجد إسرائيل في انضمامها للمتوسطة إنها تدخل من حيث لا تدرى إلى قيود ومحددات لاستخدام القوة الإقليمية ، وصياغة نظام أمني جديد لن يسير وفق أهوائها الأمنية ، بل سيقصص قدراتها النووية ، ومن المحتمل أن يقتنعها بضرورة التخلص منها ، كما أن نظام الأمن والتعاون بجناحه الأوروبي يوفر - كما لم يحدث من قبل - رادعا أمام الضغوط القهرية الإسرائيلية لتحقيق مصالحها ، خاصة وأنه سيكون أمام إسرائيل أحد خيارين : إما أن تقبل عضوية النظام الإقليمي المتوسطي برمته ، وبالتالي تتحمل أعباءه الأمنية أو تتحمل العزلة الدولية بتكلفتها الاقتصادية والسياسية .

كما يجب ألا يغيب عن مخططي السياسة الدفاعية المصرية دور مجموعة أوروبا المتوسطية في توفير التكنولوجيا العسكرية المتقدمة بتكلفة أقل والتعاون في مجال التسليح . وفي نفس الوقت إمكانية قيامها بالضغط على باقي مجموعة السوق الأوروبية ، لمنع امداداتها العسكرية الهجومية عن إسرائيل ، وبالتالي يزداد العائد على السياسة الدفاعية المصرية ، خاصة إذا كان هذا النظام الأمني الجديد بأبعاده ومواقفه المنتظرة يرفع التكاليف والحاجز ، بين الترتيبات الأمنية المتعارضة والسياسات الدفاعية المتصالحة في المنطقة ، ولكن يبقى أن تكون المشاركة المصرية الدفاعية لهذا التحالف الإقليمي مشروطة بتحقيق الحد الأدنى من الأمن الجماعي لدول البحر المتوسط ، وأن تربط مصر بين هذه للمشاركة الأمنية وبين أن يتم نزع السلاح النووي الإسرائيلي ، وأن يكون الهدف الأساسي من تلك المشاركة كفالة الوقاية والحماية اللازمتين لمصر والدول العربية الأخرى من التفوق العسكري الإسرائيلي العام .

وإذا كانت هناك دعاوى مضادة بأن المتوسطية ستؤدي إلى انقسام الدول العربية في المنطقة ، فإن نفس الطرح يقال من باب أولى عن الشرق أوسطية ولكن تتميز المتوسطية بقدرتها على التوسع في اتجاه البحر الأحمر وأمنه ، والخليج العربي في ظل المصالح الحيوية التي لا تخفى عن الدول الأوروبية .

وبذلك يتسع مفهوم أمن البحر المتوسط ليشمل باقي الدول العربية الأخرى وهو منحى من الممكن لاعتبارات استراتيجية عديدة ، أن يتم تحقيقه على عكس الموقف في مفهوم منطقة الشرق الأوسط لمفوضه الجغرافى وتعدد متناقضاته .

القوة العسكرية المصرية وأثر التحولات الاستراتيجية على الدور الإقليمي لمصر

إن القوة العسكرية التي يمتلكها أى مجتمع ، تعتبر مركز ومحور باقى القوى الشاملة للدولة ، فهي رأس الحرية التي أمنت العمل الوطنى وحمت الحدود وحقت تلاحم كل المقومات التي تؤلف الكيان الوطنى ، فالقوة العسكرية هي نقطة الالتقاء بين المشروع الوطنى السياسى وبين الجهاز

المنوط به مهام التأمين ، ولذا فإن طبيعة وأبعاد وجوهر القوة العسكرية يتأثر بمختلف التحولات الاستراتيجية الداخلية والخارجية .

ولقد جاءت التسعينيات من هذا القرن بالعديد من التحولات الاستراتيجية المؤثرة على بناء وطبيعة وأبعاد القوة العسكرية المصرية والتي نوجزها فيما يلي :

- تطور التسليح الإسرائيلي في ظل اتفاقيات ومعاهدات السلام .
- أبعاد نظرية الأمن والعقيدة العسكرية الإسرائيلية في ظل التسوية السياسية .
- أبعاد التعاون العسكري الإسرائيلي الخارجي .
- دور إسرائيل في المنطقة على المستوى الإقليمي (تركيا / أثيوبيا / جزيرة حنش) .
- دور دول الجوار الجغرافي (إيران / تركيا / أثيوبيا) .

وسوف نعرض بالدراسة التحليلية لأبعاد هذه التحولات الاستراتيجية وتأثيراتها على المنطقة العربية ، سواء على المدى المنظور أو المتوسط والبعيد .

أولا : تطور التسليح الإسرائيلي (١٩٩١ - ١٩٩٥) :

خلال احتدام أزمة الخليج الثانية وحرب عاصفة الصحراء التي شنتها قوات التحالف الدولي لتحرير دولة الكويت يناير/فبراير ١٩٩١ ، شهدت القوة العسكرية الإسرائيلية عقد عدة صفقات تسليحية ارتبطت بعضها ببعض الصيغ العامة التي طرحت في ذلك الوقت لما سمي بتركيبات الأمن في المنطقة (٣٦) . مما أدى إلى تطورات كمية وكيفية في تسليح الجيش الإسرائيلي ، والذي استطاع استغلال واستثمار تداعيات حرب الخليج الثانية في تعظيم حجم التهديدات التي يتعرض لها الأمن الإسرائيلي ، ومن ثم استطاع الحصول على أنظمة تسليحية متطورة لم يشهد إقليم آخر في المنطقة دخولها إضافة إلى نوعيات متقدمة من الذخائر الذكية الموجهة التي نجح أداؤها خلال هذه الحرب ، ومن خلال الطرح الإسرائيلي لأهمية عدم الأخلاخ بالتوازن العسكري القائم في المنطقة في إطار الصراع العربي الإسرائيلي تحت زعم وجود مشكلة أمن في الخليج ، حصلت على منظومات تسليح أخرى من الترسانة الأمريكية خاصة من مخازن الطوارئ الأمريكية دون أي عيب إضافي على ميزانية الدفاع الإسرائيلية ، كما شهد عام ١٩٩١ تضاعف لميزانية الدفاع الإسرائيلية ثم إزديادها عام ١٩٩٢ بما يقدر ١٥٨,٦ مليون دولار ليصل حجم الإنفاق العسكري الإسرائيلي إلى ٦,٨٢ مليار دولار وهو ما يوازي ست مرات حجم الإنفاق الدفاعي لمصر عن نفس الفترة (٣٧) . واستمر معدل إزدياد الإنفاق العسكري الإسرائيلي خلال الأعوام التالية . والجولون رقم (١) المرفق يوضح تطور القوة العسكرية الإسرائيلية خلال أعوام ١٩٩١ - ١٩٩٥ ، ومن خلال الدراسة التحليلية لهذا الجدول فضلا عن صفقات التسليح الإسرائيلية ونشاطها العسكري خلال نفس الفترة نجد الآتي :

١- على مستوى القوة البشرية :

برز ثبات حجم القوة البشرية العاملة في القوات النظامية الإسرائيلية ولكن مع السعي لتطوير وتحسين الأداء ورفع مستوى التأهيل ، والاستمرار في تنفيذ خطط إعادة هيكلة للجيش الإسرائيلي طبقاً لبرنامج نفذ على مدى أربع سنوات (١٩٩٢-١٩٩٥) تم بمقتضاه إحالة ثلاثة آلاف ضابط للتقاعد والاستفادة بنظم الإدارة الحديثة وإلغاء الوحدات النسائية وتوزيعها على مختلف الأسلحة الأخرى وتم ضغط إنفاق الوحدات " غير المقللة " بصورة جذرية (٣٨).

٢- القوات البرية :

تركز الاهتمام في زيادة القدرة النوعية لدبابات القتال الرئيسية ، من خلال التخلص من عدد كبير من الدبابات القديمة وإحلالها بالدبابات الإسرائيلية طراز ميركافا (١ ، ٢ ، ٣) والذي وصل حجمها في داخل الجيش الإسرائيلي إلى ٢٧٪ من إجمالي دبابات القتال وذلك لزيادة قوة الصدمة والقدرة العالية على المناورة وخفة الحركة ، كما برز الاهتمام بتطوير قطع المدفعية وراجمات الصواريخ الميدانية بزيادة خفة حركتها ودقة توجيه النيران وتنوع الذخائر التي تستخدمها مع التوسع أيضاً في حجم قوات الإبرار الجوي .

٣- القوات الجوية :

تم العمل على زيادة فعالية القوات الجوية الإسرائيلية من خلال توفير قدرات كمية ونوعية من الطائرات والتي تتميز بكون المدى واستخدام الذخائر الذكية الموجهة والسرعات العالية ، فضلاً عن الاهتمام بتوفير الطائرات الموجهة بدون طيار متعددة الأغراض (الاستطلاع - الحرب الإلكترونية - تدمير بعض البنى التحتية... الخ) كما زاد حجم نوعية طائرات الهليكوبتر المسلحة المضادة للدبابات .

٤- القوات البحرية :

تركز التطوير على امتلاك لنشات الصواريخ بإعداد كبيرة ، وغواصات حديثة يمكنها حمل الصواريخ والتي تطلق من تحت السطح إلى السطح وصناديق الأعغام الكبيرة والصغيرة ، ويتنظر استلام إسرائيل لغواصتين ألمانيتين من طراز (دولفين) خلال عام ١٩٩٧ .

٥- القوة الصاروخية الأرض/أرض :

تولى إسرائيل أهمية كبيرة لتطوير برنامج إنتاج الصواريخ أرض/أرض من طراز أريحا ، وقد أنتجت حتى الآن الصاروخ أريحا -١ ومداه ٤٥٠ كم ، وأريحا-٢ ومداه ٢٦٥٠ كم وجارى إنتاج الصاروخ أريحا-٢ المعدل (أريحا-٣) ومداه ٢٧٠٠ كم (٣٩) ، ويتنظر أن تقوم إسرائيل بتطوير الصاروخ شافيت ليصبح صاروخاً باليستى يصل مداه ٤٥٠٠ كم مما يجعل القوة الصاروخية الإسرائيلية ذات مدايات قارية تصل للهند وباكستان .

فضلا عن سعي إسرائيل لامتلاك منظومة متكاملة من الصواريخ المضادة للصواريخ لمختلف المديات القريبة والمتوسطة والبعيدة تشمل الصاروخ الأمريكي بلتريوت ، والأسرائيلي أرو ، وجرى إنتاج الصاروخ الموجه بالليزر نيوتس (٤٠).

ومن خلال تكامل القدرة الهجومية الصاروخية مع القدرة الدفاعية المضادة للصواريخ في إسرائيل تزداد مصداقية استخدامهما الرادع للصواريخ أرض/أرض وتضعف من الآثار المترتبة على استخدام الصواريخ أرض/أرض ضدها .

٦- القدرات فوق التقليدية :

تمتلك إسرائيل مجموعة متنوعة من الأسلحة والذخائر البيولوجية والكيميائية مع توفر العديد من وسائل الإطلاق (بالمنفعية - بالصواريخ - بالطائرات) (٤١).

٧- القدرات النووية :

استطاعت إسرائيل - طبقا للتقديرات العالمية المختلفة - إنتاج ٢٠٠ قنبلة نووية عيارية (٤٢)، فضلا عن إمتلاكها ٢٠٠ رأس نووية أخرى يمكن تحميلها على صواريخ أرض/ أرض إسرائيلية من طراز أريحا-١ ، أريحا-٢ (٤٣) .

٨- البعد الفضائي :

حيث تمكنت إسرائيل من إطلاق عدة أقمار صناعية ، مما أتاح لها قدرات هائلة في مجال الكشف والإنذار والتجسس والاتصالات وأيضا إمكانية توجيه الصواريخ أرض/أرض بدقة عالية.

جدول رقم (١)
تطور القوة العسكرية الإسرائيلية خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ (٤٤)

ملاحظات	حجم القوة بالأعولم					عناصر القوة العسكرية	
	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١		
	١٧٢	١٧٢	١٧٦	١٧٥	١٤١	القوة البشرية	القوات النظامية
	٤٣٠	٤٣٠	٤٣٠	٤٣٠	٥٠٤		قوات الاحتياط
	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٠٤		القوات البرية
	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٨		القوات الجوية
	٩	٩	٩	٩	٩		القوات البحرية
وصل عدد الدبابات الميركافا ١٠١١ طرازات	٤٠٩٥	٣٨٩٥	٣٩٦٠	٣٨٩٠٠	٤٤٨٨	الأسلحة	دبابات القتال
منها ٥٩٠٠ عربة أم ١١٣	٩٨٨٠	٩٤٨٠	٩٤٨٠	٨٤٨٠	١٢٠٠		العربات المدرعة
منها ١١٥٠ ذاتي الحركة	١٨٠٠	١٧٨٤	١٧٨٤	١٥٢٠	٢٠٠٠		قطع المنفعية وراجعات الصواريخ
منها ٢٠٤ من طراز إم-١٦ ، ٩٣ من طراز إم- ١٥	٧٠٠	٧٢٨	٦٦٢	٦٦٢	٦٩٣		طائرات قتالية
منها ٤٢ أباتشي	١١٦	١٧١	٩٣	٩٣	٩٤		هل مملع
	٢٣	١٩	١٩	١٩	١٩	الرئيسية	زوارق صواريخ
	٣	٣	٣	٣	٣		غواصات
	٦,٧ مليار دولار	٧,٢ مليار دولار	٦,٨٤ مليار دولار	٦,٧٦ مليار دولار	٦,١٦ مليار دولار	ميزانية الدفاع	

ثانيا : أبعاد نظرية الأمن والعقيدة العسكرية الإسرائيلية في ظل التسوية السياسية

نتيجة لتطور العملية السلمية ينتظر تآكل العمق الاستراتيجي لإسرائيل الذي اعتمد على الأراضي العربية المحتلة ، مما أضفى مفاهيم أمنية جديدة لإسرائيل وهو ما أطلق عليه " كثافة الأمن " من خلال قيامها بوضع ضمانات أمنية متعددة وبعيدة المدى في اتفاقيات ومعاهدات السلام التي وقعتها حتى الآن ، يبرز فيها التحديد الدقيق للخطوط الحمراء التي لايقبل فيها حشد قوات عربية أو زيادة حجمها عن حد معين بالإضافة إلى متطلبات الإنذار والمراقبة والتحقق...الخ (٤٥) ، واعتمادا على التفوق المطلق النوعي والتكنولوجي للقوة العسكرية الإسرائيلية تحت المظلة الأمريكية غير المحدودة الدعم ، ومن خلال الإدراك الإسرائيلي للتهديدات الحالية والمحتملة والكامنة نجد أن الوثائق الإسرائيلية الصادرة من أحد معاهد البحوث والدراسات الاستراتيجية التابع لهيئة بحوث معلومات الجيش الإسرائيلي (٤٦) وكذا ما صدر في تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية في تل أبيب (٤٧) تؤكد على أن هذه التهديدات تشمل : " التهديد الأصولي، سوريا ، مصر ، إيران ، العراق ، وليبيا " بالإضافة لما سمي الاكتشاف الاستراتيجي (٤٨) حال حصول بعض أطراف عربية على صواريخ أرض/أرض استراتيجية تهدد العمق الإسرائيلي .

ونتيجة لما سبق نجد أن محتوى جوهر نظرية الأمن الإسرائيلي لن يتغير بعد التسوية بل سيظل كما هو نتيجة لعدم وجود متغيرات استراتيجية حادة تؤثر عليها من خلال (٤٩) " الاعتماد على الحدود الآمنة والحفاظ على التفوق النوعي الاستراتيجي لحل مشكلة القلعة في مواجهة للكتلة (٥٠) ، واستثمار الكم الإسرائيلي المحدود بصياغة نوعية متطورة ، كما تعتمد نظرية الأمن أيضا على مبدأ سرعة نقل الحرب إلى أرض الخصم وعدم القتال على أكثر من جبهة في آن واحد والسعى لتقليل الخسائر المادية والبشرية إلى أقل حد ممكن .

أما المبادئ المحتملة التي سوف تعتمد عليها نظرية الأمن الإسرائيلي في ظل التسوية فتشمل(٥١) :

• الاعتماد على الضربة الوقائية ضد القوة الصاروخية للخصم لمنعها من استخدامها ، فضلا عن الاستفادة بالهجوم الصاروخي المفاجئ ضد القواعد الجوية والأهداف الاستراتيجية العربية خاصة في ظل القيود التي تفرضها معاهدة السلام على استخدام وحشد القوات البرية لجميع الأطراف .

• الاعتماد على مبدأ الحرب الاختيارية الإسرائيلية من خلال سرعة القيام بشن العمليات البرية الهجومية الاستراتيجية فور نجاح الحملة الإعلامية الاسرائيلية سواء الإقليمية أو الدولية لامتتاع الرأي العام العالمي بتعرض الأمن الإسرائيلي للتهديد .

• الاعتماد على الحدود المرنة التي تحقق للمتطلبات الأمنية دون الحاجة لحشد قوات أو تركيز جيوش على الحدود من خلال إقامة خط دفاع متقدم (٥٢) يحمل داخله أحدث تكنولوجيا

الأسلحة التدميرية مع تأمين العمق الاستراتيجي والاستعداد لقبول الاختراقات المحدودة مع سرعة احتوائها وتدميرها .

* ضرورة تأمين القدرات الذاتية الإسرائيلية وتوفير أقصى قدر من حرية الحركة لاستخدامها ومنع الدول العربية من امتلاك أى قدرات عسكرية لتهديد إسرائيل .

أما عن الاستراتيجيات العسكرية الإسرائيلية العامة المتوقعة فتشمل :

* نظرية الاستراتيجيات المتنافسة : حيث توجد بإسرائيل لجنة خاصة تسمى بلجنة الاستراتيجيات المتنافسة والتي تخطط لخلق ظروف فى المنطقة تجعل العرب يسعون للعمل كرد فعل لمواجهاتها عندئذ تكون إسرائيل قد خلقت ظروفًا جديدة أخرى مما يتطلب الأمر قيام العرب باتخاذ رد فعل جديد لمواجهتها ... وهكذا .

* نظرية الأسباب المبررة للحرب : حيث تسعى إسرائيل لشن الحرب متى توافرت الظروف الملائمة لها ومن ثم نجد تغير مفهوم (لماذا ومتى ؟) تشن إسرائيل الحرب ليصبح (متى وأين؟) ستشن إسرائيل الحرب بمحض اختيارها وبدافع من رغبته فى فرض إرادتها ومصالحها الحيوية طبقاً لرؤيتها الخاصة .

* استراتيجية اليأس : حيث تسعى إسرائيل لتسارع بعجلة التفوق الكمى والنوعى التكنولوجى فى عدة اتجاهات فى أن واحد بما يبعث اليأس فى القيادة العسكرية للخصم ويمنعها من أى عمل عسكري أو أية مواجهة للمصالح الإسرائيلية .

ثالثاً : أبعاد التعاون العسكري الإسرائيلي الخارجى :

كما سبق أن أوضحنا أن عام ١٩٩٥ وبداية عام ١٩٩٦ قد شهد موجة من الاتصالات العسكرية بين إسرائيل وعدد كبير من دول العالم ، أسفرت عن العديد من اتفاقيات التعاون العسكري تشمل روسيا وألمانيا والهند والبرازيل ورومانيا والأردن وتركيا واليونان وكان آخرها اتفاق إعلان النوايا بين إسرائيل والولايات المتحدة والذي ربما يكون مقدمة للاتفاق على إقامة حلف دفاعى بين الدولتين ، وكل هذا التعاون يتيح لإسرائيل عدة مزايا تشمل :

* زيادة قدرتها وإمكاناتها الاقتصادية من خلال مبيعات السلاح لمختلف الدول .

* زيادة مدى التأثير العسكري فى هذه الدول مما ينعكس على الدول العربية والتي ربما تعتمد فى تسليحها على بعض من هذه الدول .

* زيادة فعالية أعمال المخابرات والتجسس وجمع المعلومات من أنظمة المخابرات لهذه الدول لصالح إسرائيل .

* دعم إسرائيل فى تطوير أبحاثها العسكرية وإنتاج أسلحة جديدة مما يدعم ويمسند القوة العسكرية الإسرائيلية .

* قيام الولايات المتحدة بتوفير الدعم المالي لمشروعات إسرائيل في إنتاج الأسلحة والمعدات المتطورة .

* حصول إسرائيل على أحدث تكنولوجيا التسليح سواء في الترسانة الغربية (الولايات المتحدة) أو في الترسانة الروسية .

* حفاظ إسرائيل على قدرتها الصناعية العسكرية من خلال اتساع نطاق أسواق التصدير الخارجية وفتح أسواق جديدة .

* إمكانيات التكريب المشترك والعمل في مساح عمليات مختلفة واتجاهات جديدة للهجوم على الدول العربية .

* أن تصبح إسرائيل عضوا في حلف الناتو أو حلف دفاعي لتأمين منطقة الشرق الأوسط بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية .

رابعاً : الدور الإقليمي لإسرائيل في المنطقة :

منذ بداية الخمسينات وإسرائيل تسعى لإقامة علاقات خاصة مع دول الجوار الجغرافي للمنطقة العربية (إيران وتركيا وأثيوبيا) وقد نجحت الى حد بعيد في هذه العلاقات ، مما حقق لها تنفيذ استراتيجية جذب الأطراف واستنزاف القدرات العربية في اتجاهات ثانوية مع هذه الدول بعيدا عن النشاط الرئيسي للصراع العربي الإسرائيلي .

وفي حقبة التسعينيات خرجت إيران من إطار هذه العلاقة وإن ظلت تنفذ بصورة غير مباشرة، التوجهات الإسرائيلية ، من خلال تهديدها المستمر لدول الخليج العربي ، واحتلالها لبعض الجزر في مضيق هرمز وإثارة الفلال في بعض الدول العربية ودعمها للإرهاب الدولي مما يجذب الكثير من القوى العربية الشاملة في اتجاه إيران ويشغلها بالضرورة عن إسرائيل ودورها الإقليمي في المنطقة .

أما بالنسبة لأثيوبيا فقد استطاعت إسرائيل وبدعم من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي من التخطيط لإقامة سدود على بحيرة تانا في النيل الأزرق وبخبرات إسرائيلية (٤٠٠ خبير إسرائيلي) (٥٣) مما يهدد الأمن المائي لبوض النيل العربية (مصر والسودان) وربما يتيح لإسرائيل إجراء مقايضة في المستقبل بين دعمها بهيئة لبحر النيل عن طريق مصر أو إثارة المشاكل والتهديدات لها عن طريق أثيوبيا .

بالإضافة إلى ما سبق نجد الدور الإسرائيلي الواضح في دفع أريتريا للاستيلاء على جزر حنيش الكبرى والسيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ويتيح لإسرائيل حرية الحركة المائية في هذه المنطقة ويجعلها تهدد بصورة غير مباشرة الملاحة في قناة السويس ويضيف قيودا على

حرية الحركة المتاحة لمصر إذا أرادت أن تتخذ أى إجراءات فى المستقبل ضد إسرائيل وحركتها فى قناة السويس أو فى البحر الأحمر (٥٤) .

ولكن بالمسبة لتركيا فقد بات الأمر واضحا فى ظل اتفاقيات التعاون العسكرى الإسرائيلى التركى والموقعة فى فبراير وأغسطس ١٩٩٦ والذى يشمل أعمال التدريب والمعلومات والنشاط البحرى والجوى مما يؤدى إلى تشتت جهود القوات السورية ويتيح لإسرائيل إمكانيات الهجوم عليها من اتجاهات غير تقليدية فضلا عن التهديد الماتى لسوريا ، وربما يكون ذلك الاتفاق ضمن ترتيبات أمنية أمريكية للمنطقة يدخل فى إطارها حلف الناتو خاصة وأن تركيا أحد أعضائه وغير مسموح لها إجراء أية اتفاقيات عسكرية تتناقى مع مصالح وأهداف الحلف وبالتالي تكون هناك موافقة غير مباشرة على انضمام إسرائيل للحلف ومن ثم تصبح إسرائيل محور الترتيبات الأمنية فى المنطقة .

خامسا : دور دول الجوار الجغرافى :

من المملم به ، أن مصر وإيران وتركيا دول إقليمية رئيسية فى منطقة الشرق وكان لها أكبر الأثر فى التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية فى هذه المنطقة ، وتتميز الدول الثلاث بأن لكل منها طموحات إقليمية واسعة (٥٥) فطلى مر العصور كانت كل منها تمد بصرها إلى ما وراء حدودها ولذلك شهدت المنطقة وبخاصة بعد اندلاع حرب الخليج الثانية ، محاولات محمومة من جانب الدول الثلاث لإعادة هيكلة دورها الإقليمى وتدعيمه ، وبالطبع لم تكن أثيوبيا أيضا بمنأى عن تحقيق مصالحها الحيوية فى منطقة القرن الأفريقى وإن كانت لاتحسب كدولة ذات دور إقليمى .

فلقد أن إيران تسعى لفرض سياستها على المنطقة بالقوة ومن ثم قامت بتبنى سياسة إعادة تسليح قواتها وبناء مسمى قوات الحرس الثورى ، وسعت لدعم مركزها فى العالم العربى ، سواء من خلال العمل على زعزعة استقرار الدول الرئيسية فى المنطقة - وبخاصة مصر - عن طريق تصدير الثورة الاسلامية الشيعية إليها ، أو من خلال دعم وجودها المادى فى الخليج العربى عبر الاستيلاء على جزيرة أبو موسى وطلب الكبرى والصغرى (٥٦) ، فضلا عن أن لإيران مصالح استراتيجية بعيدة المدى فى الخليج العربى مع وجود أعداد كبيرة من السكان الشيعة فى دول المنطقة ومن المحتمل أن تؤدى المنازعات المستقبلية المتوقعة حول النفط والغاز الطبيعى مع السعودية وقطر إلى اتجاه إيران نحو فرض تطلعاتها بالقوة ، ذلك أن هناك موارد ومنشآت نفطية حيوية فى المملكة السعودية تقع على بعد ١٥٠ كم فقط من الساحل الإيرانى ، الأمر الذى قد يتيح لإيران لبتزاز المملكة عبر التلويح بإمكانية شن هجمات صاروخية ضد تلك المنشآت .

كما تثير إيران بعض المخاوف نظرا لاحتمال امتلاكها لأسلحة نووية من خلال بعض الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى وبالتعاون مع خبراء ألمان وفرانسيسين (٥٧) ولذلك نجد

أن إيران تطرح نفسها كقوة إقليمية بارزة في منطقة الخليج وتطالب بخروج القوى الأجنبية عن مجال قضايا الأمن في المنطقة وتدعو إلى حل مجلس التعاون الخليجي وتقتترح إقامة نظام أممي تشارك فيه إيران وتكون لها اليد العليا به باعتبارها أكبر قوة إقليمية .

أما تركيا فقد أعلن تورغوت أوزال في ٣٠ أكتوبر ١٩٩٢ في خطاب له أمام مؤتمر القمة للشعوب الناطقة باللغة التركية أن القرن القادم سيكون قرنا تركيا ، قرنا للتوحيد وإعادة مجد الأمة التركية المجيدة (٥٨) وتزامن مع هذه الخطاب تحرك تركي استهدف تنشيط الدور التركي وخلق التوازن في التوجه الخارجى بين الدائرة الإسلامية بمعناها الشامل والدائرة الغربية ، من خلال سعى تركيا لتدعيم نفوذها في دول آسيا الوسطى وفي المنطقة العربية ، ومن ثم الظهور أمام الغرب كحلقة وصل بين أوروبا والشرق بأمل للتعويض عن تدهور مكانتها الاستراتيجية بعد انتهاء الحرب الباردة .

ولقد حصلت تركيا من جراء موقفها في حرب الخليج الثانية على مساعدات عسكرية واقتصادية كبيرة فضلا عن الاستعادة الجزئية لأهميتها الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة والغرب وقد أكد ذلك جافير سكرتير حلف الناتو (٥٩) وهو الأمر الذى أستغله الأتراك فى المطالبة بأن يكون لتركيا دور فى القرارات التى مستخذ فى شأن مستقبل المنطقة مستغلة فى ذلك ورقى المياه والأكراد .

ويدخل فى هذا المسعى أيضا زيارة نجم الدين أربكان فى أغسطس ١٩٩٦ لإيران وتوقيع عقد بقيمة ٢٠ مليار دولار لتزويد تركيا بالغاز الإيراني وما سببته على ذلك من تحسين العلاقات التركية الإيرانية وتنسيق جهودهما على حساب دول المنطقة ، والتطورات العسكرية فى تركيا سارت فى اتجاه تكريس الخلل القائم لصالحها فى موازين القوى العسكرية فى مواجهة الدول العربية مدفوعة باعتبارات تعظيم المكانة والنفوذ فى البيئة الإقليمية والتى ينتظر تكثيفها خلال الأعوام القليلة القادمة بموجب الخطط الموضوعه والمعلنة والسياسية العسكرية المتبعة من جانب القيادة التركية .

أما عن الدور الأثيوبي فإنها تسيطر على منابع النيل الأزرق الذى يغذى مصر بحوالى ٨٠٪ من احتياجاته المائية ، ومن ثم تصبح أثيوبيا أداة رئيسية للضغط على مصر ومحاصرتها من الجنوب ، كما تمثل أيضا تهديدا مؤثرا على قضية جنوب السودان حيث يقوم - بدعم من إسرائيل وبعض الدول الغربية - بتقديم المعونات العسكرية والمالية للسودانيين الجنوبيين رغبة منها فى الاحتفاظ بهذه القلائل للضغط بها على كل من السودان ومصر (٦٠).

كما تمثل أثيوبيا من خلال أقليم اريتريا موقعا استراتيجيا هاما لإسرائيل على البحر الأحمر فى مواجهة كل من المملكة السعودية واليمن ، ويمثل هذا الموقع المنفذ الوحيد - بخلاف إيلات- الذى يسمح لإسرائيل بالتواجد المندى والعسكرى فى البحر الأحمر .

ومن كل ما سبق نجد أن تركيا وإيران يتنافسان لدور إقليمي في المنطقة ولكنهما يواجهان صراعات إقليمية فتركيا في نزاع مع اليونان حول بحر أيجه والجزر الموجودة فيه ، أما إيران فهي في نزاع مع الإمارات حول الجزر الثلاث في الخليج العربي التي قامت باحتلالها فضلا عن نزاعها التاريخي مع العراق ، وكذلك أثيوبيا والتي تواجه صراعات في منطقة القرن الأفريقي ومشكلات اقتصادية متفاقمة .

لذا يمكن القول بأن مصر - وإن كانت تعاني من مشكلات اقتصادية - إلا أن لديها مصادر قوة نسبية أفضل من هذه الدول ، فهي تتمتع بعلاقات طيبة مع أهم بلدان المنطقة ولها شبكة علاقات دولية متميزة بالإضافة إلى تماسكها ووحدتها الداخلية وهو ما لا تتمتع به هذه الدول مما يتيح لها أن تلعب دورا إقليميا فعالا .

السياسة الدفاعية المصرية على ضوء التحولات الاستراتيجية وتأثيرها على الدور الإقليمي

بعد أن تم إجراء الدراسة التحليلية لأبعاد التحولات الاستراتيجية الإقليمية المؤثرة على بناء وطبيعة وأبعاد القوة العسكرية المصرية في ظل الدور الإقليمي المصري ، نجد أن تأثير وفاعلية أي قوة إقليمية يرتبط دائما بوزن هذه القوة العسكرية والاقتصادي كما يرتبط بتقلها الحضاري ووضعها الجيوبوليتيكي ، ولذا فإن حقائق التاريخ تؤكد أن مصر كانت دوما القوة الإقليمية المؤثرة والفاعلة في منطقة الشرق الأوسط ، ولكن منذ قيام إسرائيل تواجه مصر صراعا إقليميا وتحديا عقائديا في ظل الصدام المستمر بين السياسة الإسرائيلية لفرض الأمر الواقع والمصالح الحيوية والغايات العليا لها بالقوة العسكرية في مواجهة المصالح الحيوية العربية والمصرية ، إلا أن فترة التسعينيات قد جاءت بتحولات استراتيجية مختلفة بعضها ناجم عن تغيرات في البيئة الإقليمية والبعض الآخر عن التحولات في البيئة الدولية ، ولذلك كانت المشكلة المطروحة للبحث هو كيف تحقق السياسة الدفاعية المصرية - في وسط هذا الخضم الهائل من التحولات الاستراتيجية - مبادئ التوازن والردع في مواجهة مصادر تهديد لدورها الإقليمي ؟

تسعى السياسة الدفاعية المصرية للحفاظ على قدرتها وقوتها العسكرية على المستوى التقليدي نظرا لأن السلاح التقليدي إحدى حلقات سلم " التصعيد المتدرج " للصراع ومن ثم العمل من خلال الإقليم العربي ككل لإقامة الرادع التقليدي لتحقيق أمن الدول العربية وذلك من خلال الاعتماد على قوات ردع صاروخية متكاملة متوسطة وبعيدة المدى ذات رؤوس تقليدية وفوق تقليدية فضلا عن قوات جوية متطورة في التسليح والمدى والأمكانيات ، بالإضافة إلى وجود قوة ردع منقولة جوا قادرة على العمل الفوري ضد أي عدائيات لحين اتمام الحشد الاستراتيجي العسكري لباقي القوات العربية ولذلك يجب أن تركز السياسة الدفاعية المصرية على الاعتماد على أربعة مبادئ رئيسية (٦١) تتمثل في تحقيق التقوية الذاتية الفعالة ، إبراز الدور المصري

الإقليمي ، وخلق نكتل إقليمي حول الإرادة المصرية ، ثم تحقيق تكامل عناصر الردع والدفاع والتوازن والتعاون ، ولذا فإن السياسة الدفاعية المصرية تقوم بالآتي :

١ - في إطار الدائرة العربية :

السعي لتطوير إعلان دمشق ووضع موضع التنفيذ بما يضمن تأمين منطقة الخليج العربي ضد التهديدات الرئيسية وتحقيق فعالية القوة العسكرية العربية ، مع دعم سوريا في موقفها التفاوضي مع إسرائيل وصولاً لتسوية شاملة وعادلة في المنطقة ، مع إيجاد إجماع عربي لمواجهة أفراد إسرائيل بالقدرة النووية في المنطقة، في ظل التغلب أو على الأقل تضيق الفجوة التكنولوجية مع إسرائيل من خلال إقامة قاعدة صناعية عسكرية عربية متقدمة وزيادة الإمكانات البحثية في المجال العسكري ، وتوفير الموارد المالية اللازمة للتمويل مع وضوح استراتيجية التصنيع الحربي العربية بعد أن يتم كسر حاجز عدم الثقة بين الدول العربية المتعانه واستغلال مقومات التصنيع الحربي المتوفرة حالياً في هذه الدول .

٢ - في إطار الدائرة الأفريقية :

الحفاظ على العلاقات العسكرية بين الدول الأفريقية الرئيسية خاصة في منطقة حوض نهر النيل والدائرة الخاصة بأمن البحر الأحمر الذي يتيح لمصر قدرة عالية على الحركة الدولية والإقليمية ويزيد من حجم التعاون العسكري ويحقق أهداف الأمن القوى المصري والعمل مع منظمة الوحدة الأفريقية ومنظماتها المتخصصة وتقديم الدعم العسكري (أسلحة ومعدات وتدريب) للدول الأفريقية طبقاً للإمكانات المتاحة .

٣ - في إطار دائرة البحر الأبيض المتوسط :

تركز السياسة الدفاعية المصرية على الروابط والعلاقات مع دول حوض البحر المتوسط خاصة التي لها القدرة على التأثير في السياسة الدولية والتي يمكن أيضاً الاستفادة بها في الضغط على إسرائيل للتخلي عن استراتيجيتها النووية ، ولأنّ تركّز مصر على مبدأ حل المنازعات في حوض المتوسط بالطرق السلمية والاستعداد للمساهمة في حفظ السلم والأمن به .

٤ - على المستوى الدولي :

ننذ استخدام القوة في العلاقات بين الدول وعدم التهديد باستخدامها ، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى مع احترام النظم السياسية والاجتماعية السائدة وتفضيل صيغ التعاون الإقليمي والدولي والسعي لحل وتسوية المنازعات عن طريق المفاوضات أو المساعي الواسطة أو التوفيق أو التحكيم ، والاستفادة بمكانة مصر الدولية وحفاظها على مبادئها في الحصول على أحدث تكنولوجيا التسليح وبناء القوات المسلحة عن قناعة بأهمية الأمن القومي المصري لضمان أمن الإقليم .

٥ - لمواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة :

يلزم أن تبذل السياسة الدفاعية المصرية قصارى جهدها لحصار انتشار أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية فى المنطقة من خلال تبني عدة سياسات مختلفة تشمل المقيضة على توقيع إسرائيل على اتفاقيات حظر انتشار السلاح النووى فى مقابل قيام مصر بالتوقيع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ، مع العمل على بناء إجراءات الثقة والتحقق والتأكد والتي بناء عليها يمكن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الإقليم العربى فى إطار ضمانات دولية وكذا تشجيع دول الإقليم العربى والشرق أوسطى على قبول إجراءات الشفافية والأمن الإقليمى لضمان عدم إعتداء دولة على الأخرى لتوفير المناخ الذى يسمح بإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل. مع الاستفادة بالعلاقات المصرية الخارجية مع الدول العربية والإسلامية والأفريقية والأوروبية .

ومن هنا نأتى للمبادئ والأسس والاعتبارات الرئيسية التى تضمن نجاح السياسة الدفاعية المصرية لتحقيق الأهداف التى تصبو إليها وتشمل هذه المبادئ (٦٢) .

١ - توفير إذار مبكر ومعلومات دقيقة عن التهديدات الرئيسية والثقوية للأمن القومى المصرى من خلال الاعتماد على جهاز استطلاع ومخابرات استراتيجى فعال .

٢ - تحقيق المفاجأة الاستراتيجية بالاستفادة من الخبرات والدروس الناتجة عن الحروب المعاصرة .

٣ - إحراز السيطرة الجوية المحلية لضمان النصر فى أى صراع عسكرى مقبل.

٤ - توفر منظومة متكاملة للدفاع الجوى ضد الطائرات وضد الصواريخ بأنواعها ومدياتها المختلفة.

٥ - التعاون الاستراتيجى الشامل مع الدول الصديقة لمواجهة التهديدات المشتركة .

٦ - التخطيط الدقيق الموقوت والمستمتر للاستعداد لمواجهة الصراع المسلح .

٧ - نظام قيادة وسيطرة على المستوى السياسى العسكرى يحقق السيطرة الكاملة على القوات المسلحة فى السلم والحرب .

٨ - الاهتمام بمنظومة المعلومات والقيادة والسيطرة والاتصالات والحاسب على المستوى الاستراتيجى التعميمى سواء فى السلم أو الحرب .

٩ - استمرار تنمية وتطوير قاعدة التصنيع العسكرى فى مصر لتلبية المتطلبات الأساسية لعمليات تطوير وتحديث منظومات التسلح فى مختلف أفرع القوات المسلحة .

♦ الهوامش والمصادر ♦

- ١ - علي الدين هلال (دكتور) - التغيير في النظام العربي : كيف ولماذا ؟ - جريدة الحياة - لندن الصادرة في ٣٠ يونيو ١٩٩٢.
- ٢ - محمد عبد السلام - الصراعات العربية العربية - كراسات استراتيجية - العدد ٢٣ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .
- ٣ - محمد أبو الفضل - النزاع بين قطر والبحرين - مجلة السياسة الدولية العدد ١١١ في يناير ١٩٩٣ (ص ٢٢٧ - ٢٣٠) .
- ٤ - محمد مصطفى شحاته - مشكل الحدود السعودية - دار الفنامه - السعودية - ١٩٩٢ (ص ٧٧ - ٨٥) .
- ٥ - يولا البطل - الميزانية العسكرية الاسرائيلية في ٣٥ عاما - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - ١٩٩١ .
- ٦ - جريدة الحياة - في ١١ مايو ١٩٩٥ (ص ١ ، ص ٦) .
- ٧ - التوازن العسكري - المعهد الدولي بلندن للدراسات الاستراتيجية - ١٩٩٦ .
- ٨ - جريدة معارف في ٢٦ ابريل ١٩٩٦ (ص ٧) .
- ٩ - مجلة انصر - عدد يناير ١٩٩٦ (ص ٤٤ وما بعدها) .
- ١٠ - World Military Balance - 1155 , 1995 (P.P. 128 - 129)
- ١١ - جريدة هآرتس في ١٧ مارس ١٩٩٦ (ص ٢) .
- ١٢ - جهاد عوده (دكتور) وأشرف راضي - صراعات غير تقليدية : أشكال جديدة للعنف في الشرق الأوسط - كراسات استراتيجية - العدد ٣٧ - ١٩٩٦ ، مركز الدراسات السياسية بالأهرام (ص ٢٥) .
- ١٣ - جريدة الاهرام - ١٢ فبراير ١٩٩٦ (ص ١ ، ص ٨) .
- ١٤ - أشرف راضي - القرن الأفريقي : من النزاع الإقليمي إلى المنازعات الأهلية - مجلة السياسة الدولية العدد ١٠٥ (في يوليو ١٩٩١) .
- ١٥ - Sipri Year Book 1992 - Part V (Arms Control Initiatives) (P.140)-١٥

١٦- مراد إبراهيم الدسوقي - السيطرة على التسلح في الشرق الأوسط - كراسات استراتيجية العدد ٤٢ - ١٩٩٦ ، مركز الدراسات المياسية والاستراتيجية بالأهرام (ص ص ١١ - ١٢) .

١٧- Frank Barnaby - The Role and Control of Weapons in the 1995, - London , 1992 (P.P. 35-37)

١٨- ICSS - Arms Control and the New Middle East Security Environment . No: 23, 1994 (P.P.109-132)

١٩- مراد إبراهيم الدسوقي - السيطرة على التسلح في الشرق الأوسط - مصدر سابق (ص١٤) .

٢٠- Anthony Cordesman - Changing Patterns in the Arab - Israeli Balance - INSS , 1995 (P.43)

٢١- عبد المنعم سعيد (دكتور) - أحمد إبراهيم محمود - ضبط التسلح التقليدي في الشرق الأوسط - كراسات استراتيجية العدد ٢٩ - ١٩٩٥ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (ص٢٥) .

٢٢- Semeth Caruse - Missiles in the Middle East : A New Threat to stability - The Washington Institute For Near East Policy - June 1991 No:6 (P..P.11-12)

٢٣- مصطفى علوي - نزاع السلاح وتصوية الصراع العربي / الإسرائيلي - مجلة السياسة الدولية العدد ٥٩ يوليو ١٩٧٨ .

٢٤- حديث وزير الدفاع المصري - المشير محمد حسين طنطاوي للتلفزيون المصري في ٧ أكتوبر ١٩٩٤ .

المؤتمر الصحفي لوزير الدفاع المصري في التتريبات المشتركة البحرية (كليوباترا ٩) في مارس ١٩٩٦ .

٢٥- إعلان وزير الدفاع المصري في المناورة الاستراتيجية للقوات المسلحة عام ١٩٩٤ (١٩ - ٢٣ سبتمبر) .

٢٦- نص إعلان دمشق - مجلة المياسية الدولية العدد ١٠٤ الصادر في أبريل ١٩٩١ (ص ص ٧٤ - ٧٥) .

- ٢٧- أحمد عبد المعطي - إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب - مجلة السياسة الدولية للعدد ١٠٤ أبريل ١٩٩١ (ص ٦٩) .
- ٢٨- حديث للأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود وزير الدفاع السعودي لمجلة الحرس الوطني - عدد مارس ١٩٩٤ (ص ٦) .
- ٢٩- النخوة العسكرية العراقية الثالثة - معركة الفاو - بغداد في الفترة من ١٩ - ٢٢ سبتمبر ١٩٨٨ .
- ٣٠- النخوة العسكرية لحرب الخليج الثانية - الرياض - في الفترة من ٢٦ - ٣١ مارس ١٩٩٢ .
- ٣١- ندوة غزو الكويت - أبو ظبي - في الفترة من ١١ - ١٥ مايو ١٩٩٥ .
- ٣٢- محمد عبد الوهاب الساكت - الأمين العام لجامعة الدول العربية - دار الفكر العربي - القاهرة - ٢ / ١٩٨٦ (ص ٣٩٤) .
- ٣٣- التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩١ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - ١٩٩٢ (ص ٥١٨) .
- ٣٤- محمد عبد السلام - قضايا ضبط التسليح في المفاوضات متعددة الأطراف - بحث مقدم للمؤتمر الاستراتيجي الرابع : السلام وخيارات المستقبل العربي - القاهرة من ٢٦ إلى ٢٨ مايو ١٩٩٦ (ص ١٤) .
- ٣٥- عبد المنعم سعيد (دكتور) - الشرق الأوسط بعد السلام : نظرة عامة على المفاوضات - مجلة السياسة الدولية للعدد ١١٥ في يناير ١٩٩٤ (ص ١٥٥) .
- ٣٦- التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٢ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - ١٩٩٣ (ص ٤٥٤) .
- ٣٧- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - التقرير الاستراتيجي العربي عن عام ١٩٩١ - (ص ٢٢٦) .
- ٣٨- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - المصدر السابق (ص ٢٢٨) .
- ٣٩- Stuart A. Cohen & Eliyahu Kanovsky and Efraim Inbar - Military , Economic and Strategic Aspects of The Middle East Peace Process- BESA (P.11)
- ٤٠- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - ملف الأهرام الاستراتيجي - العدد رقم ٨ لعام ١٩٩٦ (ص ٢)

- ٤١- زكريا حسين (دكتور) الترملة النووية الإسرائيلية : التهديد والمواجهة - كراسات استراتيجية العدد رقم ٢٨ في أبريل ١٩٩٥ (ص١٤) .
- ٤٢- ممدوح حامد عطية (لواء.أ.ح) البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي - الهيئة العامة المصرية للكتاب - القاهرة - العدد ٢١ - ١٩٩٦/١ (ص ١٣٨) .
- ٤٣- مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام - التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٤ (ص ١٦٢) .
- ٤٤- The Military Balance (IISS) -1991 to 1996
- ٤٥- البروفيسور الإسرائيلي دور - دراسة استعداد فكري لمستقبل إسرائيل - نشرت في كتاب تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية بعد ٣٥ عاما - مؤسسة الأبحاث الفلسطينية - ص ٥٩ ومابعدا.
- ٤٦- مجلة روز اليوسف - القاهرة - العدد ٣٤٩٠ الصادر في ١٩٩٥/٥/١ (ص١٤) .
- ٤٧- هيثم الكيلاني - مقال من جيوش الحرب إلى جيوش السلام في الشرق الأوسط - جريدة الحياة في ١٤/٢/١٩٩٦ (ص ١٧) ، شيمون بيريز - الشرق الأوسط الجديد (ترجمة : محمد حلمي) الأهلية للنشر والتوزيع - الأردن - ١٩٩٤ - (ص ص ٣٦ - ٣٧ ، ٤١) .
- ٤٨- طه المجنوب - السلام الإسرائيلي بين ضبط الأمن والابتزاز النووي - جريدة الأهرام في ٢ أبريل ١٩٩٥ (ص٥) .
- ٤٩- Ariel Levite - Offense and Defense in Israeli Military Doctrine, Jaffee Center For Strategic Studies, Tel Aviv University - 1992 (P.58 & P.161)
- ٥٠- وهى مقولة بن جوريون لموشي (Ibid , P.P. 65 - 66)
- ٥١- Shlomo Gazit & Zeev Eytan - The Middle East Military Balance (1994-1995) , Jaffee Center For Strategic Studies , 1995 (p.p.154 158)
- ٥٢- Ibid (p, 195 & p . 191)
- ٥٣- جريدة الحياة - للصادرة في ٢٥ يوليو ١٩٩٦ (ص ٦) .
- ٥٤- جريدة الشرق الأوسط - للصادرة في ٥ مارس ١٩٩٦ (ص٧) .

- ٥٥- منى مكرم عبيد - إشكاليات التنافس الإقليمي بين مصر وإيران وتركيا - جريدة الحياة - لندن الصادرة في ٤ سبتمبر ١٩٩٦ - العدد رقم ١٢٢٤٥ (ص ١٧ عامود ١)
- ٥٦- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٢ - صادر ١٩٩٣ (ص ١٤٤) .
- ٥٧- نور أحمد عبد المنعم نور - البرنامج النووي الإيراني - مجلة الدفاع المصرية - العدد ١١١ في أكتوبر ١٩٩٥ .
- ٥٨- منى مكرم عبيد - إشكاليات التنافس الإقليمي بين مصر وإيران وتركيا - مصدر سابق (ص ١٧ عامود ١ ، ٢)
- ٥٩- قراءات استراتيجية - العدد السابع في يوليو ١٩٩٦ (ص ص ١٤ - ٢٠) - الناتو في مرحلة التحول .
- ٦٠- زكريا حسين (لواء أ. ح) - السياسة العسكرية المصرية في التسعينيات - الهيئة العامة للإعلامات - القاهرة أكتوبر ١٩٩٣ (ص ١٩٧) .
- ٦١- المصدر السابق (ص ٢٣٢) .
- ٦٢- وليام و . كاوفمان - السياسة العسكرية والأمن القومي - مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة برنستون - ١٩٩٠ .
- ، مركز الدراسات الاستراتيجية بلندن لعام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ - التوازن العسكري - صادر في عام ١٩٩٦ .
- ، زكريا حسين (لواء أ. ح) - السياسة العسكرية المصرية في التسعينيات - مصدر سابق (ص ص ٢٤٦ - ٢٤٧) .

الاقتصاد المصرى
والتفاعلات الاقتصادية
الإقليمية

عبد الفتاح الجبالى
أحمد السيد النجار

١ - الاقتصاد المصري وتحديات التسوية

عبد الفتاح الجبالي

" إن مصر قادت العالم العربي ، أربعين عاما ، ووصلت به الى الهاوية . فانتظروا حال المنطقة اقتصاديا عندما تتولى إسرائيل زمام القيادة للشرق الأوسط " تلك إحدى العبارات الشهيرة التي رددتها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شيمون بيريز أثناء قمة الدار البيضاء ، وهي تعكس الإشكاليات الرئيسية المطروحة على بساط البحث ، خاصة مع دخول التسوية السياسية للصراع العربي/الإسرائيلي مرحلة جديدة تماما ، قوامها الاعتماد على " القمم الاقتصادية لبلدان المنطقة " باعتبارها الآلية الأساسية للتعاون الاقتصادي . انطلاقا من المقولة التي ترى " إن السلام هو الاقتصاد " على حد تعبير رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي بنيامين نتانياهو " في ختام إحدى محادثاته مع العاهل الأردني (١٩٩٦/٨/٦) .

إذ إن انطلاق قمة الدار البيضاء ، أواخر عام ١٩٩٤ ، قد أعطى زخما هائلا لهذه الآلية ، وأدى الى تجاوز صيغة مدريد أي لجنة للتنمية الاقتصادية متعددة الأطراف ، وبقيادة الاتحاد الأوروبي .

من هنا أصبحتنا نشهد مسارا تاريخيا متسارعا تتشكل فيه الخريطة السياسية والاقتصادية للمنطقة ، وتتفاعل فيه أطراف عديدة من الأفراد الى الحكومات مرورا بالمنظمات الدولية وجميعيات رجال الأعمال وخلافه .

وتقوم هذه العملية أساسا على فرضية مؤداها انه ليس بمقدور السلام أن يخدم ، دون منافع ملموسة تجنيها شعوب المنطقة ، منافع لتحقيق إلا من خلال زيادة التجارة والاستثمار . وهي المقولة التي تتبناها الأطراف الرئيسية الداعية لهذه الآلية . والتي ترى انه ولئن كان لاتفاقات السلام أهميتها الكبرى ، فإنها لاتصنع للسلام بذاتها بل يجب معاملتها على أنها الخطوة الأولى في عملية طويلة وصعبة لإقامة العلاقات بين شعوب المنطقة ، لأن السلام لايتأكد إلا إذا تجسد في شبكة كثيفة من العلاقات بين الأفراد والمجموعات وفي كلغة أنحاء المنطقة . إذ إن العلاقات السلمية بين الدول هي علاقات اقتصادية في المقام الأول ، ومتى تم اتخاذ القرار الاستراتيجي السياسي بإقرار السلام ، أصبح بالتالي تحقيقه كواقع حسي مرتبطا الى حد بعيد بالتفاعل الاقتصادي.

وفي هذا السياق لم يكن مستغربا أن نلاحظ تلك العلاقات العكسية بين التطورات الجارية على الساحة السياسية وتلك المتعلقة بالجوانب الاقتصادية . وبمعنى آخر فإن التقدم على الصعيد الاقتصادي يوازيه تراجع على الصعيد السياسي . وليس أدل على ذلك من التصارع الكبير في العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل في الأونة الراهنة والتي أبرزها افتتاح أكبر مشروع لتكرير البترول في الشرق الأوسط في ظل التصريحات المتشددة للحكومة الإسرائيلية الجديدة الامر الذي دفع برئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي الى التصريح قائلا " لا تأخذوا على محمل الجد كل ما يقال في العالم العربي ؟ فالأقوال شيء والأفعال شيء آخر ، فذلك من يتحدث عن عزل إسرائيل أو مقاطعتها ، بينما في الحقيقة التطبيع بين العرب وإسرائيل لايسير على قدم وساق

فحسب ، بل يتقدم بخطوات هائلة الى الأمام ، وهذا هو الدليل على اقتناع القادة العرب برغبةنا الصادقة في السلام " .

وهنا تطرح عدة تساؤلات أولها يتعلق بالعلاقة بين السياسة والاقتصاد ، وبمعنى آخر هل أدت التغييرات الاقتصادية لدى كل من مصر وإسرائيل ، إلى ترك هذه الآلية تحدث مفعولها بغض النظر عن التوجهات السياسية للدول ؟ أم ان هناك أمورا أصمق من هذه النقطة ؟ وهو بدوره يطرح عدة تساؤلات عن آثار ونتائج هذه العملية على التنمية الاقتصادية في مصر ؟ أو هل ستؤدي هذه العملية إلى نمو اقتصادي في المنطقة ككل ، ومصر على وجه الخصوص أم على العكس سوف تقيّد أطراف على حساب أطراف أخرى ؟ وكيف يمكن التعامل مع النتائج السلبية لهذه العملية ؟ أو بمعنى آخر ما هي المجالات التي يمكن للمفاوض المصري أن يدعمها وما هي المجالات التي ينبغي أن يتصدى لها بقوة وحزم .

بالإضافة الى هذه التساؤلات هناك مجموعة أخرى من الأسئلة تتعلق بمفهوم الهيمنة الاقتصادية فهل بالفعل لدى إسرائيل القدرة والآلية الاقتصادية التي تمكنها من فرض سطوتها على المنطقة ككل ؟ وما هي هذه الآلية ؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي فما هي القوى الاقتصادية التي يمكن ان تلعب هذا الدور مستقبلا وهل لدى الاقتصاد المصري ما يمكنه من ذلك ؟ وبمعنى آخر هل هناك دور اقتصادي مصري في المنطقة ؟ وبالتالي هل تؤدي الأحداث الحالية الى تهميش هذا الدور أم تعميقه ؟

إن هذه التساؤلات وغيرها ستكون محور هذه الدراسة التي ستحاول البحث في الأطر الجديدة المطروحة للتعاون الاقتصادي ومدى آثارها على الاقتصاد العربي عموما ، والمصري على وجه الخصوص .

وبالتالي سنتقسم هذه الدراسة على النحو التالي :-

أولا : الأطروحات المختلفة للتعاون الاقتصادي الشرق أوسطى .

ثانيا : التحولات الاقتصادية في مصر وإسرائيل .

ثالثا : الآثار الاقتصادية المتوقعة على الاقتصاديين المصري والإسرائيلي .

خاتمة .

أولاً : الاطروحات المختلفة للتعاون الشرق أوسطى

على الرغم من قدم الدعوة لإنشاء سوق شرق أوسطية في المنطقة ، إلا أنها لم تأخذ الدرجة العالية من الاهتمام والتحقيق ، إلا في بداية التسعينيات ، خاصة مع بروز العديد من التغييرات الدولية ، التي أحدثت أثرا عديدة على المنطقة ككل ، ناهيك عن التطورات الإقليمية ذاتها ، التي ساهمت في إعادة طرح هذه الصيغة من جديد ، بعد أن كانت تتوارى وتتلاشى خلال الستينيات ، مع بروز النزعات الوحشية العربية وظهور مؤسسات للعمل العربي المشترك ، والتي خفت حدتها مع منتصف السبعينيات وحتى الآن .

وبعد سقوط جدار برلين ، وانهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية ، وما ترتب عليه من انتهاء الحرب الباردة ، بمثابة العامل الأول الذي أثر على هذه العملية ، وذلك لأنه أحدث العديد من الآثار السياسية الهامة . وأدى الى خلل في التوازن الاستراتيجي العالمي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، مما اسفر عن نتاج عميقة في الشرق الأوسط ، حيث انتهت المنافسة السوفيتية في المنطقة ، للتي استأثرت بها الولايات المتحدة الأمريكية ، وبات في استبعادها التحكم في التطورات الشرق أوسطية من خلال تأثيرها في مجريات الأمور بها (١) .

وقد تزامن ذلك مع تراجع النظام الاقتصادي الذي حكم العالم ، خلال الفترة الماضية ، والمصطلح تسميته " نظام بريتون وودز " بكافة آلياته وأهدافه ، مع صعود دور مؤسسات التمويل الدولية و لشة منظمة التجارة العالمية وازدياد سطوة الشركات متعددة الجنسية على مقابيل الاقتصاد العالمي ، وبالتالي أصبحنا نشهد لعبة اقتصادية جديدة تماما تختلف عن سابقتها من حيث الأدوات والمؤسسات ، وتغيرت طبيعة المنافسة الاقتصادية بحيث أصبح مكسب أى طرف ، لابد أن يأتي على حساب الأطراف الأخرى ، وذلك على عكس المنافسة التي كانت سائدة في القرن العشرين ، والتي كان لكل متنافس موقع مناسب فيها ، بحيث ان لكل طرف أن يكسب في مجال معين ، ويهملح في آخر (٢) .

الأمر الذي يشير إلى خطأ المقولة التي شاعت في أعقاب الحرب الباردة ، والتي مفادها ان التسويات السلمية لابد أن تنتهي إلى " لعبة صفرية موجبة " ينتصر بمقتضاها كل الفرقاء ، فهي تؤمن توفير ظروف تتيج للمهزوم فرصة تخطي هزيمته ، وقد تكون في بعض الظروف فاشلة جتي في احتواء اسباب التكتمر والسخط والإحباط (٣) .

فعلى سبيل المثال ، أدى هذا التغيير الى تحقق أعداد كبيرة من المهاجرين السوفيت إلى إسرائيل ، مما أدى لسيادة انطباع بأن الدولة الإسرائيلية تزدهر ، وأن الزمن يعمل في غير صالح العرب ، بل وأن التأييد الدولي لإسرائيل يتزايد يوما بعد آخر ، وخير دليل على ذلك قيام الأمم المتحدة ، في ديسمبر ١٩٩١ ، بإلغاء قرارها القاضي بمساواة الصهيونية بالعنصرية ، دون أن يسبقه أو يليه أى مقابل أو تنازل إسرائيلي يعزز حقوق الفلسطينيين على أرضهم ، أو يخلق على الأقل مناخ ثقة جديد بين طرفي النزاع (٤) .

وعلى الصعيد الإقليمي ، فقد لعبت حرب الخليج الثانية ، بين العراق والكويت ، دورا هاما في هذا الصدد . إذ أدت الى تعميق شرعية " الدولة القطرية " على حساب أية طموحات الإقليمية . ومعنى آخر فإن المعيار المركزي الحاكم اليوم قد أصبح " الدولة " واحترام وجود كل الدول ، وهى النقطة الهامة التى أحسن الممارسة الإسرائيليون استخدامها مركزين على أن العرب ليس أمامهم خيار سوى للتعامل مع الدولة الإسرائيلية ، وهذا يشير أحد الكتاب قتالا " إن العرب قد بدأوا ، مع الكثير من الصراعات والمعاناة ، يتكلمون على فكرة عدم وجود خيارات أخرى لديهم، إلا مواصلة العيش مع إسرائيل فى الشرق الأوسط ، ولكن دون أن يعنى ذلك أنهم لن يكونوا سعداء إذا ما تلاشت إسرائيل ، وهم لا يخفون عجزهم عن تحقيق ذلك ، خاصة وأن الامر لا يتطلب منهم التغلب على إسرائيل وحدها ، بل على لمع العالم اجمع " ويضيف " وإذا لم يكونوا يكونون الاحترام دائما لإسرائيل ، فهم يخشون قوة لمع العالم ، التى ذاقوا طعمها وعرفوها مما فعله الأمريكيون والاسرة الدولية بالعراق . فهذه الحرب تعد عبرة وإنذار لكل من خطط للعنوان، فالدول الكبرى أبرزت قدرتها على ضرب لية دولة تخرج عن القانون" (٥) . فإذا ما سلطنا جدلا بهذا المبدأ ، فإن التنازل المطروح عن " الدولة " الإسرائيلية ذاتها وحدودها ، هل هى إسرائيل ١٩٤٨ او ١٩٦٧ او ١٩٧٣ ، أو الآن يظل مطروحا بقوة ، إذ ان الحدود الإسرائيلية غير واضحة حتى الآن ، وذلك نتيجة أساسية لكونها دولة اصطناعية بالاساس ، قائمة على الاستيطان والاحتصان ، وهو ما ينفي عنها صفة الدولة أصلا . وإذا كان البعض يرد على ذلك بأن جميع الدول العربية المحيطة بإسرائيل ، باستثناء مصر ، هى دول غير طبيعية ، حيث تكونت بعد الحرب العالمية الاولى ورسمت لها الحدود حسب المصالح الاستعمارية . وهو ما يعنى ان الحدود الاصطناعية لايجوز لها أن تحول دون إقامة علاقات طبيعية معها (٦) . فإن ذلك يعكس نظرة خاطئة تماما إذ على الرغم من اصطناعية النشأة للحدود العربية ، إلا أنها تظل قاصرة على مجرد الحدود السياسية . بينما اصطناعية إسرائيل قائمة اساسا على تكريها البشرى الذى تم استغلاله واستزاعه على أرض اغتصبت من شعب آخر . ومن هنا جئنا بينما لم تود الحدود المصطنعة التى قسمت العرب الى تغيير تركيبهم البشرى ، فإن حدود إسرائيل الاصطناعية وتركيبها البشرى المختلط والمتناثر يعنى تعذر قيام علاقات طبيعية بينها وبين الدول والشعوب المحيطة بها(٧) .

وعلى الجانب الآخر فقد أحدثت حرب الخليج الثانية لنفسها حدا داخل إسرائيل حول علاقة الارض بالسلم ، إذ وجد أنصار التنازل عن الأرض ، أن الضربات الصاروخية لاسبيل لها ، إلا التقدم فى التكنولوجيا العسكرية والغاء عامل الارض/ الجغرافيا ، وتأكيد الأولوية للتقدم العلمى والتكنولوجيا والتفوق العسكرى لجيش قليل العدد وسريع الحركة وكثيف العدد ، يرتكز على قاعدة اقتصادية ثابتة ومتطورة ، وعلى خلفية سياسية ومتوازنة ورأسخة ، وهنا يشير زئيف شيف " إلى أن أهمية الارض بالنسبة لإسرائيل لايمكن أن ترفض ، لكن الأرض لاتعزز دائما الامن . إذ إن المخاطر التى تطرحها الأرض الإضافية لكبر من المنافع التى تعطىها (٨) . بينما وجد الآخرون أهمية المد الجغرافى كمجال حيوى وبقى ضد أى هجوم مباحثة محتمل ، وهو ما أشار

اليه آربيل شارون قائلا " ان حرب الخليج قد جسدت الضرورة الملحة للحفاظ على المناطق لضمان أمن إسرائيل لانها تطيحها عمقا استراتيجيا . كما افرت هذه الحرب نمطا جديدا للتحالفات العربية ، كان هو الحكم في الصراع العربي/الإسرائيلي ، لآ رأت بعض البلدان ان التهديد الاساسي لها ، لايمكن في إسرائيل ، بل في البلدان المجاورة لها ، وتحديدا العراق وإيران ، ولذلك فانها تسعى لاقامة علاقات مع إسرائيل لتدعيم علاقاتها الرئيسية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تتولى الدفاع عن مصالح هذه الدول ، وضمان كفالة الحد الأدنى من أمنها القومي (٩) .

وقد تزامنت هذه التغييرات مع تزايد الرغبة الأمريكية ، في إعادة رسم المنطقة ، من خلال إقامة نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط ، يكون فرعا لـ "النظام العالمي الجديد" الذي تهيمن عليه ، ويكون مساهما كذلك في تعزيز دورها كقطب مسيطر على هذا النظام ، نظرا لما للمنطقة من أهمية حيوية للاقتصاد الأمريكي (١٠) . وتكمن المهمة الاقتصادية للسياسة الأمريكية في العالم والشرق الأوسط في الحصول على أفضل النتائج التي تساعد الاقتصاد في الخروج من مأزقه الراهن ، خاصة مع فقدان قدرته التنافسية والحيوية ، واحتدام المنافسة مع البلدان الأخرى ، فضلا عن ذلك فإن المنطقة تشكل مجالا خصبيا للاقتصاد الأمريكي حيث تتوفر الأسواق الملائمة لصادراته ، وتزايد العروض أمام الاستثمارات الأمريكية . فضلا عن توفر قدر كبير من المواد الأولية ، وعلى رأسها النفط . وبمعنى آخر فإن المصالح الأمريكية تتمحور حول عدة أهداف رئيسية تكمن في تشجيع الصادرات الأمريكية لتخفيف حدة العجز في ميزانها التجاري ، وضمان الحصول على احتياجاتها الأساسية من المنطقة ، خاصة النفط مع ضمان استمرار تدفقه بالأسعار والكميات المطلوبة . وذلك كله في ظل ثوابت السياسة الأمريكية في المنطقة ، وعلى رأسها ضمان أمن إسرائيل وثقوقها النوعي على البلدان العربية ، خاصة وأن هذا الالتزام كان منذ امد طويل ولايزال محور السياسة الأمريكية تجاه للشرق الأوسط . وهو ما لكده كافة الساسة الأمريكيين ، وعلى رأسهم نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق قائلا " أن ضمان سلام عادل وشامل بين إسرائيل وجيرانها العرب ، يقود بدوره إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة ، ويستوجب ألا يحيطه شك في إسرائيل ، لكي تشعر بالثقة الكافية للمشاركة في جهود السلام "واضاف" إن نقل التكنولوجيا المتقدمة لايزال عنصرا حيويا في التزامنا باستمرار التفوق النوعي لإسرائيل ، من خلال برامج تعاونية مكثفة في مجال البحوث والتطوير ومبيعات السلاح" (١١) .

هذا بالإضافة الى الرغبة الأمريكية في التخفف من العبء المالي لكل من إسرائيل ومصر ، على ميزانيتها ، نظرا للمآزق المالي الراهن ، وبالتالي فهي تسعى للحد من الأموال الموجهة إلى هذه البلدان وتعيضها عن ذلك بإمراجها في المنطقة . خاصة وأن هناك العديد من القيود التي تحد من المساعدات القادمة للمنطقة عموما نتيجة السياسات الاقتصادية الجديدة للدول المانحة ، مثل مجموعة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وغيرها من البلدان الأخرى .

ولخيرا فإن التحولات الجارية فى المنطقة ، تتبع أساسا من رغبتها وسعيها للتسجام مع تحولات الاقتصاد العالمية ، التى تعتمد على التكتلات التجارية الإقليمية كالاتحاد الأوروبى والناقتا ومجموعة الأسيان .. الخ .

فى هذا السياق أخذ الحديث عن السوق الشرق أوسطية والتعاون الإقليمى يحظى بالاهتمام من جانب بلدان المنطقة ، والأطراف الرئيسية فى النظام الدولى ، وبرزت بشدة ضرورة العمل على تدعيم أوجه التعاون الاقتصادى ، باعتباره قادر على تحقيق الاهداف السياسية. وبمعنى آخر إن خلق مصالح اقتصادية متبادلة بين الأطراف الداخلة فى التحالف يمكن أن يودى فى مرحلة لاحقة إلى تسهيل للتوصل لحل سياسى ، ضمن ما يسمى بإجراءات بناء الثقة . إذ يشكل تعزيز التعاون الإقليمى عنصرا أساسيا للتنمية ، حيث يودى لتخفيف التوترات السائدة ، مما يتيح لدول المنطقة إعادة توجيه مواردها نحو التنمية وتطوير البيئة الاقتصادية (١٢). من هنا برز الحديث عن ضرورة تدعيم وخلق أشكال جديدة للتعاون الاقتصادى ، وإنشاء منطقة للتجارة الحرة ، والعمل على إقامة سوق شرق أوسطية ، على غرار السوق الأوروبية وبفرض قواعدها وتنظيماتها.

وقد احتل هذا المفهوم مكانة هامة فى الحوار الاقتصادى حول مستقبل المنطقة ، خاصة وأن هذه الأفكار ترتبط بنشوء " شرق اوسط جديد " تستند قاعدته الفكرية على الأفكار المتداولة عن توسيع مفهوم الشرق الاوسط .

وعلى الرغم من كلفة الكتابات والاجتهادات التى تناولت هذه المسألة ، إلا أن مصطلح "الشرق الأوسط" مازال غامضا ، وتوجد له عدة تعريفات مختلفة ، فالبنك الدولى يشير إلى هذه المنطقة باعتبارها تضم الدول الواقعة بين المغرب غربا ، حتى إيران شرقا ، وهى منطقة تضم عددا كبيرا من الدول تتصف بتنوع كبير فى اقتصادياتها ، حيث توجد بلدان الخليج الغنية بالنفط وقليلة السكان ، وهناك بلدان أخرى كثيرة السكان وقليلة الموارد كالأردن ومصر واليمن (١٣) . بينما يرى البعض الآخر أن الشرق الأوسط قد أصبح يضم بجانب العرب الشرقيين ووادى النيل، إيران وتركيا وآسيا الوسطى فى القصى امتداداتها . وهناك تعريف آخر ، أصبح مطروحا فى هيئات دولية ، يتمحور حول شرق أوسط يضم المشرق للعربى وإسرائيل (١٤) ، عموما فمن الواضح أن المقصود هو إسرائيل والبلاد العربية .

وعلى الرغم من شيوع هذا المفهوم ، إلا أن ذلك لاينفى أنه معيب ، فى حد ذاته ، لأنه يصف المنطقة بنسبتها الى موقع آخر ، باعتبارها شرق العالم الغربى ، المنظور اليه على أنه يشكل - أى أوروبا والولايات المتحدة - مركز الكون ومرجعيتها المطلقة ، وهذا يتعارض مع فكرة بناء الشرق الأوسط باستلاده فى المقام الاول على كثراته الذاتية (١٥) . وتذهب الجامعة العربية إلى أنه يصعب تحديد الشرق الأوسط نتيجة لاختلاف الآراء وفقا للمصالح والابغاد الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية . وبشكل عام فإن مفهوم للشرق الأوسط ، دخل حديثا على الادبيات الاقتصادية والسياسية العربية ، ولايحتوى أى مضمون حضارى أو اجتماعى أو تاريخى للشعوب العربية أو الشعوب الأخرى . فقد راج استخدام هذا المصطلح فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ،

مع إقامة المشروع الصهيوني في فلسطين ، والترويج له كصيغة تعاون إقليمي بهدف تذويب الهوية العربية عبر استيعاب المنطقة في إطار إقليمي ، يضم قوميات غير عربية ، من أجل تثبيت الكيان الإسرائيلي وتطبيع وجوده في هذه المنطقة (١٦) .

وفيما يتعلق بمفهوم " السوق للشرق أوسطية " فإن البعض يرى أنه ترتب خاص بين البلدان العربية وإسرائيل يقوم على أساس تبادل المزايا التفضيلية ، بحيث يلتزم كل طرف باعطاء الآخر مزايا في التبادل التجاري لانتسحب الى طرف ثالث ليس عضوا في السوق ، مع ما يعنيه ذلك من ضمان دخول البضائع الإسرائيلية الى الاسواق العربية ، ودون قيود جمركية أو الحد منها . وكذلك الحال بالنسبة لدخول البضائع العربية للسوق الإسرائيلية(١٧) . بينما تشير الكتابات الإسرائيلية إلى " أن التوصل لتجمع إقليمي لدول الشرق الأوسط ، يضم سوقا مشتركة ، ذات هياكل مركزية منتخبة ، على نمط السوق الأوروبية المشتركة ، هو الهدف النهائي من هذه العملية(١٨) . وترى إسرائيل أن السلام القائم على المعاهدات السياسية والترتيبات الأمنية ، هو نوع من السلام البارد ، بينما إرساء هذا السلام على قاعدة عريضة من الترتيبات الاقتصادية والمعاملاتية (بما في ذلك إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والمنطقة العربية) يفضي إلى نوع من السلام الحى الديناميكي (١٩) .

وليس هناك أدنى شك في أن مستقبل إسرائيل مرتبط باتفاقات عامة في الشرق الاوسط تقع في حقل السياسة ، ونتائجها تسفر عن مشروعات إقليمية اقتصادية في مجالات مختلفة ، لهذا من الضروري التوصل إلى حوار مع كافة الشعوب التي تعيش في منطقة الشرق الاوسط وبسرعة.

ويرى شيمون بيريز " إن مشاكل الاقليم لايمكن أن تحل بشكل فردي ولاحتى بشكل ثنائي او جماعى ، بل إن السوق المشتركة هي مفتاح السلام والأمن للمنطقة ، وهو ما يقود إلى الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والرخاء الفردي ، وبالتالي فإن إنشاء السوق المشتركة على غرار النمط الاوروبى يمكن ان يحقق هذه الأهداف(٢٠) . " ويرى بيريز " انه بدون شرق اوسط جديد لن يتغير أى شئ في المنطقة ، ويجب أن يكون للشرق الأوسط منطقة مفتوحة اقتصاديا لكل الشعوب التي تعيش فيه " واضاف " انه لا يوجد اقتصاد قطري فعال ، بل اقتصاد سوق ، وكلما كبر حجم السوق كان الاقتصاد قويا ، والاقتصاد المزدهر ، مرتبط بنظام حكم ديمقراطى ، كما أن المشاكل السياسية في المنطقة لن تحل ، ما لم تعالج مشكلات الفقر والامية والأمراض...الخ(٢١) . وهو نفس ما ذهب اليه د. يوسف والى " انه لابد من قيام كيان اقتصادى في المنطقة تتوفر فيه التكنولوجيا المتقدمة ، كما تتوفر له العمالة والموارد الاقتصادية على شكل سوق كبيرة للشرق الاوسط " ويشير الى أن المحاور والركائز الاساسية في هذه السوق تقوم على مصر في المقام الأول ، وإسرائيل في المقام الثانى ، كما تقوم على كافة الدول في الاقليم ، وكذلك الدول العربية في شمال افريقيا والخليج (٢٢) . ويرى " إن أساس هذا التكتل هو توفر اطار سياسى للسلام في الاقليم يرتكز على إنهاء مشكلة الشرق الاوسط والتوصل إلى حل مرضى لكافة الأطراف في هذه القضية ، وبداية عهد جديد من التعاون الاقتصادى يقوم على تحقيق المصلحة

المتبادلة بين دول الإقليم ويزيد من قدرة كل منها على مواجهة النظام الاقتصادي العالمي الجديد (٢٣) .

وقبل الوقوف على صحة أى من هذه الآراء تجدر بنا الإشارة إلى أن هناك عدة إتماط من التعاون الاقتصادى ، الذى يتم بين بلدين أو مجموعة من الدول ، فهناك أولا للتعاون فى تنفيذ مشاريع محددة مثل استصلاح الاراضى أو البنية التحتية وبناء الطرق . الخ وصفة هذا النوع من المشاريع أنها تتم فى إطار تدخل حكومى مباشر ، حتى لو قامت بتأجازه منشآت اقتصادية من القطاع الخاص . ويتم هذه المشاريع دون أن يوازئها تغيير فى البنية الاقتصادية للبلد المعنى ، إلا بقدر تأثير المشروع فى حد ذاته ، وفى الغالب يكون الهدف الرئيسى من المشروع تحقيق أهداف استراتيجية سياسية معينة (٢٤) . أما النوع الثانى من التعاون الاقتصادى فهو ذلك الذى يقوم على أساس إزالة القيود المفروضة على النشاط الاقتصادى بين الدول المعنية ويتصف هذا النوع بأنه لا يتم عن طريق الإشراف الحكومى ، وإنما على العكس يتم عبر تقليص دور الدولة إجمالاً فى النشاط الاقتصادى وترك المبادرة للقطاع الخاص (٢٥) . هذا فضلا عن أن التجمع الاقتصادى بين مجموعة من الأقطار هو عملية تحقيق الاعتماد المتبادل على اقتصاداتها بدرجات تتراوح تصاعداً من التعاون الاقتصادى البسيط ، والتي تصل إلى أقصى درجاتها ، إلى الاندماج الاقتصادى الكامل الذى يتميز بتحقيق درجة عالية من الترابط العضوى بين هذه الاقتصادات على غرار العلاقات الاقتصادية داخل القطر الواحد (٢٦) . ويأخذ التكامل الاقتصادى أشكالا عديدة بدءا من منطقة التجارة الحرة FREE TRADE AREA ، والاتحاد الجمركى CUSTOMS UNION والسوق المشتركة COMMON MARKET والاتحاد الاقتصادى ECONOMIC UNION والاندماج الاقتصادى الكامل ECONOMIC INTERORATION ، والذى يميز بين هذه الأشكال هى الدرجة التى يحققها كل منها فى القضاء على الحواجز والقيود التى تعترض انتقال السلع وعناصر الانتاج بين الأقطار المختلفة (٢٧) .

وإذا كانت عملية التكامل الاقتصادى ، بدرجاتها المختلفة ، تتطلب إحداث تغييرات فى هيكل الاقتصادات الداخلة فى التحالف ، فإن التعاون الاقتصادى لا يرتبط من ناحية الهدف أو الأثر ، بتحقيق تغييرات ليست لها الطابع الهيكلى نفسه ولا الدرجة نفسها من العمق والشمول والتعقيد (٢٨) . والواقع أن التعاون الاقتصادى بين دولتين أو أكثر يمكن أن يتخذ أشكالا متعددة ومتنوعة ، ويمكن أن يتم بين أقطار ذات أنظمة اقتصادية مختلفة ، بل ومتعارضة .

من هنا يتضح لنا أن السوق المشتركة هى مرحلة محددة على طريق التكامل الإقليمى لها شروطها الموضوعية وتمثل نهجيا ، مرحلة للتكامل تتعلق بإزالة القيود والعقبات التى تقصر دون التدفق الحر للبضائع عبر الحدود ، ومثل هذه العملية تسمح لأنشطة الاقتصاديين ، لاسيما الصناعة المتطورة ، التى تحتاج لأسواق كبيرة بتحسين اقتصاداتها ؛ نتيجة زيادة قدرتها على توزيع منتجاتها فى السوق الإقليمية دون عائق ، ثم يتم الحصول على جمالية يتفق عليها من خلال

إقرار الرسوم الجمركية المشتركة وعندئذ يصبح من الممكن السماح بحرية حركة عناصر الانتاج (رأس المال والعمل) على غرار ما يحدث في السوق الموحد (٢٩) .

وهنا تثار عدة أسئلة هل تقبل الدولة في إسرائيل رفع يدها عن التدخل في المجال الاقتصادي؟ وما تأثير ذلك على مستويات المعيشة والهجرة بها؟ وثانياً هل تقبل الدولة في إسرائيل برفع يدها عن التدخل في النشاط الاستثماري ، وترك توزيع المدخرات بين مختلف الصناعات وفقاً للعرض والطلب؟ وماذا يحدث بالنسبة لالتزامها المطلق بتفوقها العسكري؟ (٣٠) وهل يمكن تحويل إسرائيل إلى دولة طبيعية أو دولة جوار جغرافي عادية؟ بمعنى آخر هل سيقود هذا الاتجاه إلى تخلي إسرائيل عن كونها دولة إسرائيلية عنصرية لسكانها اليهود؟ هل ستتخلى عن قوانين العودة؟ هذه الأسئلة وغيرها تتبع أهباساً من المآزق الحالي لإسرائيل والخاص بكيفية الحفاظ على كونها دولة إسرائيلية عنصرية لسكانها اليهود ، مع قدر كبير من الاندماج في المنطقة ، لأنه يجب التفكير في مدى توافق فكرة الصهيونية كمشروع دون الجغرافيا ودون التوسع . فالمشروع الصهيوني وجوهري يستندان على فكرة الأرض واقتطاع الأراضي واستجلاب يهود العالم ، والتوسع العدواني وغيرها . أي التناقض بين اعتبارات الأمن وعناصر الاندماج الاقتصادي في المنطقة ، وبين الحرص على الهوية الصهيونية بمضمونها الاستبعادي السلبي "للآخر" العربي ، وبين طموحاتها السلمية ، التي ترغب في تفاعل إيجابي مع الآخر . وبين المحافظة على سمة وثقافة إسرائيل الأوروبية وعلاقتها المتميزة مع الولايات المتحدة وأوروبا ، وبين موضعها الجغرافي الشرق اوسطى وادعائها الانتماء الحضاري للمنطقة (٣١) .

لهذا فإن السوق المشتركة مع ما تعنيه من تحرير حركة عناصر الانتاج تعد أمراً صعب المنال في المنطقة ، إذ إن تحرير رؤوس الأموال لن يوفر موارد لدول المنطقة من داخلها ، وتصبح الدول العربية المشاركة في السوق معبراً للأموال النفطية العربية ، فضلاً عن الأموال المستثمرة في الخارج ، وهذا لا يتطلب سوقاً مشتركة بقدر ما يحتاج الى ترتيبات مؤسسية ، أما تحرير انتقال الأفراد ، فهو أمر ترفضه إسرائيل نظراً لسياسة النقاء العرقي التي تصافظ عليها (٣٢) . وبالتالي فلا يمكن تحقيق السوق المشتركة في المنطقة ، لأنها تتفقد مقومات وجودها وقيامها .

وفي هذا السياق يرى الاتحاد الأوروبي أن إقامة منطقة للتجارة الحرة ، تعد من أفضل أشكال التعاون الاقتصادي بين الدول الموجودة في المنطقة مع احتفاظ كل دولة بسيادتها الاقتصادية في تعاملاتها مع بقية دول العالم ، وإقامة سوق موحدة يعتبر خطوة مهمة كالية لهذه المسألة (٣٣) . ويبدو أن هذا هو السيناريو الجاري حالياً في المنطقة ، إذ إن تحقيق "السوق الشرق اوسطية" بالمعنى العلمي الصحيح هو أمر غير وارد على الإطلاق ، خاصة في المنيين المتوسط والشمير حيث يتطلب فترة زمنية طويلة نسبياً ، ويحتاج الى عدة مقومات غير موجودة بالمنطقة . وبالتالي فإن الترتيبات الإقليمية الحالية تهدف بالأساس إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي خاصة في

مجال التبادل التجاري ورأس المال وبصورة خاصة المشروعات المشتركة . وهنا يمكننا الحديث عن مستويين من العلاقات المقترحة وهما :-

أولاً : إقامة تجمع اقتصادي ثلاثي يجمع بين الأردن والكيان الفلسطيني الوليد وإسرائيل على غرار الاتحاد الاقتصادي القائم بين دول البيلوكس الأوروبية ، ذات الاحجام الاقتصادية الصغيرة " بلجيكا وهولندا لوكسمبورج " (٣٤) . حيث تكون هناك حرية كاملة لحركات السلع وعوامل الانتاج بين الاقطار الثلاثة ناهيك عن انشاء " اتحاد نقدي " لذلك .

وقد أضحي هذا السيناريو أقرب الى التحقيق بعد اتفاق " أوسلو " الموقع في سبتمبر ١٩٩٣ ، والاتفاق الأردني الإسرائيلي الموقع في أكتوبر ١٩٩٤ . وذلك بسبب العلاقات الوثيقة بين الكيان الفلسطيني الوليد وإسرائيل ، والتي تأثرت بفترة الاحتلال لأكثر من ٢٧ عاما للضفة الغربية وغزة ، مع ما أحدثه ذلك من آثار وتغييرات في البنية الاقتصادية لهذه المناطق . اذ تم تشجيع العمال الفلسطينيين على العمل داخل إسرائيل ووصل عددهم الى ١٢٦ ألف عامل عام ١٩٩٢ يمثلون حوالي ٣٤٪ من اجمالي العمالة الفلسطينية ، وتناقص عددهم بعد ذلك فوصل إسلى ٩١ ألف عامل أي بنسبة ٢٦,٥٪ من العمالة الفلسطينية عام ١٩٩٣ . يتوزعون على مختلف القطاعات الاقتصادية ، حيث يعمل ٧٤,٢٪ منهم في قطاع البناء و ١٠,٧٪ في قطاع الخدمات و ٩٪ في قطاع الزراعة و ٦٪ في قطاع الصناعة (٣٥) .

مع ملاحظة أن العمال الفلسطينيين في إسرائيل يعملون في المهن الدنيا التي لا تحتاج الى مهارة ، وفي الاعمال اليدوية الشاقة التي تحجم عنها العمالة اليهودية ويتسم العمل فيها بالموسمية وعدم الاستقرار المكائي ، وغالبا ما يكون العمل فيها على أساس المياومة بدون حقوق الاجازات والعطل . وباجور متدنية لا تزيد عن ٤٠٪ من الاجر الذي يتقاضاه العامل اليهودي ، وان كانت تزيد بنحو ٤٢٪ عن مستوى الأجور المساند في الضفة والقطاع (٣٦) .

وعلى الجانب الآخر تستوعب إسرائيل أكثر من ٦٧٪ من الصادرات الفلسطينية وتقوم بتوريد ما يقرب من ٩٠٪ من الواردات وبهذا مال الميزان التجاري بين الجانبين لصالح إسرائيل ، على عكس الميزان التجاري الفلسطيني مع العرب الذي حقق فائضا ملحوظا ، بينما تصدر إسرائيل إلى الضفة وغزة حوالي ٨٪ من مجموع صادراتها وتستورد أقل من ١,٥٪ من مجموع وارداتها.

وذلك كله يعود للسياسة الإسرائيلية التي أثرت على النشاط الاقتصادي في هذه المناطق بصورة كبيرة ، سواء مباشرة عن طريق التعقيدات الادارية التي تضعها وتعوق الاستثمار والنشاط الانتاجي ، وحرمان الاقتصاد الفلسطيني من أدوات التراكم الرأسمالي ، حيث أغلقت كافة المؤسسات المالية والمصرفية التي كانت تعمل في الاراضي الفلسطينية المحتلة قبل الاحتلال ، وعددها ١١ مصرفا تجاريا وثلاثين فرعا لبنوك عربية ولأجنبية وكانت تستقطب نحو ٢٩٪ من الناتج القومي الاجمالي ، وانشأت عوضا عنها اثنين وعشرين فرعا للبنوك الإسرائيلية في مختلف أنحاء الضفة والقطاع ، إلا أن هذه القروع لم تقم بأى دور يذكر في مجال تقديم الائتمان

للمستثمرين الفلسطينيين . فلم تتجاوز نسبة ما قدمته تلك الفروع مجتمعة عام ١٩٨٤ أكثر من ١١,٧٪ من إجمالي الودائع الفلسطينية الموجودة أصلاً . وابتصر اهتمامها إلى تجميع المدخرات المحلية وتحويلها للبنوك الإسرائيلية ، حيث قامت بتحويل ٨٠٪ من إجمالي الودائع الفلسطينية .

وفي هذا السياق نرى وجهة النظر الإسرائيلية ، أن انفصال الاقتصاد الفلسطيني في الضفة وغزة ، عن الاقتصاد الإسرائيلي سوف يترتب عليه خسائر جمة له وهو ما يتضح في موضوع العمالة الفلسطينية التي لا بد لها من خارج هذا الإطار نظراً لطبيعة أسواق العمل العربية، ولأن الاقتصاد الفلسطيني صغير الحجم بالمقارنة بالاقتصاد الإسرائيلي فإن الأضرار المترتبة على الانفصال سوف تكون محدودة الأثر تماماً فيما يتعلق بإسرائيل وشذيدة الوطأة على الاقتصاد الفلسطيني (٣٧) .

وقد جاء الاتفاق الأردني الإسرائيلي في أكتوبر ١٩٩٤ ليؤكد على هذا المسار حيث نص صراحة في المادة السابعة منه على ضرورة إقامة علاقات اقتصادية متكاملة بين الطرفين وإزالة كافة أوجه التمييز والحواجز ضد تدفق التجارة وعقد اتفاقات تعاون اقتصادي والإعلان عن إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين ، وهو ما سيحدث أثراً على حركة التجارة داخل هذه المنطقة . فمثلاً مع قيام الأردن بإلغاء أو تخفيف شرط أن تكون السلع المصدرة إليه من الضفة وغزة منتجة من مصانع ووحدات قامت قبل ١٩٦٧ ، سيكون له أثر كبير في خلق التجارة بين البلدين وسيساعد على ذلك قيام إسرائيل بإزالة القيود على دخول السلع المصدرة إليها من الضفة وغزة ، أما إلغاء وتخفيف القيود على الواردات الزراعية فإنه سيؤدي إلى تحويل التجارة ، بدلاً من خلقها وذلك للالتزام بمحدودية الموارد في المنطقة (٣٨) . وهو الأمر الذي أثار حفيظة المزارعين الإسرائيليين ، خاصة وأن الدراسات تشير إلى أن تنمية الزراعة في قطاع غزة والضفة الغربية سيتمكن المزارعين الفلسطينيين من إنتاج السلع ، من نفس اللوحة ، بتكلفة أقل بنسبة ٤٠-٥٠٪ ، وعلى ذلك فعندما تفتح الحدود أمام التدفق الحر للتجارة ، سوف تحل المنتجات الفلسطينية محل مثيلاتها الإسرائيلية (٣٩) .

وهناك مخاوف مماثلة بين رجال الصناعة الإسرائيليين في فروع الإنتاج المعتمدة على كثافة الأيدي العاملة ، فالمشتغلون بصناعة وتجهيز الأغذية والمنسوجات في إسرائيل يخشون أن يؤدي فتح الحدود إلى انتقال هذه الصناعات من إسرائيل إلى البلدان المجاورة .

ولاشك أن هذه المخاوف صحيحة من الناحية النظرية فقط ، أما من الناحية الواقعية فإن الأمر يحتاج إلى توافر شروط عديدة لتحقيق هذا الهدف ، لاتعتقد أنها قائمة الآن فلزال القطاع الزراعي في الضفة وغزة طمعيف البنية وقاعدته الإنتاجية لا تزال ضيقة بسبب استمرار السيطرة الإسرائيلية على نحو نصف الموارد ، الأراضي والمياه . كما أن إنتاج هذا القطاع يرتبط بالظروف المناخية من ناحية ، حيث لا تزيد الأراضي المروية عن ٨٪ من إجمالي المساحة الزراعية ، وبالعبارات التسويقية من ناحية أخرى بسبب ضعف المنافذ التسويقية وعدم

استقرارها . كما تعترض تميزته ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي وتكثيف معدلات ضيق مياه الشرب والرّي وعدم وجود مصادر للافراض الزراعي (٤٠) .

ثانياً : إقامة منطقة حرة للتبادل التجاري تضم دول المثلث الاقتصادي فضلاً عن مصر وسورية ولبنان ، وقد حدد لُق زمني للترتيبات الخاصة بإنشاء المنطقة الحرة تنتهي في العام ٢٠١٠ . وتجمع الآراء المختلفة على أن خلق منطقة التجارة الحرة بين إسرائيل والقطار العربية هو جوهر الترتيبات الاقتصادية الجديدة للشرق الأوسط (٤١) . ولكن ذلك سيتوقف على عوامل عديدة ومتنوعة منها ما هو متعلق بالقضية السورية واللبنانية والآخر يتعلق بالتغييرات الجارية على الساحة الإقليمية . ولكن هناك عوامل عديدة تجعل هذه الفكرة قابلة للتطبيق إذ إنها لا تتطلب مقومات معينة ، حيث تقوم على حرية انتقال السلع ، دون حرية انتقال عناصر الإنتاج (رأس المال والعمل) وتعتمد على الميزة النسبية والتباين في القواعد الإنتاجية واختلاف مستويات الدخل والتي يحكمها في النهاية قانون التطور غير المتكافئ . بحيث يتحدد مدى استفادة الدولة بدرجة تطورها ونموها الاقتصادي .

ويلقى هذا المفهوم توافقا كبيرا مع التوجه العالمي للتجارة والاتجاه نحو عالمية التجارة الحرة؛ طبقا لاتفاقية جات١٩٩٤ ، كما أنها تتوافق مع الأطروحات في هذا الشأن والمتعلقة بإعلان برشلونة ١٩٩٤ . والقاضي بإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الدول المشاطئة للمتوسط (بإستثناء ليبيا) والاتحاد الأوروبي ، وهو مايعنى ببساطة دخول الدول العربية وإسرائيل في المنظومة الأوروبية .

عموما فمن المتوقع أن يرتفع حجم التعاون الاقتصادي بين إسرائيل وبلدان المنطقة وذلك اعتمادا على التطورات الجارية على الساحة الاقتصادية واتفاقيات التعاون القائمة حاليا . ولكن يختلف المفهوم المصري لهذه العملية عن المفهوم الإسرائيلي . ومنعروض فيما يلي لكل من هذين المفهومين :-

١- الرؤية الإسرائيلية :

ركزت الرؤية الإسرائيلية ، وفقاً لما قدمته في قمة عمان ، على أن التنظيمات الإقليمية هي مفتاح الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة ، وبالتالي فإن القضاء على مشاكل الإقليم لا يتم بالاتفاقات الثنائية ، بل عن طريق ثورة عامة في المفاهيم . ولهذا يشير الكتاب المقدم إلى قمة عمان (٤٢) ، إلى موضوعين هامين أولهما خاص بضرورة أن يعكس السوق الاقليمي المشترك توجهات جديدة بالمنطقة بحيث يسود نمط الحضارة الغربي ، والذي بمقتضاه يصبح " السوق " أكثر أهمية من الدول المنفردة ، وأن الجو التلقائي سيكون أهم من وضع الحواجز في الطريق .

وثانيهما أن العلاقات الاقتصادية لا ينبغي أن توجّه لتوطيد أو ترسيخ عملية السلام ، بل أنه بالإمكان البدء في تعاون اقتصادي لامتناهات المعارضة السياسية ، وبالتالي فإن العلاقات الاقتصادية يمكن أن تسبق العلاقات الدبلوماسية .

ويشير الكتاب ، بعد ذلك ، إلى أن هناك عدة عوامل تؤيد التعاون الإقليمي وتحدث عليه وهي:-

- صغر حجم دول المنطقة .
 - الاختلاف في الموارد الاقتصادية المتاحة .
 - التراث الثقافي المشترك .
 - الوحدة الجغرافية للدولة .
 - السعى نحو تكوين كتلتا إقتصادية .
 - ضعف التبادل التجاري بين دول الاقليم .
- وحتى يتم استغلال إمكانيات للتعاون في المنطقة ككل ، فإنه يمكن حصر المجالات التالية:-
- تستطيع مصر إمداد دول المنطقة بالمنسوجات الرخيصة ، إضافة إلى الحديد والايدي العاملة .
 - يمكن لإسرائيل أن تقدم بضائع استهلاكية تتميز بالتكنولوجيا المتقدمة .
 - تستطيع الأردن إمداد المنطقة بمنتجات الأدوية والأسمدة .
 - كما يمكن للبحران المساهمة في مجال الصناعات الخفيفة المتنوعة .
 - وتساهم دول الخليج في مجال البترولوكيماويات ،

ويعرض الكتاب بعد ذلك إلى الهدف الاساسي من هذه العملية ، وهو انشاء سوق مشتركة على غرار الجماعة الأوروبية ، وذلك على ثلاث مراحل تعتمد الأولى على المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف مثل عمليات التصحر. وتطرية المياه ، والثانية تعتمد على مشاريع ضخمة تقوى تمويلها مؤسسات التمويل الدولية ، وتحت إشراف دول المنطقة مثل مشروع قناة البحر المتوسط والميت أو المشاريع السياحية ، بينما تهتم المرحلة الأخيرة بوضع سياسة للمجتمع الإقليمي والبناء المؤسسات الرسمية الجديدة .

ويصفى الكتاب الإسرائيلي أهمية خاصة لمنطقة " وادي الصدع " الممتدة من سوريا نحو البحر الأحمر لتشتمل بمصر والسعودية ، ويقسمها إلى عدة مناطق جغرافية هي :-

- وادي الأردن من بحيرة طبرية إلى البحر الميت .
- البحر الميت ومنحدراته الشرقية والغربية .
- الغور الجنوبي الممتد إلى جنوب البحر الميت على مسافة ١٤٠ كيلو متر .

- " وادى عربي " جنوبا إلى البحر الأحمر يشتمل على مدينتي العقبة وإيلات .

ولهذا فإن نصف مشروعات المياه المقدمة من جانب إسرائيل ، والبالغ عددها ٢٣ مشروعا ، يقع في منطقة وادى الصبوع ، وذلك نظرا لرغبتها في استغلالها من كافة الجوانب ، ولأنها تعاني من نقص المياه . بينما لايزيد نصيب قطاع غزة على ثلاثة مشروعات فقط للمياه ، ومشروع واحد في الضفة الغربية . وينطبق نفس القول على قطاع الزراعة فمن بين ١٢ مشروعا تقتسم بها إسرائيل في هذا المجال ، يوجد ١١ منها متركزا في منطقة وادى صعد الأردن (٤٣) . وفي المجال السياحي تقترح إسرائيل ٣٦ مشروعا ، ١١ منها في منطقة خليج العقبة ، وهو أيضا أحد ثلاث مناطق تحظى بالاهتمام الإسرائيلي ، بالإضافة إلى ٧ مشروعات أخرى في منطقة وادى صلاخ الأردن .

من العرض السابق يتضح لنا أن الهدف الإسرائيلي هو اجراء ، ما اسماء السيد عليوه " جراحة جغرافية للمنطقة " ، عن طريق إحداث تغييرات هامة في البيئة الإقليمية لايمكن الرجوع عنها مطلقا . وهنا تشير الكتابات الإسرائيلية إلى أن الأردن تعتبر هامة لإسرائيل ، من أجل إقشال إعادة بناء جبهة شرقية فعالة بمشاركة سوريا ، وفوات يمكن إرسالها من العراق ، أما عمان فهي هامة أيضا لإسرائيل كموقع في القطاع البحري الحيوي في الخليج والمحيط الهندي ، من أجل صد العراق وإيران (٤٤) .

ولذلك لم يكن غريبا أن يكون أهم وأغلب المشاريع التي تم الاتفاق عليها ، إنشاء قمة عمان ، هي مشاريع أردنية إسرائيلية ، من أبرزها إنشاء مصنع لانتاج " البرومين " من معادن البحر الميت ، وتوقيع عقد لإنشاء مصنع لانتاج الأسمدة بين الأردن وشركة نرويجية ، كما أن التمويل الوحيد الذي كان جاهزا سلفا (من استراليا والاتحاد الأوروبي) هو مشروع الربط الكهربائي بين إسرائيل والأردن ومناطق الحكم الذاتي ومصر ، بتكلفة مقدارها ٢٣٦ مليون دولار (٤٥) . ناهيك عن مشروع " ريفيرا الشرق الأوسط " المزمع إنشاؤه في منطقة العقبة وإيلات ، فرغم أن شواطئ الخليج تمتد لأكثر من ٣٦٠ كيلو متر على سواحل مصر والسعودية والأردن وإسرائيل ، فإن المشروع يقوم على تشجيع السياحة في منطقة خليج العقبة بخلق منطقة سياحية حرة ، على غرار المناطق الصناعية ، وينص على تشييد طاقات فندقية هائلة تقدر بـ ٢٠٢٠٠ غرفة في منطقة إيلات وحدها ، خلال السنوات القليلة القادمة ، لتستوعب معظم السائحين المتوقعين في إطار هذا المشروع حيث الاتفاق الفطري ، وإغناء الجزء الأكبر من الليالي السياحية ، بدون إنفاق يذكر في الدول المجاورة ، خاصة وأن المشروع يقوم على ضرورة توفير حرية الحركة عبر الحدود للوفود السياحية القادمة وذلك عن طريق تخصيص نقاط عبور للسائح بدون امتعة والغاء الحصول على تأشيرة الدخول ، وإعطائهم تصاريح مرور لمدة يوم واحد فقط ، وغيره من الإجراءات (٤٦) .

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من المشروعات التي دخلت حيز التنفيذ الفعلي مثل تطوير منطقة " طابا - إيلات - العقبة " بين إسرائيل والأردن وفنصر ، والمدموم من الاتحاد

الأوروبي حيث انتهت الشركة الألمانية المنوط بها إعداد دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع ، من أعمالها وتم إنشاء مكتب مستقل لتنمية هذه المنطقة ، وذلك بهدف تسويق الجهود المبذولة في المشروعات قيد الإعداد مثل إنشاء سوق مشتركة في المنطقة ، ومركز للصناعات اليدوية وشبكة اتصالات محلية ، فضلا عن إنشاء معهد متخصص في دراسة الأوضاع الاقتصادية الخاصة بالمنطقة.

وهناك أيضا ، ما بين ٢٥ و٣٠ مشروعا في منطقة وادي الأردن ، يتوقع الانتهاء منها في غضون السنوات القليلة القادمة ، بعد ان توفرت الأموال اللازمة لها سواء من البنك الدولي او وكالة المعونة الأمريكية وإيطاليا (٤٧) .

٢- الرؤية المصرية :- (٤٨)

انطلقت أساسا من أن التعاون الدائم في المنطقة يعتمد بشكل رئيسي على إنهاء حالة الصراع التي شهدتها المنطقة خلال الفترة الماضية ، مشيرا إلى أن مصر هي أول دولة اكدت على أهمية السلام في المنطقة ، ولعبت دورا محوريا في التأكيد على ضرورة "الأرض مقابل السلام" وتعتمد الاستراتيجية المصرية على ثلاثة محاور هي :

- أ- الاستقرار السياسي .
 - ب- ضبط التسليح والأمن بين بلدان الإقليم .
 - ج- التعاون الاقتصادي في المنطقة .
- وتؤكد الرؤية المصرية على أنه لايمكن صياغة تصور شامل دون قيام دولة فلسطينية مستقلة، أو دون الانسحاب الشامل من أراضي سوريا ولبنان ، او دون اتفاقيات واجراءات تضمن الأمن للجميع ، ويشير الكاتب المصري المقدم الى قمة عمان إلى أن هناك مبادئ عامة تقوم عليها هذه المسألة هي :-

- أ- اعتبار القانون الدولي هو أساس العلاقات بين دول الإقليم وبعضها البعض .
- ب- السلام الشامل والأمن يجب أن يشمل كل الأطراف المعنية .
- ج- الحد من عدم التكافؤ الاقتصادي .
- د- التنمية الشاملة المتوازنة في المنطقة .
- هـ- تحفيز الاندماج في السوق العالمي .
- و- تدعيم وتنشيط القطاع الخاص .
- ز- يجب توافر الشفافية ، باعتبارها عنصر حيوي في التعاون الإقليمي .

وتلصّب المشاريع المقترحة من الجانب المصري على قطاعات البنية الأساسية والنقل والاتصالات والطاقة والسياحة والزراعة ، بالإضافة إلى التنمية التكنولوجية والمشاريع الخاصة بحماية البيئة والمعلومات .

ففي قطاع النقل تهدف المشاريع المصرية الى انشاء طرق دولية وكبارى تساعد على الاتصال بين شمال أفريقيا وغرب المتوسط ، وتعطى أهمية خاصة لإنشاء مطار " رأس النقب " باعتباره أول مطار دولي بالمنطقة وتركز مشاريع الكهرباء على ترابط الشبكات الكهربائية لدول الإقليم ، لخفض التكلفة الخاصة بهذه العملية .

بينما تركز في مجال الزراعة على ضرورة انشاء " بنك للجينات " بالمنطقة ، ومحاربة الفقر وغيره من مجالات التعاون بالمنطقة .

هذا مع ملاحظة أن معظم المشاريع المصرية تتعلق بالبلدان العربية بالاساس ، ففي قطاع المواصلات ركزت على انشاء طرق خاصة بالمغرب العربى وربطه بالطرق المصرية ، بالإضافة إلى مشاريع النفط التى تعد مشاريع مصرية بالاساس .

ثانيا : البنية والتحولات الاقتصادية فى إسرائيل ومصر

التضح لنا من العرض السابق أن الترتيبات الاقتصادية الجديدة ، سوف يتأسس عليها عمليات واسعة لإعادة تقسيم العمل فيما بين بلدان المنطقة وبعضها البعض ، شاملة بذلك الاقتصاد الإسرائيلي . وسوف تتوقف الآثار المستقبلية لهذه العملية على طبيعة التغييرات والتطورات التى ستحدث على بنية وهيكل اقتصاديات المنطقة والمدى الذى تتم فيه عملية التسوية الجارية الآن .

ورغم اتفاقنا مع ما ذهب إليه البعض ، من أن القضية ليست حسابا للمكاسب والاعباء بالمعنى الاقتصادى الضيق والمجرد ، فإسرائيل ليست مجرد دولة أجنبية كغيرها من الدول ، بل هى دولة ذات مشروع حضارى فى المنطقة ، إلا أن ذلك لاينفى إمكانية دراسة النتائج المترتبة على هذه العملية ، وذلك على الرغم من أن فكرة الشرق أوسطية " هى فكرة سياسية أساسا تكمن فى ترسيخ أمن إسرائيل واستقرارها فى المنطقة ، فى مرحلة ما بعد السلام ، من خلال جملة من المصالح والعلاقات الاقتصادية المتشابكة . أو بمعنى آخر فإن إسرائيل تريد من خلال خلق جملة مصالح اقتصادية مع دول المنطقة ، لإيجاد عامل أمن واستقرار جديد. (رأسخ(٤٩)..

أ- التغييرات الهيكلية فى الاقتصاد الإسرائيلى :-

يرى البعض أن الحرب هى أبرز سمات الاقتصاد الإسرائيلى وأن التفاعل بين الحرب والاقتصاد يؤثر فى النهاية على جوهر وجود إسرائيل ، لأنها تؤدى للتخلص من مشكلاتها المزمنة وتمكنها من تحقيق مزاياء عديدة مثل التوسع الإقليمى وهو ما يوفر له مصادر طبيعية وبشرية جديدة ، كما تضمن المزيد من تدفق الأموال من البلدان الداعمة لها ، وعلى رأسها

الولايات المتحدة ، وتتيح لها التخفف من آثار البطالة ، نظرا لحاجة الحرب إلى مزيد من القوى العاملة (٥٠) .

وقد تكون هذه المقولة صحيحة في مرحلة تاريخية معينة ، يصل فيها الاقتصاد إلى درجة من النمو تفرض عليه الانتقال إلى مرحلة مختلفة لا يستطيع بلوغها إلا من خلال الحرب ، وهو ما ينطبق تماما على حرب ١٩٦٧ ، حيث أخرجت إسرائيل من أزمة ١٩٦٦ الحارقة ومكنتها من حل مشكلة البطالة وكذلك الاستيلاء على موارد مائية هامة وقوة عمل رخيصة لسببا . إلا أن هذا لايعنى أن العكس صحيح ، بمعنى آخر فإن السلام ، وفقا لهذه الرؤية يصبح اكبر الأخطار التي تهدد إسرائيل ، وهو أمر غير صحيح على الإطلاق . خاصة في ظل التكاليف المرتفعة للعمليات الحربية ، المباشرة أو غير المباشرة ، بالإضافة إلى تكاليف محاولة استعادة القدرة العسكرية ، سواء على صعيد التسلح أو حتى تعويض القوى البشرية ، ناهيك عن تأثير ذلك على ميزان المدفوعات الإسرائيلي . وبمعنى آخر فإن التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد ذاتها ، تجعله مهيأ للسلام أكثر من تهيؤه للحرب .

وقد مر الاقتصاد الإسرائيلي بعدة مراحل مختلفة تناسبت كل مرحلة مع مجموعة من الأهداف المرجوة منها . ففي المرحلة الأولى انصب الاهتمام أساسا على الزراعة باعتبارها العامل الرئيسي في تلبية الطلب المتزايد على الغذاء بالنسبة للمهاجرين الجدد من اليهود ولخلق رابطة قوية بين هؤلاء المهاجرين والأرض الجديدة ، ومع انتهاء هذه المرحلة ، دخل الاقتصاد في مرحلة جديدة ركزت أساسا على الصناعة وتشجيع العمليات التصنيعية بها ، واتبع كافة الإجراءات المساعدة في هذا الصدد (٥١) .

وتمكنت بذلك من بناء ارضية اقتصادية متينة في كافة المجالات الزراعية والصناعية والتجارية ، فتم تحديد ومكنة الزراعة وتكثيف رأس المال الموظف بها ، لدرجة تجاوزت قدرة الزراعة الإسرائيلية على استيعابها وكذلك الأمر بالنسبة للصناعة ، حيث استطاعت بناء قدرة صناعية متقدمة تتجاوز طاقاتها الانتاجية ، القدرة البشرية بها . وبالتالي استطاع الاقتصاد الإسرائيلي تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، منذ نشأته وحتى بداية السبعينيات ، تجاوزت بكثير إمكانياته المتاحة ورافق ذلك مستوى معيشة مرتفع ، يضارع مستويات الاستهلاك للسادة في البلدان الصناعية المتقدمة . الأمر الذي ترتب عليه العديد من المشكلات الاقتصادية الهامة والناجمة أساسا من الخصائص الهيكلية لهذا الاقتصاد ، باعتباره اقتصاد مصطنع يفقد المقومات الذاتية للنمو ، نتيجة لنقص الموارد الطبيعية به (٥٢) . وبالتالي فهو يعتمد على العالم الخارجي في تلبية احتياجاته على كافة المستويات ، سواء تمثل ذلك في حاجته إلى عوامل الإنتاج (من رأس مال ومواد أولية) أو البحث عن أسواق لتصريف المنتجات ، خاصة في ضوء الفائض المفرط في الإنتاج وضيق السوق المحلي (يشقيه المدني والعسكري) . ولذلك أصبح مستقبلها الاقتصادي واستقلالها يتجددان بحجم الصادرات الذي يجب أن يغطي المقابل للحصول على المواد الخام والنفط ومعظم المداد الزراعية والصناعية التي تستوردتها وبالتالي فإن الاقتراب من

الاستقلال الاقتصادي معناه مضاعفة قيمة الصادرات ، التي أصبحت تلعب دورا رئيسيا فى عملية النمو الاقتصادية ، وهو ما لا يتحقق إلا عبر الإخراط فى مجال اقتصادي أوسع .

كما أن افتقار الاقتصاد الإسرائيلي إلى الموارد الطبيعية ، قد دفعه للتركيز اسبابا على التصدير التكنولوجي ، حيث لا يستطيع أن ينتج أو يصدر إلا ثمرة المورد الوحيد المهاج له ، والذي لا يرتبط بالأرض ، ونقصه به تحديدا ثمرة الدماغ البشري أي المنتجات التكنولوجية ومن هنا شهد الهيكل السلعي للتجارة الخارجية تغيرات هيكلية هامة ، اذ ازدادت أهمية المنتجات الالكترونية والكهربائية فى هيكل الصادرات وتراجعت المصادرات الأساسية الأصلية للصادرات وهى الزراعة وصناعة الماس والسيج ، وأخذت الصناعات التكنولوجية والتي تولدت أساسا من مجامعات الصناعة الحربية والكيمائية تحتل مكانة أساسية فى الصادرات ، وذلك عقب التغيرات التي جرت على البنية الداخلية للصناعة (٥٣) .

كما يلاحظ أيضا العديد من التغيرات الهيكلية فى بنية الواردات الإسرائيلية من العالم الخارجى ، إذ أصبحت مستلزمات الإنتاج والسلع الرأسمالية تشكل النسبة العظمى من هذه الواردات .

فى ضوء هذه التغيرات يمكننا مناقشة مدى الاستفادة الإسرائيلية من إقامة علاقات طبيعية فى المنطقة العربية عموما ، ومصير على وجه الخصوص؟ ولكن قبل الإجابة عن هذا التساؤل تجدر بنا الإشارة إلى أن الأهداف للتوسعية الإسرائيلية وتحقيق الدولة التى تحلم بها ، قائم أساسا على مبدئين رئيسيين أولها أن تكون الموارد من الكثرة والتنوع بحيث يتمكن من استقبال أعداد أكبر من السكان وتوفير مستوى معيشى مرتفع لهم ، وتأمين الحاجات الضرورية لإقامة الدولة الحديثة. وثانيها أن تكون الموارد الحيوية لهذه الدولة ، كالماء والنفط وغيرها من الثروات الطبيعية تحت سيطرتها ، أى واقعة ضمن أراضيها . وهى أمور مازالت صعبة المنال فى ضوء غياب علاقات طبيعية مع دول المنطقة العربية وهو ما يدفعنا للاعتقاد بأن مفهوم السلام لمدى إسرائيل يتجاوز مجرد إنهاء حالة الحرب من جانب العرب ، بل وحتى الاعتراف بها ، ليشمل بالتحديد تطبيع العلاقات الاقتصادية فى ظل حرية كاملة للتعاون المتبادل وانتقال السلع والخدمات والتكنولوجيا . الذى يتيح للصناعة الإسرائيلية العمل فى ظل اقتصاديات اللطاف والمزيد من التخصص واستغلالها لكامل طاقتها الإنتاجية ، وبالتالي تخفيف حدة الارتفاع فى تكاليف الإنتاج (٥٤) .

وهنا يرى البعض أن التسوية السلبية للصراع العربى/الإسرائيلى ، سوف تسهم فى توفير مصادر تمويل محلية لإسرائيل ، عبر تحويل جزء من الإنفاق العسكرى إلى إنفاق تمويلي للاقتصاد أى سيتم تحويل الإنفاق العسكرى إلى ميادين تمويل المشاريع المنتجة وقيام مشاريع إنتاجية مشتركة والاستفادة من تحرك عوامل الإنتاج العربية نحو إسرائيل .

وقد نتفق مع هذه النقطة بوجه عام ، إلا أننا نختلف حول وجهة النظر التى ترى أن تحقيق السلام يعنى خفض ميزانية الدفاع ، وذلك سواء فى الأجل القصير ، أو المتوسط . فإذا ما قسمنا

بنود الاتفاق العسكري إلى نفقات جارية وأخرى رأسمالية ، فإن انتهاء العمليات العسكرية سيؤدي إلى تخفيض الأولى بدرجة ما . ولكن إعادة التطوير وتشكيل القوات في ظل السلام ، قد يتطلب زيادة الكثافة الرأسمالية للقوات ، وبالتالي فلا يحتمل أن تتخفض مخصصات ميزانية الدفاع الإسرائيلي بصورة كبيرة (٥٥) . خاصة وأن " السلام الإسرائيلي " قائم أساسا على " القوة العسكرية " ولذلك فهي في حاجة مستمرة إلى زيادة نفقات التسلح لضمان استمرار هذه التسوية . وهو ما أكدته إيهود باراك ، وزير الخارجية الأسبق ، حين أعلن تأييده ضم أجزاء من الضفة الغربية والاحتفاظ بها ، في أية تسوية سلمية نهائية ، وأن إسرائيل لن تتسحب إلى حدود ١٩٦٧ ، قائلا " سترد على من يسألنا كيف سنكون قادرين على اتخاذ هذه القرارات ، بالقول بأننا سنقرر لأننا الأقوى " ولذلك فهي بحاجة مستمرة إلى نفقات الدفاع لضمان استمرار هذه العملية وبالتالي فإن خفض هذه النسبة يتوقف على عدة أمور هامة يأتي على رأسها مدى الثقة في مستقبل عملية التسوية السياسية ذاتها ، وهنا يطرح التساؤل عن مدى إمكانية تحويل إسرائيل إلى دولة طبيعية ، أو دولة جوار عادية ؟ بمعنى آخر هل سيقود هذا الاتجاه إلى تخلي إسرائيل عن كونها دولة استيطانية عصرية لسكانها اليهود ؟ هل ستتخلى عن قوانين العودة (٥٦) .

إن ما يدفعنا لطرح هذه التساؤلات وغيرها ، السمات الخاصة للاقتصاد الإسرائيلي والتي تدفع باتجاه للزحف المستمر لتوسيع الهامش الاقتصادي الجغرافي الحيوي لاقتصادها (٥٧) . ويجيء في مقدمتها " الأيديولوجية الصهيونية " التي تعنى استمرار استيعاب المهاجرين الجدد وتوطينهم في فلسطين المحتلة ، وقانون الجنسية الإسرائيلي وقانون العودة وهما يعطيان أي يهودي في العالم حق الحصول على الجنسية الإسرائيلية والأقامة في إسرائيل ، مما يعني استمرار الضغط في اتجاه التوسع لتأمين الموارد الطبيعية والجغرافية اللازمة لاستيعاب حركة متواصلة للاستيطان الصهيوني ، علما بأن التوسع سيكون بالأساليب الاقتصادية في ظل أطروحات السلام (٥٨) .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى إسرائيل خلال عام ١٩٩٤ قد زاد بنسبة ٢١٪ قياسا بالعام السابق . إذ أصبح مجموع الذين وصلوا خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٩٤ ، ٦٥٢٠٠ شخص .

بل وترى السياسة الإسرائيلية أن للمستوطنات ضرورة للاحتياجات الأمنية والسياسية ، وكانت هناك وجهتي نظر ، في هذا الصدد ، الأولى ترى إقامة المستوطنات في غور الأردن ، الذي كان يمثل الحد الأمني الإسرائيلي ، ولكن لا يتمتع بكثافة عربية عالية ، بينما ترى الثانية ضرورة نشر المستوطنات لوضع العرقيل أمام أية اتفاقيات مستقبلية (٥٩) .

وقد تحكمت وجهتي النظر سلفتي الذكر في الحكومات الإسرائيلية ، وفي هذا السياق أعلن بيريز أن إسرائيل رفضت طلبا فلسطينيا بشأن كجميد المستوطنات في الأراضي المحتلة ، وقال في هذا الاطار " إن ذلك يشكل أحد الشروط التي رفضناها بشكل قاطع ، وأخبرناهم بأن التغيير في سياسة الاستيطان هو قرار إسرائيلي داخلي " .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل قد اخضعت لمسيطرتها تدريجيا ما يزيد عن ٦٨٪ من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة ، وذلك من خلال مجموعة من الحجج والذرائع ، إذ بلغت مساحة الأراضي المصادرة منذ ١٩٦٧ وحتى نهاية مايو ١٩٩٣ نحو ٣,٧ مليون دونم ، كما بلغ عدد المستعمرات الاستيطانية المقامة خلال فترة الاحتلال نحو ١٨٦ مستعمرة في الضفة الغربية و ٢٠ مستعمرة في قطاع غزة. (٦٠) .

وذلك خلافا لتعهداتها للإدارة الأمريكية ، في إطار معيها للحصول على ضمانات القرض الشهير بـ ١٠ مليار دولار ، بتجميد البناء الاستيطاني في الأراضي المحتلة ، وعدم تحويل الميزانية إلى المستوطنات ، تلعبت الحكومة الإسرائيلية تنفيذ سياستها المتعلقة بإنشاء مستوطنات جديدة . وهنا تشير المعطيات الميدانية إلى أن إسرائيل ، في ظل مفاوضات السلام ، وبعد قرارها مقابل تجميد المستوطنات ، استولت على ما مجموعه ٥٣ الف دونم بواسطة المصادرة وخصصت منها مساحة ١٤ الف دونم للاستيطان .

وقد اعتمدت إسرائيل في نموها الاقتصادي على ظاهرة " عسكرية الاقتصاد " وفقا للكينزية العسكرية التي تعني تدخل الدولة لرفع مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد القومي ، عن طريق الاتفاقيات العسكرية المتزايدة (٦١) . ولذلك ظل الاتفاق العسكري إحدى الآليات المهمة لنمو الاقتصاد بل إن جزءا هاما من التقدم التكنولوجي الذي تفأخر به إسرائيل حاليا يعود إلى نفقات السلاح والجهد المبذول في هذه الصناعة . وماترتب عليه من تقدم هائل في بعض الصناعات العلمية الكثيفة المهارة مثل صناعة الإلكترونيات والحاسبات الآلية والطائرات... الخ (٦٢) .

ومن الملاحظ أن معظم الصادرات الصناعية يتركز أساسا في المعدات العسكرية، حيث وصلت إلى مايقرب من ٢٥٪ من اجمالي هذه الصادرات ضمن أكبر عشرة بلدان مصدرة للسلاح في العالم ، وتحولت الصناعة الحربية الإسرائيلية إلى واحد من أهم فروع الاقتصاد ويعمل بها حوالي ١٤٪ من العاملين بالصناعة الإسرائيلية ، وتقوم بتصدير ٨٠٪ من انتاجها .

وخير دليل على ذلك إن اتفاق أوسلو ، حول إعادة الانتشار داخل الضفة الغربية، ينص على إقامة ٦٢ قاعدة عسكرية إسرائيلية جديدة في الضفة (٦٣) ، هذا فضلا عن اتفاقيات التعاون العسكري الموقعة مؤخرا مع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، والتي تضمنت المساعدة في عملية صنع السلاح وتطويره . وترى الحكومة الإسرائيلية أن الردع العسكري يركز دائما على صورة إسرائيل في المنطقة كقوة نووية وعلى امتلاكها الصواريخ والطيران القوى القادر على شن هجمات بعيدة المدى ، وفي هذا الإطار يركز التفكير الحربي الجديد لإسرائيل على عدة محاور هي:- (٦٤)

(١) القدرة على تدمير القوات من ناحية الشرق ، قبل وصولها إلى وادي الأردن بواسطة وسائل حربية وبمساعدة مناطق انطلاق وانتشار .

(٢) القدرة على تدمير القوات من ناحية الشمال عن طريق وسائل الاستشعار والتحرك السريع واستخدام أسلحة جديدة ، مع الاعتماد على وضع قوات أمريكية في الجولان .

(٣) القدرة على الضرب في العمق والحق أكبر ضرر ، وذلك بهدف الردع وتدمير القدرة الحربية ، على حد سواء ، ولكن بدون احتلال الأرض .

(٤) حماية المؤخرة والدفاع عنها بمساعدة نظام الصاروخ ، أو أي بدائل أخرى لردع المكثف .

(٥) الحفاظ على صورة " شمشون " التي تؤكد أن أي معبراس بوجود إسرائيل سوف يؤدي إلى تدمير المعتدى وكل من يقف معه ، وأن الأمر سيكون كارثة كبيرة على الشرق الأوسط .

(٦) تقديم إسرائيل للدول المجاورة على أنها تسعى للدفاع عن أهدافها وحمايتها ، وفي نفس الوقت تسعى أيضا إلى اتخاذ خطوات لبناء الثقة في المجالات العسكرية أيضا .

وفي هذا السياق بدأت إسرائيل في الإعداد لتنفيذ الخطة ٢٠٠١ ، والقائمة أساسا على تطوير الصواريخ المضادة للصواريخ والقمار التجسس " أوفيك " التي أطلق أولها في أبريل ١٩٩٥ .

وعلى الجانب الآخر فإن المفاوضات التي دارت بين الخمس الكبار الموردين للسلاح إلى الشرق الأوسط (أي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا والصين) قد فشلت في الاتفاق على تدابير للحد من مبيعات السلاح للمنطقة ، ورغم الاتفاق على أهمية ذلك . فقد أصر كل طرف على ضرورة أن يقوم الآخرون بهذه الخطوة أولا ، ووجدوا صعوبة في الاتفاق على إصدار بيان صحفي ، ناهيك عن الاتفاق على عقد معاهدة ، وذلك لما تحققة هذه العملية من مزايا للأطراف الموردة للسلاح سواء تمثل ذلك في توسيع نفوذها لدى الحلفاء المحليين ، أو على الأقل إحباط الخصوم . فضلا عن كونها سوقا مناسبة للشركات الكبرى ناهيك عن دورة التسليح في المنطقة والتي تتمثل في أن زيادة حجم الأجهزة العسكرية أو دخول أية أسلحة جديدة إلى إحدى دول المنطقة يدفع الآخرين إلى اللطبة مباشرة ، وتدخل المنطقة في سباق تسليح جديد .

مما سبق يتضح لنا أن احتمالات خفض نفقات التسليح والدفاع غير واردة ، على الأقل في المديين القصير والمتوسط ، هذا مع تزايد احتمالات خفض نسبة الزيادة في الاتفاق على هذه المسألة ، وتلك قضية أخرى . ويتضح ذلك بجلاء من خلال تتبع الموازنات الإسرائيلية منذ الدخول في عملية التسوية وحتى الآن ، إذ ارتفع نصيب وزارة الدفاع في موازنة عام ١٩٩٦ بمليار دولار لتصل إلى ٨,٣ مليار دولار ، بزيادة قدرها ١٦٪ عن العام السابق (٦٥) .

ب- التغييرات الهيكلية في الاقتصاد المصري :

يشهد المجتمع المصري ، منذ بداية الثمانينيات ، مجموعة هائلة من التغييرات الاقتصادية والقانونية إذ عمدت الحكومات المختلفة إلى تنفيذ برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي يهدف إلى

تأكيد الاتجاه نحو الاعتماد على قوى السوق ، مع التخلو نحو أسواق إنتاجية اقتصادية بقودها القطاع الخاص والصادرات ، بالإضافة إلى تحرير السياسات الإدارية والتنظيمية والعمل على اصلاح الاختلالات الأساسية بالمجتمع ، عن طريق إدخال العديد من التغييرات البنوية على الهيكل الاقتصادى للدولة والتأثير فى القرارات الخاصة بالإنتاج والتوزيع والتجارة .

من ثم ركزت السياسة الاقتصادية على إصلاح الأوضاع المالية وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة ، خاصة وأن الاقتصاد المصرى ظل يعاني من أزمة مالية حادة ، حيث تراوح العجز الكلى فى الموازنة عند مستوى ٢٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى (كمتوسط خلال فترة السبعينيات) واقترن ذلك بارتفاع نسبتي التمويل الخارجى والمصرفى للعجز الكلى ، بينما ترجعت نسبة التمويل المحلى لعجز الموازنة ، الأمر الذى ساهم فى ارتفاع معدلات التضخم وسوء تخصيص الموارد .

ولعلاج هذه الأوضاع قامت الحكومة باتخاذ العديد من الإجراءات للإصلاح المالى ، فتم تعديل هيكل الإنفاق العام والإيرادات العامة فى الموازنة ، بغية الحد من العجز ، ووضعت السياسة الجديدة للدولة عدة أهداف رئيسية بعضها اقتصادى يهدف إلى توفير التمويل اللازم للاستثمار وتأكيد الاعتماد على الذات ، عن طريق الاعتماد على التمويل من موارد حقيقية ، فهبط العجز الى ٢٠,٥٪ من الناتج المحلى عام ١٩٩٤/٩٣ وواصل تخفيضه الى ١٠,٥٪ عام ١٩٩٥/٩٤ (٦٦) .

وبعض هذه الإجراءات اجتماعى يهدف إلى مراعاة الفئات الاجتماعية الأكثر فقرا ، عن طريق الصندوق الاجتماعى للتنمية ، وغيرها من الإجراءات .

وعلى الجانب الآخر فقد تم تمويل العجز عن طريق طرح أذون الخزانة للاكتتاب العام ، ودعم الجنيه المصرى ، كوسيلة للتحويل من التمويل بالعجز عن طريق التوسع النقدى ، الذى اتبعته الدولة منذ فترة طويلة ، إلى التمويل عن طريق المنحدرات الحقيقية ، كما أن هذه الإجراءات تعتبر بمثابة خلق سوق للدين المحلى يتم من خلاله استثمار القوائض المالية لدى البنوك والشركات والهئات والأفراد ، وبأسعار فائدة خاضعة للسوق ، وهو ما أدى فى النهاية إلى تهدئة الضغوط للتضخمية ، فضلا عن امتصاص قلنس السيولة الموجود لدى الجهاز المصرى والمؤسسات المالية الأخرى ، اضيف الى هذا أنها تظهر التكلفة الحقيقية للموارد التى تستخدمها الدولة ، وفى هذا ضبط للإدارة المالية العامة من جهة ، وحافز على ترشيد المصروفات الحكومية من جهة أخرى ، وقد ترتب على ذلك تراجع معدل التضخم الى حدود ٩٪ تقريبا ، مقابل ١٩٪ فى بداية الثمانينيات (٦٧) .

وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية لهذه السياسة ، إلا أنها تعتبر أداة ذات طبيعة مؤقتة ، حيث تمثل نوعا من الاقتراض وبالتالي فانها تفرض عبئا على الموازنة بمقدار قيمة هذه الأذون مع القوائد المطلوب سدادها . ويزداد هذا العبء بازدياد حجم القرض ، ومن هنا تتزايد الأعباء الممتثلة على الموازنة ، مما يهدد بزيادة الإنفاق العام مرة أخرى ، وليس العكس كما هو

مطلوب . أى أن إصدار أنون الخزانة لتمويل العجز النقدى ، يجب أن يكون اداة قصيرة الاجل ، بالتزامن مع تدعيم الجهاز الانتاجى فى المجتمع . واستمرارا فى هذا الطريق ، فإنه يجب العمل على إحداث التغييرات الهيكلية المناسبة بما يساهم فى العلاج الحاسم للموازنة ، عن طريق تنمية الإيرادات المحلية ، والحد من الإنفاق العام دون التأثير على البنود المتعلقة بالطبقات والشرائح الاجتماعية الفقيرة ، وهو ما يتأتى من خلال الاستمرار فى تدعيم الجهاز الانتاجى حتى يمكن تغطية العجز من موارد حقيقية . فإذا كانت الحكومة تتخلى عن العديد من الميادين لأسباب اقتصادية ، فإنها تظل مسئولة عن للتعليم والصحة والمراق العامة ، عن طريق زيادة الاستثمار فى الرعاية الصحية التى تساعد الفقراء ، والنهوض بالأحياء الفقيرة ، من هذا المنطلق يمكننا التعامل مع مسألة الإنفاق العام فى المجتمع المصرى ، بما يضمن التوصل إلى الشكل الأمثل لتعظيم كفاءة تخصيص الأموال العامة الموجهة لهذه الأغراض .

وقد نجحت المرحلة الأولى لمياسة الإصلاح الاقتصادى فى تهيئة الأوضاع للانطلاق إلى المرحلة الثانية ، بعد أن تحقق الاستقرار المالى والنقدى ، بموجب خفض الذى حدث فى عجز الموازنة والتخلص من العجز الجارى مع العالم الخارجى وانخفاض معدل خدمة الديون الخارجية ، كما أدت إلى خفض الضغوط التضخمية بالبلاد .

من هنا برزت أهمية الانتقال إلى المرحلة الثانية عن طريق التركيز على القطاعات السلعية والانتاجية بالبلاد من خلال التوسع فى الاستثمارات ودعم للقرات الانتاجية والاستفادة المثلى من الطاقات العاطلة وذلك بغية امتصاص البطالة ورفع متوسط دخل الفرد الحقيقى ، وهو ما يتطلب التركيز على القطاعات السلعية والانتاجية بالمجتمع ، والاستمرار فى سياسة تحرير قطاع الأعمال العام ، حتى يصبح أكثر قدرة وكفاءة ، بما يساهم فى رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين مستوى توزيع الموارد بالمجتمع ، وتحسين الأداء المالى لها ، إذ إن إزالة هذا القطاع من عثرته والارتقاء بمستوى كفاءته ، سوف تمثل أحد اهم التحديات المستقبلية للمجتمع المصرى ، وذلك نظرا للدور الهام والحيوى الذى يلعبه فى المجتمع .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن اصلاح هذا القطاع يتطلب التدرج فى تناول المشكلات التى يفوء بها مثل مشكلة الطاقة العاطلة وتراكم المخزون والفاقد الاقتصادى ، وذلك بالتركيز على النشاطات الأساسية المؤثرة فى دفع عملية النمو الاقتصادى وتعقيب هياكل الإنتاج القائمة وترشيد التكلفة بغية جعله قطاعا قادرا ، ليس فقط على المنافسة بالأسواق المحلية ولكن أيضا فى الأسواق الدولية .

وقد جاء القانون ٢٠٣ لعام ١٩٩١ ، ليؤكد على أهمية هذه النقطة ، حيث يحقق ثلاثة أهداف رئيسية أولها فصل الملكية عن الإدارة ، وثانيها المساواة فى المعاملة بين شركات القطاع العام والقطاع الخاص ، وثالثها تشجيع الاستثمارات الخاصة على الدخول فى الشركات التابعة . كما أتاح هذا القانون فصل الملكية عن الإدارة وأعطى وحدات القطاع العام الحرية فى رسم سياستها

الاقتصاد المصرى والتفاعلات الاقتصادية الإقليمية

واتخاذ القرارات الأساسية المتعلقة بسير العمل طبقا للظروف الخاصة بها من ناحية ، وحسب الأحوال الاقتصادية المحلية والعالمية السائدة من ناحية أخرى .

وإذا كانت الاعتبارات العملية الراهنة تفترض إيجاد صيغة مرحلية ، لإحداث تغيير نوعى وقصدى فى المجتمع بغية تحقيق الأهداف التنموية المنشودة ، فإن ذلك يتطلب بالأساس الاستفادة من كافة الإمكانيات المتاحة للمجتمع ، أى القطاعين العام والخاص معا ، وبالتالي فلا ينبغي أن تقتصر الدعوة على تطوير القطاع العام فى حد ذاته ، بل تشمل أيضا وبالضرورة القطاع الخاص. أى ينبغي أن تركز السياسة الاقتصادية على تطوير وإصلاح القطاعين معا (العام والخاص) مع تهيئة الجو التنافسي الملائم لى تتمخض هذه العملية عن ارتفاع مستوى الكفاءة وزيادة القدرة الذاتية للمجتمع على توفير الاحتياجات من السلع والخدمات ومن ثم الحد من اللجوء للاقتراض الخارجى ، وذلك عن طريق تهيئة المناخ المناسب للاستثمار بتوحيد القوانين المنظمة لهذه العملية وتحقيق مستوى أعلى من الاستقرار والثقة فى البيئة الاستثمارية بالحد من التغييرات العديدة والمتلاحقة فى القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الاقتصادى ، وذلك انطلاقا من تسليمنا للكامل بأهمية استقرار وكفاءة الأطر المؤسسية والقانونية والإدارية فى إنجاح أى عملية اقتصادية.

وعلى الجانب الآخر مازالت مشكلة البطالة تمثل قيدا أساسيا على انطلاق المجتمع فى طريق النمو ، خاصة وأن البشر هم فى الأساس محور العملية التنموية التى تهتم بترقية قدرات الأفراد وباستخدام هذه القدرات فى الإنتاج .

ولاشك أن وجود عدد كبير من المتعطلين يعنى إهدارا للثروة البشرية ، ويؤكد على أن جزءا من الموارد الرئيسية للمجتمع ، لا يتم استخدامه ، الأمر الذى يتطلب العمل على رفع نسبة القوة العاملة إلى إجمالي السكان ، وخفض معدل الاعالة ورفع الانتاجية عن طريق تبني استراتيجية متكاملة للتعامل مع هذه المسألة ، تحدد الأهداف والوسائل التى يمكن بها القضاء على المشكلة ، أو على الأقل الحد من خطورتها ، وذلك فى ضوء رؤية شاملة ومتكاملة لكافة الإمكانيات المتاحة فى الاقتصاد القومى ودراسة الخصائص المميزة لسوق العمل المصرى ، أى القيام بدراسة شاملة عن نوعية المهارات الموجودة والمطلوبة مستقبلا ، وكيف يمكن وضع الأطر المنظمة لهذا الغرض . كما يجب تعديل السياسة التعليمية والتدريبية لجعلها أكثر مروامة على تخريج الكوادر المطلوبة ، بالمستوى الملائم . والعمل على تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة بما يسهم فى استيعاب المزيد من العمالة ، وخلق قنوات استثمارية جديدة تسهم فى تحويل المخرجات إلى الاستثمار المنتج عن طريق تشجيع إقامة وتطوير الصناعات الصغيرة ، مع مراعاة التوزيع الجغرافى لهذه الاستثمارات بين مختلف محافظات الجمهورية ، الأبرز الذى يحقق التوازن الاقتصادى المطلوب .

ومن جهة أخرى وعلى الرغم من النجاح الذى حققته سياسة الإصلاح الاقتصادى والمتمثل فى تحويل العجز فى ميزان المدفوعات ، إلى فائض جارى ، يقدر حاليا بـ ٧٥٩ مليون دولار عام

١٩٩٥/٩٤ ، مقابل ٢١٥٨ مليون دولار عام ١٩٩٤/٩٣ . فإن أوضاع الميزان في حذ ذاته مازالت تحتاج إلى جهود كبيرة بغية جعل هذا الوضع قليلا للاستمرار والاستقرار على المدى البعيد وأقل تأثرا بالعوامل الخارجية ، أى أنه لا يكتفى بوقف أو كبت مشكلات الميزان ، ولكن ينبغي القضاء عليها (٦٨) .

عموما فإن تحقيق هذا التفاضل في الحساب الجارى ، واستمراره خلال الفترة الماضية ، رغم ما بها من صعوبات ومشكلات ، يعد إنجازا هاما وجيدا ، خاصة وأن معظم الدول التى تمر بمرحلة مماثلة لتلك التى يمر الاقتصاد المصرى بها لم تستطع تحقيق هذا الهدف ، ويرجع السبب فى ذلك بالأساس الى توفر مصادر متعددة للعملة الاجنبية ، يسمح لها بحرية الحركة فى مواجهة المشاكل التى قد تظهر فى أى قطاع من القطاعات ، ولكنها مصادر مرتبطة أساسا بالعوامل الخارجية الأمر الذى يعرض الميزان لهزة عنيفة من جراء أى تغيير يحدث فى هذه العناصر .

من هنا أصبح من الضروري دراسة أوضاع ميزان المدفوعات المصرى ، دراسة تفصيلية وشاملة لمعرفة أوجه الخلل وطبيعته ، حتى تتمكن من وضع أسس العلاج السليمة لهذه المسألة إذ إن هناك بعض الاختلالات التى يتم علاجها فى فترة زمنية قصيرة ، والبعض الآخر يشمل عوائق هيكلية خطيرة على النمو ولا يتم علاجها إلا فى إطار أطول أجلا .

وتختلف هاتان الحالتان اختلافا شديدا من حيث محاور تركيز البرامج الإصلاحية المتبعة، ففي حالة علاج الخلل الهيكلى يصبح نمو الصادرات والإنتاج تقليديا من العناصر الأساسية لهذه السياسة ، أما فى الحالات قصيرة الأجل ، فيفترض أن الطاقة الإنتاجية ثابتة ، وإن لم تكن مستخدمة بالكامل ، لذلك يمكن أن يتغير الإنتاج، داخل الهيكل الاقتصادى فى حدود الإمكانيات المتاحة .

وقد أدت هذه التغييرات إلى حدوث تأثيرات عديدة ومتنوعة على بنية الاقتصاد المصرى عموما ، والميزان التجارى على وجه الخصوص ، الأمر الذى يضع قيودا عديدة على حركة متخذى القرار الاقتصادى فى المجتمع ، خاصة وأن عجز الميزان التجارى يتزايد عاما بعد آخر، إذ وصل إلى ٧,٨ مليار دولار عام ١٩٩٥/٩٤ مقابل ٧,٣ مليار عام ١٩٩٤/٩٣ (٦٩) .

وفى إطار الجهود المبذولة لعلاج هذه المسألة قامت الحكومة المصرية باتخاذ العديد من الاجراءات والسياسات الهادفة إلى إزالة القيود والمعوقات على حركة التجارة الخارجية والتحول من القيود الكمية فى إدارة الواردات الى استخدام الأدوات السعرية مثل التعريفات الجمركية وغيرها، وذلك بما يتفق مع الالتزامات الجديدة لمنظمة التجارة العالمية .

وفى هذا السياق ألغت الحكومة الحظر الذى كان مفروضا على تصدير السلع باستثناء الجلود الخام وخردة المعادن ، باعتبارها مستلزمات الانتاج . وكذلك السماح لجميع الجهات والأفراد بعقد صفقات متكافئة لتبادل السلع والخدمات بدون موافقة مسبقة ، كما تم إلغاء الاستمارة " ت . ص "

وتوحيد الاستثمارات المتعلقة بالتصدير، بحيث تصدر جميع المنتجات الزراعية والصناعية عن طريق الجمارك مباشرة، دون انتظار موافقت مسبقة من الجهات المختلفة، كما أقيمت رسوم المخاطر والأمن، وتم تخفيض أسعار الشحن ورسوم الإرشاد وخمعات الموانئ بنسب تتراوح بين ٢٠٪ و ٥٠٪ واتخذت عدة إجراءات لضبط وتنظيم الشحن والتفريغ والتداول بالموانئ المصرية بهدف خفض تكاليف التصدير وغيرها من الإجراءات الهامة.

وهذه الإجراءات وغيرها تساعد، بلا شك، على رفع الكفاءة الإنتاجية للمجتمع، سيما وإنها تؤدي إلى التخلص من أعباء البيروقراطية الحكومية التي كانت تحد كثيرا من فاعلية هذه المسألة، خاصة وأن الدراسات قد أشارت إلى أنها كانت تستحوذ على حوالي ٣٠٪ من وقت رجل الأعمال في مصر (طبقا لتقديرات البنك الدولي) .

من هنا نلاحظ التطور الهام الذي ظهر على الصناعات السلعية المصرية والتي حققت طفرة عام ١٩٩٥/٩٤ فارتفعت إلى ٤.٩ مليار دولار، مقابل ٢.٣ مليار عام ١٩٩٤/٩٣، هذا فضلا عن تطور حصيلة الصادرات الزراعية والصناعية، وتزايد حجمها النسبي حيث أصبحت تمثل ٥٦٪ من إجمالي الصادرات السلعية ككل، بعد أن كانت لا تزيد عن ٤٧٪، بل والاهم من ذلك أنها أصبحت قادرة على تمويل حوالي ٨٠٪ من وارداتنا الاستهلاكية، بعد أن كانت قاصرة على ٥٣٪ فقط، مما يرفع من حدود الأمان في اوضاع الميزان (٧٠).

وإذا كان من المقبول ألا تغطي قيمة الصادرات، القيمة الكلية للواردات، على اعتبار أن الثانية تشمل واردات استثمارية تستخدم في عمليات التكوين الرأسمالي، والتي لا يتحقق عندها إلا في الأجل الطويل، إلا أنه من غير المقبول ألا تغطي قيمة الواردات الجارية (أي بعد استبعاد الواردات الاستثمارية) وهو ما يتطلب إعادة التوازن بحيث تغطي الصادرات السلعية النسبة الأكبر من الواردات السلعية.

وقد انعكس الحجم النسبي الكبير لزيادة الملفوعات على الواردات السلعية بأثاره السلبية على اوضاع الميزان التجاري، نحو زيادة العجز، وهذا يعني أن الجزء الأكبر من احتياجاتنا السلعية مازال - رغم الصادرات - يعتمد في تمويله على فاتح المعاملات غير المنظورة (خاصة تحويلات العاملين بالخارج والسياحة) وهذه العناصر رغم أهميتها وتأكيدنا على ضرورة دعمها، لا يمكن الاعتماد عليها مستقبلا، وذلك لأنها أكثر حساسية للتغيرات والتطورات الدولية. وإذا أخذنا في الحسبان عجز الاقتصاد المحلي، وحده عن تحقيق النمو المتواصل، إذ لا يوفر السوق المحلي الطلب الفعال الكافي، وأقارن على القيام بدور "محرك النمو" فإن التوسع في الصادرات عموما، والصادرات غير التقليدية على وجه الخصوص، يعد هو المصدر الوحيد القادر على إحداث عملية النمو وإمتصاص البطالة في المجتمع. إذ إن خلق وتعزيز قطاع تصدير ديلاميكي، يمكن أن يشكل النواة لاستراتيجية فعلة للتنمية تعمل على إزالة العوائق أمام النمو في كل القطاعات من أجل تحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي، والتشغيل.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الدراسات العلمية تشير إلى إن الحفاظ على معدل البطالة الحالي عند ١٠٪ يحتاج إلى توفير ٣,١ مليون فرصة عمل حتى عام ٢٠٠٠، وذلك لاستيعاب الداخلين الجدد للسوق، أما إذا كان الهدف هو خفض المستوى الحالي إلى ٥٪ فإن المطلوب هو خلق ٥ مليون فرصة عمل جديدة (٧١).

وتشير الدراسة التي أجرتها "مجموعة ستانفورد" عن الصادرات المصرية، إلى أن منخلات العمل تقدر بحوالي ٢٠٪ من قيمة الصادرات، فإذا كان الأجر المناسب في الصناعة حوالي ١٥٠٠ دولار في العام، فإن مايقرب من ٧٥٠٠ دولارا من الصادرات يترجم إلى فرصة عمل واحدة. ونتيجة لذلك فإن الصادرات البالغة مليار دولار ستولد فرص عمالة لحوالي ٣٣ ألف شخص، ومن خلال المضاعف الاقتصادي (يقدر بحوالي ٢) فإن فرص العمل الدائمة والمتولدة من زيادة مقدارها مليار دولار للصادرات تصل إلى ٢٦٦ ألف وظيفة وهو ما يوضح المدى الذي يمكن أن تلعبه الصادرات في حل مشكلة البطالة (٧٢).

ج - تنمية الطاقة التصديرية :

وهنا يتبادر إلى الذهن التساؤل عن كيفية تحقيق هذا الهدف ؟ وبمعنى أدق ماهي الآليات والوسائل الكفيلة بإحداث طفرة في الصادرات المصنعية المصرية ؟ وهل تمتلك مصر إمكانيات ومزايا تمكنها من الدخول في حلبة التجارة العالمية، مع ما يتطلبه ذلك من تحديات جسيمة على المجتمع المصري ؟ ولحتمالات التوسع التصديرى ؟

هنا نلاحظ أن قدرة الصادرات المصرية عموما ، وغير التقليدية على وجه الخصوص ، ستظل لفترة على الأقل ، عاجزة عن تقديم المنتج المتنافس سعرا ونوعا ، وذلك بسبب المشاكل والمعوقات ، إذ إن السياسة للتصديرية الراهنة مازالت تحتاج إلى تعديل كبير ، إذ إنها قائمة أساسا على تصدير الفائض مع ما يعنيه ذلك من تأثير للكميات المصدرة بمستويات الاستهلاك المحلية . وبالتالي تعتبر القضية الأساسية هنا هي عجز الجهاز الإنتاجى الحالي عن إشباع الطلب (بشقيه المحلى والخارجى) وهو ما يتطلب إعادة تخصيص الموارد المتاحة في المجتمع ، بغية جعلها أكثر قدرة على التخصص في إنتاج سلع للتجارة الدولية ، عن طريق زيادة ربحية السلع المعدة للتصدير عن ربحية المبيعات المحلية ، وتغيير هيكل الأسعار النسبية بالمجتمع .

والمجتمع المصري لديه من الإمكانيات والمزايا التي تمكنه من تحقيق ذلك ، حيث تتمتع القوى العاملة بمزايا الأجور التنافسية التي تتيح للدولة ميزة في الصناعات كثيفة العمل ، إذ تشير الإحصاءات إلى أن الحد الأدنى من الأجور (شاملا المزايا المختلفة) يبلغ في مصر ٠,٣١ دولار/ساعة ، وهو أقل بكثير من الدول المنافسة ، وحيث يبلغ هذا المستوى ٢,٧٨ ، و٠,٧ ساعة في إسرائيل و ١,٣ دولار في تركيا ، و ٠,٥٨ دولار في تايواند .

كما يسمح المناخ في مصر وأرضها الزراعية ، بالتنوع في المحاصيل ويتيح لها موقعها المتوسط من حيث قربها من أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأقصى ، سرعة النفاذ إلى الأسواق

ويفتح الفرص أمامها لتكون مركزا للنقل والخدمات الأخرى ، وقاعدة تنطلق منها الصادرات إلى المجتمع الدولي ككل .

وعلى الجانب الآخر فإن الاقتصاد المصري يحتاج في المرحلة الراهنة إلى سياسة تصديرية تهدف أساسا إلى "خلق الصادرات" وليس "تنمية الصادرات" وهو ما يتطلب الاهتمام بالقطاعات التي تتمتع فيها مصر "بقدرتنا تنافسية" وليس فقط بميزة نسبية .

ثالثا : الآثار المتوقعة للتعاون الإقليمي

بعد أن تعرضنا للدراسة التصنيعية الخاصة بالتحويلات الهيكلية في بنية الاقتصاد المصري والإسرائيلي سوف نتوقف بالدراسة عند قطاعي النسيج والإلكترونيات ، وذلك انطلاقا من كونهما الأوليان تمثل أحدي الصناعات الأساسية التقليدية في كل من البلدين ، والثانية تتعلق بقطاعات الصناعات الأكثر تطورا .

أ- صناعة الغزل والنسيج :

تلعب صناعة الغزل والنسيج دورا هاما في كل من الاقتصاد المصري والإسرائيلي ، ساهمت في سد حاجة السوق المحلي من المنسوجات والملابس من جهة ، وأسهمت بجزء كبير في الصادرات من جهة أخرى ، ناهيك عما تتميز به هذه الصناعة من قدرة عالية في استيعاب أعداد متزايدة من الأيدي العاملة باعتبارها صناعة كثيفة العمالة ، إذ تمثل هذه الصناعة في إسرائيل نحو ٩% من إجمالي الإنتاج الصناعي بها ، ونحو ٩% من صادراتها ويعمل بها ١٩% ، إجمالي القوى العاملة في الصناعة (٧٣) .

وتشير الإحصاءات إلى أن هناك ٢٣٥٠ مصنعا للمنسوجات والغزل في إسرائيل، منها مصنع كبير الحجم ، و ٣٠٠ مصنع متوسط الحجم و ٢٠٠٠ مصنع صغير الحجم ، ووصل لنا لهذه الصناعة إلى ٣,٣ مليار دولار عام ١٩٩٤ منها ٤٠% منسوجات و ٦٠% ملابس . وإذا بنسبة نمو قدرها ١٣% عن عام ١٩٩٣ فيما يتعلق بالمنسوجات و ١٨% فيما يختص بالملابس وعلى الجانب الآخر ارتفعت قيمة الصادرات من هذه المنتجات إلى ١٠٨١ مليون دولار عام ١٩٩٥ مقابل ٩٩٤ مليون عام ١٩٩٤ . استحوذت السوق الأمريكية على ٤٠% منها، بينه استحوذت أوروبا على ٥٥% (٧٤) .

وهنا نلاحظ أن هناك نحو ٢٠٠ شركة ، من الشركات السابق ذكرها ، وجهت انشطتها للتصدير بينما توجهت الشركات الأخرى للسوق المحلي ، وإن كانت معظم الصادرات تجريها شركة فقط ، تستحوذ ٩ منها على ٥١% من جملة الصادرات و ٣ تمثل ٣١% من الأجمالي وشركة واحدة تمثل ٢٠% من الإجمالي .

ويعمل بهذه الصناعة حوالي ٥٥ ألف عامل (يمثلون ١٦% من العمال الصناعيين في إسرائيل) ، وقد أدت للتغييرات الجارية على الساحة الإقليمية واتفاقية للتجارة الحرة مع الولا-

المتحدة الى إغراق السوق الإسرائيلية بكم هائل من المنتجات المستوردة وتراجع حاد في الصادرات الإسرائيلية - الشبيهة إلى السوق الأمريكي ، وبالتالي انخفض الاستثمار داخل هذا القطاع في إسرائيل من ٢٧٢ مليون دولار عام ١٩٩٣ الى ٢٥١ مليون عام ١٩٩٤ و ٢٠٠ مليون عام ١٩٩٥ . وادى هذا إلى تحول القطاع ليصبح عبئا على الحكومة الإسرائيلية رغم أنه كان أكثر القطاعات الصناعية جذباً للاستثمار (الخارجى والداخلى) ولوحظ في الآونة الأخيرة انتشار ظاهرة إغلاق مصانع النسيج في جميع أنحاء إسرائيل وطرد عمالها، وكان آخرها مصنع ' امنون ' في بلدة ' اوفكيم ' وعرضت بعض المصانع شراء محتويات هذا المصنع للبيع في المزاد العلنى (٧٥) . وذلك بسبب ما تتعرض له المنتجات الإسرائيلية من منافسة عنيفة في ظل تحرير التجارة في هذا المجال ، مما دفعها إلى محاولة فتح أسواق جديدة في شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الاقصى . ولكن ظلت مشكلة رخص الأيدى العاملة لدى الدول المجاورة تحد كثيرا من المزايا النسبية المتاحة لها في هذا المجال مما جعلها تفكر في اللجوء إلى حلول أخرى سواء تمثلت في شراء المواد الخام من مصادر بديلة ، ذات تكلفة اقل ، أو تحويل جزء من أنشطتها الصناعية للخارج ، وخاصة للدول المجاورة ذات الميزة النسبية في الأيدى العاملة وخاصة مصر .

وهنا تشير دراسة لمعهد الصادرات الإسرائيلية إلى أن للتعاون في مجال الصناعة النسيجية بين إسرائيل ومصر والأردن يهدف الى تعزيز مزايا إسرائيل كدولة منشأ لمنتجات يتم تصنيعها على أساس المقاوله من الباطن حتى تدخل تلك المنتجات أسواق الولايات المتحدة ، في ظل اتفاقية التجارة الحرة معها ، وثاني الأهداف ، الخاصة بهذه العملية ، هو تعريف المشتريين الأمريكيين بالمنتج الإسرائيلي من حيث الجودة والربحية (٧٦) .

وبالتالى فالاهداف الإسرائيلية ، في إطار المشروع الشرق أوسطى ، تهدف الى محاولة إنقاذ هذه الصناعة من التدهور والإفلاس في هذا المجال ، وبالتالي تحقيق المصالح الاقتصادية لإسرائيل على حساب الصناعات القائمة في المنطقة وعلى رأسها صناعة الغزل والنسيج المصرية.

ويرتكز التصور الإسرائيلي في هذا المجال ، على أن تقسيم العمل ، وفقا للإنتاج، على مراحل في صناعة النسيج والملابس ، يخدم بصورة جيدة تقريبه العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل . وتشير الدراسات الإسرائيلية المبكرة عن التعاون الإقليمي في المنطقة (٧٧) . إلى أن إسرائيل لديها ، بالإضافة الى شبكة متقدمة للغاية للتجارة الدولية والتمويل لمنتجات النسيج فإنها تبدو قادرة على تقسيم المراحل المختلفة لإنتاج النسيج بين البلدين ، وفقا للمزايا النسبية لكل منها. وربما يكون اسهام إسرائيل الاساسى في التصميم والغزل واشغال الإبرة (الحياكة) والصباغة ، بينما تعمل مصر بصفة أساسية في الحياكة ومرحلة التشطيب ، وتتعاون الدولتان في التسويق العالمى مستفيدتين من القاعدة التي أقامتها الشركات الإسرائيلية في الأسواق العالمية .

وترى الدراسات الإسرائيلية أن صناعة النسيج والملابس في مصر وإسرائيل تمثل نطاقا واسعا من التكامل بين البلدين ، فمصر منتج رئيسي للقطن والأقمشة القطنية ، بينما تركز إسرائيل على إنتاج الملابس أكثر من الغزل والنسيج . وقد يؤدي التعاون بين البلدين ، من وجهة النظر هذه ، إلى تحقيق ربح ضخم لكليهما عن طريق تحسين مواقفهما التنافسية سواء في الأعمال القائمة بالفعل أو بالشاء خطوط جديدة (٧٨) .

ومن المفارقات أن يترام هذا الحديث مع تعرض صناعة الغزل والنسيج المصرية لمخاطر وتحديات جسيمة ليس فقط كنتيجة لما يحدث على الصعيد العالمي من تغييرات ولكن أيضا ، وهو الأهم نتيجة للأوضاع المحلية القائمة . حيث أغلقت العديد من المصانع في منطقتي " شبرا الخيمة " و " المحلة الكبرى " وهي المناطق الرئيسية التي تتركز فيها مصانع القطاع الخاص العاملة في هذا المجال . إذ تشير الإحصاءات الأولية إلى وجود نحو ٤٠٠ مصنع في شبرا الخيمة وحدها ، من حوالي ١٠٩٦ مصنعا قد أغلقت خلال عامي ١٩٩٤ . كما تقلص عدد المصانع في المحلة الكبرى إلى أقل من النصف ، فأصبح حوالي ٧٠٠ مصنع ، بعد أن كان عددها يفوق الـ ١٦٠٠ مصنعا (٧٩) . الأمر الذي يهدد قرابة ٧٥٠ ألف عامل ، ممن يعملون في هذه الصناعة ، يمثلون نحو ثلث القوى العاملة المصرية في الصناعة التحويلية ، خاصة مع الاضطراب الشديد الذي شهدته أسواق القطن المصرية ، خلال الفترة الحالية ، والارتفاع الجوانبي في الأسعار بسبب المنافسة الشرسة بين الشركات العاملة في مجال تجارة القطن "عام وخاص" ، بعد تحرير هذه التجارة والإجراءات التحريرية الأخرى التي شهدتها الزراعة المصرية ، والذي كاد أن يؤدي إلى توقف كبرى شركات الغزل المصرية عن العمل نتيجة لعدم قدرتها الحصول على احتياجاتها من الأقطان اللازمة للتشغيل ، وهي شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى والتي تقوم بتصدير ٢٥٪ من الصادرات المصرية للغزل والنسيج ، وشركة غزل شبين الكوم التي تقوم بالتصدير إلى الأسواق المتقدمة ، حيث تستحوذ أوروبا الغربية على ٦٠٪ من هذه الصادرات بالإضافة إلى كفرن الدوار للغزل والدقهيبة ودمياط . ولذلك قامت بعض شركات الغزل بخفض طاقاتها الانتاجية ، بل وتوقف حوالي ٥٠٪ من المغازل لعدم وجود الأقطان (٨٠) .

وهنا تشير الإحصاءات المتاحة إلى أن هناك تنديبا في إنتاج الأنواع المختلفة من الغزل والنسيج المصرية ، إذ هبط الإنتاج من غزل القطن إلى ٢٥٧,٩ ألف طن عام ١٩٩٥/٩٤ مقابل عام ١٩٨٧/٨٦ . وذلك بسبب تراجع إنتاج القطاع العام من ٢٤٩,٩ ألف طن إلى ١٩٢,٩ ألف خلال الفترة ذاتها . وعلى العكس من ذلك فقد ارتفع إنتاج الملابس الجاهزة من ٧٦ مليون قطعة عام ١٩٨٧/٨٦ إلى ١٢٢,٢ مليون وذلك بعد الطفرة الهائلة في إنتاج القطاع الخاص من هذه النوعية والتي تضاعفت من ٥٩,٨ مليون قطعة إلى ١٨٤,٤ مليون خلال عامي ١٩٨٧/٨٦ و ١٩٩٥/٩٤ على التوالي (٨١) .

وفيما يتعلق بالصادرات ، فعلى الرغم من تضاعف قيمتها خلال حقبة الثمانينيات إلا أنها أخذت في التراجع ، منذ بداية التسعينيات وحتى الآن ، إذ بينما ارتفعت قيمة الصادرات من الغزل

والنسج المصرية من ٢٥١,٤ مليون دولار عام ١٩٩٢/٨١ إلى ٤٩٥,٥ مليون عام ١٩٩٤/٩٣ إلا أنها سجلت تراجعاً ملحوظاً عن أعوام ١٩٩٠/٨٩ و ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٢/٩١ والتي بلغت فيها الصادرات ٦٣٥,١ مليون دولار و ٥٢٨,٩ مليون و ٥٧٥,٤ مليون خلال الأعوام المذكورة على الترتيب وذلك بسبب زيادة الاستهلاك المحلي من الأقطان .

ب- صناعة الإلكترونيات :

تعد صناعة الإلكترونيات ، إحدى للصناعات الأساسية للقرن القادم ، خاصة وانها تقوم اساسا على المعرفة التي تعد الآن العامل الاساسي للنمو ، خاصة وأنها ، على خلاف الموارد الأولية ، لا تنضب وقابلة للتقسيم ، الأمر الذي سيؤثر من جوانب عديدة في حروب المستقبل .

ومن المتوقع أن تحقق صناعة الإلكترونيات نمواً سريعاً على المستوى العالمي لتصل قيمة مبيعاتها في عام ٢٠٠٠ تريليون دولار ، وهذا النمو يوفر فرصاً طيبة للغاية أمام الصادرات القائمة من بلدان المنطقة ، الأمر الذي يزيد من حدة التنافس على امتلاك زمام الأمور في هذه الصناعة ، والتي مازالت تتركز بالاساس في تركيا وإسرائيل بينما تعتمد دول المنطقة على الواردات بصورة كبيرة ، رغم ارتفاع مستويات الاستهلاك بها .

وقد نمت الصناعات التكنولوجية المتطورة في إسرائيل بوتيرة متسارعة الى درجة أن البلاد ستحتاج الى استخدام حوالي ١٢ ألف مبرمج كمبيوتر ومهندس ، بحلول عام ٢٠٠٠ للعمل في هذه الصناعات . وكان هذا النمو في هذه الصناعة قد بدأ في بداية التسعينيات ، وبلغت صادراتها منها عام ١٩٩٤ الى ٥,٥ مليار دولار (٨٢) . من هنا يشير قرار العديد من الشركات العالمية المعروفة ، في مجال تكنولوجيا المعلومات ، والقاضي بإقامة مصانع ومختبرات ومنشآت في إسرائيل تساؤلاً عن مدى تأثير هذه المسألة في الدول العربية صغوماً ، ومصر على وجه الخصوص والتي تعد البنى التحتية لافتتاح وادي التكنولوجيا شمال سيناء .

وكان لشركتي موتور رولار وانتل استثمار أكثر من ٢,٦ مليار دولار في إقامة مصانع لاشباه الموصلات في إسرائيل . وهو ما سيخلق سوقاً واسعة للصناعة الإسرائيلية يخدم مصالحها ويساهم في تمتيتها على حساب دول المنطقة . خاصة في ظل الاهتمام المتزايد من المستثمرين الغربيين للاستثمار في هذه المجالات (٨٣) .

ومما يعزز من هذه المسألة إبرام إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي لأول اتفاق تعاون علمي وتكنولوجي . والذي بموجبه ستصبح إسرائيل أول دولة غير أوروبية ، وغير عضو في الاتحاد الأوروبي ، تشارك وتتفقد من الأبحاث العلمية والتكنولوجية الأوروبية المتطورة ، وبموجبها ستفتح الأبواب على مصراعيها للعلماء الإسرائيليين وستكون جسراً لتقديم الامكانيات المتاحة إلى الإسرائيليين لينفعوا من مزايا الأبحاث العلمية في جميع دول الاتحاد ، ماعدا الأبحاث النووية ، وتغطي الفترة ما بين ١٩٩٤-١٩٩٨ ، وتضم حوالي ١٦ برنامجاً من الأبحاث العلمية والتكنولوجية (٨٤) .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي مول ٩٦ مشروعا مشتركا علميا بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٩٣ شاركت إسرائيل في ثمانية أبحاث تهتم بالعلم والتكنولوجيا (٨٥) .

وعلى النقيض من ذلك ، فما زال هذا القطاع ضعيفا للغاية في مصر ، حيث لا يسهم إلا بحوالي ٣,٠٪ من الناتج المحلي ، كما أن متوسط إنتاجية العامل في صناعة الإلكترونيات المصرية يقدر بـ ١٠٦٠٠ دولار سنويا ، وهي بذلك لا تتجاوز ما يتراوح بين ١٠-٢٠٪ من إنتاجية العامل في الشرق الأقصى وأمريكا الشمالية . وحتى تستطيع مصر المنافسة في السوق العالمي يجب أن ترفع من مستوى الإنتاجية والكفاءة . كما أنها لا تستخدم أكثر من ٨١,٠٪ فقط من إجمالي القوى العاملة (٨٦) .

من هنا فإن الفترة القادمة ستشهد معركة اقتصادية من نوع جديد ، على استقطاب الاستثمارات للاستفادة من الكفاءة التكنولوجية الموجودة بالمنطقة ، وفصل تلك تكون الدولة العربية الوحيدة التي تحمل بذور هذه الصناعة المتطورة من جهة الكفاءات وقدره الأسواق المحلية على الاستيعاب وعلى الرغم من ذلك فإن معظم الشركات التي لها وجود في مصر ، عبارة عن شركات أجهزة وليس برامج ، وبالتالي فالعنصر الزمني بين إسرائيل ومصر قد يجعل المنافسة أصعب بالنسبة للجانب المصري .

مما سبق يتضح لنا أن هناك خريطة جديدة لتقسيم العمل بالمنطقة تهدف بالأساس إلى إحداث تخصص جديد يتلاءم مع التطورات في بنية وهيكلة الاقتصاد الإسرائيلي بحيث تخصص إسرائيل في الصناعات التكنولوجية المتقدمة ، بينما تخصص مصر في القطاعات التقليدية كالمنسوجات وغيرها ، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، بل تعداه ليشمل المشاريع القائمة بالفعل وهو ما برز فيما يتعلق بقناة السويس وخطوط الأنابيب ، إذ ركزت إسرائيل أساسا على أن تكلفة نقل البترول عبر قناة السويس ، تعزز فكرة إقامة خطوط نقل بديلة ، أقل تكلفة ، وتعتمد على استغلال عناصر البنية الأساسية القائمة . وهذا يمكن أن يتم عن طريق أحد خطين الأول مد خط التايبين إلى حيفا ، ومد خط فرعي إلى حيفا من إربد في الأردن بطول ١٧٠ كم مع إصلاح الخط لتزيد طاقته إلى ٢٥ مليون طن . والخط الثاني من ينبع في السعودية إلى إيلات بمسافة ٩٥٠ كم، عن طريق العقبة ، ومن إيلات إلى " خط كاتزا " الإسرائيلي مع مد خط بين مصفاة شمال الأردن ومنها إلى خط " كاتزا" (٨٧) .

وتشير الدراسات الإسرائيلية إلى أن التكلفة الحالية لنقل البترول عبر قناة السويس تصل إلى ٢٠ دولارا للطن ، بينما إن تزيد عن ٦ دولارات في هذا المجال ، ولأنه أن هذه العملية سوف تؤثر كثيرا على قناة السويس ، التي تعتبر إحدى أهم مصادر الدخل بالنسبة للاقتصاد المصري ، وتسهم بنسبة كبيرة في تحسين أوضاع ميزان المدفوعات . وتزداد خطورة هذه المسألة في ظل ازدياد المنافسة مع العديد من المشروعات الآتية ، مثل خط سوميد ، وكذلك ارتفاع الطاقة الإنتاجية للخطوط الإنتاجية للقائمة حاليا ، مع ملاحظة أن معظمها متوقف عن العمل لأسباب سياسية ، ولذلك فإن تنفيذ هذه المشروعات وغيرها سوف يؤثر على قناة السويس . خاصة وأن

خطوط الأنابيب تعتبر من وسائل النقل الرخيصة والأمنة للنפט ، لأنها تمتد عبر اقصر المسافات بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستخدام أو الشحن ، وبذلك توفر مسافات كبيرة لنقل النفط بتكلفة أقل من وسائل النقل الأخرى . وهناك مشروع إسرائيلي آخر ، هو إنشاء مينائي حاويات فى كل من إيلات على البحر الأحمر والمتوسط لخدمة النقل بين الشرق والغرب بوصلة برية عن طريق استخدام اللواري ، الأمر الذى يحد كثيرا من حركة العبور فى قناة السويس (٨٨) .

وفى هذا السياق تسعى شركة الملاحة الإسرائيلية " زيم " إلى تسويق الجسر البرى بين إيلات وحيفا ، كمناقص لقناة السويس ، إذ إنها أول شركة من الشركات الملاحية فى المنطقة التى تتبنى وتطبق مفهوم النقل المتعدد الوسائط من خارج المنظومة اللوجستية . ولذلك اتفقت شركة الملاحة الإسرائيلية مع ترسانة البناء الألمانية ، على بناء خمس سفن حاويات معة كل منها ٣٥٠٠ حاوية مكافئة ، بكلفة قدرها ٢٨٠ مليون دولار ، وهناك ٢٦ شركة أخرى تتبع " زيم " داخل إسرائيل وخارجها من بينها وكلاء ملاحة وشركات تخليص جمركى واعمال متعمهى الشحن ومعدات الكترونية .

وتتضح هذه المسألة أكثر ، فيما يتعلق " بالغاز الطبيعى " الذى يشكل احد المحاور الرئيسية فى العلاقات داخل المنطقة ، إذ أعلنت قطر وإسرائيل ، فى اعقاب قمة عمان ، عن توقيع خطاب نوايا بين وزارة الطاقة الإسرائيلية ، وشركة " ايزون قطر " لتصدير الغاز الى إسرائيل عن طريق مشروع تقوم به شركة " ايزون الأمريكية " وموبيل ، بغية تصدير ٥٠ مليار طن من الغاز لمدة ٢٥ عاما ، وذلك من حقل الغاز الشمالى القطرى ، ويتوقع أن يتم تصدير نصف إنتاج الحقل الى الهند ، والآخر إلى إسرائيل ، إذ ستقوم الشركة المنفذة بتزويد إسرائيل بمليارى طن من الغاز سنويا ، بقيمة ٤٠٠ مليون دولار ، للوفاء باحتياجات إسرائيل لتمويل محطات طاقتها .

مع ملاحظة أن المشروع قد بنى أساسا ، على مد خط الأنابيب من قطر الى إسرائيل عبر السعودية الى الأردن ثم الى إسرائيل ، إلا أن المخططين لم يتوصلوا لاتفاق مع دول المرور ، بما فى ذلك السعودية التى اعتبرت أن الأمر مبكر جد للبحث فى هذا المستوى من التعاون الاقليمى ، ولذلك تم التغاضى عن ذلك والاتفاق على تسهيل الغاز فى موانئ تحميله فى قطر ، ثم نقله حول الخليج وعبر البحر الأحمر بنقلات عملاقة ، الى موانئ التفريغ والشحن فى ميناء العقبة ، على أن يتم نقله بعد ذلك عبر شبكة أنابيب (٨٩) . تصد إلى الاسواق الاستهلاكية (٩٠) . وتصل تكلفة المشروع المقترح الى ٤,٣ مليار دولار ، تتحمل قطر ٤ مليار وإسرائيل ٣٠٠ مليون دولار فقط .

وكانت مصر قد أنشأت شركة مشتركة " مصر لنقل الغاز " بحث مظلة قانون الاسثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ هدفها الرئيسى إقامة وتملك أنظمة نقل وتجارة الغاز ، وهى شركة مشتركة بين اموكو وتملك ٣٣٪ من رأس المال ، واجيب وتملك ٣٣٪ من رأس المال وغاز مصر وتملك ٣٤٪ منه . وذلك انطلاقا من أن مصر تصدر لإسرائيل ٢ مليون طن من النفط ، منذ توقيع اتفاقية السلام واستمر تنفيذ الاتفاق لمدة ١٥ عاما ، تم خلالها بيع ما يقرب من ٣٠ مليون طن ،

وفي نفس الوقت قامت إسرائيل بتصدير ٨٤ ألف طن ديزل الى مصر عام ١٩٩٤، وقامت مصر بتصدير " نافثا - ومازوت وبعض المنتجات الأخرى الى إسرائيل (٩١) . مما دفع الوزير الإسرائيلي شاحال للقول بأن مصر هي الأفضل لأسباب عديدة منها أنها قلب الأمة العربية ، كما أنها لها تجربة سابقة مع إسرائيل ، وموقعها للجغرافى القريب يتيح مزايا عديدة ، تختلف عن المشروع القطرى . بينما رأى الآخرون أن الغاز القطرى أكثر جدوى لإسرائيل من المشروع المصرى ، حيث تنتج قطر نحو ٣٨٩ ألف برميل فقط يوميا ، بينما يقدر حقل الشمال القطرى بنحو ٥٠٠ تريليون قدم مكعب ، لاحتياجها قطر . فى حين أن مصر تنتج حاليا ٩٠٠ ألف برميل من النفط و ١٤٠٠ مليون قدم من الغاز يوميا ، تستخدم ٩٪ من الإجمالى ويتم تصدير الفائض . ويبلغ الاحتياطى المصرى ٢٣ تريليون قدم مكعب فقط . كما تواجه مصر احتمالات ارتفاع الطلب المحلى على الغاز فى السنوات المقبلة ، مما يجعلها غير ملائمة للسوق الإسرائيلى (٩٢) .

ولذلك استمر الخلاف بين مصر وإسرائيل على أسعار تصدير الغاز ، وطلبت الثانية أن تحصل عليه بسعر أقل من المستوى الاقتصادى ، وهو مارفضته مصر تماما ، ودفع بوزارة البترول المصرية للتفكير جديا فى العولم عن المشروع تماما، رغم التكلفة التى تتحملها ، فى البحث عن أسواق أخرى خاصة فى جنوب أوروبا ، أو من خلال ابواب عبر ليبيا والجزائر الى أوروبا .

وكلها أمور تشير إلى أن إسرائيل هي المستفيد الأساسى من هذا التناقص سواء حصلت عليه من قطر أو مصر ، فضلا عن التأثيرات السلبية على قناة السويس .

فى هذا السياق فإن التساؤل الذى يطرح نفسه على مائدة البحث هنا مدى قدرة الاقتصاد الإسرائيلى على الهيمنة الاقتصادية فى المنطقة ؟ أو بمعنى آخر هل ستؤدى عملية التسوية السياسية الجارية الآن لازدهار الاقتصاد الإسرائيلى وهل سيأتى ذلك على حساب اقتصادات المنطقة أم لا ؟

وعند الإجابة عن هذه التساؤلات ترى إسرائيل أن اقتصادها فى مرحلة تطور ونمو ، فى ظل المقاطعة العربية ، بل واصبح قادرا على منافسة الاقتصاديات المتقدمة فى أوروبا والولايات المتحدة واليابان بدون الاستعانة بالعالم العربى ، وبالتالي فإن تطوره المقبل يمكن أن يتم بسهولة على نفس المنوال . أى أن الدافع الإسرائيلى لتأكيد التعاون الاقتصادى الإقليمى هو دافع سياسى بالاساس يمكن فى السعى لاستقرار المنطقة (٩٣) .

وانطلاقا من هذه الرؤية يرى البعض أن الهيكل الاقتصادى الراهن موجه بالأساس نحو أوروبا والعالم الغربى وبالتالي فإن الدخول والتكيف مع أسواق الشرق الاوسط سوف يتطلب إعادة هيكلة اقتصادها بشكل جذرى ولهذا تكلفة مادية وسياسية معا . ناهيك عن أن صادرات إسرائيل مرتفعة التكلفة بحكم مستوى المعيشة المرتفع، وزيادة معدلات الأجور وهو ما يقلل من فرص منافستها للمنتجات الأخرى الداخلة فى السوق ذات نشأة محلية (٩٤) .

وفى هذا السياق ، يرى هؤلاء ، أن هناك العديد من العوامل المساعدة على هذه المسألة مثل تدفق المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفيتي السابق ، ولذين يقدرون حاليا بـ ٧٠ ألف مهاجر سنويا ، وهو ما سيسهم فى تحريك دولاب العمل الاقتصادى . فضلا عن النظرة الديناميكية للمسألة والتي بمقتضاها استفاد قطاع التصدير من عملية السلام ، إذ إن عددا كبيرا من الأسواق التي فتحت أمام الصادرات الإسرائيلية بفضل هذه العملية ، أو التي تزامنت معها ، لن تغلق مرة أخرى أمام هذه الصادرات ، كما أن جزءا كبيرا من للنمو يعود إلى التكنولوجيا المتطورة وبرنامج الاتصالات وعدد كبير من الشركات الإسرائيلية النشطة فى هذا المجال تعمل خارج إسرائيل وبالتحديد فى الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي فهي لإتثار كثيرا بما يحدث على صعيد عملية التسوية السياسية فى المنطقة (٩٥) .

ولاشك أن هذه المقولات تعد صحيحة نسبيا ، إذا ما نظرنا إليها من طبيعة النظام الاقتصادى الدولى الذى كان قائما ، قبل التسعينيات ، ولكن التغييرات الجارية على الساحة العالمية وما أعقبها من تبدلات وتغييرات جذرية ، أدت إلى ظهور آليات جديدة للعمل الاقتصادى ، خاصة مع الاتجاه للتكتلات الكبرى والدخول فى تحالفات مختلفة عن ذى قبل .

ففى سبيل المثال فإن الغاء المقاطعة العربية سوف يحدث العديد من الآثار الإيجابية على الاقتصاد الإسرائيلى ، وبذلك ستشهد الأعرام القائمة انتعاشا اقتصاديا لم يشهد له مثيل ، وكما ذكر محافظ البنك المركزى فإن هناك اهتماما هائلا فى العالم من جانب هيئات مالية للقيام باستثمارات فى إسرائيل لم تحدث من قبل ، وهو ما يمكن أن يحولها إلى مركز مالى دولى ، فإلغاء المقاطعة سوف يمكن الشركات الدولية ، التى حرصت على عدم التعامل العلنى ، من توجيه استثمارات لإسرائيل تصل قيمتها إلى ما يتراوح مليار دولار سنويا .

وعلى الرغم من محدودية الأموال القائمة للمنطقة ككل ، إلا أن معظمها سيذهب لإسرائيل ، لأسباب عديدة مثل الرابطة العضوية بينها وبين الدول المتقدمة ، والأهم من ذلك أن معظم هذه الاستثمارات ستذهب إلى قطاعات التكنولوجيا المتطورة بالذات .

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه وخلال للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤ " استفتت إسرائيل من اجمالى استثمارات خارجية ، فى مصانع جديدة أو متعلقة بمشروعات بلغت ١,٥٢ مليار دولار جاء معظمها من الولايات المتحدة وكندا أى حوالى ٧٨٤ مليون دولار ، ومن أوروبا ٣٦٥ مليون دولار وحوالى ٢٩٢ مليون دولار من دول الكومنولث للبريطانية .

وسوف تساعد هذه المسألة على الإسراع بتنمية الصناعات المتطورة الواعدة بتزايد معدلات النمو فى ظل الثورة التكنولوجية الحالية ، مستفيدة من قربها من الأسواق العربية فى الحصول على أفضلية فيها ، تعفيها من الضغوط التي تتعرض لها من التناقص الحاد فى الأسواق العالمية ، ويزيد من صعوبة دخول مصر فى مثل هذه الصناعات . وتزداد خطورة هذه المسألة فى ظل اللبى الضخم من الشركات الكبرى ، وفى الجاليات اليهودية المتشددة فى أوروبا والولايات

الاقتصاد المصري والتفاعلات الاقتصادية الإقليمية

المتحدة ، التي تصاند إسرائيل ، خاصة وانها ستكون مصدر هذه الشركات الى المنطقة وسيكون ' مثلث الازدهار ' كما اسماء بيريز فلسطين - إسرائيل - الأردن ' ضمن هذا الاقتصاد العالمي ، ليس إلا اقتصادا إسرائيليا في نهاية الأمر .

ويستند ذلك الى الرؤية الاقتصادية التي ترى أنه في حالة قيام التكامل بين عدد قليل من البلدان غير المتجانسة ، فانه من غير المحتمل ان يكون هناك ثمة توزيع متساو للتكاليف والمنافع ، وعلى ذلك فإن معظم الصناعات الجديدة سوف تختار موقعها في اقطار التكامل التي بلغت مستوى عالميا من التنمية وتوفر لها وفورات حجم خارجية كبيرة .

وعلى صعيد آخر فإن مسيرة التسوية تؤدي إلى فتح المزيد من الاسواق أمام البضائع الإسرائيلية خاصة الآسيوية كالهند وماليزيا واندونيسيا ، وهي تمثل فرصة هائلة للنمو أمام الاقتصاد الإسرائيلي ، كما حدث منذ التسعينيات وحتى الآن .

وسوف يساعد على ذلك الاستفادة من خفض تكاليف الإنتاج نتيجة لما تحصل عليه إسرائيل من المنطقة العربية من هذه المدخلات ، وبالتالي يزيد من ارتفاع مستويات صادراتها ويؤهلها للتنافس على الصعيد الدولي .

هذا فضلا عن حل مشكلة المياه " التي أصبحت الهاجس الرئيسي لمعظم اقطار المنطقة ، وهو ما يدفعنا للإعتقاد بأن الخريطة المائية ستحدد بصورة كبيرة أي تسوية مستقبلية في الشرق الأوسط ، خاصة وان امكانية الاستغلال الاقتصادي للمياه، ان تتم إلا عبر العديد من المشروعات المشتركة بين الأطراف الفاعلة .

المراجع والهوامش

- ١- انظر جميل هلال " استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط " مؤسسة الدراسات الفلسطينية " بيروت - ١٩٩٥ .
- ٢- انظر في تفاصيل ذلك ليوسفر ثرو " المتسلطون " مركز الدراسات الاستراتيجية بالامارات ١٩٩٥ .
- ٣- محمد سيد أحمد " سلام أم مبراب " دار للشرق - القاهرة ١٩٩٥ .
- ٤- حمودة بن سلامة " مبيقى السلام باردا مادامت الارض محتلة " الحياة ١٩٩٥/١٠/٢٣ .
- ٥- يهو شغلان هيكلي " الولايات المتحدة والدول العربية " عن سكريرة جورشيت ، منشورة في شتون الأوسط ، أبريل ١٩٩٤ . ص ٥٩ .
- ٦- يوسف اميتاي ، الأهرام ١٩٩٥/٩/٢٠ .
- ٧- مجرب عبر " الحوار بين العلميين والتطبيقي " الأهرام ١٩٩٥/١٠/١٨ .
- ٨- انظر في عرض ذلك ماجد كيالي " حرب الخليج والتفكير السياسي الإسرائيلي الجديد " شتون الأوسط - مارس ١٩٩٣ ص ٤٨ .
- ٩- المرجع السابق ميثرة ص ٥٠ .
- ١٠- ماجد كيالي " المفاوضات متعددة الاطراف " شتون الأوسط - يونية - ١٩٩٣ .
- ١١- انظر نص شهادة سميت نائب وزير الدفاع الأمريكي امام مجلس النواب ، بمناسبة الاعلان عن برنامج المعونة العسكرية يوم ١٩٩٤/٤/١٢ .
- ١٢- The World Bank Glakrming the Future , Washington , D.C. 1995 .
- ١٣- كايواخ فيزر " الاصلاح الاقتصادي والتعاون الإقليمي في المنطقة " الحياة ١٩٩٤/١/٢٣ .
- ١٤- انطوان حداد " مستقبل التسوية بين العرب وإسرائيل " حلقة نقاش في شتون الأوسط مارس ١٩٩٤ . ص ٧٢
- ١٥- انظر محمد سيد أحمد " سلام م . م . د .
- ١٦- الجامعة العربية " التطورات الدولية والإقليمية وآثارها على الاقتصادات العربية " اوراق الشرق الأوسط - أبريل ١٩٩٤ .

- ١٧- د. سعيد النجار " نحو استراتيجية عربية للسلام " رسائل النداء الجديد - العدد (١١)
- ١٨- الكتاب الإسرائيلي المقدم لمؤتمر الدار البيضاء ، كما نشرت في مجلة المصور عدد ٣ نوفمبر ١٩٩٤ .
- ١٩- د.محمود عبد الفضيل " مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية - التطورات والمحاذير وأشكال المواجهة " ضمن " الوطن العربي والتحديات الشرق اوسطية الجديدة" مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت .
- ٢٠- Shemon Peres , The New Middle East , Element Darest 1994 . P81 , 643
- ٢١- I bid
- ٢٢- د.يوسف والي " افكار مصرية لاقامة سوق شرق اوسطية " جريدة الأهرام ١٩٩٣/٢/٢٧ .
- ٢٣- المرجع السابق مباشرة .
- ٢٤- انظر فضل النقيب " الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني " مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ١٩٩٥ .
- ٢٥- المرجع السابق مباشرة .
- ٢٦- د. لبيب شقير " الوحدة الاقتصادية العربية - تجاربها وتوقعاتها " مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٧ . ص ٨٢ .
- ٢٧- المرجع السابق مباشرة .
- ٢٨- د. محمد محمود الامام " بازار عبري في الشرق الأوسط " العربي ١٩٩٤/٩/١٢ .
- ٢٩- المرجع السابق مباشرة .
- ٣٠- فضل النقيب " الاقتصاد الإسرائيلي ... " م . س . ذ ص ٧ .
- ٣١- جميل هلال " استراتيجية .. " م . س . ذ .
- ٣٢- د . محمد محمود الامام " بازار " م . س . ذ .
- ٣٣- انظر في تفاصيل ذلك .
- ٣٤- د. محمد ابراهيم منصور " الاقتصاد المصري والخيار الشرق لوسطى " ، ضمن د. هناء خير الدين التعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط واحتمالات التحديات .

- ٣٥- منظمة العمل العربية " تقرير حول المستوطنات الإسرائيلية وآثارها السلبية " القاهرة ١٩٩٥ .
- ٣٦- المرجع السابق مباشرة .
- ٣٧- صندوق هامر للتعاون الاقتصادي " الاقتصاد الفلسطيني في ظل السلام " دراسة غير منشورة.
- ٣٨- صندوق هامر للتعاون الاقتصادي " الأردن وإسرائيل امكانيات التعاون الاقتصادي " دراسة غير منشورة.
- ٣٩- يوسى بيلين ياثير هيرشفيلد " مخاوف وآمال العرب والإسرائيليين " ضمن سلامة احمد سلامة (محرر) للخيار الشرق اوسطى ، القاهرة ١٩٩٦ .
- ٤٠- المرجع السابق مباشرة .
- ٤١- انظر في ذلك أعمال ندوة .
- ٤٢- Government of Israel , Development options for the Middle East , 1995 .
- ٤٣- عبد الفتاح الجبالي " الآثار الاقتصادية للتسوية السياسية بين العرب وإسرائيل بحيث مقدم إلى المؤتمر الاستراتيجي العربي الرابع القاهرة مايو ١٩٩٦ .
- ٤٤- إسرائيل درور " النواة الصلبة للسلام " دافار ١٩٩٥/٢/٣ منشور ضمن مخبرات إسرائيلية - الصادرة عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .
- ٤٥- بلال الحسن " السوق الثلاثية قادمة " للشرق الاوسط ١٩٩٥/١١/٦ .
- ٤٦- د . أحمد فرحات " النقل والاتصالات في الوطن العربي " بحث مقدم الى المؤتمر الثاني للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، بيروت نوفمبر ١٩٩٥ .
- ٤٧- عبد الفتاح الجبالي م . س ز د .
- ٤٨- المرجع السابق مباشرة .
- ٤٩- هشام الدجاني " كفى تهويلا بالشرق اوسطية " الحياة ١٩٩٥/١٢/١٣ .
- ٥٠- انظر في عرض هذه الرؤية حسين أبو النمل " بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي " مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ١٩٧٥ .
- ٥١- حسين ابو النمل " الاقتصاد الإسرائيلي " مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت ١٩٨٩ .
- ٥٢- فضل النقيب * م . س . د * .

- ٥٣- جميل هلال م . س . ذ .
- ٥٤- عبد الفتاح الجبالي م . س . ذ .
- ٥٥- المرجع السابق مباشرة .
- ٥٦- فضل النقيب م . س . ذ .
- ٥٧- جميل هلال م . س . ذ .
- ٥٨- عبد الفتاح الجبالي م . س . ذ .
- ٥٩- يسرافيل دروز " م . س . ذ .
- ٦٠- منظمة للعمل العربية م . س . ذ .
- ٦١- د . فؤاد مرسى " الاقتصاد السياسى لإسرائيل " دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٤ .
- ٦٢- انظر جميل هلال م . س . ذ . وايضا فضل النقيب م . س . ذ .
- ٦٣- لوموند ديبلوماتيك .
- ٦٤- يسرافيل دروز م . س . ذ .
- ٦٥- الحياة .
- ٦٦- " التقرير الاستراتيجى العربى " لعام ١٩٩٥ .
- ٦٧- عبد الفتاح الجبالي " التكيف الهيكلى دائره على الاقتصاد المصرى " دراسة غير منشورة - المجلس القومى للطفولة والامومة - مارس ١٩٩٦ .
- ٦٨- المرجع السابق مباشرة .
- ٦٩- المرجع السابق مباشرة .
- ٧٠- المرجع السابق مباشرة .
- ٧١- ستانفورد .
- ٧٢- المرجع السابق مباشرة .
- ٧٣- عبد الفتاح الجبالي " مستقبل صناعة الغزل والنسيج المصرية فى ظل التحديات الدولية والإقليمية بحث مقم إلى مركز للبحوث العربية - يوليو ١٩٩٦ .
- ٧٤- معهد الصادرات الإسرائيلية " صناعة الملابس والمنسوجات فى إسرائيل " دراسة غير منشورة ترجمة غرفة الصناعات النسيجية المصرية - القاهرة ١٩٩٦ .
- ٧٥- العالم اليوم ١٩٩٥/٦/٣٠ .

- ٧٦- معهد الصنادرات الإسرائيلية " م . س . ذ .
- ٧٧- حاييم بن شحار " وآخرون " التعاون الاقتصادي والسلام فى الشرق الاوسط " ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات القاهرة ١٩٩٥ .
- ٧٨- المرجع السابق مباشرة .
- ٧٩- عبد الفتاح الجبالى " مستقبل صناعة النسيج ... " م . س . ذ .
- ٨٠- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء " الكتاب الاحصائى السنوى لعام ١٩٩٥ " القاهرة ١٩٩٥ .
- ٨١- المرجع السابق مباشرة .
- ٨٢- د. فؤاد بسيسو " م . س . ذ .
- ٨٣- الشرق الاوسط ١١/١١/١٩٩٥ .
- ٨٤- الشرق الاوسط ٢٦/٣/١٩٩٦ .
- ٨٥- المرجع السابق مباشرة .
- ٨٦- د. فؤاد بسيسو " التحديات الاقتصادية فى ظل التسوية الإقليمية " ضمن حلقة نقاش شئون الاوسط العدد (٢٢) اغسطس ١٩٩٤ .
- ٨٧- المرجع السابق مباشرة .
- ٨٨- د. أحمد فرحات " للنقل .. " م . س . ذ .
- ٨٩- انظر فى تفاصيل المشروع جريدة الأهرام حديث مع وزير النفط القاهرة أكتوبر ١٩٩٦ .
- ٩٠- المرجع السابق مباشرة .
- ٩١- عبد الفتاح الجبالى " م . س . ذ .
- ٩٢- المرجع السابق مباشرة .
- ٩٣- حاييم بن شحار " م . س . ذ .
- ٩٤- يوسى بيلين ياتير هيرشفيلد " مخاوف وآمال العرب والإسرائيليين فى سلامة أحمد سلامة .
- ٩٥- الحياة ٦/٧/١٩٩٦ .

٢ - التسوية وخيارات التعاون الاقليمي

أحمد السيد النجار

عندما تنتهي الحروب ويحل السلام بين الدول التي خاضت فيما بينها صراعات طويلة فإن ذلك لايعني بالضرورة قيام علاقات اقتصادية عادية بين الطرفين ، إلا إذا كان قيام هذه العلاقة شرطا من شروط السلام بينهما . وحتى في هذه الحالة فإن العلاقة تبقى محكومة بالقبالية الشعبية لقيامها . أما إقامة علاقات اقتصادية تفضيلية بين الدول المتصارعة في السابق عندما يحل السلام بينها ، فإنها حالة خاصة ترتبط بدخول الدول التي تمر بها في إطار مشروع تعاون اقتصادي وسياسي واستراتيجي إقليمي وفق ضوابط تحقق التنمية والأمن للدول الداخلة فيه بشكل متوازن وتتجاوز مرارات الصراعات القديمة انطلاقا من إرادة سياسية حاسمة وقناعة شعبية قوية وأطر تنظيمية إقليمية ملزمة وقوية .

وتعد أوروبا الغربية النموذج الأكثر فاعلية لهذه الحالة الخاصة ، حيث خرجت دولها منمرمة من الحرب العالمية الثانية لتدخل معا تحت المظلة العسكرية والاقتصادية والسياسية الأمريكية ، ثم تأسس فيما بعد الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تحولت الى الاتحاد الأوروبي حاليا .

ويمكن التأكيد من خصوصية الحالة الأوروبية المرتبطة - بخصوصية البيئة الدولية فيما بعد الحرب العالمية الثانية من رصد عدد من الحروب التي تفجرت في العالم ثم انتهت بحلول السلام المستقر أو الهش بين أطرافها دون أن يترافق مع هذا السلام قيام تعاون اقتصادي عادي أو تفضيلي بين تلك الأطراف ، وأبرز الأمثلة على ذلك الحرب الأمريكية الفيتنامية ، الحرب الهندية - الباكستانية ، الحرب الكورية ، الحرب العراقية - الإيرانية ، حرب الفوكلاند بين الأرجنتين وبريطانيا ، حرب ليبيا مع تشاد وغيرها من الحروب التي انتهت دون قيام علاقات اقتصادية تفضيلية وأحيانا عادية بين أطرافها .

ومن المؤكد أن الصراعات ذات الطابع الممتد ، والصراعات التي يمكن تصنيفها كصراعات مصيرية ممكنة من الصعب انتهائها باتفاق سياسي ، حيث إن مثل هذا الاتفاق يبقى مجرد تسوية يلعب سلوك كل طرف عبر الزمن ومدى قناعته بعدائه ، دورا حاسما في تحويل هذا الاتفاق لسلام مستقر وحقيقي يمكن بناء أى تعاون اقتصادي على أساسه ، أو تحطيم الاتفاق لصالح إعادة تفجير الصراع من جديد .

وعلى أى حال فإنه بالنسبة للصراعات التي يمكن تصنيفها كصراعات مصيرية ممتدة ، فإن أى اتفاق لتسويتها ينطوي على فرص محدودة لقيام التعاون الاقتصادي بين أطرافها عند أى تسوية للصراع بينهما لأن هذا النمط من الصراعات يكون قابلا للتجدد غالبا . كما أن العلاقات الاقتصادية والسياسية بين أطرافه تكون محاطة بالشكوك دائما . وهو أمر من الصعب تطوير علاقات اقتصادية في ظلّه ، حيث إن مثل هذه العلاقات تتضمن رهن جانب من الجهاز الانتاجي لكل دولة باستمرار التجارة السلعية والخدمية بين الطرفين ، ورهن جانب من الأموال والأصول لكل دولة لدى الأخرى في أى تعامل في مجالي الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال . والواقع أن الصراع العربي الإسرائيلي ينتمي لهذا النوع من الصراعات بما يجعل تأسيس أى تعاون اقتصادي

عادي أو تضديلي بين إسرائيل والدول العربية أمرا صعبا بالنسبة للدول العربية الرئيسية على الأقل ، مهما ظهرت بعض بوادر الانكشاف نحوه من هذا الطرف أو ذاك .

ويزيد من صعوبة تحقيق هذا التعاون ، تراجع وربما غياب القوى الاقتصادية الإقليمية والدولية القادرة والراغبة في تمويل مشروعات التعاون والربط الاقتصادي بين إسرائيل والدول العربية كآلية لتهدئة الخواطر ودعم التسوية السلمية والاستقرار السياسي والأمني في المنطقة ، على غرار ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية التي لعبت دورا رئيسيا في إعادة بناء أوروبا الغربية بعد أن خربتها الحرب العالمية الثانية التي دارت بين الدول الأوروبية بشكل أساسي . فالولايات المتحدة الراغبة بشدة في إقامة روابط اقتصادية بين إسرائيل والدول العربية مع ضمان موقع متميز ومتفوق لإسرائيل في الاقتصاد كما في مجال التسلح والقوة العسكرية ، تبدو غير مستعدة لتمويل مشروع إقليمي لربط اقتصاد إسرائيل مع اقتصادات المنطقة ، وتبدو راغبة أكثر في الضغط على الدول العربية لفتح العلاقات مع إسرائيل مباشرة ، على أن تتولى إسرائيل ومن خلفها الولايات المتحدة دفع الشركات العالمية الكبرى لتوجيه استثماراتها لإسرائيل بالذات في الصناعات عالية التكنولوجيا حتى تصبح دولة مركزية بالنسبة لاقتصادات المنطقة . أما دول الاتحاد الأوروبي وهي صاحبة أوسع علاقات اقتصادية مع الدول العربية وإسرائيل ، فإنها غير متحمسة أصلا للمشروع الشرق أوسطي ، حيث تترك أن الولايات المتحدة هي التي تثقف أساسا وراء المشروع الشرق أوسطي ليربطه اقتصاديات دول المنطقة بالاقتصاد الأمريكي ، في حين ترغب الدول الأوروبية في ربط تلك الاقتصاديات بها عبر مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية. ولذلك لم يكن غريبا أن تبدى الدول الأوروبية التي حضرت مؤتمر الدار البيضاء ١٩٩٤ وعمان ١٩٩٥ ، عدم تحمسها أو حتى رفضها لبعض المشروعات الرئيسية التي تعد روافع رئيسية لمشروع السوق الشرقية أوسطية مثل بنك للتنمية الإقليمي الذي ذكر مسئولون أوروبيون صراحة أنهم رغم اتفاقهم على حاجة المنطقة للتمويل ، إلا أنهم غير مقتنعين بضرورة إنشاء بنك للتنمية في الشرق الأوسط ويريدون دراسة إمكانية استخدام البنك القائمة فعلا(١).

وعلى أي حال فإن بناء السلام بين الدول المتصارعة في السابق هو الشرط الضروري لبحث إمكانيات قيام العلاقات الاقتصادية العالية والتفضيلية .

ورغم أن التسوية السلمية للصراع بين العرب وإسرائيل مازالت تسوية جزئية ومتعثرة ، ورغم أن صعود الليكود وزعيمه المتطرف بنيامين نتانياهو لقمع الحكم بعد انتخابات رئيس الوزراء الأخيرة في إسرائيل ، قد أضاف المزيد من التعقيد إلى مسيرة التسوية المتعثرة أصلا ، إلا أن هناك موجات أمريكية وإسرائيلية للنفع في اتجاه إقامة علاقات اقتصادية عادية وتفضيلية بين الدول العربية وإسرائيل على اعتبار أن إقامة هذه العلاقات بما تنطوي عليه من مكاسب هائلة لإسرائيل هي الأكثر أهمية وحيوية لها حتى عن استكمال التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي . وهو تعبير عن الرغبة الإسرائيلية أكثر من كونه انعكاسا لإمكانية حقيقية ستظل غير موجودة طالما لم تتحقق أسسها ، وهي السلام الشامل والعدل والتوازن الاستراتيجي بين إسرائيل

ودول الجوار ، بما يستلزم نزع الأسلحة فوق التقليدية من المنطقة وعلى رأسها الأسلحة النووية الإسرائيلية التي تبقى سيفا مسلطا على الشعوب العربية ، بشكل يقيها تشك دائما بنوايا إسرائيل ولا تحجب بإقامة أى تعاون اقتصادى معها . كذلك فإن أحد أهم أسس إقامة أى تعاون اقتصادى اقليمى شرق أوسطى هو قيام الدول الكبرى المؤيدة له برعاية وتمويل مشروعات كبرى للتعاون الاقتصادى الإقليمى الذى تتوزع ثماره بشكل عادل بين الدول الداخلة فيه .

ووفقا لمصالحها تطرح إسرائيل التعاون الاقتصادى مع الدول العربية باعتباره طريقا لتحقيق السلام فى المنطقة ، فى حين تركز الرؤى العربية رغم اختلافاتها على أن استكمال التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى هو الشرط للضرورى لقيام التعاون الاقتصادى العادى أو التفضيلى بين إسرائيل والدول العربية بعد ذلك .

وإذا كانت إسرائيل قد شاركت مع الدول العربية وقوى دولية أخرى فى مؤتمرى الدار البيضاء عام ١٩٩٤ ، وعمان عام ١٩٩٥ للتعاون الاقتصادى الإقليمى ، فإن المؤتمر الثالث فى هذه السلسلة وهو مؤتمر القاهرة المزمع عقده فى نوفمبر ١٩٩٦ يأتى فى ظروف مغايرة بعد نجاح بنيامين نتانياهو زعيم تكثل الليكود فى إزاحة شمعون بيريز عن رئاسة الوزراء فى إسرائيل، حيث أدى هذا إلى تغيير الكثير من الحسابات الاقتصادية الإقليمية مثلما أدى إلى تغيير الحسابات السياسية والاستراتيجية.

وإذا كان من البدهى أن نتائها سوف يستمر فى مسيرة التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى باعتبارها تتم بأقرب ما يكون للشروط الإسرائيلية - الأمريكية، فإنه من الواضح أيضا أن بعض هذه الشروط الإسرائيلية سوف تتغير للأسوأ بالنسبة للعرب بشكل لا يمكن قبوله عربيا بالذات فيما يتعلق بالاستيطان وملاحيات الحكم الذاتى الفلسطينى ووضع القدس والترتيبات الأمنية فى الجولان .

ومن المنطقى فى ظل التطرف الذى تتسم به أطروحات وسلوك حكومة نتانياهو بشأن هذه القضايا أن تتعرض التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى إلى البطء وربما الجمود ، بما سيؤدى أيضا إلى اضعاف فرص تقدم مشروع التعاون الاقتصادى الشرق أوسطى . هذا فضلا عن أن الأولوية لدى اليمين الإسرائيلى هى استمرار الاعتماد على العلاقة الحيوية مع الولايات المتحدة التى تلتزم باستيراد الصادرات الإسرائيلية التى لا تتجج إسرائيل فى تسويقها وهو الأمر الذى يفسر الفائض التجارى الإسرائيلى الدائم مع الولايات المتحدة والذى بلغ أكثر من مليار دولار عام ١٩٩٤ ، على عكس الميزان التجارى الإجمالى لإسرائيل الذى حقق عجزا بلغ قرابة ١٠ مليارات دولار فى العام ذاته (٢). المهم أن اتجاه اليمين الإسرائيلى لتوثيق الروابط مع الاقتصاد الأمريكى يطرح واقعا مختلفا لوضع فيه إسرائيل مشروع السوق الشرق أوسطية على قمة أولوياتها كما كان الحال فى ظل حكومة حزب العمل السابقة ، خاصة وأن مجمل البرنامج السياسى لحكومة اليمين الإسرائيلى بشأن القضايا التى تهم العرب يعرقل تهيئة المناخ لتحقيق

المشروع الشرق أوسطي رغم أهميته الحيوية لإسرائيل بغض النظر عن الجالس على قمة السلطة هناك .

ولادراك أهمية المشروع الشرق أوسطي لإسرائيل لابد من إلقاء نظرة على تأثير المقاطعة العربية - الإسرائيلية على الاقتصاد الإسرائيلي .

تكلفة المقاطعة العربية - الإسرائيلية

تتمتع العلاقات الاقتصادية بين أي دولتين ، أو مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا والتي تنتمي لأقليم معين ، بميزات نسبية عن العلاقات بين أي من هذه الدول وغيرها من خارج الإقليم. وترتبط هذه الميزات بانخفاض نفقات النقل والتأمين على حركة السلع والأشخاص وقصر المدة الزمنية التي تستغرقها أي معاملات تجارية أو اقتصادية وسرعة الاستجابة للتغيرات المفاجئة أو الطلبات الاستثنائية من السلع والخدمات بين أي دولتين من إقليم واحد .

ومن المؤكد أن العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وإسرائيل تتمتع موضوعيا بالمميزات النسبية التي تتمتع بها العلاقات بين أي دول متجاورة جغرافيا وبالتالي فإن عدم قيام علاقات اقتصادية بين الطرفين ينطوي على خسائر لكليهما تتمثل في خسارة الفرصة البديلة الأقل تكلفة للتعامل الاقتصادي مع دول من خارج المنطقة .

ونظرا لأن الدول العربية هي التي بادرت بفرض المقاطعة الاقتصادية الشاملة على الأفراد والشركات الصهيونية في فلسطين قبل انشاء دولة إسرائيل ، ثم على دولة إسرائيل بعد ذلك ، فإن هذه الدول لم تكن معنية بحساب أي خسارة تقع عليها في ظل تلك المقاطعة . خاصة وأن تلك الخسارة محدودة جدا على اعتبار أن كل دولة عربية تستطيع إقامة تعاملات اقتصادية مع باقي الدول العربية أو الدول الأخرى الواقعة في المنطقة مستفيدة بذلك من الميزات النسبية للقرب الجغرافي . وبالمقابل فإن إسرائيل وعلى عكس الدول العربية ، لم تملك القدرة على التعامل مع دول مجاورة أخرى للاستفادة من الميزات النسبية للتعامل الاقتصادي مع الجيران لأنها لا تملك أي حدود جغرافية مع دول غير عربية . وبالتالي فإن تعرضها للمقاطعة العربية حرمها بصفة عامة من التعامل مع دول مجاورة لها جغرافيا وحرمها بالتالي من التمتع بالمميزات النسبية لمثل هذا التعامل .

وترئييا على ما سبق فإن أي حديث عن تعرض الطرفين العربى والإسرائيلى لخسائر متوازية أو حتى متقاربة من المقاطعة العربية المباشرة لإسرائيل يخلو من الحقيقة لأن إسرائيل هي التي تعاني من الخسائر بسبب هذه المقاطعة ، في حين تتوفر للدول العربية السلع والخدمات البديلة لما تتلجه إسرائيل وبشرط أفضل من زاوية الجودة والمعر ، وذلك من دول الشرق الأقصى ومن الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة .

أما بالنسبة للمقاطعة العربية للشركات المتعاملة مع إسرائيل ، أو للشركات المتعاملة مع تلك الشركات - اسقطت هذه المقاطعة مؤخرا - ، فانها أدت إلى إحجام الكثير من الشركات العالمية الكبرى وبخاصة في اليابان وأوروبا عن التعامل مع إسرائيل حتى لاتتفقد الأسواق العربية الضخمة والتي تستوعب واردات تقارب قيمتها السنوية نحو ١٥٠ مليار دولار في الفترة الأخيرة مقارنة بقيمة الواردات الإسرائيلية التي تبلغ قيمتها قرابة ٢٩ مليار دولار . وبالتالي كانت الخسائر الناجمة عن هذا النمط أو الدرجة من المقاطعة متوجهة نحو إسرائيل وحدها تقريبا . وبالتالي فإن القول بأن الخسائر العربية والإسرائيلية بسبب المقاطعة متقاربة ، لا ظل له من الحقيقة ويستهدف إيجاد تبرير اقتصادي لانهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل بغض النظر عن التوصل إلى تسوية سلمية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي تحقق الحد الأدنى من الحقوق العربية بعد التنازل التاريخي الهائل الذي قدمه العرب بالقبول بإسرائيل كامر واقع .

وقد حاولت إسرائيل وبمساعدة من الولايات المتحدة أن تنتهي المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل رسميا مركزة على الخسائر الاقتصادية الهائلة التي منى بها اقتصادها من جراء هذه المقاطعة ، والتي تكبدت الولايات المتحدة أموالا هائلة لتعويضها من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية لإسرائيل التي كان من الممكن ألا تكون بحاجة إليها لو لم تكن هناك مقاطعة اقتصادية عربية لها . كما ركزت إسرائيل أيضا على أن انتهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لها سيساعد على تحقيق التسوية السلمية ، على عكس الرؤى العربية التي تذهب إلى أن انهاء المقاطعة هو الغنيمة العظمى التي فشلت إسرائيل في الحصول عليها رغم كل الحروب التي شنتها على العرب ، والتي يجب ألا تحصل عليها إلا بعد تحقيق تسوية سلمية تراعى الحد الأدنى من حقوق العرب .

وقد ذكر تقرير صادر عن اتحاد الغرف التجارية الإسرائيلية أن حجم الخسائر الناجمة عن تطبيق المقاطعة للعربية لإسرائيل منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٩٣ قد بلغ ٤٥ مليار دولار (٣) منها ٢٤ مليار دولار قيمة الاستثمارات العربية للتي كان من الممكن أن تتوجه لإسرائيل لولا المقاطعة العربية لها ، والباقي هو قيمة للتجارة العربية - الإسرائيلية الممكنة التي لم تتم والتبادل السليحي الذي لم يتم والخسارة الإسرائيلية بسبب النزاع الكثير من الشركات العالمية الكبرى وبالذات الشركات اليابانية والأوروبية بفرض المقاطعة على إسرائيل حتى لاتتعرض تلك الشركات للمقاطعة من الدول العربية .

وهذه الخسائر الاقتصادية ، التي ترى إسرائيل أنها منيت بها بسبب المقاطعة الاقتصادية العربية لها ، تبلغ قرابة ثلثي المساعدات الخارجية التي حصلت عليها إسرائيل من كل المصادر منذ انشائها عام ١٩٤٨ وحتى الآن . وهذه المقارنة توضح العبء الذي كان من الممكن أن يرفع من على كاهل الولايات المتحدة والدول الأوروبية التي قدمت المساعدات لإسرائيل لو لم تكن هناك مقاطعة اقتصادية عربية لإسرائيل . وكانت الولايات المتحدة بالذات ستخفف من عبء كبير نظرا لأنها هي التي قدمت الجانب الأكبر من المساعدات التي احتاجتها إسرائيل منذ نشأتها وحتى الآن . وربما يفسر ذلك الضغوط الهائلة التي مارستها الولايات المتحدة على الدول العربية

عامة ، وعلى الكويت ودول الخليج المرتبطة أمنيا بها بصفة خاصة ، من أجل إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل . وقد طلب وزير الخارجية الأمريكي رسميا وعليا من دول مجلس التعاون الخليجي الست سرعة إنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل ، ووقف أى دعم مالى يتسرب من دول الخليج الى المنظمات المعارضة لاتفاق الحكم الذاتى داخل الاراضى الفلسطينية.

وإذا كانت هذه هي تكلفة المقاطعة الاقتصادية بين العرب وإسرائيل ، فإن للطرفين وجهتى نظر متعارضتين بشأن تأثير هذه القطيعة على التسوية السلمية للصراع بينهما .

وبعبارة عن المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل فإن الجدل الدولى والإقليمى فى الفترة الأخيرة دار بالأساس حول اقامة علاقات تفضيلية وتعاون اقتصادى بين إسرائيل والدول العربية فى إطار سوق شرق أوسطية . وهناك بعض المحطات الاستراتيجية للتمهيد لتحقيق هذا الهدف أو لاتخاذ خطوات إجرائية بشأنه مثل مؤتمر القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا الذى عقد فى الدار البيضاء عام ١٩٩٤ ، ومؤتمر عمان عام ١٩٩٥ ، والمؤتمر الثالث المزمع عقده فى القاهرة فى نوفمبر ١٩٩٦ .

وإذا كان مؤتمر القاهرة الاقتصادى لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا لم يعقد بعد ، فإن مؤتمرى الدار البيضاء (١٩٩٤) ، وعلان (١٩٩٥) ، قد أوضحا بجلاء الاتجاهات التى تحكم الدول المعنية بالسوق الشرق أوسطية ، وهى مايهما توضيحه بإيجاز هنا .

خلاصة الاتجاهات الإقليمية والدولية بشأن السوق الشرق أوسطية

عندما عقد مؤتمر القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى الدار البيضاء عام ١٩٩٤ ، طرحت إسرائيل على الدول المشاركة فيه " حزمة " من المشروعات بلغ عددها ١٥٠ مشروعا للشراكة والتمويل . وعندما عقد مؤتمر عمان فى العام الماضى (١٩٩٥) ، أكدت إسرائيل طرح مشروعاتها للشراكة الإقليمية .

وبعبارة عن تفاصيل تلك المشروعات التى تعرضت لها ورقة أخرى ، فإن أهم ما يميزها هو أنها تستهدف بصفة أساسية اندماج إسرائيل فى البنية الأساسية التى تربط دول المنطقة مع اعطائها دورا مركزيا مؤثرا فيها ، مع احتلالها محل مصر أو لبنان أو دبى أو غيرها من الدول والمدن العربية فى بعض الأنوار الأساسية فى مجالات النقل والخدمات المالية والسياحية . وعلى سبيل المثال طرحت إسرائيل مشروعا لإنشاء خط أنابيب لنقل البترول والغاز الخليجي الى ميناء يتم تشاؤه فى إسرائيل على البحر المتوسط لتصدير ذلك البترول والغاز عبر ذلك الميناء بدلا من قناة السويس أو خط سوميد فى مصر ، وهو مشروع يعكس اتجاها اقتصاديا عدوانيا وهجوميا تجاه مصر ، وهو أمر يخلو من أى حصافة لأن مصر رغم كل ظروفها تبقى قادرة تماما على قلب دفة الأمور لصالح تعاون اقتصادى عربى - عربى على أساس تبادل المصالح بين دول تتطور معا وتتقاسم عوائد التعاون بشكل عادل ومتوازن فى اطار بنية اجتماعية وثقافية متجانسة مع

استمرار المعنى لتحقيق سلام مع إسرائيل لا يستدعي بالضرورة فتح الأسواق العربية أمامها أو إدخالها في نسيج اطار تفضيلي للتعاون الاقتصادي الإقليمي بين الدول العربية .

كذلك فإن الدراسات الإسرائيلية المتعددة التي أشارت الى نمط التخصص الاقتصادي بعد السلام قد حجزت لإسرائيل دور المركز المالي للمنطقة والصناعات الالكترونية والعالية التكنولوجيا عموما ، ومركز تجارة الترانزيت ، ومركز الحركة السياحية في المنطقة .

وتستند هذه الرؤية الى التصورات الإسرائيلية حول الوضع المقارن للاقتصاد الإسرائيلي والاقتصادات العربية . وفي دراسة للبروفسور الإسرائيلي " الياهو كاتوفسكي " الباحث بمركز الدراسات الاستراتيجية (بيسا) بجامعة بار - ايلان ، يستعرض الوضع المقارن للاقتصاد الإسرائيلي، مع بعض الاقتصادات العربية ، ويلخص نتائجه في تحسن مؤشرات أداء الاقتصاد الإسرائيلي وتحديد معدلات النمو والتضخم والبطالة ، وأيضا في تزايد الاستثمارات في الصناعات الحديثة أو عالية التكنولوجيا به . وبالمقابل فإنه يؤكد على التأثير السلبي لتدهور أسعار النفط على الاقتصاد السعودي الذي أشار الى أنه يعاني من مشاكل الديون الداخلية والخارجية والتضخم وأن الدولة وصلت الى حد تأخير دفع رواتب العاملين فيها . أما مصر فيرى الكاتب أن السياسات الاقتصادية الاشتراكية في الستينيات قد أدت لتدهور وضعها الاقتصادي وزيادة ديونها الخارجية . كما أن الزيادة السكانية وقلة فرص العمل وارتفاع معدل التضخم وانتشار البطالة وضعف الصادرات تشكل ملامح الأزمة الاقتصادية فيها . أما سوريا فيرى أنها تعاني مثل مصر من الإجراءات الاقتصادية الاشتراكية ومن ندرة النقد الاجنبي التي اضطررتها لتقليل الواردات الضرورية لدوران عجلة الصناعة السورية ، ومن تدهور حاد في اقتصادها عموما في ظل رفضها لأرشادات وتوجيهات صندوق النقد الدولي ورفضها تخفيض النفقات العسكرية (٤) .

ورغم المغالطات الفجة ومسطحية التحليل الاقتصادي المذكور لاقتصاديات الدول العربية ، الا أنه يعكس في النهاية التصور الإسرائيلي الشائع عن الاقتصادات العربية .

ومن المغالطات الفجة لهذا التحليل قوله مثلا بأن السعودية تعاني من التضخم ، في حين أن متوسط معدل التضخم في السعودية بلغ ٢,٨٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٨٤-١٩٩٤ ، مقابل ١٨٪ سنويا في إسرائيل خلال الفترة ذاتها (٥) .

أما بالنسبة للديون الخارجية السعودية فإنها محدودة للغاية بالمقارنة بالنتائج المحلي الاجمالي السعودي الذي يبلغ أكثر من ضعف نظيره الإسرائيلي ، في حين أن الديون الخارجية الإسرائيلية تزيد عن ضعف نظيرتها السعودية ، فضلا عن جبل المنح والمساعدات الخارجية التي تحصل عليها إسرائيل سنويا والتي بلغت نحو ٦,٩ مليار دولار عام ١٩٩٤ (٦) .

أما مصر فلها على عكس ما يراه البروفسور الإسرائيلي ، قد شهدت فقرة اقتصادية في النصف الأول من الستينيات ، كما أنها حققت خلال التسعينيات تقدما هائلا في مكافحة التضخم الذي خفضته من ١٩,٨٪ عام ١٩٩١ الى نحو ٧,٥٪ عام ١٩٩٥ (٧) .

أما بالنسبة للديون الخارجية ، فإن مصر نجحت في تقليصها من قرابة ٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى نحو ٣٣,٤ مليار دولار عام ١٩٩٤ (٨).

وعموما فإننا نسوق هذه البيانات للتأكيد على أن تقديرا لدراسة البروفيسور الياهو كانوفسكى بأنها سطحية في تحليلها للاقتصادات العربية ، ليس من قبيل التسخيف وإنما لأن الدراسة بالفعل سطحية وانطباعية وتعكس ضعف متابعة كاتبها للاقتصادات العربية . وإن كان كل هذا لا ينفي أن الاقتصاد الإسرائيلي يمتلك صناعة عالية التكنولوجيا أكثر تطورا من الدول العربية بحكم العلاقة الحيوية بين إسرائيل والغرب منذ تأسيسها بمساعدة حاسمة من الغرب ، وقيامها منذ انشائها بخدمة أهدافه بصورة تجعل القوى التكنولوجية الغربية الكبرى لاتضع حولجز فعليا أمام نقل التكنولوجيا لإسرائيل والتعاون معها في هذا المجال . فضلا عن ذلك فإن جانبها كبيرا من سكان إسرائيل ينتمى لمجتمعات غرب وشرق أوروبا والولايات المتحدة وهي مجتمعات متطورة أو شبه متطورة تكنولوجيا .

وعلى أية حال فإن ما يهمنا هو أن هذه الدراسة مهما كان تقديرا لها تعكس التصور الإسرائيلي عن الاقتصاد الإسرائيلي مقارنة بالاقتصادات العربية وترسم بناء عليه دور كل طرف في أي إطار شرق أوسطي انطلاقا من الوضع الراهن غير المتكافئ ، دون النظر لاحتمالات وفرص التطور المستقبلي للطرفين .

ويشير أحد الباحثين للفلسطينيين عن حق إلى أن الاستراتيجية المحركة للمشاريع الإسرائيلية الإقليمية تتمحور حول توفير شروط اندماج إسرائيل إندماجا غير متكافئ في المنطقة عبر آليات تتولى تحويلها إلى مركز رئيسي في البنية الأساسية الإقليمية في المشرق العربي يخدم توفير الطاقة لها بأخص كلفة ممكنة ويوفر لراسمالها أيد عاملة رخيصة ويحسن مكائنها الاقتصادية الدولية ويمنحها حصة من سوق المنطقة ويرسخ تقسيم عمل تخصص إسرائيل بموجبه في التكنولوجيا الراقية والخبرة التسويقية الدولية (٩).

وبصفة عامة يمكن تركيز خلاصة الرؤية الإسرائيلية تجاه السوق الشرقية لوسطية في اعطاء الأولوية لتحقيق هذه السوق التي تتطوى ليس فقط على فتح العلاقات الاقتصادية بين أعضائها ، وإنما على إقامة علاقات تفضيلية بينهم ، دونما أن يرتبط تحقيق مثل هذه السوق بإحلال السلام الشامل والعدل أولا .

ويرى الإسرائيليون على اختلاف انتماءاتهم أن تحقيق مثل هذه السوق يمكن أن يهيئ الوضع الإقليمي لتحقيق تسوية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي . وهي رؤية معاكسة لرؤية الدول العربية الرئيسية التي ترى أن السلام العادل والشامل هو الشرط الضروري الأكثر أهمية لإقامة أي تعاون اقتصادي عربي - إسرائيلي . كذلك فإن إسرائيل تستهدف توظيف انفتاح أسواق الدول العربية ضمن إطار تفضيلي في أي سوق شرق أوسطية للمعاصرة بهذه السوق الواسعة للحصول

على " علاقات اقتصادية خاصة ومتميزة مع الكتل الاقتصادية الكبرى لبلدان العالم الأول : الناتفا: الاتحاد الأوروبي - شرق آسيا على حد تعبير أحد كبار المفكرين الاقتصاديين العرب (١٠) .

كذلك فان إسرائيل تضع تصورها للسوق الشرق أوسطية متضمنا أفرادها بالصناعات عالية التكنولوجيا بحكم العلاقات الحيوية بينها وبين الغرب التي تضمن انحياز الشركات دولية النشاط اليها . كما تضع إسرائيل تصورها متضمنا تحولها لمركز اقليمي للخدمات المالية والتجارية والسياحية ، وتحولها أيضا لمركز البنية الأساسية في المنطقة وبخاصة في مجال الاتصالات والمواصلات ، بحيث تصبح القوة المهيمنة والقائدة تكنولوجيا في المنطقة وتتحكم في حركة رؤوس الأموال والسياحة والتجارة الخارجية للعديد من الدول .

وإذا كانت هذه هي خلاصة التصورات الإسرائيلية بشأن السوق الشرق أوسطية ، فان أهم ألياتها لتحقيقها تنحصر في تركيز الضغوط الأمريكية الإسرائيلية على الأطراف العربية المختلفة مع محاولات اختراق المجموعة العربية من خلال بعض الدول الصغيرة المتحررة من المسؤولية العربية العامة مثل الأردن وقطر وعمان . كما تحاول إسرائيل إغراء الدول العربية بأهمية فتح العلاقات الاقتصادية معها من خلال تسويق فكرة أن العلاقة بين أي دولة عربية وإسرائيل هي الجسر الأكثر أهمية للحصول على الاستثمارات الأجنبية وعلى القروض والتعاون التكنولوجي من الشركات العالمية الكبرى . وقد انتشرت في الصحافة الإسرائيلية كتابات تدفع في هذا الاتجاه مثلما أشار أحد الكتاب الإسرائيليين إلى " أن الرئيس المصري مبارك الذي أكد أنه لا يستطيع تطبيع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل تماما قبل إحلال السلام الشامل قد أخطأ وسوف تدفع دولته - أي مصر - ثمنا كبيرا ، في حين أن الملك حسين الذي يتمتع بحكمة أكثر من مبارك بسبب اتفاهه لتطبيع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل ، سوف يحصل لبلاده على عشرات المليارات من الدولارات كاستثمارات أجنبية (١١).

ورغم سطحية الكاتب الذي يوزع تقديراته المنطلقة من مصلحة إسرائيل ، والذي يلقى بالأرقام جزاها مثل تصوره لعشرات المليارات من الدولارات التي ستتدفق على الأردن كثمن لتسليمه لإسرائيل بما تريد ، في حين أن الأردن لا يتجاوز ناتجه المحلي الإجمالي نحو ٦,١ مليار دولار عام ١٩٩٤ ولا يملك قدرة استيعاب لاستثمارات أجنبية بعشرات المليارات (١٢). رغم كل هذا إلا أن ما كتبه الصحفي الإسرائيلي يجسد الأسلوب الإسرائيلي في محاولة إغراء بعض الدول العربية بأن من يقيم علاقات مع إسرائيل ويندفع نحوها مثل الملك الأردني سوف يحصل على رضا الغرب والشركات العالمية وتتدفق عليه الاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة، ربما بواسطة إسرائيلية .

أما الرؤية الأمريكية إزاء السوق الشرق أوسطية فاتها تنطلق من ضرورة ضمان التفوق والهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية على دول المنطقة بالتوازي مع الالتزام الأمريكي المعلن بضمان التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية . وترتبط على ذلك فإن واشنطن تقف وبكل قوة وراء فكرة السوق الشرق أوسطية كآلية لاندخال إسرائيل في التسيج الاقتصادي للمنطقة وضمان

مكانة متميزة ومهيمنة لها عبر حفر أو دفع الشركات الأمريكية لتوجيه استثماراتها الى إسرائيل في الصناعات عالية التكنولوجيا بصفة خاصة . ومن المؤكد أن الاتفاق الذى توصلت اليه وزارة المالية الإسرائيلية مع شركة " انتل كورب " الأمريكية الذى تقوم الأخيرة بمقتضاه ببناء مصنع لأشباه الموصلات باستثمارات قيمتها ١,٦ مليار دولار فى إسرائيل على أن يبدأ الانتاج عام ١٩٩٨ (١٣) يأتى كخطوة فى هذا الإطار .

وعلى الجانب الآخر تمارس الولايات المتحدة ضغوطا قوية على الدول العربية عامة وعلى الدول العربية المرتبطة بها أمنيا بصفة خاصة من أجل قبول الإطار الشرق أوسطى مع استبعاد أى دور أوروبى فاعل .

ويمكن ادراك أسباب الوقفة الأمريكية القوية وراء الإطار الشرق أوسطى الذى طرحته واشنطن منذ البداية ، على ضوء ما سيؤدى إليه تحقيق الخيار الشرق أوسطى من زيادة فى الهيمنة الأمريكية على المنطقة بصورة مباشرة ، وضمان التفوق لإسرائيل وتسهيل مهمتها فى توظيف الامكانيات الاقتصادية العربية لمصلحتها بما يقلل من حاجة إسرائيل للمساعدات الأمريكية ويزيح عنها ماليا عن كاهل واشنطن .

أما بالنسبة للأوروبيين فإنهم أظهروا فتورا واضحا تجاه مشروع الإطار الشرق أوسطى وهو ما تجسد فى الموقف من روافقه الاساسية مثل تلك التتمة الشرق أوسطى الذى رفضته أوروبا صراحة وأعلنت أنه لا ضرورة له فى ظل مؤسسات التمويل القطرية والاقليمية والدولية والموجودة والفاعلة فى المنطقة . وأعلنت دول مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا معارضتها لمجرد فكرة تلك التتمة الشرق أوسطى (١٤).

وبالمقابل فإن أوروبا دعت لمشروع مقابل هو الشراكة بينها وبين دول جنوب وشرق المتوسط التى تشمل دولا عربية اضافة الى إسرائيل لاحتواء الطرفين اقتصاديا فى المحيط الأوروبى العملاق ، بما يجعل أوروبا تتمتع بعلاقات تفضيلية وثيقة مع دول جنوب وشرق المتوسط ويضعها فى مكانة القطب الدولى المؤثر والأكثر فاعلية اقتصاديا فى هذه المنطقة مقارنة بأى قوة أو كتلة دولية أخرى .

كذلك فإن أوروبا تحاول ترتيب علاقة خاصة أخرى بينها وبين دول الخليج العربية . وإذا ربطنا المساعي الأوروبية تجاه الدول العربية جنوب وشرق المتوسط، وتجاه الدول العربية الخليجية فإننا سنرى أن أوروبا تبنى منهج التفاوض المقسم مع العرب لتقليل أوزانهم فى أى مفاوضات وللانستجابة الى بعض الانقسامات بينهم وتكريسها ، وأيضا لتسهيل احتفاظ واشنطن بمصالحها الكبيرة فى الخليج فى ظل العلاقات الأمنية الخاصة بين غالبية دول الخليج وبين الولايات المتحدة الأمريكية ، فى نفس الوقت الذى تحتفظ فيه أوروبا بدول جنوب وشرق المتوسط كمناطق وثيقة الصلة بأوروبا أكثر من أى تجمع دولى آخر من خلال اتفاق الشراكة بين الطرفين .

أما الرؤى العربية إزاء الإطار الشرق أوسطى فاتها متقاربة الى حد كبير بالنسبة للدول العربية الرئيسية وعلى رأسها مصر والسعودية ، في حين توجد دول عربية صغيرة تسلم بما تطرحه عليها إسرائيل مثل الأردن أو تحاول افتعال حالة من التسابق على إسرائيل مثل قطر .

وترتكز الرؤية العربية الرئيسية تجاه الإطار الشرق أوسطى ، والتي ترفع لوائها مصر والسعودية وتبناها غالبية الدول العربية ، في أن هناك أسبقية لإحلال السلام الشامل والعدل على أى محاولة لإقامة وتطوير علاقات تعاون اقتصادى بين العرب وإسرائيل . وتبعاً لذلك كان من المنطقي أن تعارض دول الخليج وعلى رأسها السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة تأسيس بنك التنمية الإقليمي الشرق أوسطى ، في حين أن مصر التي شاركت في تأسيسه وأصبحت دولة المقر بالنسبة له تترك على الأرجح أنه سيقى محدود القدرة وفالذ القاطية في غياب التأييد الخليجي والأوروبى له .

وحتى في حالة إقامة للسلام الشامل مع إسرائيل فإن الرؤية المصرية والعربية الرئيسية للعلاقات الاقتصادية مع إسرائيل تتلخص في فتح المجال أمام قيام هذه العلاقات بالأساس وليس خلق إطار تفضيلي لها . وبعد هذا الفتح سوف تتحكم القابلية الشعبية العربية للسلع والخدمات الإسرائيلية في رسم حدود أى تعاون اقتصادى إسرائيلى - عربى محتمل ، وهى حدود ستبقى ضيقة غالباً في ظل الحقائق التي لا يمكن أن تنص على عرياً حول إنشاء إسرائيل عبر اغتصاب فلسطين ، وحول دورها منذ نشأتها في ضرب محاولات النهوض الاقتصادى والسياسى العربى بكافة الوسائل وعلى رأسها الاعتمادات العسكرية .

وتجدر الإشارة الى أن مصر عندما طرحت بعض المشروعات للتعاون الاقتصادى الإقليمي خلال مؤتمرى الدار البيضاء وعمان عامى ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ على التوالي قد ركزت على ربط البنية الأساسية بين الدول العربية وبعضها البعض وفي القلب منها مصر التي تأتي كحلقة ريط مركزية بين دول الخليج والشرق والمغرب العربى بحكم موقعها الجغرافى في قلب المنطقة العربية . كما طرحت مصر العديد من المشروعات التي يعتبر استمرارها مرهوناً باستمرار حالة السلام مع إسرائيل للتأكيد على أن خيار السلام معها هو خيار استراتيجى لمصر، مثال مشروع كوبرى الفردان على قناة السويس واستصلاح واستزراع ٤٠٠ ألف فدان في سيناء وإقامة معامل تكرير البترول في السويس وبورسعيد .

لكن مصر في كل الأحوال لم تطرح أى إطار تفضيلي للعلاقات مع إسرائيل ، وبالتالي فاتها لاتطرح إطلاقاً إنشاء سوق شرق أوسطية ، حيث إن أقصى ما يمكن أن تسمح به مصر في ظل المعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية هو فتح المجال أمام إقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل لمن يريد أن يقيم مثل هذه العلاقات التي ما تزال مرغوبة شعبياً في مصر في ظل الحقائق التاريخية حول نشأة إسرائيل واعتماداتها على مصر ، وفي ظل استمرارها في احتلال أراضي عربية وقهر شعوب عربية وتهديد مصر ذاتها ، وفي ظل حيازتها لأسلحة نووية تثير الشكوك في نواياها إزاء مصر وبالقى الدول للعربية .

البديل العربي للخيار الشرق أوسطى

إذا كان ما سبق هو خلاصة الاتجاهات الإقليمية والدولية الرئيسية بشأن السوق الشرق أوسطية ، فإن فكرة إنشاء هذه السوق التي تواجه صعوبات موضوعية جمة ، تبقى محاصرة بالامكانية الأسهل لإقامة الشراكة الأوروبية - المتوسطية التي تضم الدول العربية والأوروبية الى جانب إسرائيل التي منسحب في هذا الإطار مجرد دولة عارية من الإحياء الأمريكى المطلق لها والذي تضمنه في الإطار الشرق أوسطى . كذلك فإن الإطار الشرق أوسطى يبقى محاصرا أيضا بالمشروع الاقليمي البديل والأكثر منطقية وهو التعاون والتكامل الاقتصادي العربى باتجاه خلق سوق عربية مشتركة . والحقيقة أن هناك إسهامات كبيرة للعديد من المفكرين العرب بشأن التعاون والتكامل الاقتصادي العربى . ومن أهم هذه الاسهامات ما طرحه د. إسماعيل صبرى عبد الله الذى أشار منذ ما يقرب من عقدين من الزمن الى ضرورة ربط التكامل الاقتصادي العربى بالتنمية العربية القائمة على الاعتماد الجماعى على الذات وضرورة النهوض بقاعدة البيانات العربية ورفع مستوى اتخاذ القرار بتقنين اجتماع الملوك والرؤساء العرب ، وإنفاذة العمل بمجلس للتعاون والتنمية وأمانة العامة تساهم محكمة عدل عربية وجمعية استشارية عربية(١٥).

أما د . محمد محمود الامام فيشير الى أن تقارب السياسات الاقتصادية العربية وقوة المؤثرات الخارجية التي قد تجعل الدول العربية تجد نفسها مرتبطة بتجمع خارجى يملأ عليها تحرير التجارة ... كل ذلك يوجب على الدول العربية الاتفاق على تحرير التجارة فيما بينها ، وعلى الأعمال الفورية لكل الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف . كما يحدد مدة ١٠ سنوات للوصول الى اقامة اتحاد جمركى عربى . كما يدعو الى تنظيم حركة العمل ورأس المال بين الدول العربية على ضوء تخطيط تنموى قومى مشترك طويل الأجل فى البداية ، ثم تكامل إيمانى لدى الوصول الى سوق عربية مشتركة . كما يؤكد على ضرورة إعادة بناء طوق الاقتصادى عربى حول إسرائيل (١٦).

أما د . محمود عبد الفضيل فيرى أن منهج التخطيط التأشيرى كأداة للتنسيق والتكامل العربى ومبدأ تقسيم العمل التفاوضى لتنسيق خطط وإبرام الاستثمار والإنتاج هما أهم آليتين لتطوير التكامل الاقتصادى العربى (١٧).

والحقيقة أن تحقيق فكرة التنمية العربية القائمة على الاعتماد الجماعى على الذات التى أشار اليها د . إسماعيل صبرى عبد الله منذ نحو ٢٠ عاما ، قد أصبحت شديدة الصعوبة فى ظل المتغيرات الكبرى على ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتحديدًا اتفاق جات لتحرير التجارة الدولية وتأسيس منظمة التجارة العالمية لضمان التزام اعضائها بهذا الاتفاق . لكن هذا لا يمس الأهمية الكبيرة لا تكرار د. إسماعيل صبرى عبد الله وبالأذات أفكاره الخاصة بتقنين مؤسسة القمة العربية وبإنشاء أطر تنظيمية وتحكيمية تقود التكامل الاقتصادى العربى .

أما د . محمد محمود الإمام ود. محمود عبد الفضيل اللذان طرحا سلة من الأفكار اللاحقة وأشارا إلى ضرورة التخطيط القومي بمستويات مختلفة لتحقيق مشروع التكامل الاقتصادي العربي وصولاً إلى السوق العربية المشتركة ، فأننا ومن منطلق الحالة الواقعية للنخب الحاكمة والثقافة وللشعوب العربية ومنظمتها غير الحكومية نرى أن هذا التخطيط القومي حتى ولو كان تأشيرياً هو مرحلة متقدمة من الصعب تصور حدوثه إلا كمرحلة لاحقة لمرحلة يتم فيها إرساء أشكال أكثر يسراً للتعاون الاقتصادي مثل ربط البنية الأساسية في الدول العربية بشكل مكثف ومتنوع يسهل انتقال السلع والأشخاص بينها ويعزز الميزات التنافسية الخاصة للسلع والخدمات العربية في الأسواق العربية . وكذلك تحرير العلاقات الاقتصادية العربية البيئية في مجالات التجارة والاستثمار ، وكذا الاتفاق العام أو الخاص على إقامة مشروعات متكاملة رأسياً تنطوي على درجة متواضعة من تقسيم العمل يمكن إقرارها بسهولة نسبياً .

وهذا النمط من المشروعات يخلق شبكة من المصالح من الصعب على أي طرف يدخل فيها أن يحاول الإضرار بالآخرين أو تعطيل مسيرة التكامل دون أن يتعرض هو نفسه لأضرار مشابهة لما يتعرض له الآخرون من أضرار .

ومن المؤكد أن تحرير التجارة العربية - العربية والتقدم نحو إقامة اتحاد جمركي سوف يساهم في فرز المجالات التي تتمتع فيها كل دولة عربية بميزات نسبية وسوف يساهم في تحريك بعض عناصر الإنتاج العربية التي ستقبل الدول العربية تحرير حركتها بصورة تساهم في تقريب مستويات العائد والانتاجية وتتهيئ المناخ لاعتماد منهج التخطيط التشاركي على الصعيد القومي العربي ، والتقسيم التفاضلي للعمل بين الدول العربية .

ومن البدهي أن الدول وتجمعات رجال الأعمال واتحادات العمال يجب أن تشكل الثالوث الذي ينهض عليه أي بناء تكاملي اقتصادي عربي .

وفي النهاية فإن البديل العربي ، يبقى هو الخيار الاستراتيجي الأكثر أهمية لمصر والدول العربية ، جنباً إلى جنب مع الشراكة مع أوروبا مع تحسين شروطها، حيث تضمن هذه الأخيرة للدول العربية محيط تكنولوجي متطور وتحديات ويواكب للتطور ، كما تضمن وضع إسرائيل في مكانها الحقيقي كدولة صغيرة في محيط ضخم تغف أغلب دوله في مواقع أكثر تطوراً منها - الدول الأوروبية على الأكل - مع الاحتفاظ بعلاقات سلام معها إذا تقدمت في هذا الاتجاه ، وذلك بدلا من الإطار الشرق أوسطى الذي تدعو إليه إسرائيل والولايات المتحدة والذي تعمل الأخيرة على ضمان مكانة متفوقة ومهيمنة لإسرائيل من خلاله بما يتعارض مع المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية العربية .

المراجع

- ١- جريدة الشرق الأوسط ، لندن ، ١٩٩٥/٦/١٨ .
- ٢- جمعت وحسبت من . I.M.F , Direction of Trade Statistics Year book 1995
- ٣- أحمد السيد النجار ، التوازن الاستراتيجي شرط للسلام ، جريدة الأهرام ١٩٩٥/٤/١٤ .
- ٤- راجع " المظاهر العسكرية والاقتصادية والاستراتيجية لعملية السلام في الشرق الأوسط ، عرض د. ممدوح أنيس فتحى ، مختارات إسرائيلية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، العدد ١٨ يونيو ١٩٩٦ ص ٤٤ .
- ٥- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ .
- ٦- Statistical Abstract of I srael 1995 , No 46, Central Bureau of Statistics , Jerusalem 1995 P.252
- ٧- I . M . F , World E conomic Outlook 1995 , May 1995
- ٨- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، اعداد مختلفة .
- ٩- د. جميل هلال ، محددات علاقات إسرائيل الاقتصادية بالمنطقة العربية ، مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي : نظرة مستقبلية ، مركز الأردن الجديد للدراسات ، عمان ٢٦-٢٩ مايو ١٩٩٦ .
- ١٠- د. محمود عبد القضايل ، " الشرق - أوسطية " ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي ، ورقة عمل قدمت في مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي: نظرة مستقبلية ، مركز الأردن الجديد للدراسات ، عمان ٢٦ - ٢٩ مايو ١٩٩٦ .
- ١١- ديتيل بن سيمون ، دافار ، ١٩٩٥/١٠/٣٠ ، مختارات إسرائيلية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، العدد ١٢ ص ٤٠ .
- ١٢- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ .
- ١٣- جريدة الشرق الأوسط ، لندن ، ١٩٩٥/١٠/٢١ .
- ١٤- أملون أوتد ، دافار ، ١٩٩٥/١١/٣ ، مختارات إسرائيلية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد ١٢ ص ٤٤ .
- ١٥- د. محمد محمود الإمام ، ورقة العمل الرئيسية لنوة : للموق العربية المشتركة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ، القاهرة ٧-٨ أبريل ١٩٩٦ ص ١٧٦ .
- ١٦- المصدر السابق مباشرة ص ١٨٥ ، ١٨٦ .
- ١٧- راجع د. محمود عبد القضايل ، للشرق أوسطية ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي ، مصدر سبق ذكره ص ١٢ ، ١٦ .

الفصل الرابع

التسوية والتطور الديمقراطي

د . وحيد عبد المجيد
عماد جـاد

لفترة طويلة ، وفر الصراع مع إسرائيل مناخا ملائما لتقييد الديمقراطية في مصر ، مثلها مثل الدول العربية التي شاركت في هذا الصراع بشكل مباشر أو غير مباشر ، فيما عدا لبنان الذي عرف نمطا ديمقراطيا خاصا دفع إليه واقع التعدد الطائفي . وأسهمت نتائج حرب ١٩٤٨ ، ضمن عوامل أخرى في تقويض الديمقراطية الناقصة التي عرفتها مصر ، وكذلك سوريا ، خلال الربع الثاني من القرن الحالي .

فسقطت هذه الديمقراطية في مصر عام ١٩٥٢ ، وقبلها في سوريا عام ١٩٤٩ ، ليعيش البلدان - ومعهما الأردن خصوصا منذ ١٩٥٧ - في ظل أنظمة وحيدة تحتكر السلطة باستثناء سنوات قليلة في سوريا خلال الخمسينيات .

وكان شعار " لا صوت يعلو فوق صوت المعركة " معمولا به في مصر قبل أن يرفعه نظام الحكم عقب حرب ١٩٦٧ ليؤكد أنه لم يفقد سيطرته . والثابت أن قضية فلسطين خصوصا ، والمواجهة مع العدو " الإسرائيلي أو الصهيوني " عموما ، كانت أحد أهم مصادر شرعية أنظمة عربية عدة ، من بينها نظام الحكم في مصر . واحتكرت هذه الأنظمة لنفسها مواجهة العدو من أجل " تحرير فلسطين " قبل ١٩٦٧ ، ثم من أجل " إزالة آثار العدوان " بعد ذلك العام . وحصرت دور المواجهة في بيروقراطيتها العسكرية والمدنية ، واعتبرت أي إسهام شعبي أو غير رسمي في هذه المواجهة خروجاً على مقتضيات "معركة المصير" ، ووصمت من لا يذعن لذلك بالخيانة .

وهذا هو ما أسماه محمد سيد أحمد على سبيل المثال طغيان " التناقض الوطني " على كل تناقض آخر (١). واستعاضت الأنظمة عن المشاركة الشعبية بعملية تعبئة سلطوية لجماهير تسלט الخوف على غالبيتها فأسكتها ، ودفعها إلى الصمت وإيثار السلامة على نحو عزز قيم السلبية واللامبالاة والاكتساف عن العمل العام .

ويسبب ذلك الارتباط بين غياب الديمقراطية وبين الصراع مع إسرائيل ، ظهر القراض مؤداة أن تسوية هذا الصراع ستفتح الباب أمام تحرير الحياة السياسية ، وأن السلام سيكون جسرا نحو الديمقراطية . واستند ذلك الافتراض إلى نظريات في العلم الاجتماعي تقيم علاقة وثيقة بين الصراع الخارجي وأنماط التفاعلات الداخلية .

وبالرغم من تعقيدات هذه العلاقة وتبوع طرق معالجتها ، فهي تنطوي إجمالا على أن الصراع الخارجي يكتسب في ظروف معينة أولوية قصوى ، ويؤدي وظائف أساسية على صعيد التماسك الداخلي سواء الحقيقي أو المصطنع . ولذلك تستطيع نخبة الحكم ، التي تريد الانفراد بالسلطة واستخدام الصراع الخارجي لهذا الغرض .

هذا الافتراض الذي ظل مطروحا لفترة طويلة أصبح قابلا للاختبار في حالة مصر التي عقدت معاهدة سلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩ ، وكذلك في حالة الأردن الذي توصل إلى معاهدة مماثلة عام ١٩٩٤ ، وحالة فلسطين التي نشأت فيها سلطة وطنية للحكم الذاتي في إطار اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ .

ونناقش في هذا الفصل الامس التي قام عليها ذلك الافتراض ، ونطرح في سياق واقع الحالة المصرية افتراضا بديلا تدعصه الحالتان الأردنية والفلسطينية أيضا . ويقول هذا الافتراض البديل بأن العلاقة الإيجابية بين الديمقراطية والسلام لا تتحقق في ظل أى نوع من السلام ، وإنما تقتضى سلاما يمكن أن يتوفر بشأنه حد أدنى من التراضى العام الداخلى ، لأن هذا التراضى هو شرط أساسى للديمقراطية .

أما السلام الذى يقود إلى انقسام عميق حوله ، فهو عائق أمام الديمقراطية ، وخاصة عندما يفرغ نظام الحكم إلى إجراءات تقييدية لحماية هذا السلام ، ويعتبره إنجازا له ينبغي الحفاظ عليه بأية وسيلة .

١ - العلاقة بين الصراع الخارجى والتفاعلات الداخلية :

كالت هذه العلاقة - كما أسلفنا - هي أهم مصدر للافتراض التاريخي القائل بأن الديمقراطية التى غابت في عصر الصراع مع إسرائيل يمكن أن تتوفر عندما يتم التوصل إلى تسوية لهذا الصراع . وتجد هذه العلاقة أساسها النظرى في الأدبيات التى تعالج تأثيرات الصراع الخارجى على البناء الاجتماعى . ومنها دراسة عالم الاجتماع الألماني جورج سيمل التى تناول فيها الوظائف الاجتماعية للصراع على مسعيد تماسك المجتمع (٢) ومن أهم هذه الوظائف :

• حفظ الكيان المتميز للجماعة ، ذلك أن درجة معينة من التوتر والصراع بين مجتمع ما وجماعة خارجية يعتبر أمرا لازما لحفظ تماسك المجتمع داخليا ، حيث تصبح الحدود بين الجماعة المكونة لهذا المجتمع وغيرها من الجماعات أكثر وضوحا وأشد صمقا .

• تعميق هوية الجماعة في داخل أفرادها ، من منظور أنه يجدد وينشط هوية الجماعة في داخل قلوب وعقول أفرادها حيث تتجدد في نفس الأفراد آيات الولاء والوفاء (٣).

لكن يورد بعض الدارسين تحفظا على إطلاق سيمل لهذه الوظيفة على أساس أن الصراع يودى هذه الوظيفة في ظل شرط مهم هو إحساس الأفراد بأن جماعتهم تهددها الخطر فعلا .

• راب الخلفات داخل الجماعة ، فعندما يبدو أن الخلافات الداخلية قد استحكمت وأن المجتمع على وشك الانفجار ، فإن خلق إحساس بالخطر الخارجى يكون الوسيلة المثلى لتفادى هذا الانفجار .

• الصراع صمام أمن للجماعات والأفراد ، كونه يزود المجتمع وأفراده بصمومات أمن ينفسون من خلالها عن الضغوط النفسية والعصبية التى تتولد لتراكم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية . فحين تصبو جماعة ما إلى تحقيق آمال معينة ثم يصادفها الإخفاق ، فإن شعورا بالضيق والقلق والاحباط يملكها وقد يودى إلى توترات اجتماعية توقع أضرارا بالغة بالمجتمع أو بالطبقة الحاكمة التى تلجأ إلى توجيه المشاعر العدوانية الجماعية وجهة خارجية نحو صراع مع مجتمع آخر أو نحو أقلية في المجتمع نفسه وهو ما يطلق عليه نظرية كبش الفداء .

• الصراع وسيلة للحشد والتعبئة والاضطباط ، على أساس أنه يؤدي إلى إزالة الغرل من جسد المجتمع حيث تحدث في إطاره عملية تنشيط عقلي وجسماني وأخلاقي ومعنوي للأفراد كما تحدث عمليات إعادة تنظيم وتخطيط وشحن للمؤسسات ، ولكن تحقق هذه النتيجة يتوقف على نوعية القيادة التي تدبر الصراع وعلى استراتيجية هذا الصراع .

وقد خضعت الفرضيات سيمل هذه لمناقشة من لويس كوزر في كتابه " وظائف الصراع الاجتماعي(٤) ، حيث ناقشها كوزر وحاول تطويرها . غير أنه يحسن ان نعترض بداية لمناقشة كوزر لفرضية سيمل القائلة بأن الصراع عموما يحفظ الحدود بين الجماعات داخل النظام الاجتماعي من خلال تنمية وعي وإدراك الجماعة مما يؤدي إلى تدعيم هوية الجماعة لدى أفرادها(٥) .

ويرى كوزر أن هذه الرؤية ليست جديدة وأنه من الممكن أن نجد آراء مماثلة عند علماء الاجتماع منذ القدم ، ويشير إلى آراء وليام جراهام سوفيير وإلى أعمال جورج سوريل وكارل مارسك ويرى كوزر أنه من المقبول عموما لدى علماء الاجتماع أن التمييز بين 'الأنفسا' أو 'جماعاتنا' وبين الآخرين إنما يحدث من خلال الصراع . غير أن كوزر ينتقد عدم تمييز سيمل بين مشاعر العداوة وبين التحرك الفعلي الناتج عن هذه المشاعر ، صورة صراع ، ويشير إلى أن التمييز بين مشاعر العداوة وبين الصراع ضروري ، فهو تمييز بين الموقف Attitude وبين السلوك Behavior ويخلص إلى أن تحول مشاعر العداوة إلى صراع يعتمد جزئيا على ما إذا كان التوزيع غير المتساوي للحقوق ينظر إليه على أنه غير مشروع ، فالمشروعية هنا متغير متداخل وحاسم وبدونه يكون من المستحيل توقع ما إذا كانت مشاعر العداوة ستقود فعلا إلى صراع(٦) .

ويعرض كوزر لفرضية سيمل الهامة والمتعلقة بأن للصراع مع الجماعات الخارجية يزيد التماسك الداخلي .

Conflict With Out - Groups Increases Internal Cohesion

فيرى سيمل أن الجماعة في حالة السلام يمكن أن تسمح لأعضائها المتخاصمين بالحركة ، غير أنه في حالة الصراع تعمل الجماعة على جمع أفرادها معا بشكل دقيق ، ولذلك فإن الحرب مع جماعات خارجية تكون أحيانا الفرصة الأخيرة لدولة تعاني من الخصومات الداخلية لتتغلب على هذه الخصومات ، من خلال حشد كل الطاقات . ويذهب إلى أن العلاقة المتبادلة المعروفة جيدا بين التوجه الاستبدادي وبين الاتجاهات المشاغبة للحرب في جماعة ما تنهض على هذه القاصدة ، لأن الحرب تحتاج إلى تدعيم للمركزية وهذا مايكفله الاستبداد جيدا (٧) .

ويناقش كوزر فرضية سيمل هذه فيقرر أن وظيفة الحرب في إقامة الدولة المركزية الحديثة معروفة ، وعولجت بشكل مفصل من قبل في نظريات جومبولتز وراتز فيهوفر أوبنهايمر ، التي تناولت الدور الرئيسي للغزو والحرب فيما يتعلق بأسس المجتمع كما يشير إلى رأي سوفيير في أن الحرب تدعم التنظيم الاجتماعي . ويشير أيضا إلى ما أسماه "الكسبيس دي توكنيل" البديهية

الأولى فى العلم ، وهو أن الحرب لاتؤدى دائما إلى التحول من مجتمع ديمقراطى إلى حكومة عسكرية ولكنها بالضرورة تزيد من قوة الحكومة المدنية وتركز اتجاهات الأفراد وإدارة كل شئ فى يد الحكومة ، ويؤكد وجود التقاء فى هذه النقطة بين ماكس وبر وبين سيمل ، فقد اعتبر وبر أن انضباط الجيش يولد كل انضباط آخر ، ويرى كوزر أن كل مجادلة حول الدولة الحديثة بنظامها البيروقراطى المركزى تستند إلى حد كبير إلى تحليل التغير فى النظام عبر وسائل العنف العسكرى التى حدثت مع الاتيهار التدريجى للإقطاع ويزوغ الدولة البيروقراطية القومية الحديثة من خلال الحرب .

ويرى كوزر فى هذا الصدد أن الصراع بوجه عام يجعل أفراد الجماعة أكثر وعيا بروابط الجماعة ويزيد من مشاركتهم ، وأن الصراع الخارجى له نفس التأثير فهو يعبئ دفاعات الجماعة التى من خلالها يعاد تأكيد نظام قيم الجماعة ضد العدو الخارجى . غير أن كوزر يناقش النتيجة التى توصل إليها سيمل والخاصة بأن الصراع الخارجى يقود إلى المركزية فى بناء المجتمع ، ويرى أن التماسك القوى للجماعة كنتيجة للصراع الخارجى لايحمل معه بالضرورة الحاجة إلى السيطرة المركزية . ويقول أن الصراع الخارجى يوحد الجماعة ويرفع الروح المعنوية ، ولكن ما إذا كان ذلك سيؤدى إلى مركزية فهذه قضية ترتبط بهيكل الجماعة نفسها وبطبيعة الصراع . فالتضامن الداخلى يزيد بالنسبة للجماعات التى تنغمس فى الصراع الخارجى ، ولكن حدوث الاستبداد على العكس يتعلق بقوة التضامن الداخلى نفسه ، فالاستبداد يحدث فى حالة إذا لم يكن هناك تضامن كاف فى بدء الصراع ولم يؤد موقف الصراع إلى خلق التضامن الضرورى (٨) .

ويثير كوزر قضية هامة مؤداها أن درجة الاتفاق العام لدى الجماعة قبل اندلاع الصراع تبعدو هى العامل الأكثر أهمية فى التأثير على التضامن . فإذا كانت هناك جماعة ينقصها الاتفاق الأساسى ، فإن التهديد الخارجى لن يؤدى إلى زيادة التضامن ، ولكن إلى لامبالاة . تصبح الجماعة لاحقا مهددة بعدم التكامل والانقسام ، ويخلص إلى أن العلاقة بين الصراع الخارجى والتضامن الداخلى لا تكون صحيحة إذا كانت درجة التضامن الداخلى قبل اندلاع الصراع منخفضة جدا إلى حد أن أعضاء الجماعة لايعيرون أهمية للمحافظة على الجماعة . وفى هذه الحالة فإن تحلل الجماعة ، وليس زيادة التضامن ، سيكون النتيجة المترتبة على الصراع الخارجى(٩) .

ثم يعيد كوزر صياغة فرضية سيمل ، فيذهب إلى أن الصراع مع جماعة أخرى يقود إلى تعبئة طاقات أعضاء الجماعة وبالتالي إلى زيادة تضامنها والقول بأن زيادة المركزية تكون مصاحبة لهذه الزيادة الحادثة فى تضامن الجماعة إنما يعتمد على كل من طابع الصراع ونمط الجماعة وهو يقصد بذلك أن المركزية يحتمل حدوثها أكثر فى حالة الصراع العسكرى ، فيما يكون الاستبداد محتملا فى حالة ضعف تضامن الجماعة . فالاستعداد يكون مطلوبا لخلق العداء حيث يكون تضامن الجماعة غير كاف لتعبئة طاقات أعضائها . وبالنسبة للجماعات المنظمة فى صراع خارجى ، فإن حدوث كل من المركزية والاستبداد يعتمد على نظام القوم المشتركة وعلى

هيكال الجماعة قبل اندلاع الصراع. والنظم الاجتماعية التي تفقد للتضمن للداخلى من المحتمل ان تتحلل فى مواجهة الصراع الخارجى رغم أن بعض الوحدة قد يمكن فرضها بواسطة الاستبداد.

كما يعرض كوزر لفرضية سيميل القليلة بأن للجماعات التي تخوض صراعا خارجيا قد تبحث عن أعداء للمساعدة على حفظ تضامنها الداخلى . فالصراع المستمر يصبح شرطا لحياة هذه الجماعات ، وأكثر من ذلك فليس من الضروري أن يكون الصراع الخارجى قائما من الناحية الموضوعية ، فكل ما هو مطلوب أن يدرك أعضاء الجماعة أو يدفعوا لإدراك أن هناك تهديدا خارجيا وذلك من أجل جمعهم معا .

فالتهديد قد يكون موجودا من الناحية الفعلية أو لا يكون ، ولكن الجماعة يجب أن تشعر بوجوده (١٠) ويشار عادة إلى أن عملية استخدام تناقض خارجى لاحتواء التناقضات الداخلية ، أى صرف الانظار عن المشاكل الداخلية إلى قضايا خارجية ، هى قاعدة يلجأ إليها أى نظام سياسى يعجز عن مواجهة المطالب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتعجز لجهازه عن استيعاب المتطلبات المختلفة ، فيحاول احتواء التناقضات الداخلية عن طريق التلويح بخطر خارجى وهى وسيلة تقليدية لمحاولة خلق روابط اجتماعية قوية وتدعيم الإحساس بقيم ومصالح وأهداف مشتركة (١١) .

ويرى بعض الدارسين أن أحد تكتيكات إدارة الصراع التي تلجأ إليها النخب الحاكمة هو الصراع مع قوى أجنبية عندما تصبح المشاكل الداخلية غير قابلة للحل، فالنول التي تعاني من انهيار اقتصادى على سبيل المثال قد تدفع دولا أخرى إلى ميدان القتال لتحول الانتباه عن المشاكل الداخلية ولتشعشع النمو الاقتصادى (١٢) .

ويرى كوزر أن الصراع الذى تنغمس فيه الجماعة كوسيلة أساسية لإجاز غاية معينة قد يصبح غاية فى حد ذاته ، وفى هذه الحالة فإن اختفاء العدو الأصلى يقود إلى البحث عن أعداء جدد من أجل أن تستمر الجماعة منغمسة فى صراع يمكنها من حفظ بنائها الذى يصبح فى خطر عندما لا يكون هناك عدو ، ومثل هذ البحث عن عدو خارجى أو المبالغة فى خطر يمثل هذا العدو يخدم ليس فقط فى حفظ هيكل الجماعة ، ولكن كذلك لتقوية تماسكها عندما تكون مهددة بإسترخاء طاقاتها أو بإلتسامات داخلية . فزيادة حدة الصراع الخارجى تجدد يقظة أعضاء الجماعة وتعود إما إلى المصالحة بين الاتجاهات المتعارضة أو إلى رد فعل جماعى ضد المنشق . والنتيجة الطبيعية للبحث عن عدو خارجى هى البحث عن عدو داخلى عندما تواجه الجماعة هزيمة أو عندما يتزايد الخطر الخارجى بشكل غير متوقع ، وهذا العدو الداخلى الذى يجرى البحث عنه ، مثل العدو الخارجى الذى يستثار ، قد يوجد فعليا وقد يكون منشقا يعارض بعض مظهر الحياة فى الجماعة ، ويعتبر عندئذ مارقا أو خائنا كما أن العدو الداخلى قد يخترع من أجل جلب التضامن الاجتماعى من خلال العداء له .

ثم يعيد صياغة فرضية سيمبل في صورة أن الجماعات المنظمة بشكل صارم قد تبحث عن أعداء بغرض حفظ وحدتها وتضامنها الداخلي ، ومثل هذه الجماعات قد تترك خطراً خارجياً رغم أن هذا الخطر غير موجود وتحت شروط معينة فيؤدي التهديد المتخيل نفس الوظيفة التكاملية للجماعة التي يؤديها التهديد الفعلي . واستثارة عدو خارجي أو اختراع مثل هذا العدو يقوى التضامن الاجتماعي الذي يتعرض إلى التهديد من الداخل . وبالمثل فإن البحث عن أو إختراع ضحية في الداخل يحفظ بناء الجماعة الذي يكون مهدداً من الخارج . وميكافزومات كبش القداء تحدث خاصة في الجماعات التي تمتع أبنيتها من حدوث الصراع الفعلي في الداخل . ويوجد تدرج من المبالغة في خطر فعلي إلى استثارة عدو حقيقي إلى الاختراع الكامل لتهديد ما (١٣) .

٢ - الخطاب الرسمي المصري حول

تأثير السلام على الأوضاع الداخلية :

تدل متابعة الخطاب الرسمي المصري في مرحلة بناء السلام الثاني مع إسرائيل ، عقب مبادرة الرئيس الراحل أنور السادات بزيارة القدس المحتلة في نوفمبر ١٩٧٧ ، على تجاهل مسألة العلاقة بين السلام والديمقراطية ، بالمقارنة بالعلاقة بين السلام والرخاء . ولم يكن هذا التجاهل مستغرباً ، لأن الفترة نفسها شهدت ممارسات انطوت على تضيق الهامش الذي اتاحه نظام الحكم للمعارضة منذ منتصف السبعينيات إبان عملية الانتقال من التنظيم السياسي الواحد إلى تعدد المنابر ثم التنظيمات وصولاً إلى إقرار التعدد الحزبي المفيد في نوفمبر ١٩٧٦ . فقد سبقت ممارسات النظام في هذا المجال خطابه ، وحددت الإطار العام لهذا الخطاب .

لقد ركز الخطاب الرسمي في تلك المرحلة على ثلاثة عناصر رئيسية هي :

أ - أن السلام يمثل بداية لمرحلة جديدة . فعلى سبيل المثال أكد السادات في حديثه أمام مجلس الشعب في ٢ أكتوبر ١٩٧٨ عقب عودته من كامب ديفيد أننا نبدأ باتفاق السلام مرحلة تطور جذري في أوضاعنا الداخلية . وقال : " إننا مقدمون على تغيير شامل في أسلوب العمل الداخلي بهدف إيجاد كيان جديد بمنطق جديد بالتزام جديد يتبع السلام بالرخاء ويصوب البناء بالتخطيط الشامل المدرس والتنفيذ والتنظيم الإداري المتكامل حتى نعمل على رفع المعاناة عن شعبنا الطيب البصير " (١٤) وكان السادات قد أعلن قبل ذلك في لقائه مع الطلبة العرب في واشنطن أنه سيقيم بتوفير كامل في الدولة من مجلس الوزراء إلى المحافظين إلى كل القطاعات (١٥) .

وكان الحديث عن بدء مرحلة جديدة غالباً ما يقترن بقضية إعادة البناء والعمل من أجل الرخاء . ففي نفس خطابه أمام مجلس الشعب دعا السادات شعب مصر كله إلى زحف مقدس لبناء السلام وتحقيق الرخاء مع إشارة عابرة إلى دعم الديمقراطية (١٦) . كما أكد في كلمته بمناسبة عيد العلم في أول أكتوبر ١٩٧٨ أنه لا بد من أن يرتبط كنوم السلام بعملية إعادة بناء شاملة بهدف سعادة الفرد ورخاء الجماعة ، قال إن هناك ترابطاً عضوياً وثيقاً بين السلام والبناء .

وفي كلمته بمناسبة عيد الفن الثالث أكد السادات على إعادة بناء الإنسان المصري في ظل السلام . وشرح دور الفن في ذلك على أساس أنه " عندما يتحقق السلام ونعيد البناء فإن البناء لن يصحح إلا إذا استمد جذوره من تراث وتقيم هذه الأرض للطيبة " (١٧).

كما عكست قرارات مجلس الوزراء الجديد الذي تشكل في ذلك الوقت برئاسة مصطفى خليل في أول اجتماع له هذه الرؤية ، فجاء في مقدمة قراراته وضع خطة شاملة لتعمير سيناء اقتصاديا واجتماعيا في المرحلة المقبلة ، وأن تقوم كل وزارة بوضع برامج محددة لمواجهة المشكلات العاجلة (١٨).

ويلاحظ أن تسوية الصراع مع إسرائيل جرى اعتبارها لدى بعض أعضاء مجلس الشعب بأنها ليست مجرد بداية لمرحلة جديدة وإنما بداية لعهد جديد " تنطلق فيه قرارات الشعب المصري للخلاقة بلا قيود أو حدود للتجديد والبناء والتعمير وتحقيق الرخاء " (١٩).

ب - أن إنجاز التسوية يرتبط بأمال شعبية في الرخاء :

وظهر هذا المعنى في حديث السادات عن أن " الشعب يطلب مني أن أفرغ للوضع الداخلي وأن أعطيته مثل الجهد الكبير الذي أعطيته للمشكلات الخارجية . وأعرف أيضا أننا كنا قد استقبلنا تباشير السلام بالفرحة الكبرى والأمال العامرة في قلوبنا أن تنعكس كل أضواء السلام على طريق البناء الداخلي فتخلص بسرعة من مشكلات كانت أن تصبح مشكلات مزمنة.. " (٢٠) ، وفي هذا المجال اتجه السادات إلى انتقاد الصحافة لأنها تنشر " أخبارا مثيرة " كما انتقد المسؤولين الذين يعطون تصريحات براقة وقال " عندما نقرأ الجماهير عناوين اعتماد الملايين من الجنهيات لإصلاح أو إنشاء شيء ما ثم تكون حقيقة الخبر أنه مجرد مشروع لإتفاق قد تآلى هذه الملايين من أجله بعد عامين أو ثلاثة أعوام . وعندما تتكرر هذه العناوين كل يوم فإن من حق الجماهير التي تجذبها العناوين المبشرة بالأمل أن تتساءل وهي مبهورة : أين تذهب هذه الملايين ، تصريحات براقة أو وعود مستعجلة ، ولكن أناشد صحافتنا في هذا الزحف إلى الرخاء أن تقدر وأن تراجع التفسير قبل أن يجرى القلم بالخبر المثير أو العنوان الاخاذ أو الاتهام القاطع " (٢١).

ج - أنه لا يوجد علاقة كلية بين السلام والرخاء :

وهو الأمر الذي جرى التأكيد عليه بشكل مستمر منذ إعلان نتائج قمة كامب ديفيد ، واتخذ ذلك صورة التحذير من الإغراق في التفاؤل والتأكيد على أن الرخاء يحتاج إلى عمل وجهد كبيرين ، فقد حرص رئيس الوزراء مصطفى خليل في أول تصريح له على التأكيد على خطأ هؤلاء الذين يتصورون أن الرخاء يمكن أن يهبط فجأة على مصر ، ذلك لأن الرخاء يرتبط بالعمل والجهد وبالغرق وشعور كل فرد بأنه مسئول ومشارك في المسئولية وأن يبدأ كل مواطن بنفسه انطلاقا من انتمائه لهذا الوطن . وهذا الواجب هو مسئولية كل فرد وكل وزير وهو واجبنا جميعا للخروج من الأزمات اليومية التي نعانى منها (٢٢) ، كما أكد على أن العمل هو سبب

تقدم جميع الامم ٢) ولهذا فإننا نقوم بتعديل خططنا لتنمشى مع مرحلة السلام والاهتمام بالأرض التي ستعود إلينا ٢٣).

وهكذا لم يكن هناك مكان لمسألة الديمقراطية ضمن الخطاب الرسمي المصرى الذى حدد - فى ذلك الوقت - ملامح مرحلة السلام وتأثيرها على الأوضاع الداخلية. لكن ما كان الأمر فى حاجة إلى انتظار هذا الخطاب للتعرف على ما إذا كان السلام سيفتح بابا للتطور الديمقراطى ، لأن الممارسات الفعلية أجابت على السؤال مبكرا فى صورة إجراءات تنفيذية متتالية خلال الفترة من أوتل ١٩٧٨ وحتى سبتمبر ١٩٨١ .

وتبخرت بسرعة آمال الذين تطلعون إلى توسيع الهامش الديمقراطى فى ظل السلام . فعلى سبيل المثال ، كان هناك تطلع إلى الغاء حالة الطوارئ ، على أساس أن مبررات فرضها - كما وردت فى القرار الجمهورى رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ وهى مواجهة أخطار التهديد الخارجى الذى تجسد فى العدوان الإسرائيلى - لم تعد قائمة بعد مبالرة القدس والتأكيد فى أكثر من مناسبة على أن حرب أكتوبر هى آخر الحروب (٢٤).

تقييد الممارسة الديمقراطية فى ظل السلام :

لم تتوفر حتى الآن اجابة قاطعة على سؤال محورى هو : هل كان نظام السادات يتوقع المعارضة الحادة لسياسته تجاه السلام مع إسرائيل ، أم فوجئ بها . وأيا كان الأمر ، فالتأيت أن رد فعل النظام على هذه المعارضة كان العامل الرئيسى الذى أدى إلى تقويض التجربة التعددية المقيدة فى ممتلها ، من خلال إجراءات فرضت مزيدا من القيود عليها وكادت تؤدى إلى نهائتها فى سبتمبر ١٩٨١ .

ورغم استئناف هذه لتجربة، عقب اغتيال السادات ، إلا أن " معركة السلام " وضعت سقفا منخفضا لها لم يتيسر تجاوزه حتى بعد أن تراجع الوزن النسبى لهذه المعركة فى العلاقة بين الحكم والمعارضة ، وتزايدت أهمية معارك أخرى فى السلحين السياسية والثقافية .

فقد أدت " معركة السلام " إلى انقسام حاد أخذت محبه تتجمع فى سماء الحياة السياسية المصرية ، حتى وصل الأمر فى سبتمبر ١٩٨١ إلى حد القطيعة الكاملة بين الحكم والمعارضة .

وكانت الدلالة الأكثر أهمية لتلك المعركة هى افتقاد التجربة التعددية الوليدة تقاليد الحوار، مما أدى إلى تراشق بين خطبين سياسيين حذيين لا يسمع أصحاب أى منهما إلى الآخر ، وإلى تبادل الاتهامات على نحو لا يمكن أن يقود سوى إلى انتكاسة للتجربة .

وإذا كانت المعارضة لسياسة النظام تجاه إسرائيل منذ مبالرة السادات بزيارة القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ اتسمت بالحدة ، فقد كان رد فعل النظام أكثر حدة بدءا بإصدار القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ ، الذى يعتبر أحد أخطر القوانين المقيدة للحريات ليس فقط لما تضمنه من قيود جديدة ، ولكن أيضا لأنه صدر باعتباره من القوانين المنفذة لاحكام الدستور رغم أن معظم أحكامه تعتبر

خرقا وانتهاكا للمستور . وأرسى ذلك تقليدا ظل متبعيا حتى الآن ، وهو استخدام مجلس الشعب ذى الأغلبية التابعة للنظام فى إصدار قوانين تقيد للممارسة الديمقراطية .

وأجاز القانون ٣٣ للمدعى العام الاشتراكى أن يطلب من لجنة شئون الأحزاب السياسية وقف أى قرار أو نشاط لأى حزب تبعاً لما أسماه " مقتضيات المصلحة القومية العليا " ، وهو تعبير فضفاض يمثل سيفا مسلطاً على الأحزاب ويضعها تحت قبضة نظام الحكم (٢٥).

ولما لم يؤد هذا القانون إلى " ردع " أحزاب المعارضة عن المضى فى تصعيد رفضها لمسياسة النظام السلمية ، تم إدخال تعديل على قانون تنظيم الأحزاب السياسية (القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧) بموجب القانون ٣٦ لسنة ١٩٧٩ الذى أضاف إلى القيود المفروضة على الأحزاب قيوداً مباشراً يتعلق بحظر معارضة معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية . فقد نص هذا القانون على : " عدم انتماء أى من مؤسسى الحزب أو ارتباطه أو تعاونه مع أحزاب أو تنظيمات أو جماعات معادية أو مناهضة للمبادئ المنصوص عليها فى البند " أولاً " من المادة الثالثة فى هذا القانون أو فى المادة الأولى من القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ ، أو للمبادئ التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء على معاهدة السلام وإعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠ إبريل ١٩٧٩ " (٢٦).

وكان هذا قيوداً جديداً مترتباً على عملية السلام بشكل مباشر ، إضافة إلى القيود الأخرى على الأحزاب ، وأهمها :

• عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامج أو سياساته وأسايبه فى ممارسة نشاطه مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، ومبادئ ثورتى يوليو ١٩٥٢ ومايو ١٩٧١ ، والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديمقراطى والمكاسب الاشتراكية .

• تميز برنامج الحزب و سياساته وأسايبه فى تحقيق هذا البرنامج تميزاً ظاهراً عن الأحزاب الأخرى .

• عدم قيام الحزب فى مبادئه أو برامج أو فى مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو أعضائه على أساس يتعارض مع أحكام القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، أو على أساس طبقي أو طائفى أو فئوى أو جغرافى ، أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة .

ودل أداء نظام السادات فى تلك الفترة على درجة عالية من العصبية ، يبدو أنها ارتبطت فى جانب أسامى منها بالرفض العربى الواسع النطاق لسياساته السلمية مع إسرائيل .

وأخفق النظام فى التمييز بين رده على الرفض العربى وبين تعامله مع موقف المعارضة المصرية ، ربما بسبب انطلاق كليهما من أسس مشتركة . وكان أبرز دليل على ذلك أن النظام لم يتخيل وجود ١٥ معارضا فقط فى مجلس الشعب رفضوا معاهدة السلام مع إسرائيل ، رغم موافقة ٣٢٩ عضواً عليها وامتناع عضو واحد فقط - الدكتور شامل أبانطة - . وكان

المعارضون هم : الدكتور حلمى مراد ، ومحمود زينهم ، وأحمد طه ، وقيارى عبد الله ، وعادل عيد ، والدكتور محمود القاضى ، وكمال أحمد ، وخالد محيى الدين ، وطلعت رسلان ، وعبد المنعم حسين ، وأحمد يونس ، ومحمد عبد المجيد سعد ، وأحمد ناصر ، وصلاح أبو اسماعيل ، وممتاز لصار .

وواضح أنه رغم قلة عدد معارضى المعاهدة فى مجلس الشعب ، إلا أن معظمهم كانوا شخصيات ثقيلة الوزن السياسى ، الأمر الذى أدى إلى تحويل جلسات مجلس الشعب التى خصصت لمناقشة المعاهدة فى يومى ١٠ و ١١ أبريل ١٩٧٩ إلى معركة حقيقية رغم عدم التكافؤ العددي .

والملحوظ أن لحدا من نواب الحزب الحاكم الذين قاطعوا النواب المعارضين خلال القاء كلماتهم ، وهاجموهم تصريحاً تارة وتلميحا تارة أخرى ، لم يهتم بمناقشة الحثثات التى ساقها المعارضون لمعاهدة السلام . ويمكن تلخيص أهم هذه الحثثات فيما يلى :

- أن المعاهد تؤدى إلى قطع الروابط المصرية العربية .
- أنها تعرض أمن ومصالح المصريين العاملين فى العالم العربى للخطر .
- أنها تهدد الاقتصاد المصرى بالانحلال على المدى الطويل .
- أنها تقود إلى قطع للمساعدات الاقتصادية العربية عن مصر .
- انه سيتربط عليها نقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة .
- أن قواعد المقاطعة العربية لإسرائيل قد تطبق على المنتجات المصرية فى البلاد العربية .
- أن السيادة المصرية على سيناء لن تكون كاملة - عدم إخال قوات مصرية إلى القطاعين ب و ج ، وعدم إنشاء أى مطارات عسكرية فى كل سيناء - .
- أن المعاهدة تدعم مركز إسرائيل وتضعف الموقف العربى .
- أن المعاهدة تعجل باقمة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل قبل اتمام الاتسحاب من سيناء .
- انها تجعل حدود مصر السياسية مختلفة عن حدودها العسكرية لأول مرة فى التاريخ .

وبدلاً من الحوار الجدى ، قوطع المعارضون الذين تحدثوا مرات كثيرة ، وتعرضوا لهجوم حاد من بقية الاعضاء الذين سعوا إلى ان يتبرأوا من معارضى المعاهدة ، إلى حد أن رئيس المجلس قاطع العضو أحمد ناصر الذى كان يتحدث بلفظ الجمع ويقول : " نحن " و "رفض" ، فقال له الرئيس : " بلذا نقصد بلفظ "نا" الذى نتحدث به ، وهل ينصرف إلى المجلس كله ، أرجو التوضيح " فرد العضوان مؤكدا أنه يتحدث عن المعارضة . ووفقا لمضبطة الجلسة المذكورة ، قوطع العضو ١٢ مرة من رئيس المجلس وبعض أعضاء الحزب الحاكم ، وفى معظم

المرات كان هناك تصفيق حاد للمقاطعين الذين تباروا في تأكيد تأييدهم وإثبات ولائهم للرئيس و" سياسته الحكيمة "(٢٧).

كما قوطع خالد محيي الدين ١٩ مرة ، وتعامل معه بعض الأعضاء كما لو كان " سوفيتيا " وأيس عضوا في البرلمان المصري . وقوطع الدكتور محمود القاضى ١٠ مرات في جلسة اليوم التالى ١٠ أبريل (٢٨).

وتؤكد مضبطة الجلسة على أن المناخ الذى سادهما كان نموذجا لإرهاب حقيقى تعرض له المعارضون من " نواب الأغلبية " الذين دخلوا في سباق لايقود سوى إلى تدمير التعددية في مهدها في ذلك الوقت .

ولأن هذا الوضع لم يكن ممكنا أن يحدث إلا في شأن قضية في مثل خطورة وحساسية معاهدة يوقعها رئيس الدولة مع إسرائيل ، فقد كان السلام هو أهم المؤثرات السلبية على التجربة التعددية الوليدة .

ولم يقلل إختلاف موقف حزب العمل تجاه المعاهدة وتأييده لها في ذلك الوقت من حدة ردة الفعل الرسمى الغاضب على المعارضة . وقوبل حديث إبراهيم شكرى في مجلس الشعب عند مناقشة معاهدة السلام بتصفيق عشرين مرات ، منها مرتان (تصفيق حاد) وقفا لما ورد في مضبطة الجلسة الصباحية يوم ١٠ أبريل .

وكان شكرى هو الوحيد تقريبا الذى ناقش ورد من وجهة نظره على بعض ما أثاره المعارضون للمعاهدة (٢٩).

ومع ذلك ، ورغم أن عدد معارضى المعاهدة لم يتجاوز ١٥ عضوا كما سبقت الإشارة ، لم يتحمل نظام الحكم هذه المعارضة المحدودة في قضية السلام بالذات ، رغم أنه تحملها في قضايا أخرى ، الأمر الذى يدل على مدى التأثير السلبى للسلام على التجربة التعددية . وتقرر حل المجلس بكامله ، والذى كان أول برلمان منذ ١٩٥٢ يتم انتخابه على أساس تعددى في انتخابات معقولة من حيث الحرية والنزاهة بالمقارنة مع أى انتخابات تالية ، وخاصة تلك التى جرت في عام ١٩٧٩ بعد حل المجلس المنتخب عام ١٩٧٦ . ولم تكن مصالحة أن يخسر في انتخابات عام ١٩٧٩ جميع النواب الذين عارضوا معاهدة للسلام ، فيما عدا ممتاز نصار الذى حالت قوة عصبية عائلاته في أسبوط دون نجاح الضغوط التى مارستها أجهزة الدولة ، ووضعت حدا لفاعلية أعمال التزوير التى حققت أهدافها تجاه بقية معارضى المعاهدة.

وهناك اتفاق واسع ، يشارك فيه حتى بعض قيادات وأعضاء الحزب الحاكم ، على أن الانتخابات النيابية التى جرت عام ١٩٧٩ كانت الأسوأ بما لا يقاس حتى الآن .

وظلت قضية السلام أهم مصدر للتوتر السياسى في مصر خلال الفترة التالية ، التى شهدت تراجعا سريعا للتجربة التعددية توازى مع انقسام واستقطاب حادين بين الحكم والمعارضة،

وخاصة مع انضمام حزب العمل * الحزب المعارض الوحيد الذي أيد كامب ديفيد . ومعاهدة السلام مع إسرائيل * إلى صفوف الرافضين للسلام في مارس ١٩٨١ . فقد أصدر الحزب بياناً (٣٠) أعاد تقييم موقفه السابق ، على أساس أن هذا الموقف ربط قبول المعاهدة بضرورة العمل على استكمال تحرير الأراضي العربية المحتلة وامتداد السيادة المصرية إلى كامل أراضي الوطن وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة في إقامة دولته على أرضه وتأكيد السيادة العربية على القدس . وقال البيان أنه بعد مرور عام من تبادل التمثيل الدبلوماسي بين مصر وإسرائيل ، وانقضاء المهلة المحددة لمفاوضات الحكم الذاتي في ٢٦ مايو ١٩٨٠ ، فإن حزب العمل يعتبر موقفه من المعاهدة كأن لم تكن.

وركز على ثلاث نقاط رئيسية :

* أن الحكومة لم توفق في تجنب المخاطر التي أبقاها الحزب عند دراسته للمعاهدة المصرية الإسرائيلية عقب توقيعها ، وكشف الجانب الإسرائيلي عن نواياه الحقيقية في إصراره على تحقيق مخطمعه ومخططاته تحت ستار السلام وفي ظل العزلة بين مصر وبقية الدول العربية.

* ضرورة تجميد مفاوضات تطبيع العلاقات مع إسرائيل ، وتجميد مآثم التوقيع عليه من مشروعات إتفاقيات ثنائية ، حتى لا تحصل إسرائيل على كل ما تنطلع إليه في الوقت الذي تبدي تعنتاً ورفضاً لما يحقق السلام الشامل في المنطقة بالجلاء عن بقية الأراضي العربية المحتلة وحل القضية الفلسطينية التي تعتبر جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي .

* مناشدة الأمم المتحدة والدولتين العظيمين والمجموعة الأوربية وأعضاء الاشتراكية الدولية لتحمل مسئولياتها كاملة من أجل إحلال السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط عن طريق مؤتمر دولي يضم كافة الأطراف المعنية في إطار القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة . وهذا البديل هو المخرج من الطريق المسدود الذي زجت إسرائيل إليه إتفاقية كامب ديفيد التي لا محل للإصرار على التمسك بها بعد أن فشلت في تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة .

وبهذا البيان ، الذي كان نقطة تحول في موقف حزب العمل ، اكتملت حلقات الاستقطاب الذي قاد إلى انتكاسة جوهرية للتجربة التعددية . واكتسب تحول موقف حزب العمل أهمية خاصة لأنه جعل جريدته " الشعب " منبراً لمعارضى السلام مع إسرائيل ، في الوقت الذي كانت جريدة " الاهالي " توقفت عن الصدور تحت وطأة الضغوط التي تعرضت لها وأدت إلى مصادرة أعداد متتالية منها ، الأمر الذي مثل خسارة مالية لم يستطع حزب للتجمع أن يتحملها . وتجاوزت الجريدة " الخطوط الحمراء " التي وضعها نظام الحكم ، وأخذت تزداد كلما اشتدت المعارضة للسلام مع إسرائيل ، الأمر الذي كان يهيئ المناخ للانتكاسة التي حدثت في سبتمبر ١٩٨١ حيث تم اعتقال أكثر من ألف وخمسمائة من زعماء وعناصر المعارضة ، ونقل عدد كبير من الصحفيين وأساتذة الجامعات إلى وظائف إدارية . ومما لا يقل أهمية في مجال التثليل على التأثير السلبي للسلام على التجربة التعددية العربية ، الإشارة إلى أن هذا السلام كان العامل الرئيسي

وراء تدهور علاقة التيار الإسلامي الرئيسي مع نظام الحكم ، وهى العلاقة التى شهدت تحسنا ملموسا فى الفترة ما بين ١٩٧٢ و ١٩٧٧ . لقد كان رد الفعل الاوولى للإخوان المسلمين على زيارة السادات للقدس أقل حدة من أحزاب وقوى معارضة أخرى ، حيث دعت مجلته "الدعوة" إلى الحفاظ على وحدة المسلمين ، ومنح السادات الوقت للبحث والتدبر " فإذا كان من تاييد يكون بعد روية وتبصر وإن كان من معارضة تكون بعد بحث وتدبر " (٣٦).

لكن سرعان ما اتخذ الإخوان ، وقيادات إسلامية أخرى بما فيها السلفيون الذى يصدرون مجلة " الاعتصام " ، موقف الرفض للسلام مع إسرائيل . وكان تحول موقف الإخوان ، والإسلاميين عموما ، ضد نظام الحكم الذى حرصوا على الاقتراب منه منذ بداية السبعينيات ، مثله مثل تحول موقف حزب العمل ضد معاهدة السلام ، معجلا بالانتكاسة للكبرى التى لحقت بالتجربة التعددية فى سبتمبر ١٩٨١ .

لكن اغتيال السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ أتاح استئناف هذه التجربة . وبالرغم من أن مباداة الرئيس مبارك سعت إلى إيجاد توازن فى علاقات مصر الخارجية وفعلة الاندفاع المسابق تجاه إسرائيل مما أدى إلى تراجع الانقسام حول قضية السلام ، وبالرغم من تصاعد أهمية قضايا أخرى فى الساحة السياسية العربية فى مقدمتها قضية الموقف من التيار الإسلامى التى أصبحت مصدرا لانقسام جديد لاتطبيق حدوده مع الحدود بين الحكم والمعارضة . بالرغم من ذلك لم يظهر أى تأثير إيجابى للسلام على الساحة الديمقراطية التى شهدت تحسنا نسبيا حتى قرب أواخر الثمانينيات ، ثم أخذت تترجع بعد ذلك . وأصبح خطر الإرهاب دافعا لاتخاذ إجراءات تقييدية لاقتل وطلتها عن تلك التى تم اتخاذها فى مرحلة سابقة بدالع " تهيئة الجبهة الداخلية للمواجهة مع إسرائيل أو بالاعداد لمعركة المصير " .

والذلك ، فإذا كان السلام مارس تأثيرا سلبيا واضحا على الديمقراطية فى السنوات الأخيرة من عقد السبعينيات وحتى عام ١٩٨١ ، فقد تبين أنه لم يمارس أى تأثير إيجابى فى الفترة التالية حتى بالرغم من تراجع الانقسام لحاد حوله والذي ظهر فى أواخر السبعينيات . كما ظلت بعض آثاره السلبية قائمة فى صورة قيام أجهزة الدولة بقمع معارضى السلام فى بعض الحالات التى انطوت على تنظيم جمعيات للتعبير عن هذه المعارضة ، وخاصة خلال الاحتجاج على مشاركة إسرائيل فى بعض المناسبات مثل معرض القاهرة الدولى للكتاب .

هذه العلاقة ، التى يغلب عليها الطابع السلبى بين السلام والديمقراطية نجدها أيضا فى حالة الأردن ، وكذلك فى حالة فلسطين بالرغم من أنها حالة خاصة جدا . لكن نريد هاتين الحالتان فى تدعيم النتيجة التى خلصنا إليها فى شأن هذه العلاقة فى حالة مصر .

٤ - حالنا الأردن وفلسطين :

كثيرة هى القواسم المشتركة بين الحالتين المصرية والأردنية فى مجال تأثير السلام مع إسرائيل على التطور الديمقراطى ، بالرغم من الفارق الزمنى الذى يزيد على عشر سنوات . فقد

بدأ الأردن في التحول إلى التعددية المقيدة في أواخر الثمانينات عقب انتفاضة الاسعار في أبريل ١٩٨٩ . وكان التحول مباشرا ، خاصة وأنه تزامن مع الثورات الديمقراطية على الأنظمة الشمولية الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، ومع تحولات ديمقراطية واسعة في مناطق عدة من العالم ، الأمر الذي أتاح الحديث عما أسماه البعض الموجة الديمقراطية الثالثة في العالم .

كما تميز التحول إلى التعددية المقيدة في الأردن باستناده إلى علاقة تفاهم تاريخية بين نظام الحكم والحركة الإسلامية " الإخوان المسلمين " ، على نحو كان يوحى بإمكان تجنب الصدام الذي كانت تجارب عربية أخرى تتجه إليه بسرعة في ذلك الوقت بين أنظمة الحكم والحركات الإسلامية في الجزائر وتونس ومصر . ودعمت الانتخابات النيابية الأردنية التي جرت في نوفمبر ١٩٨٩ هذا الاعتقاد . وكانت هذه أول انتخابات منذ عام ١٩٦٧ ، وخاضتها القوى السياسية التي كانت محظورة على أساس فردي ، وأسفرت عن برلمان تعددي مثلت الحركة الإسلامية مركز الثقل فيه . فقد حصلت على ٢٢ مقعدا من أصل ٨٠ ، أي بنسبة حوالي ٢٧,٥ ٪ . كما حصل إسلاميون مستقلون على ٨ مقاعد أخرى بنسبة ١ ٪ (٣٢) .

كما وفرت أزمة وحرب الخليج ٩٠-١٩٩١ نوعا من الإجماع بين الحكم والمعارضة على موقف مناصر للعراق ورفض للتدخل الدولي في الأزمة . وبالرغم من أنه كان إجماعا متقلبا بقضية استثنائية ، ولم يكن طابعه من النوع الذي يتيح دعم التطور الديمقراطي ، فقد كان في الإمكان أن يسهم في تعزيز قنوات الاتصال بين الحكم والمعارضة . وقد حدث ذلك بالفعل ، حيث اتجه الملك إلى مزيد من الانفتاح على الأحزاب التي وقفت كلها وراءه ودعمت موقفه . ولكنه لم يكن كافيا ، مثله مثل كل الأجواء الإيجابية التي أحاطت بالتحول التعددي في الأردن منذ عام ١٩٨٩ ، لبناء تجربة قادرة على الصمود إزاء عاصفة العملية السلمية التي أطلقها مؤتمر مدريد في آخر أكتوبر ١٩٩١ .

لقد شهدت الفترة من بداية عام ١٩٨٩ إلى أواخر عام ١٩٩١ لجوء تفاهم عام في الأردن ، كان يوحى بإمكان الاستقطاب الكفيل بنفس مقومات أي تطور ديمقراطي ، إلى أن جاءت عملية السلام لتفجع في اتجاه هذا الاستقطاب . فقد بدأ التحول التعددي في الأردن بحوار مثمر بين مختلف القوى السياسية تحت رعاية الملك حسين . وأسفر الحوار عن ميثاق وطني قدم حولا توافقية مقبولة من الجميع لأهم الخلافات الكثيلة بعرقلة أي تطور ديمقراطي ، وفي مقدمها الخلاف حول طبيعة الدولة والمجتمع . وساعد على ذلك متميزت به الساحة السياسية الأردنية في ذلك الوقت من حرص الطرفين الرئيسيين فيها - الدولة والحركة الإسلامية - على الاحتفاظ بالجسور القديمة بينهما ومحاولة تطويرها .

وقبلت الحركة الإسلامية أن ينص الميثاق الوطني الأردني (٣٣) بوضوح على " الحفاظ على الصفة المدنية والديمقراطية للدولة ، واعتبار أي محاولة لإلغاء هذه الصفة أو تعطيلها باطلة من أساسها ، لأنها تشكل تحديا على الدستور وانتهاكا لمبدأ التعددية ومفهومها " . والتزم جميع الموقعين على الميثاق بقواعد أساسية للممارسة الديمقراطية ، من أهمها :

- * ضمان الحريات الأساسية لجميع المواطنين ، بما يحمي مركات المجتمع الديمقراطي وحقوق الفرد ، ويكفل التعبير عن الرأي وإعلانه بحرية كاملة في إطار الدستور .
- * تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين رجالا ونساء دون تمييز .
- * ترسيخ قيم التسامح ، واحترام معتقدات الغير ، والنأى بالممارسات السياسية والحزبية عن الصراعات الشخصية الضيقة وعن تجريح الأشخاص والهيئات .
- * العمل على إجراء التعديلات الدستورية اللازمة بما يلبي متطلبات التطور ، وإلغاء الاحكام الدستورية التي تتعارض مع ما تم الاتفاق عليه في الميثاق .
- * تأكيد استناد العمل السياسي والحزبي على مبدأ التعددية في الفكر والرأي والتنظيم ، وتوفير متطلبات التنافس الديمقراطي ووسائله المشروعة .
- * اعتماد أسلوب الحوار الديمقراطي في التعبير عن الرأي ، بعيدا عن كل أساليب الضغط وأشكال الإرهاب الفكرى على جميع الأصعدة الرسمية والشعبية .
- * تأكيد أن تكون القوانين بشكل عام ، وقوانين الاحزاب والانتخابات والمطبوعات بشكل خاص ، متلزمة باحترام حقوق المواطن الاساسية وحرياته العامة .
- * التزام مؤسسات الدولة وأفراد المجتمع وهيئاته كافة بتعميق المنهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية وترسيخ دعائم دولة القانون وسيادته .
- * تأكيد أن التعددية السياسية والحزبية والفكرية هي السبيل لتأصيل الديمقراطية وتحقيق مشاركة الشعب الأرنى في إدارة شئون الدولة ، وهي ضمان للوحدة الوطنية ، وبناء المجتمع المدني المتوازن .
- * احترام العقل والايامن بالحوار ، والاعتراف بحق الآخرين في الاختلاف ، وإحترام الرأي الآخر ، والتسامح ورفض العنف السياسي والاجتماعى . ويبنى على ذلك أنه لا اكراه في الدين ولا تعصب ولا طائفية ولا إقليمية .
- وأبدى نظام الحكم درجة ملحوظة من التسامح خلال السنوات الثلاث الاولى لتجربة التحول إلى التعددية . فقد تأسس ما يقرب من ثلاثين حزبا سياسيا وتم السماح لها بالعمل حتى قبل صدور قانون الاحزاب والتصديق عليه فى يوليو ١٩٩٢ ، بالرغم من إنتقاد نظام الحكم لكثرة عدد الاحزاب . لكنه لم يكن نقدا يستهدف الحظر والمنع ، وإنما التنبيه إلى ما أسماه الملك حسين " الارتحام يعيق الحركة " .

واتخذ النظام إجراءات خلقت مناخا من التفاؤل بمستقبل للتجربة . فقد قرر مجلس الوزراء فى ديسمبر ١٩٨٩ إلغاء صلاحيات المحاكم العرفية والعسكرية فى النظر فى بعض الجرائم ، وإعادة اختصاص النقاضى فيها إلى المحاكم المدنية ، مثل الجرائم المتعلقة بالانتساب إلى أحزاب سياسية

محظورة ، والشبيوعية ، والاعتداء على موظفي الدولة اثناء تأدية أعمالهم . وقررو مجلس النواب في يناير ١٩٩٠ إلغاء قانون مكافحة الشيوعية الصادر في عام ١٩٥٣ . وتم الافراج عن معتقلين ومسجونين سياسيين كانوا يقضون عقوبة السجن . وتم تخفيف القيود المفروضة على الصحف .

وساهم ذلك في تدعيم فرص العمل السياسي وإعطاء حرية حركة للأحزاب التي تأسست أو أعيد تأسيسها بعد حظر استمر أكثر من ثلاثين عاما . وهي كلها أحزاب معارضة ، باستثناء ثلاثة فقط منها موالية لنظام الحكم الذي لم ينشئ حزبا محمدا تابعا له - حزب حاكم - وهذا هو أحد أهم جوانب تميز التجربة الأردنية ، وكذلك التجربة المغربية ، عن بقية تجارب التعددية المقيدة في العالم العربي .

ذلك أن تركيب المجتمع وطبيعة النظام السياسي في الأردن تتيح الاستغناء حتى الان عن حزب حكم .

وأتاح ذلك لنظام الحكم في الأردن فرصا للمناورة في علاقته مع المعارضة في مرحلة الازدهار الأولى للتجربة التعددية . فعلى سبيل المثال ، قبل النظام أن يتولى أحد نواب الحركة الإسلامية رئاسة البرلمان في نوفمبر ١٩٩٠ ، عندما فاز على حزب الحكومة بفارق صوت واحد (٣٤) .

كما دخل ستة من أنصار الحركة الإسلامية كوزراء إلى الحكومة الأردنية في يناير ١٩٩١ باعتبارهم ممثلين لهذه الحركة ، وليس كإرلا . وكانت هذه المرة الأولى التي تشارك فيها حركة إسلامية في حكومة دولة عربية .

لكن جاء التحرك الأمريكي في مجال عملية السلام ، عقب انتهاء حرب تحرير الكويت ، ليؤدي إلى تراجع تدريجي في التجربة التعددية الأردنية ، مثلما حدث في مصر عقب زيارة السادات للقدس ، الأمر الذي يدعم الافتراض الذي نطرحه وهو أن السلام يخلق مناخا غير موات للديمقراطية . وكان خروج وزراء الحركة الإسلامية من الحكومة الأردنية عندما أعيد تشكيلها في يونيو ١٩٩١ برئاسة طاهر المصري ، أول مؤشر على التراجع الذي حصل تدريجيا بعد ذلك .

وكان المؤشر الأكثر أهمية على هذا التراجع هو الاسلوب الذي أدار به نظام الحكم الانتخابات النيابية التي جرت في نهاية عام ١٩٩٢ ، بعد أن فتح للتوصل إلى اتفاق أوسلو الفلسطيني الإسرائيلي الطريق أمام نظام الحكم في الأردن للمضي قدما في اتجاه توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل . فقد فضل النظام أرجاء توقيع هذه المعاهدة إلى ما بعد التوصل إلى اتفاق فلسطيني - إسرائيلي ، حتى لا يكون الأردن هو أول طرف عربي يوقع معاهدة سلام مع الإسرائيليين في إطار عملية مدريد .

وبات واضحا ، منذ اتفاق أوسلو ، أن معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل أصبحت وشيكة ، الامر الذي دفع نظام الحكم للتدخل من أجل ضمان غالبية مريحة له في مجلس النواب وبالتالي تمرير المعاهدة في هذا المجلس .

وتدل أية مقارنة بين الاجراء التي جرت فيها الانتخابات في عام ١٩٨٩ وفي عام ١٩٩٣ على مدى التأثير السلبي للسلام على التطور الديمقراطي . وكأما التاريخ يعيد نفسه في الفارق بين الانتخابات ١٩٧٦ وانتخابات ١٩٧٩ في مصر .

وفي غياب حوار جدى في الأردن حول موضوع السلام ، بخلاف الحال في شأن الحوار حول الميثاق الوطني في عام ١٩٩٠ ، ومثلما حدث في مصر عقب زيارة السادات للقدس ، كان من الضروري أن تتراجع التجربة التعددية في الأردن كما تراجعت في مصر . وبدأ الاستقطاب يتنامى في الأردن بين نظام الحكم وقوى المعارضة وفي مقدمتها الحركة الاسلامية حول مسألة السلام .

وتحرك النظام بسرعة خوفا من أن تصفر الانتخابات عن غالبية معارضة للتسوية . وقام بتعديل قانون الانتخابات من أجل اضعاف مركز المعارضة وخاصة الحركة الإسلامية التي حققت إنجازا انتخابيا كبيرا في انتخابات ١٩٨٩ ، بعد أن قامت الحكومة بحل مجلس النواب في ١٦ أغسطس ١٩٩٣ قبل ثلاثة شهور من اكتمال منته القانونية ، حتى تفرد بتعديل القانون في غيبة المجلس . وتمثل هذا التعديل في الاخذ بما أطلق عليه قاعدة "صوت واحد للناخب الواحد" والمقصود به هو أن يختار الناخب مرشحا ولحدا في الدائرة التي يلى بصوته فيها ، بعد أن كان يختار عددا من المرشحين يساوى عدد المقاعد المخصصة لهذه الدائرة في المجلس (٣٥) .

وكان هذا التعديل ضارا بالمعارضة لثلاثة عوامل :

أولها : أنه فرض عليها التقدم بأكل عدد من المرشحين في كل دائرة ، حتى لا تنقسم أصوات ناخبها بين عدد كبير يسقط بعضهم بعضا . ويؤدي ذلك بالتالى إلى قلة عدد الفائزين منها ، بالمقارنة مع انتخابات عام ١٩٨٩ . وهو ما حدث بالفعل .

وثانيها : أنه حرم المعارضة من إقامة تحالفات انتخابية قوية ، لأن أنصارها باتوا مقيدون بأن ينتخب كل منهم مرشحا ولحدا .

وثالثها : أنه حرم بعض قوى المعارضة ذات النفوذ القبلي ، وخاصة الحركة الاسلامية ، من أصوات الناخبين القبليين المتعاطفين معها بسبب التزامهم بمرشحي قبائلهم .

وشهدت الفترة التالية للانتخابات تضييقا متزايدا على المعارضة لعملية السلام ، وخاصة بعد توقيع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية في ١٤ أكتوبر ١٩٩٤ ، التي أدخلت التجربة التعددية في الأردن في التناق المسود الذي دخلته التجربة المصرية قبلها .

وبالرغم من أن الحالة الأردنية تكفي لتدعيم ما توصلنا إليه في شأن العلاقة السلبية بين السلام والتطور الديمقراطي في مصر ، فالواضح أن الحالة الفلسطينية تقدم دليلاً إضافياً في هذا المجال. ولا يستقيم هنا الطرح القائل بأن الوقت لم يحن بعد لتقييم تأثير السلام على الديمقراطية الفلسطينية، وهو الطرح الذي ينطلق من الطابع المتدرج للحل السلمي لقضية فلسطين على أكثر من مرحلة . فالمرر الأساسي لهذا الطرح ، وهو محدودية صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية في مرحلة الحكم الذاتي ، يقدم مؤشراً يتعارض مع ما يرمى إليه أصحابه . فإذا كانت هذه السلطة تتنكس الحقوق والحريات وهي محدودة الصلاحيات ، فكيف سيكون الحال عندما تتوسع صلاحياتها ؟ ومهما كانت خصوصية الحالة الفلسطينية فهي لا تمثل استثناء ولا تستعصى على القياس والمقارنة في مجال العلاقة بين السلام والتطور الديمقراطي . ولا خلاف على وجود قيود وصعوبات ناجمة عن نمط التسوية للمتدرجة ، وما يؤدي إليه ذلك من ازدواجية وحتى تدخل أحياناً بين السلطتين الفلسطينية والإسرائيلية في المرحلة الانتقالية . لكن الثابت أن هناك إنتهاكات جسيمة مارسها السلطة الفلسطينية ضد معارضيهما ، وانطوت على تخريب متعمد لشبكة المنظمات والجمعيات التي نشأت في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وقامت بالعبء الأكبر في مقاومته .

وهي إنتهاكات سجلتها تقارير متعددة صادرة عن منظمات حقوق إنسان عربية ودولية ، مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، ومنظمة العفو الدولية ، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط .

خلاصة وإستنتاجات :

الاستنتاج الذي يخلص إليه هذا الفصل ، في شأن التأثير السلبى للسلام على الديمقراطية في مصر ، والذي تؤكد الحالتان الأردنية والفلسطينية أيضاً ، لا يمثل حكماً نهائياً . هو حكم على العلاقة بين تجربة محددة للتسوية العربية - الإسرائيلية في ظرف تاريخي فرض نوعاً من السلام له آثار انقسامية على المجتمع السياسى ، وفي لحظة كان من السهل أن يتنكس التطور الديمقراطى فيها بفعل متغير خلق توتراً حاداً في هذا المجتمع ، وتعاملت معه نخبة الحكم بعصبية زائدة حيث اعتبرت هذا السلام إنجازاً لها لم تقبل أى تشكيك فيه .

وساهم رد الفعل العربى الحاد على السلام المصرى - الإسرائيلى فى أواخر السبعينيات فى مفاقمة التوتّر الذى شهده المجتمع السياسى فى مصر فى ذلك الوقت. فقد تعرضت مصر لمقاطعة عربية أثّرت على أداء نخبة الحكم المصرية فى ذلك الوقت ، وزادت من حساسيتها تجاه أى نقد لميادها السلمية .

كان العامل الجوهري وراء العلاقة السلبية بين السلام والتطور الديمقراطي هو نوعية هذا السلام ، الذى لا يتوفر حد أدنى من الرضا العام به ، ولتراضى العام حوله ، الأمر الذى خلق إنقساماً تقاطع مع الانقسام التقافى بدرجة أو بأخرى ، نتيجة الوزن المتميز للقوى الإسلامية

الأصولية بين معارضى هذا السلام . وتؤكد ذلك فى الحالتين الأردنية والفلسطينية ، اللتين ارتبطت التسوية ، فيها بعملية سلام واسعة النطاق انطلقت فى مؤتمر مدريد . لكن على الرغم من أن اتفاق أوسلو وإتفاق السلام الأردنى - الإسرائيلى ، جاء فى هذا السياق الذى يختلف عن الأجواء التى أحاطت بالمعاهدة المصرية - الإسرائيلىة ، إلا أن طابعهما خلق تقساما فى الساحتين الفلسطينية والأردنية على النحو الذى شهدته مصر من قبل .

فى الحالتين ، مثلما فى حالة مصر ، كان للسلام اضطرابا ، بمعنى أن نخبة الحكم - أو القيادة فى الحالة الفلسطينية - اضطرت إليه فى إطار حسابات معينة ليس هنا مجال الخوض فيها . والأرجح أن هذا الطابع الاضطرابى يغذى اعتقاد القائمين على السلام فى أن ركائزه ضعيفة ، الأمر الذى يدفعهم إلى أن يرموا بكل قنصلهم وراءه ، ويلتألى يرهون مستقبلهم به ، ويعملون على حمايته بكل السبل ، بما فى ذلك فرض قيود على معارضيه .

فقد دلت متابعة الخطاب الرسمى العربى ، عقب زيارة السادات إلى القدس المحتلة ، على أن إدراك نخبة الحكم لإيجابيات السلام من منظورها تركز فى أنه قد يتيح فرصا أفضل للتنمية ، أو بتعبير أدق لتحسين الوضع الاقتصادى . لكن لم يتضمن هذا الخطاب أى نوع من الربط بين السلام والتطور الديمقراطى ، فى الوقت الذى ثبت أن هذا التطور تأثر سلبيا باتجاه نخبة الحكم إلى الماضى قديما فى محادثات السلام مع إسرائيل بالرغم من ، ودون التفات إلى ، موقف المعارضة .

ويختلف ذلك جوهريا مع الوضع فى إسرائيل ، حيث لا تستطيع الحكومة تجاهل موقف المعارضة . وليس فى مقدور أية حكومة إسرائيلية أن تفرض قيودا على معارضيه فى شأن عملية السلام ، أو غيرها .

وقد كشفت تطورات هذه العملية ، مرة أخرى ، الفارق بين أسلوب الحكم فى إسرائيل وفى البلاد العربية . فى إسرائيل ، يعتبر للرأى العام طرفا أساسيا مشاركا فى تطورات عملية السلام ، بدءا من الاستطلاعات التى تقيس اتجاهاته ، وإنهاء بالانتخابات الدورية التنافسية . ولذلك يملك الرأى العام الإسرائيلى أن يؤثر فعليا فى مسار عملية السلام ، عبر تقاطعه معها إيجابيا أو سلبا .

وثبت أن هذا الفارق يدعم المفاوض الإسرائيلى ، ويتيح له التحكم فى إيقاع عملية السلام ، بعكس المفاوضين العرب الذين لا يحترمون الرأى العام فى بلادهم ولا يستندون إلى مركزات داخلية لأن حكوماتهم لا تتغير عبر الانتخابات ، ولا تحل محلها فى العادة الا مثيلاتها ليواصل جديدها نفس سياسات قديمها .

ورغم أن بعض الحكومات العربية تكتشف أحيانا أهمية دور الرأى العام ، الا أن ذلك لا يدفعها إلى تغيير المنهج الذى إعتادته وارتاحت إليه ، وهو تقييد المعارضة وإعتبارها خطرا يفوق أى خطر خارجى والاستخفاف بالرأى العام . ولذلك ، فعندما حاولت الحكومة المصرية مثلا استثمار الرأى العام والمعارضة عقب صعود نقيضيهما واليمين إلى الحكم فى إسرائيل ، كان واضحا

للجميع ، بما في ذلك الحكومة الإسرائيلية الجديدة ، أن هذه ممارسة وقتية سيتم التراجع عنها في أسرع وقت .

ولم تفلح الدعوات المتكررة الصادرة عن أحزاب ومنظمات عربية إلى حكوماتها أن تستثمر وجود معارضة لعملية السلام من أجل تحسين مركز المفاوضين العرب ، والمناورة إزاء الضغوط التي يتعرضون لها من أجل تقديم التنازل تلو الآخر (٣٦) . فقد دأبت الحكومات العربية على كبت أي خلافات داخلية حول عملية السلام ، مهما كانت جزئية كما أصبح عليه الحال في مصر في عهد مبارك بخلاف ما كان عليه في أواخر السبعينيات .

وظل المنهج الرسمي في التعامل مع هذه الخلافات يعتبرها مصدر تهديد وخطر على 'هبة الدولة' بعكس الضغوط الخارجية الأمر الذي يؤكد ظاهرة إزدواجية الدولة العربية بين الداخل والخارج (٣٧) .

فالمناطق السائد لدى الحكومات العربية هو أنه لأشأن للدخول بعملية السلام ، ولاغيرها ، اعتقاداً بأن إشراكه فيها يحد من حرية حركة هذه الحكومات . وهو منطق مستمر ومتواصل ، رغم أن الإسرائيليين أثبتوا - تجريبياً - صحة المنطق المعاكس الذي يقوم على دعم مشاركة الداخل . فلم يقدمهم شيئاً مثلاً أفادهم إختلافهم وتباين مواقفهم تجاه بعض جوانب عملية السلام ، إلى حد يدفع بعض العرب إلى القول بأنهم يوزعون الأدوار فيما بينهم .

ولذلك ، ليست مصادفة أن يفضل الإسرائيليون تقييد التطور الديمقراطي في مصر وغيرها من البلاد العربية المعنية بعملية السلام . ولايصح التحويل هنا على ما يصدر من بعض سياساتهم أحياناً من ربط بين السلام والديمقراطية في البلاد العربية ، حيث يكون الحديث عن هذا الربط - وهو قليل نادر - موجهاً إلى الرأي العام الغربي بهدف جذبته إلى صف إسرائيل ، لا أكثر . وينطبق ذلك بوضوح على خطاب نتانياهو أمام الكونجرس الأمريكي في ١٠ يوليو ١٩٩٦ ، والذي كان مصمماً بهدف كسب أوسع تأييد ممكن من خلال التأكيد على الفارق الجوهرى بين إسرائيل الديمقراطية و " الدكتاتوريات " المحيطة بها .

وليس أكثر دلالة على ذلك من أن نتانياهو طلب من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية في الوقت نفسه تقييد الأصوات المعارضة لعملية السلام . وكانت أول رسالة يوجهها إلى عرفات ، والتي حملها مستشار نتانياهو إلى غزة في أول يوليو ١٩٩٦ ، تؤكد على ربط إستئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية بنجاحها في " الوفاء بالتزاماتها " ، التي في مقدمتها إجتثاث جذور معارضة عملية السلام في المناطق الخاضعة لسيطرة هذه السلطة (٣٨) .

وحتى شيمون بيريز نفسه ، وهو المنظر الإسرائيلي الأول لحلم " الشرق الأوسط الجديد " ، يدعو إلى تأجيل المسألة الديمقراطية في البلاد العربية بدعوى أن " التحول من الحكم الفردى إلى الديمقراطية يتطلب مزيجاً من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضممات أمنية " ويرى أنه في غياب هذه المتطلبات " تظهر للديمقراطية التي تجد في البؤس الجماهيرى مرتعاً خصباً لها " .

ويؤكد على "عدم قدرة الناس على استيعاب القيم الديمقراطية ، ما لم تصاحبها عمليات تحديث وانفتاح على العالم وتحقيق الرخاء الإجتماعي" (٣٩).

فبعد بيريز ، تعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وليست الديمقراطية ، هي ما يمكن تحقيقه في ظل السلام (٤٠). وهو نفسه ما تبنته نخبة الحكم في مصر والأردن والسلطة الفلسطينية . ولا يفته التحذير من خطر " التطرف الإسلامي " في ظل الديمقراطية التي يعتبرها موجلة إلى مابعد التغلب على مظاهر الجهل والفقر التي يرى أنها " تنفع الناس إلى الوقوع في براثن التطرف " . لكن أخطر ما في الأمر هو أن هذا الاتفاق الضمني على تأجيل الديمقراطية لم يعد قاصرا على نخب الحكم العربية وإسرائيل ، وإنما يمتد أيضا إلى قطاعات من المثقفين والمعارضة في مصر ودول عربية أخرى ، وخاصة في بعض صفوف اليسار والعلمانيين المتشددين ، الذين صاروا لا يرون المستقبل إلا من منظور الخطر الإسلامي ، ما يجعلهم على استعداد للتضحية بالديمقراطية .

وعندما يتحدث بيريز عن حاجة الشرق الأوسط إلى الديمقراطية ، في ظل هذه المحاذير ، يصف الديمقراطية بأنها " ليست مجرد عملية تضمن الحرية الشخصية والمدنية ، بل هي أيضا هيئة رقابية تحرس السلام وتعمل على تبديد العوامل للكافة وراء التطرف الأصولي " (٤١).

وهو لا يحدد بطبيعة الحال ، نوع السلام الذي يمكن للديمقراطية أن تحرسه ، لأنه ليس على استعداد للتمييز بين سلام عادل يمكن أن يدعم التطور الديمقراطي ويتيح بالفعل أن تكون الديمقراطية حارسا له ، وبين سلام مفروض ينقسم المجتمع السياسي حوله بالضرورة ولا تجد الحكومات العربية سبيلا لتمريره والحفاظ عليه . إلا عبر تقييد التطور الديمقراطي .

وبعيدنا هذا الختام - المؤقت - إلى ما بدلنا به في هذا الفصل عندما طرحنا اقتراضا بدليا للافتراض التقليدي الذي يقول بعلاقة إيجابية بين السلام والديمقراطية ، وهو الافتراض " البديل " القائل بأن هذه العلاقة الإيجابية لا تتحقق في ظل أي نوع من السلام ، وإنما تقتضي سلاما يمكن أن يتوفر بشأنه حد أدنى من التراضي العام الداخلي . وقد أثبت البحث في هذا الفصل أن السلام الذي تحقق حتى الآن في مصر ، وكذلك في الأردن وفلسطين ، صار عائقا أمام التطور الديمقراطي ، لأن هذا النوع من السلام دفع صناعه في مصر وغيرها إلى إجراءات تقييدية سعيًا إلى تمريره والحفاظ عليه .

فهذا النوع من السلام يخلق استقطابا ، أو يساهم في تعميق الاستقطاب السياسي والثقافي ، وخاصة عندما يتقاطع مع الاستقطاب الإسلامي - العلماني " أو شبه العلماني " . ويزداد خطر هذا الاستقطاب على الديمقراطية في ظل افتقاد أو ضعف جسور الحوار حول كيفية إدارة الخلاف .

فليس محتما أن يقود السلام ، مهما كان مختلفا عليه ، إلى تقويض التطور الديمقراطي إلا إذا وصل الخلاف حوله إلى حد الإنقسام الجوهري ، الذي يخلق استقطابا . ولا يمكن تجنب هذا

الانقسام - الاستقطاب ، في مجتمعات تتسم بضعف قيم الديمقراطية فيها ، إلا إذا كان السلام ينطوى على حد أدنى من الإنصاف . ففي هذه الحالة وحدها ، يمكن التطلع إلى تراضى عام تجاه إدارة الخلاف حوله ، بإعتباره خلافا سياسيا يتعلق بمواقف متباينة ، وليس نزاعا عقائديا يرتبط بمبادئ متعارضة . وحتى في ظل وجود نزوع قوى لدى معارضى السلام إلى إضفاء طابع إيديولوجي على موقفهم ، فربما يدفعهم السلام الأقل أجحافا إلى التعامل معه بأسلوب أقل تشددا .

لكن الأهم هو أن هذا النوع من السلام يجعل نخبة الحكم أقل خوفا من فتح نوافذ إضافية للتطور الديمقراطي .

أما السلام المجحف فهو يدفع هذه النخبة إلى إغلاق النوافذ وتقييد المعارضة ، مثلما يجرى معارضيه بالتحصن وراء القلاع الإيديولوجية ، لأنه يدعم الاعتقاد بأن الأمة مستهدفة في صميم هويتها .

وعندما يصل الأمر إلى هذا الحد ، لا تكون بصدد خلاف سياسي يمكن التعامل معه بأساليب ديمقراطية ، وإنما إزاء مواجهة تنفع صائعي السلام الذين ربطوا مصيرهم به إلى تقييد رافضيه .

وعندئذ يصبح الافتراض التقليدي القتل بعلاقة طردية بين السلام والديمقراطية أقرب مايكون إلى أسطورة في المدى البعيد والمتوسط على الأقل . أما فيما وراءهما ، فيتوقف الأمر على ما ستؤول إليه للتفاعلات الداخلية حال استمرار هذا السلام غير المنصف ، واستكمالها في عموم المنطقة بعد انضمام سوريا ولبنان إليه ، والانتقال إلى المرحلة النهائية في تسوية القضية الفلسطينية .

◆ الهوامش ◆

- ١ - محمد سيد أحمد ، بعد أن تسكت المدافع (بيروت : دار القضاء ، ١٩٧٥) ص ١٤٥ .
- ٢ - انظر ملخصاً لتحليل سيميل للوظائف الاجتماعية للصراع في :
د. سعد الدين إبراهيم ، في موسيولوجية الصراع العربي الإسرائيلي (بيروت : دار
الطليعة ، ١٩٧٣) ص ٤٧-٥٩ .
- ٣ - المصدر السابق ، ص ٥١ - ٥٢ .
- 4 - Lewis A. Coser, The Functions of Social Conflict (Glunco The Free Press , 1956
- 5 - Ibid . , pp. 33-34
- 6 - Ibid . , pp. 36-38 .
- 7 - Ibid . , pp. 87 .
- 8 - Ibid . , pp. 88-92 .
- 9 - Ibid . , pp. 92-93 .
- 10 - Ibid . , pp. 104 .
- 11 - International Encyclopedia of Social Sciences . VOL. 3. P.135.
- 12 - Dennis Pirages , Managing Political Conflict (London : Preager Publication
Inc. 1976) pp. 14-16 .
- 13 - Lewis A. Coser, op . cit., pp. 106 - 108.
- ١٤ - خطاب للسادات أمام مجلس الشعب في ٢ أكتوبر ١٩٧٨ .
- ١٥ - الأهرام ، ٢١ سبتمبر ١٩٧٨ .
- ١٦ - خطاب السادات أمام مجلس الشعب في ٢ أكتوبر ١٩٧٨ .
- ١٧ - الأهرام ، ٩ أكتوبر ١٩٧٨ .
- ١٨ - الأهرام ، ١٠ أكتوبر ١٩٧٨ .
- ١٩ - الأهرام ، ١٣ أكتوبر ١٩٧٨ .
- ٢٠ - خطاب السادات أمام مجلس الشعب في ٢ أكتوبر ١٩٧٨ .
- ٢١ - المصدر السابق .
- ٢٢ - الأهرام ، ٥ أكتوبر ١٩٧٨ .
- ٢٣ - الأهرام ، ٢٠ أكتوبر ١٩٧٨ .
- ٢٤ - أنظر مثلاً : أحمد نبيل الهلالي ، في : الأهالي ، ٥ أبريل ١٩٧٨ .

- ٢٥- أنظر : عبد الله خليل ، القوانين المقيدة للحقوق المدنية والسياسية في التشريع العربي (القاهرة : المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، ١٩٩٣) ص ١٠٨ - ١١٢ .
- ٢٦- الجريدة الرسمية ، للعدد ٢١ مكرر ، ٣٠ مايو ١٩٧٩ .
- ٢٧- مجلس الشعب ، للفصل التشريعي الثاني ، دور الانعقاد الثالث ، مضبطة الجلسة ٦٠ مساء يوم الاثنين ٩ ابريل ١٩٧٩ .
- ٢٨- مجلس الشعب ، الفصل التشريعي الثاني ، دور الانعقاد الثاني ، مضبطة الجلسة ٦٢ مساء يوم الثلاثاء ١٠ ابريل ١٩٧٩ .
- ٢٩- مجلس الشعب ، الفصل التشريعي الثاني ، دور الانعقاد الثالث ، مضبطة الجلسة ٦١ مساء يوم الثلاثاء ١٠ ابريل ١٩٧٩ .
- ٣٠- جريدة الشعب ، ١٣ مارس ١٩٨١ .
- ٣١- عمر التهامي ، فلسطين قضية إسلامية ، للدعوة ، العدد ١١٩ ديسمبر ١٩٧٧ .
- ٣٢- أنظر تحليلاً لهذه الانتخابات في : د. وحيد عبد المجيد ، الأزمة العربية - مخاطر الاستقطاب الإسلامي - العلماني (القاهرة : دار القارئ العربي ، ١٩٩٣) ص ٨٧ - ٨٨ .
- ٣٣- أنظر نص الميثاق الوطني الأردني في : د. رغا الخطيب عياد ، التيارات السياسية في الأردن ونص الميثاق الوطني (عمان : المطبعة الوطنية ، ١٩٩١) ص ١٢٩ - ١٦٧ .
- ٣٤- جريدة الشرق الأوسط ، ١٤ نوفمبر ١٩٩٠ .
- ٣٥- راجع تفاصيل هذا التعديل ، في : د. وحيد عبد المجيد ، التجربة الأردنية تواجه الاختيار الأصعب ، جريدة الحياة ، ٨ سبتمبر ١٩٩٣ .
- ٣٦- أنظر مثلاً : د. وحيد عبد المجيد ، بين السلام الشعبي والسلام الرسمي ، جريدة الحياة ، ٣١ يوليو ١٩٩٥ .
- ٣٧- راجع : د. محمد السيد سعيد ، إزدواجية الدولة العربية بين الداخل والخارج ، جريدة الحياة ، ٢٣ يوليو ١٩٩٦ .
- ٣٨- أنظر تقريراً عن هذه الرسالة ومحتوياتها ، في : Jerusalem Post , July 3 , 1996
- ٣٩- شمعون بيريز ، للشرق الأوسط الجديد ، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ (عمان: الإقليمية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤) ص ٣٧ .
- ٤٠- المصدر السابق ، ص ٣٨ .
- ٤١- المصدر السابق ، ٦٥ .

دور مصر الإقليمي
الثقافي والإعلامي
في ظل عملية التسوية

ضياء رشوان
أحمد ناجي قمحة

مدخل : حول الثقافي والإعلامي والسياسي

ربما يكون السؤال الأولي الذي يثيره عنوان ذلك القسم من الكتاب هو : ماهو الإطار النظري أو العملي الذي يمكن أن يجتمع بداخله هذان المتغيران المختلفان في طبيعتهما وفي مدي كل منهما الزماني وفي النطاق الموضوعي لكل منهما؟ وفي واقع الأمر فإن لهذا السؤال مشروعية حقيقية، فالمتغيران المطروحة العلاقة بينهما للبحث في هذا القسم هما بالفعل مختلفان من جوانب عديدة، وإن جمعت بينهما جوانب أخرى يصعب تجاهلها أو إنكارها. أما جوانب الاختلاف فإن أولها وأبرزها ذلك المتعلق بجوهر كل منهما. فجوهر الدور هنا ثقافي وإعلامي، أي يتعلق بمجالين أحدهما قديم وهو الثقافة والأخر حديث نسبيا وهو الإعلام، إلا أن ما يجمع هذين المجالين هو تعلقهما بمعارف الإنسان وممارساته الذهنية. أما عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي فهي في جوهرها ومظهرها عملية سياسية ذات جوانب عسكرية وإستراتيجية بالمعنى الواسع للكلمة، أي أنها تتعلق بالمجال الأقدم لتفاعل وتنظيم مصالح ورؤي الجماعات البشرية عبر الدولة أي مجال السياسة. وعلى الرغم من وجود نقاط تقاطع عديدة بين الثقافة والإعلام والسياسة ونشأة مجالات متنوعة للتفاعل فيما بينهم وظهور علوم ومقتربات بحثية مختلفة تقوم ببحث وتحليل تلك المجالات، فإن حقيقة إستمرار كل منهم مستقلا بجوهره ومجاله الخاص تظل قائمة وغير قابلة للإنكار.

وقد ظل تعريف الثقافة ومجالها دوما محلا لإختلافات كبيرة بين الدارسين والباحثين، فهي في اللغات الأوروبية حسب قاموس روبير الفرنسي كلمة ذات أصل لاكيني لها مجموعة من المعاني أولها أنها ذلك :«اللتطور لبعض ملكات العقل بواسطة الممارسات الذهنية الملائمة لذلك». وهي في معنى آخر مجموعة المعارف المكتسبة التي تسمح للإنسان بتنمية حسه النقدي وتنويعه وأحكامه التقويمية». كذلك فهي في معنى ثالث :مجموعة الأشكال المكتسبة للسلوك بداخل المجتمعات البشرية». وحسب تلك المعاني فإنه يمكن الحديث عن ثقافات مختلفة بحسب الشروط والظروف التاريخية والجغرافية والإجتماعية والبيئية التي تتشكل بداخلها كل ثقافة، وهنا تصبح الثقافة مجموعة الجوانب الذهنية والمعرفية التي تتميز بها حضارة ما» فيضحي مشروعا الحديث عن ثقافة يونانية - لاكينية، وثقافة غربية، وثقافة شرقية... إلخ» (١). ولا يتعد قاموس لاروس الفرنسي أيضا عن ذلك المعنى الأخير كثيرا حين يجعل من الثقافة ذلك المجال الذي يجتمع بداخله كل :«ماهو يتعلق بالائن والطوم والإنتاج العقلي والذهني» (٢). أما في الكتابات العربية المتخصصة فلعل أدق وأشمل تعريف للثقافة هو ذلك الذي قدمه عالم السياسة الراحل الدكتور حامد ربيع حيث يري أنها هي أوسع معانيها هي نظام للإدراك الجماعي يحدد عناصر

* ساهم في جمع المعلومات :

محمد بدري السيد عيد

عزة جلال أحمد

المثالية السلوكية الفردية». والثقافة بهذا المعنى تتميز بخصائص ثلاث : هي إدراك أولا ، وهي ظاهرة جماعية ثانيا ، وهي تنتهي من حيث البلورة الواقعية كنموذج المثالية الفردية في السلوك ثالثا » (٣).

أما الإعلام فهو مفهوم تصعب مقارنته عمقه التاريخي الضحل نسبيا بالأغوار البعيدة التي يضرب فيها مفهوم الثقافة جذوره المتشعبة. فظهور ذلك المفهوم يرتبط بصورة أساسية بظهور وسائل وأدوات الاتصال الحديثة التي ترمي إلي "توصيل" المعلومات إلي قطاعات واسعة من الناس. وإذا كان أساس مفهوم الإعلام هو الإتصال فإن ذلك الأخير أوسع نطاقا بما لا يقارن بالأول، حيث يشمل تقريبا كافة عمليات التفاعل الإجتماعي البشري الفردية والجماعية بكل صورها البدائية والمركبة والمباشرة وغير المباشرة. وعلي غرار أي عملية للإتصال فإن الإعلام يتضمن مرسلا ومستقبلا لرسالة ذات مضمون محدد، وإن كانت الأداة التي يتم بها نقل المعلومات أو الرسالة إلي مستقبليها العديدين هي العنصر الأهم الذي يختلف فيه الإعلام عن عملية الإتصال العادية وهي التي أعطت للإعلام مضمونه كعملية إتصال متميزة نوعيا . ومنذ ظهور الصحافة المكتوبة في القرن السابع عشر وحتى شبكة "الإنترنت" ومرورا بالإذاعة والسينما والتلفزيون ظل مفهوم الإعلام ملازما لهذه الوسائل إلي الحد الذي أضحي ينصرف في إستخدامات عديدة متخصصة ودرجة إلي هذه الوسائل أكثر من إنصرافه إلي هذه النوعية المتميزة من عمليات الإتصال (٤).

وكما سبق الإشارة فإن مفهوم "التسوية" ينتمي هنا إلي مجال السياسة ويشكل أخص إلي ميدان السياسة الخارجية. فالمفهوم ينصرف في ذلك الإطار إلي وضع نهاية لخلاف أو صراع نشأ بين فاعلين دوليين حول موضوعات أو مصالح متنازع عليها فيما بينهم. وتختلف صور التسوية حسب نوع الخلاف أو الصراع لئلاشب وطبيعته والأبعاد التي يتخذها داخليا وإقليميا ودوليا . إلا أنه في كافة الأحوال فإن طبيعة عملية التسوية بإعتبار أنها تتعلق هنا بصراع أطرافه الأساسية فاعلون دوليون - دول أو منظمات - تنطو سياسية. والسياسة كمجال للتفاعل البشري حول ظاهرة الدولة وتجلياتها وأدوارها المتنوعة تختلف في طبيعتها عن الثقافة حيث لا تقتصر علي الجوانب الذهنية والمعرفية أو نماذج ومحددات السلوك الفردي والجماعي، وأيضا عن الإعلام حيث أنها ليست مجرد عملية إتصال، فهي بالإضافة إلي تضمناها بعضا من ذلك فهي تدور حول طرق إدارة المجتمعات وتنظيم التناقضات القائمة بين المصالح والتصورات الموجودة بين قطاعاتها وقاتلته وذلك عبر أداة رئيسية تحنكر ممارسة القوة والعنف المشروع، أي الدولة (٥).

وإختلاف طبيعة كل من الثقافة والإعلام والسياسة لم يمنع - كما سبق القول - من أن تتأثر المجالات الثلاثة ببعضها البعض وتتداخل لكي تنغمس مجالات وسيطة فيما بينها. فإختلاط الثقافة بالسياسة قد أنتج مبحثا هاما يمكن دراسته من منظور علوم السياسة وعلوم التحليل الثقافي في نفس الوقت هو مبحث "الثقافة السياسية" بكل تفرعاته الهامة (٦). أما إختلاط نظريات الإتصال والإعلام بالمجال السياسي ونظرياته فقد أفرز مباحثا عديدة بينية بعضها أضحي يمثل اليوم أركانا هامة في علوم السياسة مثل نظرية كارل دويتش حول النظام السياسي وألية إتخاذ القرار

وغيرها من النظريات (٧). أما التدخل بين مجالي الثقافة والإعلام فقد أضحي عميقا ومتشعبا إلى الحد الذي أضحي فيه كثيرون لا يرون فيهما سوى مترادفين لمفهوم واحد. فينبض النظر عن نوعية أو مستوى مايقدمه الإعلام من مواد ورسائل فإنه في حقيقة الأمر قد أضحي حاملا لنوعية معينة من الثقافة بالمعنى الذي حدده د. حامد ربيع، أي بنظام للإدراك الجماعي يحدد عناصر المثالية السلوكية الفردية». ويبدو النموذج الثقافي الأمريكي بكل عناصره الإدراكية والسلوكية في هذا السياق المثال الأبرز علي مايمكن للإعلام - خاصة المرئي - أن يقدمه في المجال الثقافي بالمعنى الواسع للكلمة.

في ضوء تلك المفاهيم والمجالات المستقلة والمتداخلة للثقافة والإعلام والمياسة فإن تسولوا أخرا يعد هاما ومشروعا : لماذا يحمل عنوان تلك الدراسة فرضية ضمنية مؤداها أن هناك متغيرا أساسيا مستقلا هو عملية تسوية للصراع العربي - الإسرائيلي وأخر تابع له وهو دور مصر الثقافي والإعلامي؟ ويمكن لهذا التساؤل أن يؤدي منطقيا إلى آخر : لماذا لا يكون دور مصر الثقافي والإعلامي هو المتغير المستقل الذي تتحرك عملية التسوية بصورة تابعة له؟ والحقيقة أن الجدل حول أولوية السياسي أو الثقافي والإعلامي يتجاوز حدود هذه الدراسة الأولية ويمتد بعيدا عن الحالة المصرية المحدودة.

فمنذ معرفة البشرية للصراعات الدولية الكبرى كان للسياسي أولوية واضحة علي ماعدها من متغيرات بإعتبار أن الصراع السياسي بين الدول أو الأمم ينور عادة حول إخضاع إرادة إحداها للأخري، الأمر الذي يحمل معه بالضرورة قدرة المنتصرة منها علي إستتباع ذلك بفرض أنماطه الثقافية والفكرية وغيرها علي تلك التي هزمت سياسيا ، أي فقدت إرانتها المستقلة. وبعيدا عن تلك الحالة القصوي للصراع بين الأمم والدول فإن السياسة بكل ماتضمنه من تكثيف لإستخدام القوة والإكراه كانت دائما هي المعبر الوحيد لحسم الخلافات ذات الجذر الثقافي وحتى الديني بين الأمم والشعوب. فعلي الرغم من أن التصورات الدينية كانت هي أساس الدعوات الصليبية الأوروبية لتحرير "الأراضي المقدسة" في المشرق الإسلامي، فإن الحملات العسكرية - السياسية كانت هي السبيل الوحيد الذي سلكته تلك الدعوات لكي تحلوا التحقق الفعلي علي أرض الواقع. ولم يكن الأمر مختلفا كثيرا مع الدعوة الإسلامية التي حملتها الفتوحات العسكرية الكبرى إلى كثير من مناطق العالم القديم، فأضافت إلى الدولة الإسلامية مصاحف شاسعة لم يكن بمقدور الدعاة الوصول إليها بمفردهم.

إلا أن التطورات الحديثة التي عرفها العالم مع الثورة التكنولوجية الثالثة وفورة الاتصالات الكبرى التي أشاعت مفهوم "القرية العالمية الواحدة" قد بدأت تطرح تصورات جديدة حول علاقة السياسة بالإعلام والثقافة (٨). ومن أبرز الأطروحات في ذلك المجال تلك التي تري أن المعرفة قد أصبحت أكثر من أي وقت مضى قوة في ذاتها. فالبلد الذي يستطيع أن يقود ثورة المعلومات سوف يكون أكثر قوة من أي بلد آخر» (٩). وي طرح أصحاب هذه الرؤية مفهوما جديدا للقوة هو "القوة السلسة"، ويعنون بها تلك القدرة علي تحقيق النتائج المرجوة في الشؤون الدولية من خلال الجاذبية أكثر من الإكراه. وتعمل تلك القوة عبر إقناع الآخرين وجعلهم يوافقون علي إتباع

المعايير والمؤسسات التي تنتج السلوكيات المطلوبة. ويمكن لهذه "القوة السلسة" أن تستند إلى جاذبية الأفكار وبريقها أو إلى القدرة على وضع أجندة (العمل والتفكير) بطرق تؤدي إلى تشكيل تفضيلات الآخرين. والدولة التي تستطيع أن تجعل من قوتها ذات شرعية في تصور الآخرين وتتشق مؤسسات دولية تشجعهم على إعادة توجيهه أو تقليص أنشطتهم، لن تكون بحاجة إلى استهلاك كثير من مواردها الاقتصادية والعسكرية التقليدية الغالية» (١٠).

ووفقا لتلك الرؤية فقد أصبح الإعلام وثورة الاتصالات هما اللذان يقودان التحرك السياسي في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للدول الأمر الذي أفقد السياسة وبواعثها ومؤسساتها وقيادتها التقليدية موقع الريادة والأولوية الذي كانت تحتله سابقا بالنسبة للإعلام والثقافة. إلا أن تلك الرؤية ليست هي الوحيدة في النظر لعلاقة السياسة بالإعلام وثورة الاتصالات، فهناك من لا يزال يعتقد في أولوية السياسة وعدم قدرة تلك المتغيرات الجديدة على تغيير طبيعتها الرائدة المستقلة. ووفقا لتلك الرؤية فإن التاريخ يوضح أن التكنولوجيا قد أحدثت ثورات في الطرق التي تتفاعل عبرها الأمم ولشعوب مع بعضها البعض، إلا أن ذلك قد تم بدون أي تأثير على جوهر علاقاتهم. فالإعلام قد أحدث تأثيره في الدبلوماسية والحرب، إلا أن ذلك لم يتعد هوامشهما في حين ظلت المبادئ الرئيسية التي توجههما ثابتة لم تمس. والإعلام بمساعدة التكنولوجيا الجديدة يمكنه أن يفرض جدول الأعمال، لكنه لا يملئ النتائج» (١١).

وحسب تلك الرؤية الأخيرة، فإنه منذ ظهور الصحافة المطبوعة ثم التصوير ومرورا بالإذاعة وحتى الإرسال التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية لم يتغير جوهر التحدي الذي تطرحه تكنولوجيا الإعلام على القادة السياسيين، وهو أن يستجيبوا بسرعة للرأي العام ويفعلوا شيئا تجاه الأحداث التي يثير الإعلام حساسيته لها. كذلك فاعلى مدار الزمن فإن أيها من تلك الاختراعات لم يغير مع ذلك الجوهر الأساسي للسياسة : فقد ظلت السلطة دوما في يد القادة السياسيين» (١٢). وفي مجال أكثر تخصصا وقربا من موضوع بحثنا، أي مجال السياسة الخارجية، فإن وظيفة الإعلام ظلت دائما هي تحويل المناقشات والأفكار التي تطرح في نطاق مغلق ومحدود إلى مساحة الجدل السياسي العام حولها. ومع ذلك فإنه يظل غير حقيقي أن الإعلام بوظيفته هذه قد ألغى الطبيعة الخاصة والمغلقة والسرية أحيانا للعلاقات الخارجية بين الدول وحولها إلى نوع من العلاقات لعامة المفتوحة. كما أن الإعلام، ومع الإقرار بتأثيره الهام على الرأي العام والقادة السياسيين، فهو لا يصنع وحده السياسات والقرارات الهامة في العلاقات الدولية إلا إذا توافق ميثاقه الإعلام مع ما يطالب القادة السياسيين به ومع التوجهات والمصالح الرئيسية لهم (١٣).

والأرجح نظريا بصورة عامة في ظل هاتين الرؤيتين، أنه على الرغم من التطورات الحديثة في مجالي الثقافة والإعلام والتي أثرت بعمق على العلاقة بينهما وبين السياسة، يظل تلك الأخيرة الأولوية والدور الأهم سواء داخل الدول والأمم أو في العلاقات الخارجية فيما بينها. وفي تلك الحالة الخاصة التي يعني بدراستها هذا الفصل من الكتاب، أي علاقة عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي بدور مصر الإقليمي الثقافي والإعلامي، فإن عوامل كثيرة إضافية تزيد من

أولوية السياسي، الأمر الذي يضيف مشروعية حقيقية علي الفرضية للضمينية لتلك الدراسة، أي القول بأن هناك متغيراً أساسياً مستقلاً هو عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي وآخر تابع له وهو دور مصر الثقافي والإعلامي. وربما تكون الطبيعة الخاصة لذلك الصراع سواء من زاوية عمقه التاريخي الذي قارب القرن حتى الآن، أو جوهره المتمثل في إزاحة الإستعمار الإسيطاني الصهيوني لشعب عربي بأكمله من أرضه ثم إحتلاله لأراض أخرى من دول عربية مجاورة من بينها مصر، أو في إمتداد عدوانه ليشمل كافة الدول العربية بصور متفاوتة سواء كانت من دول الطوق أو الدول الأبعد جغرافياً عن ساحته المباشرة، أو في آثاره المباشرة وغير المباشرة علي التطور السياسي والإقتصادي والثقافي في معظم البلدان العربية خاصة منذ قيام الدولة اليهودية في فلسطين عام ١٩٤٨، ربما تكون تلك الطبيعة هي التي أضالفت لهذا الصراع وتطوراته مزيداً من الأولوية والأهمية بالقياس لأية تطورات أخرى ذات علاقة به سواء كانت في مجال الثقافة أو الإعلام أو غيرهما.

الدور والعملية : متغيران مختلفان

بالإضافة إلى ماسبق التعرض له من تباين بين طبيعة مجالات المتغيرين المطروحة العلاقة بينهما للبحث هنا، فإن تبايناً آخر بينهما يتعلق بمفهومين مركزيين للدراسة يستحق أيضاً بعض التوضيح والتحديد. فتناول الثقافي والإعلامي سوف ينصرف إليهما مرتبطين بما يسمى "دور" مصر الإقليمي، أما السياسي فهو يرتبط بمفهوم آخر وهو "عملية" التسوية. والحقيقة أن مفهوم "الدور" من المفاهيم التي يحوطها بعض الغموض والتشوش في مجال دراسات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. وهو كثيراً ما يختلط بمفاهيم أخرى مجاورة له مثل مفهوم "المكانة" ومفهوم "العلاقة" وغير ذلك من مفاهيم مقاربة. وبدون الفرق في الجدالات النظرية حول الفوارق بين تلك المفاهيم المقاربة، فإن الدراسة الحالية تتبنى تعريفاً إجرائياً لمفهوم "الدور" يرتبط بصورة مباشرة بالمضمون الذي يحمله في سياقها، أي الثقافة والإعلام.

ويشير مفهوم الدور الإقليمي الثقافي والإعلامي هنا إلي تلك الحالة من التواجد والتأثير لمنتجات ثقافية وإعلامية مصرية المنشأ والإبداع والإرسال وعربية اللغة والمضمون في سياق جغرافي وإجتماعي محدد هو تلك الجماعات البشرية الناطقة باللغة العربية والتي تعد الثقافة العربية هي ثقافتها الأصلية الرئيسية والتي يجمعها بشكل خاص ذلك الإقليم الجغرافي - التاريخي المسمى بالعالم العربي أو الأمة العربية أو النظام الإقليمي العربي. ويتخذ ذلك التواجد والتأثير صورة متنوعة قد تختلف بحسب المراحل الزمنية والسياق السياسي العام والطبيعة الخاصة لكل من البلدان العربية التي تستقبل المنتجات الثقافية والإعلامية المصرية. إلا أنه يتجسد في كل الأحوال في هيئة "دور" له صفة الإستمرارية منذ نهاية القرن التاسع عشر علي الأقل وحتى الآن. بحيث تصعب مقارنته خلال تلك الفترة في العالم العربي بأي أدوار مماثلة سواء لإحدى دوله أو لدول أخرى خارجه. وعلي الرغم من إختلاف مضمون المنتج الثقافي والإعلامي المصري عدة مرات خلال تلك الفترة بحسب الشروط التاريخية المصرية والإقليمية والدولية التي أنتج فيها، فإن

ذلك لم يؤثر كثيرا على بقاء "الدور" المصري الإقليمي الثقافي والإعلامي مستمرا بإعتباره الأكثر تأثيرا وأهمية في العالم العربي.

ويحمل ذلك التعريف الإجرائي لدور مصر الإقليمي الثقافي والإعلامي في داخله تعريفا مركزيا ثانيا لهذه الدراسة وهو "الإقليمي" فطبيعة الدور هنا تجعله مرتبطا مباشرة بالمجتمعات ذات الثقافة العربية والناطقة باللغة للعربية وهو الأمر الذي يحدد مباشرة حدود الإقليم الذي نتحدث عن وجود ذلك الدور فيه، فيضحي هو العالم العربي بدوله الموزعة على الأقاليم الجغرافية الفرعية المختلفة له، فضلا عن بعض التجمعات والجياليات العربية المهاجرة في مناطق أخرى من العالم، بشرط إحفاظها بلغتها العربية كوسيلة للتفكير والتواصل وثقافتها العربية كنظام للإدراك الجماعي تتحدد في ظلها عناصر المثالية السلوكية الفردية (١٤). ويبدو ضروريا هنا التمييز بين المجال الإقليمي للدور المصري الثقافي والإعلامي بحسب التعريف السابق له وبين المجال الإقليمي لأدوار مصرية أخرى شبيهة به مثل "الدور" الإسلامي المصري. فهذا الدور الأخير وبحكم إنصرافه إلى الإسلام كنظام معتقدي وسلوكي وسياسي فهو يتجاوز الثقافة العربية على الرغم من إستمدادها لكثير من مقوماتها منه. ويترتب على ذلك التمييز أن المنتج الثقافي والإعلامي المصري ذا الصبغة الإسلامية لا يكون بالضرورة باللغة العربية حيث يتوجه إلى دائرة أوسع تشمل المسلمين المنتشرين في قارات العالم الخمس، وبالتالي فإن "الدور" المصري الإسلامي يصعب حصره جغرافيا في إقليم بعينه كما هو الحال بالنسبة للدور الثقافي والإعلامي بالمعنى السابق تحديده والذي تشمله للدراسة الحالية.

أما عن "عملية" التسوية فإن تعريفها المباشر ينصرف إلى عمليات التفاوض الجماعي والثنائي التي بدأتها الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل إنطلاقا من مؤتمر مدريد الذي عقد في العاصمة الأسبانية في نوفمبر ١٩٩١ والتي لاتزال حلقاتها ومساراتها تتواصل حتي اليوم. ويسبب الطبيعة الخاصة للصراع العربي - الإسرائيلي بأطرافه العديدة ومستوياته المركبة وقضاياه المعقدة ومجالاته التاريخية العميق، فإن "عملية" تسويته تعد عملية معقدة غير واضحة النهاية على الرغم من توصل بعض أطرافه العربية لمعاهدات "سلام نهائية" مع الدولة العبرية مثلما تم بالنسبة لمصر والأردن. وفي هذا السياق فإن "عملية" التسوية تبدو متشابهة ومتداخلة مع مفهوم "الدور" المصري بالتعريف السابق له. فمن الناحية الزمنية يبدو "الدور" و "العملية" معتدين على فترات زمنية طويلة للغاية يصعب معرفة نهايتها. وربما يكون الفارق بين "الدور" و "العملية" هنا يتعلق ببداية كل منهما حيث من الصعب تحديد بداية دقيقة للدور المصري الثقافي والإعلامي في العالم العربي، بينما يمكن بسهولة أكثر تحديد بداية عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي بالرغم من الاختلافات السياسية حول ذلك بين من يرجعونها إلى مباحثات فك الإشتباك عقب حرب أكتوبر عام ١٩٧٤ أو إلى مبادرة الرئيس السادات عام ١٩٧٧ أو إلى مؤتمر مدريد عام ١٩٩١.

أما للتداخل والتشابه الثنائي بين "عملية" تسوية للصراع العربي - الإسرائيلي و "الدور" المصري بتعريفه السابق فهو على الصعيد الموضوعي. فتعقيد ذلك الصراع وتنوع مستوياته

وأبعاده تجعل من أي تسوية حقيقية ونهائية له "عملية" أشمل ولوسع كثيرا من مجال السياسة الذي تنسب إلي "عملية" التسوية في الأصل بالمعنى العملي لها السابق تحديده، أيا كانت بدايتها والخطوات التي قطعتها حتي اليوم، فمثل تلك التسوية - إذا توافرت لها الإمكانية التاريخية والموضوعية - ولكي تكون حقيقية ونهائية لأبد لها من المرور علي مجال الثقافة ومن ثم الإعلام، وغيرها من المجالات، لكي تحدث فيها تغييرات جذرية وإنقطاعات كبرى عما عرفته طيلة قرون طويلة من نظم للإدراك والمعرفة والسلوك الجماعي والفردى. وبغض النظر عن إمكانية ذلك من الزاوية الواقعية، فإنه من الزاوية النظرية يتطلب من "عملية" التسوية أن تتحول من الناحية الموضوعية إلي عملية شاملة لمناحي مختلفة الوجود الإجتماعي وليس السياسة فقط وأن يمتد نطاقها التاريخي من الناحية الزمنية ليشمل حقب طويلة في المستقبل المجهول. وبذلك فإن "عملية" تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي لا تضحى فقط متشابهة من حيث طبيعتها ومداهما الزمني مع طبيعة ومدى "الدور" المصري المشار إليه بل وتتداخل معه إلي الحد الذي يبدو معه أقرب إلي الحتم أن إكمال تلك العملية لا يمكن أن يحدث بدون أن يمتد مجالها وإجراءاتها إلي مجال ذلك الدور بحيث تقضى إلي تعديله بصورة ما بما يجعله متوائما مع الحقائق الجديدة التي من المفترض أن تقضى إليها تلك العملية.

وبالانتقال إلي الإطار المنهجي الذي يمكن بداخله دراسة "الدور" الثقافي والإعلامي المصري في ظل "عملية" التسوية، يبدو الأقرب للدقة أن يتم ذلك ضمن مايسمى بالوظيفة المعنوية أو الإتصالية للدولة بداخل النظرية العامة لوظائف الدولة. وفي هذا الإطار يمكن حسب الدكتور حامد ربيع التمييز بين أربع وظائف أساسية للدولة : تطويرية، وتوزيعية، وجزائية، ومعنوية أو إتصالية. وضمن الوظيفة الأخيرة ذات الصلة بموضوعنا توجد خمس وظائف فرعية تدور جميعها حول عملية الإتصال وهي : الوظيفة الإعلامية، والوظيفة الثقافية، والوظيفة الحضارية، والوظيفة الأيديولوجية والعقائدية، والوظيفة الدعائية. ومن بين هذه الوظائف الخمس تبرز الوظيفة الثقافية والوظيفة الحضارية كإطار يمكن بداخله تحليل دور مصر الإقليمي الثقافي والإعلامي في ظل عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي. فالوظيفة الثقافية تمثل في جانب منها ؛أحد المنطلقات الأساسية لمساندة السياسة الخارجية، بينما تذهب الوظيفة الحضارية إلي أبعد من ذلك حيث يكون القصد منها هو «خلق الإيمان بأن مجتمعا معينا يملك وظيفة معينة في الإطار الإنساني». والدولة التي تملك وظيفة حضارية هي تلك التي تملك تصورا معينا للقيم وتسعي بجميع الوسائل لتحقيقه في الداخل وللدعوة إليه في الخارج وبحيث تحدد في ضوئه حركتها السياسية القومية والدولية (١٥).

والأخذ بمفهومى الوظيفة الثقافية والوظيفة الحضارية كإطار لتحليل التغير في دور مصر الإقليمي الثقافي والإعلامي في ظل عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي يتطلب الإستعانة بمقتربات تحليلية لمعرفة إتجاه وحجم ذلك التغير. وفي هذا السياق فإن هناك عددا من البدائل التي يحق كل منها درجة مختلفة من التحليل المنشود. فهناك مقترح تحليل الصورة المصرية في مختلف بلدان العالم العربي وبخاصة تلك التي تتكون عبر لآليات ووسائل ومنتجات الدورين الثقافي

والإعلامي، باعتبار أن الصورة تعكس بدرجة كبيرة هذين الدورين فضلا عن أدوار ذات طبيعة أخرى (١٦). وربما ترجع صعوبة الاستعانة بذلك المقرب في دراسة محدودة كالتي نحن بصدها إلي ما يتطلبه بداية من إجراء دراسات مسحية شاملة علي البلدان العربية المختلفة أو في أحسن تقدير علي عينة واسعة ممثلة لها وتحليل الصورة المصرية فيها علي وجه العموم في ظل عملية التسوية، ثم بعد ذلك تفكيك المؤثرات التي ساهمت في تكوينها لمعرفة نصيب الأداء الثقافي والإعلامي المصري في تكوينها بالمقارنة بنفس الأداء في مجالات أخرى كالسياسة والرياضة مثلا .

ولا يكتمل تحليل صورة مصر في المجال الإقليمي العربي المنعكسة عن الدورين الثقافي والإعلامي لها فيه بدون تتبع التغير فيها في مرحلتين ماقبل التسوية ومابعداها. وفي كل تلك المراحل لا يخفي أن التعرف الدقيق علي طبيعة هذه الصورة المصرية يستلزم المزج بين عدة أدوات ومنهجيات تحليلية منها تحليل الخطاب والمضمون وإستطلاع الرأي والإستبيان للتوصل إلي أقرب الملامح بدقة لتلك الصورة بعيدا عن العموميات والتفجع الإنطباعية. ولا شك أنه مع دقة منهجية تحليل الصورة في التعرف علي التغير في دور مصر الإقليمي الثقافي والإعلامي في ظل عملية التسوية، إلا أن اللجوء إليها قد يستلزم دراسة أكثر إتساعا وتخصيصا من الدراسة الحالية التي هي جزء من دراسات أخرى تعالج التغير في دور مصر الإقليمي علي محاور متعددة في ظل عملية التسوية. وبذلك فإن إستبعاد تلك المنهجية من الدراسة للراثة يبدو أمرا لا مهرب منه.

كذلك فإن هناك منهجية أخرى حديثة مثل التحليل الثقافي قد تبوؤ للوهلة الأولى الأكثر ملائمة لموضوع الدراسة الحالية. وكما يشير الأستاذ السيد يمين أحد أبرز الباحثين العرب المتمسكين لتلك المنهجية فإن أهمية التحليل الثقافي قد برزت في السنوات الأخيرة لأن عددا من المشكلات التي تجابه العالم الآن عجزت المناهج السياسية والإقتصادية السائدة عن سبر غورها وتفسير تجلياتها المتنوعة، ومن أبرزها حركات الإحياء الديني، ومن بينها الصحوة الإسلامية التي تطلق عددا من الدوائر الغربية، وإنبيعات القومية من جديد وتأثيرها المباشر علي خريطة الدول، والإهتمام العالمي بحقوق الإنسان في إطار ثقافات مختلفة، وكذلك نقد إحتكار وسائل الإعلام العالمية، إلي غير ذلك من مشكلات تحتاج إلي منهج تحليل ثقافي شامل». وتتعدد المدخلات النظرية التي يمكن اللجوء إليها لإيجاز مستويات مختلفة من للتحليل الثقافي، إلا أنه يمكن حصرها في أربعة مدخل رئيسية : المدخل الذاتي، والمدخل البنيوي، والمدخل التعبيري، والمدخل المؤسسي(١٧).

إلا أن ضرورة وصلاحيه التحليل الثقافي بمدخله المختلفة لفهم كثير من الظواهر المعاصرة لا يلغي حقيقة أنه من قبيل التعسف السعي إلي مد مظلة إضافاته النظرية الهامة إلي كافة مجالات الوجود الإجتماعي، فلا شك أن تلك المجالات التي يكون فيها مضمون وعملية إنتاج الثقافة - سواء في معناها العام كنظام للإدراك الجماعي يحدد عناصر المثالية السلوكية الفردية، أو الخاص بإعتبارها المجال الذي يجتمع فيه كل ما هو يتعلق بالثق والعلوم والإنتاج العقلي والذهني -

متداخلين مع مجالات إجتماعية أخرى تكون هي الأكثر ترشيحا للمعالجة بمدخل التحليل الثقافي المختلفة. وتبدو بذلك بعض المجالات التي لا تدخل ضمن عملية إنتاج الثقافة أو مضمون هذا الإنتاج حتي لو تقاطعت تفاعلاتها مع أي منهما أكثر حاجة إلي منهجيات أخرى في تحليلها غير منهجيات التحليل الثقافي، بالرغم من إمكانية الاستفادة الجزئية منها في ذلك. وضمن هذا التحديد، فإن موضوع الدور الإقليمي للثقافي والإعلامي المصري في ظل عملية للتسوية - كما هو محدد في الدراسة الحالية - لا يدخل مباشرة في عملية إنتاج الثقافة ولا في مضمونها، الأمر الذي لا يجعله مرشحا للتناول عبر مدخل التحليل الثقافي المتنوعة علي أهميتها وفائدتها.

في ضوء ما سبق فإن الدراسة الحالية سوف تلجأ في تناول قضية دور مصر الإقليمي الثقافي والإعلامي في ظل عملية للتسوية إلي منهجية تحليل المؤشرات ذات الطابع الكمي مع السعي إلي ترجمتها إلي إستنتاجات ودلالات كيفية توضح مدي تغير ذلك الدور في ظل هذه العملية خلال فترة زمنية محددة. ولا شك أن تحفظات عديدة ترد علي وجه العموم علي مناهج التحليل الكمي والمؤشرات خاصة في المجالات السياسية والثقافية، إلا أن ذلك لا يُلغي ضرورتها وفائدتها لفهم بعض ظواهر تلك المجالات بشرط عدم الوقوع في هوة التعسف في إستخدامها والإقتصار عليها في التحليل بدون ترجمتها في دلالات كيفية هي بطبيعة الحال الهدف الرئيسي من اللجوء إليها(١٨). كذلك فإن تعدد محاور التغير في الدور الإقليمي المصري في ظل عملية التسوية التي تتطرق إليها دراسات ذلك الكتاب ولجوء معظمها إلي منهج تحليل المؤشرات يضيف ضرورة أخرى لإستخدامه في تحليل الجانِب الثقافي والإعلامي لذلك الدور والذي تركز عليه الدراسة الحالية. بحيث يمكن تتبع التغير في الدور المصري عبر المحاور المختلفة من خلال منظور تحليلي واحد ومُشترك.

أسئلة وفرضيات الدراسة

تدور أسئلة الدراسة الحالية حول العلاقة بين المتغيرين المحددين في موضوعها، أي دور مصر الإقليمي الثقافي والإعلامي وعملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي المنطلقة من مؤتمر مدريد في نهاية عام ١٩٩١ . وبصورة عامة تسعى الدراسة إلي الإجابة علي السؤال الرئيسي المزدوج الخاص بتلك العلاقة، أي هل تكثر دور مصر الإقليمي الثقافي والإعلامي في ظل عملية تسوية للصراع العربي - الإسرائيلي؟ وماهي طبيعة ذلك التأثير؟ ومن المهم في البداية توضيح أن المقصود هنا بالسؤال المزدوج ليس بحث العلاقة المباشرة بين دور مصر الإقليمي وعملية التسوية بحيث يكون أي تغير في الأول راجع إلي الثانية، بل أن المقصود هو معرفة حالة الدور المصري الإقليمي للثقافي والإعلامي في ظل عملية للتسوية بغض النظر عما إذا كانت طبيعة التغير فيه أو درجته راجعين مباشرة إلي تلك العملية. فعملية التسوية هنا لا تمثل بالضبط متغيرا أصيلا يتم بحث علاقته بمتغير آخر تابع هو الدور المصري المشار إليه، بل هي أقرب إلي البيئة التي يتم بحث تأثيراتها العامة علي ذلك الدور. وقد يتصانف في ذلك السياق أن تكون هناك علاقة مباشرة بين عملية التسوية وبعض مؤشرات الدور الثقافي والإعلامي المصري بحيث

تتخذ شكل المتغير الأصل والمتغير التابع. من هنا فإن تفسير نوع التغير في ذلك الدور المصري ودرجته لن يكون بالضرورة راجعا إلى عملية التسوية بقدر ما سيكون متأثرا بالمناخ العام الذي خلقته بغض النظر عن التأثير المباشر لها عليه. وعلى ذلك فليس مطروحا علي الدراسة الحالية محاولة البحث عن المتغيرات الأخرى التي قد تكون هي المسؤولة مباشرة عن التغير في بعض مؤشرات الدور الثقافي والإعلامي المصري إلا إذا كانت تلك المسؤولة من الأهمية بدرجة تتجاوز التأثير العام لعملية التسوية باعتبارها البيئة التي تم بداخلها ذلك النوع من التغير.

ولكي نتضح طبيعة ودرجة التغير في الدور الإقليمي المصري الثقافي والإعلامي في ظل عملية التسوية خلال السنوات الخمس التالية لإعتقاد مؤتمر مدريد بإستخدام منهج تحليل المؤشرات، فإن ذلك يفترض الإطلاق من قاعدة قياسية يمكن بالمقارنة معها معرفة نوع هذا التغير ومداه. ولذلك فإن المؤشرات المنتقاة للدور المصري الثقافي والإعلامي في العالم العربي خلال العام السابق علي مؤتمر مدريد، أي عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، ستكون هي سنة الأساس التي ستمق مقارنة مؤشرات السنوات التالية معها بما يوضح طبيعة التغير في الدور ومداه في ظل عملية التسوية. ويرتبط بذلك فإنه من قبيل الخطأ المنهجي والعلمي التعامل مع عملية التسوية باعتبارها بيئة متجانسة متصلة وثابتة الخصائص والملامح لا تغير فيها صعودا أو هبوطا، ففي حقيقة الأمر فإن تلك العملية قد عرفت خلال سنواتها المنصرمة مراحل متنوعة من المد والجزر كان لها تأثيرها المؤكد علي البيئة العامة التي خلقتها. وعلى ذلك فمن الأهمية بمكان محاولة معرفة نوع ودرجة التغير في دور مصر الثقافي والإعلامي في ظل التغير في مراحل عملية التسوية والبيئة التي خلقتها.

في ضوء تلك الضوابط السابقة فإن الدراسة الحالية تواجه بصفة عامة ثلاثة احتمالات لا رابع لها تتعلق بطبيعة التغير في دور مصر الإقليمي الثقافي والإعلامي في ظل عملية التسوية، وهي : الثبات النسبي للدور، أو تزايد فعاليته، أو تراجع مؤشراته. وضمن الإحتمالين الأخيرين فإن منهج تحليل المؤشرات يتيح الفرصة لمعرفة حجم التغير السلبي أو الإيجابي بالقياس إلي مؤشرات سنة الأساس السابقة علي إنطلاق عملية التسوية في مؤتمر مدريد. ومن الطبيعي أن التطرق إلي إحتمالي التغير السلبي والإيجابي في الدور المصري يفتح الباب أمام التساؤل عن الدول "المستفيدة" من الأول وتلك "المضارة" من الثاني. بصياغة أخرى، في حالة تراجع الدور الثقافي والإعلامي المصري : من هي الدول التي إستفادت من ذلك التراجع وحدث تزايد في دورها المماثل له في العالم العربي؟ أما في حالة تزايد الدور المصري المشار إليه : فمن هي الدول التي إقترن بذلك تراجع في دورها المماثل في العالم العربي بحيث يمكن القول بأن ذلك التزايد قد تم علي حسابه؟

المؤشرات

ب تطبيق الإطار المنهجي والنظري السابق علي مجموعة من المؤشرات الكمية التي يلخص كل منها أحد جوانب دور مصر الثقافي والإعلامي في العالم العربي خلال السنوات التي تلت إنطلاق عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي في مدريد يمكن التقدم قليلا علي طريق معرفة طبيعة

ومقدار التغير في ذلك الدور في ظل هذه العملية. ونظرا لعوامل عديدة أهمها صعوبة الحصول على معلومات تفصيلية من مصادرها الأصلية حول كل جوانب الدور المصري المشار إليه، فقد استقر الأمر على إختيار المؤشرات التالية :

- ١ - السياحة العربية إلى مصر
 - ٢ - البرامج الإذاعية والتلفزيونية المصرية المصوقة لمحطات الدول العربية
 - ٣ - المدرسون المصريون المعارون للدول العربية
 - ٤ - الطلاب العرب الوافدون إلى مصر للدراسة
- (١) السياحة العربية إلى مصر

لاشك أن السياحة كششاط إنساني تضم عددا من الجوانب التي تدخل مباشرة في صميم المجالين الثقافي والإعلامي اللذين تهتم بهما الدراسة الحالية، وهو الأمر الذي تزداد أهميته في حالة السياحة العربية إلى مصر. فبصفة عامة ينتج توافد السائحين إلى بلد معين عن وجود عدد من العوامل الجاذبة لهم والتي تتراوح من طبيعتها الأثرية وتمر بجغرافيتها ومناخها وتنتهي بلغتها وثقافتها والصورة الإعلامية السائدة عنها في العالم الخارجي. وإذا كانت طبيعة وظروف كل بلد تؤدي إلى أن يلعب كل من هذه العوامل - وغيرها - دورا مختلفا في جذب نوعية محددة من السائحين إليه، فلاشك أن إقبال السائحين على أي بلد لا يؤدي فقط إلى إزدهار إقتصاده وتجارتها بل يخلق له أيضا تأثيرا ثقافيا وإعلاميا في أوساط زائريه وفي بلدانهم يصعب إنكاره. ولا شك أيضا أن ذلك التأثير الثقافي والإعلامي للبلد المضيف للسائحين يتوقف أيضا على عوامل أخرى كامنة في الطبيعة الثقافية والتاريخية والاجتماعية له وليس فقط على عدد السائحين الزائرين له. وفي هذا المقام فإن الاختلاف في التأثير الثقافي والإعلامي لبلدين كبيرين في مجال إستقبال السياحة الأجنبية مثل أسبانيا وفرنسا لصالح الثانية إنما يعود إلى الطبيعة التاريخية والثقافية لها وما ساهمت به من نصيب كبير في تطوير الفكر والثقافة العالميين وما يرتبط بذلك من تكون صورة إعلامية براقية لها ومن ثم ترايد تأثيرها الإعلامي والثقافي الخارجي عن الأولي إلى حد بعيد.

وفي الحالة المصرية فإن السياحة العربية إليها تتخذ أبعادا إضافية في تدليلها على الدور الثقافي والإعلامي المصري في المحيط العربي. فلاشك أن هناك علاقة ما بين توافد السائحين العرب إلى مصر وبين الصورة التي تكونت لها على الصعيدين الثقافي والسياسي في العالم العربي على مدار العصر الحديث، أي منذ مشروع محمد علي تقريبا. فالدور المصري في تشكيل مدارس الفكر والثقافة العربية فضلا عن النخب المختلفة في هذين المجالين عبر تلك الفترة قد أضحي يتمتع بقدر كبير من الإقرار به في البلدان العربية وأضحى أحد العوامل الجاذبة لتقديم مواطنيها إلى مصر سواء للدراسة أو للإقامة أو للسياحة. كذلك فإن التشارك في اللغة والثقافة العربييتين ما بين مصر ودول العالم العربي المختلفة يلعب دورا يصعب تجاهله في قدوم السائحين العرب إلى مصر لما يجدونه فيها من قدرة على التواصل اللغوي والاجتماعي والرمزي بما يصعب توافره في أي بلد أجنبي آخر من البلدان المعروفة بجذبها للسياحة، وغير بعيد عن ذلك

السياق فلاحظ أن التندق الإعلامي المصري إلى العالم العربي، الإذاعي والتلفزيوني والصحفي، والتندق الفني، السينمائي والتلفزيوني، قد أدّى إلى تكوين صورة إعلامية جانبية لمصر في البلدان العربية بما أدّى إلى مزيد من إقبال الساتحين العرب على زيارتها. على الوجه المقابل فإن هذا الإقبال للعربي على زيارة مصر والسياحة فيها نتيجة لصورتها الإعلامية عربياً يؤدي بدوره إلى مزيد من التدعيم لتلك الصورة بما يعني زيادة الأثر والدور الإعلامي المصري في العالم العربي.

وبصورة محددة فإن الجدولين رقم (١) و (٢) يوضحان تطور عدد الساتحين من مختلف الدول العربية إلى مصر والليالي السياحية التي قضوها فيها من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٥. بينما يبين الجدول رقم (٣) و (٤) نسب التغير في عدد هؤلاء الساتحين وإياليهم السياحية حسب كل دولة من سنة إلى أخرى، ويختتم الجدول رقم (٥) و (٦) تلك الجولة الإحصائية بتوضيح نسب التغير في عدد الساتحين والليالي السياحية ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥. وتوضح القراءة المتكئة لتلك الجداول عدداً من الدلالات والمؤشرات الأساسية، أهمها :-

- أنه من بين عشرين دولة عربية شملت الإحصائيات فإن عشراً منها فقط هي التي عرفت تزايداً في عدد ساتحيها إلى مصر ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥. وتأتي سوريا في المرتبة الأولى في ذلك المجال حيث تزايد عدد ساتحيها إلى مصر بين هذين العامين بنسبة ١٣٩,٤٨٪. وتتلوها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٦٣,٧٣٪ ثم عمان بنسبة ٤٨,٦٠٪. وبعدها قطر بنسبة ٢٦,١٣٪ ثم اليمن بنسبة ١٥,٩٩٪. وفي نفس السياق فإن تسع دول فقط هي التي زاد عدد الليالي السياحية لأبنائها في مصر ما بين نفس العامين، وتأتي في المقدمة سوريا أيضاً بنسبة زيادة قدرها ٢٣,٧١٪ ثم الكويت بنسبة ٥٠,٨٤٪ وبعدها عمان بنسبة ٤٠,٢٩٪. وتتلوها دولة الإمارات بنسبة ٢٥,٥١٪ ثم السعودية بنسبة ١٩,٤٥٪.

- يتبين أيضاً أن الدول الخمس الأولى في تزايد عدد ساتحيها إلى مصر ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ قد اختلفت في صورة التغير السنوي في عددهم ما بين سنة إلى أخرى خلال تلك الفترة. لسوريا قد عرفت تزايداً في عدد ساتحيها خلال عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ حيث وصلت إلى الرقم الأقصى لهم ثم عادوا إلى التناقص النسبي في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤. وبعد ذلك إلى الزيادة النسبية في عام ١٩٩٥. أما دولة الإمارات فإن عدد ساتحيها قد عرف تزايداً نسبياً طيلة السنوات الخمس ماعداً عام ١٩٩٣ الذي شهد تناقصاً نسبياً لهم. وهو الأمر الذي تطابق مع التغير النسبي في أعداد الساتحين القادمين من سلطنة عمان. أما قطر فقد اشتركت مع سوريا في التناقص النسبي لعدد ساتحيها إلى مصر خلال عامين وتزايدهم خلال الأعوام الثلاثة الأخرى. وإن كان عامي التناقص بالنسبة لها هما ١٩٩٢ و ١٩٩٣. وقد عرف ساحو اليمن تناقصاً نسبياً في عددهم خلال ثلاثة أعوام هي ١٩٩١ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤ وزيادة نسبية خلال عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥. وأما بالنسبة للدول الخمس الأولى في تزايد عدد الليالي السياحية لمواطنيها في مصر فإنها جميعاً قد عرفت تزايداً نسبياً في عدد تلك الليالي خلال ثلاثة أعوام وتناقصاً نسبياً خلال العامين الباقين كما يوضح ذلك تفصيلاً الجدول رقم (٤).

- أما عن الدول التي تناقص عدد سائحها إلى مصر في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ فهي عشر دول يأتي في مقدمة الخمس الأولي منها العراق بنسبة ٨٢,٩٥٪ ويعدده الصومال بنسبة ٧٩,٦٥٪ ثم السودان بنسبة ٧٩,١٣٪ والجزائر بنسبة ٧٥,٧٨٪ وأخيرا تونس بنسبة ٥٣,٢٪. أما عن الدول التي تناقص عدد لياالي سائحها في مصر فهي إحدى عشر دولة أكثر خمس منها تناقصا هي العراق بنسبة ٨٤,٨٪ ثم الصومال بنسبة ٧٥,٤٥٪ ويعددها السودان بنسبة ٧٠,٣٢٪ وتتلوها فلسطين بنسبة ٦٦,٧٨٪ وأخيرا ليبيا بنسبة ٦٣,٩٪. أي أن الدول الثلاث الأولي في تناقص عدد سائحها هي نفسها الدول الثلاث الأولي في تناقص عدد الليالي السياحية.

- يتبين أيضا أن الدول الخمس الأولي في تناقص عدد سائحها إلى مصر ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ قد اختلفت في صورة التغير السنوي في عددهم ما بين سنة إلى أخرى خلال تلك الفترة. فالعراق قد عرف تناقصا في عدد سائحيه خلال عام ١٩٩١ بالمقارنة بالعام السابق عليه بنسبة وصلت إلى ٧٨,٩٪ وكانت تلك أقل سنوات السياحة للعراقية إلى مصر خلال الفترة محل الدراسة. ثم عاد السياح العراقيون إلى التزايد مرة أخرى قياسا إلى سنة ١٩٩١ طيلة بقية الفترة فيما عدا في عام ١٩٩٣ حيث تناقص بالقياس للسنة السابقة عليها بنسبة ١٥,٤٪. أما بالنسبة للصومال فقد تماثلت مع الجزائر في التناقص النسبي لعدد سياح كل منهما خلال أعوام ثلاثة كانت بالنسبة للأولي أعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٥، بينما كانت بالنسبة للثانية أعوام ١٩٩١ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥. ولم يصب السياحة التونسية إلى مصر تناقص نسبي خلال الأعوام الخمسة سوي في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٣، بينما ضرب السودان للرقم القياسي في التناقص حيث تناقص عدد سياحه ليبيا طيلة السنوات الخمس باستثناء سنة ١٩٩٢. أما بالنسبة للتناقص النسبي في عدد الليالي السياحية فقد ظل السودان محتفلا بسبقه بين الدول الخمس حيث تناقصت الليالي السياحية بالنسبة له طيلة السنوات الخمس بدون إستثناء. وحلت ليبيا في المرتبة الثانية في ذلك المجال مع العراق حيث تناقصت الليالي السياحية لساائحها لثلاث سنوات هي ١٩٩١ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤، بينما كانت بالنسبة للعراق سنوات ١٩٩١ و ١٩٩٢ و ١٩٩٣. وإشتركت كل من الصومال وفلسطين في التناقص النسبي لعدد الليالي السياحية خلال عامين فقط، كما بالنسبة للأولي عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ وبالنسبة للثانية عامي ١٩٩١ و ١٩٩٥.

لدي محاولة ربط عملية للتسوية بالتغير في عدد السائحين العرب ولياليهم السياحية في مصر في الفترة محل البحث حسب المؤشرات والدلالات السابقة يمكن إستخلاص النتائج التالية:

= أنه لا يمكن الجزم بوجود علاقة مباشرة بين تلك التغيرات وبين تطورات عملية التسوية. وإن كان هذا لا يمنع من إستنتاج بعض العلاقات الضمنية. ومن ذلك أن سوريا قد احتلت المركز الأول في تزايد عدد سائحها ولياليهم السياحية في مصر وقد تراق ذلك مع عودة العلاقات المصرية - السورية إلى حرارتها وإشتراك البلدين معا بصورة كثيفة في حرب الخليج الثانية ثم في مجريات عملية التسوية بدءا من مؤتمر مدريد، وهو ما قد يصلح تفسيراً لإحتلال السياحة السورية ذلك الموقع المتقدم. ولعله مما يؤكد ذلك الإستنتاج أن أقصى زيادة في عدد السائحين

السوريين إلى مصر قد كانت في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ حيث شهد الأول حرب الخليج الثانية في بدايته بينما تلي الثاني مباشرة إنطلاق عملية التسوية في مدريد.

= علي الوجه المقابل لا يبدو لعملية التسوية كبير علاقة بتزايد عدد الساتحين واليالي المسيحية بالنسبة للدول الأربع التالية لسوريا في كل من المجالين. فالدول الست التي إحتلت تلك المواقع المتقدمة كلها دول خليجية ماعدا اليمن، وربما يمكن تفسير تزايد ساتحيها ولياليهم في مصر بالدور العربي المحوري الذي لعبته مصر في حرب الخليج الثانية لصالح تلك الدول في مواجهة العراق. وفي هذا السياق يبدو منطقيا للتزايد الكبير لعدد الساتحين الكويتيين إلى مصر في عام ١٩٩١ بالمقارنة بالعام السابق عليه والأعوام التالية له حيث كان هو عام الحرب والتالي مباشرة إمام دخول القوات العراقية إلى الكويت. وفي نفس ذلك السياق يبدو أيضا منطقيا تقدم الكويت في عدد الليالي السباحية في نفس العام بما لا يقلر بأى دولة عربية أخرى حيث زادت بنسبة ٣١٩,٢٪ عن عام ١٩٩٠، وذلك نظرا لطول الفترات التي أقامها الكويتيون في مصر حتي تحرير بلادهم في بداية الربع التالي من ذلك العام.

توضح مؤشرات تقلص عدد الساتحين ولياليهم في مصر في فترة الدراسة أن عوامل مختلفة غير متغيرات عملية التسوية كانت وراء ذلك التناقص بالنسبة لمعظم الدول التي إحتلت المواقع الأولى فيه. وقد كانت حرب الخليج مفسرة لتناقص السباحة العراقية، وتوتر العلاقات المصرية مع السودان مع ما ترتب عليه من إغلاق الحدود بين البلدين هو للدافع لتناقص السباحة السودانية، كذلك فإن وقوع الحرب الأهلية في الصومال ربما يكون هو للتفسير الأدق لتناقص السباحة القلادة مله إلى مصر، ولا يتعد تفسير تناقص السباحة الليبية إلى مصر عن الحصار الجوي والبحري الذي فرضته عليها الأمم المتحدة بسبب أزمة لويكرسي، بينما ربما يفسر الصراع الدامي الذي إندلج في الجزائر منذ بداية عام ١٩٩٢ بعد إلغاء الجولة الأولى من الإنتخابات التشريعية وحظر "الجهة الإسلامية للإنتخابات" التناقص الذي شهدته السباحة القلادة منها إلى مصر.

= ربما تكون الحالة الفلسطينية هي الأكثر إرتباطا بمتغيرات عملية التسوية حيث أنه علي خلاف السنوات السابقة شهد عام ١٩٩٥ بصفة خاصة تناقصا واضحا في عدد الساتحين الفلسطينيين ولياليهم في مصر. وربما كان ذلك نتيجة لقيام سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية عقب توقيع إتفاق أوسلو في سبتمبر ١٩٩٣ مما أثر علي عدد الساتحين القاعدين من الأراضي المحتلة إلى مصر وبخاصة من قطاع غزة الأكثر تصديرا لهم بحكم قربه من الأراضي المصرية وتشابك العلاقات بين سكانه وبين مصر والفلسطينيين المقيمين فيها، وخصوصا بعد أن إستقرت السلطة الفلسطينية في مقرها المؤقت في ذلك القطاع.

لا شك أن تفسير التزايد أو التناقص في عدد الساتحين العرب إلى مصر ولياليهم السباحية فيها بالعوامل السياسية وحدها وفي مقدمتها عملية التسوية كما حاولت السطور السابقة قد يكون صحيحا بصورة إجمالية، إلا أنه لا يكفي وحده للتفسير. فلاشك أن هناك عوامل أخرى تدخل في صميم عملية السباحة وليأت الدعاية والجذب المرتبطة بها والمناسبات التي توجد في أسواقها قد ساهمت في حدوث تلك التغيرات من تزايد أو تناقص ويصفه خاصة بالنسبة للدول التي لم تشهد أو تكون طرفا في متغيرات سياسية كبرى سواء داخلية أو دولية.

جدول رقم (١)

تطور عدد السياحين العرب إلى مصر حسب الدولة
١٩٩٥-١٩٩٠

الدولة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الجزائر	٤٢٤٥٦	١١٩٩٤	٧٧٩٣٦	٤٤٩٤٣	١٦٣٩٤	١٠٠٨٢
البحرين	١١٦٢٤	١٥٣٣٩	١٥١٦٠	١٠٦٩٩	١٣٣٦٣	١٣٦٤٠
جيبوتي	١٠٠٣٥	٨١٨	٦٤٩	٥٩١	٤٧٤	٥٣٢
العراق	١٥٠٨٠	١٨٣١	٢٢٨٥	١٩٣٢	٢١٠٨	٢٥٧٠
الأردن	٥٥٧٤٢	٤٨٠١٦	٤٩٨١٤	٤٤٧٧٢	٥٠٤٣٥	٤٩١٣٦
الكويت	٧٠٥٠٤	١٢٠٨٠٨	٩٥٨١٩	٥٨٨٧٩	٧٥٨٨٤	٧٠٧٥٢
لبنان	٢٠٣٦٣	١٦٨٠٨	١٩٥٧٥	١٩٤٣٢	٢١١٢٩	٢٢٣٢٧
ليبيا	٢٩٧١٣٦	٣٦٦٢٤٨	٢٧٣٤١١	٢٠٩٩٧	١٤٦٧٧٠	١٥٦٨٨٢
موريتانيا	٣٨٤	٣٤٩	٥٢٨	٤٧٥	٤٧٢	٤٦٠
المغرب	٧٤٨٨	٥٥٧٢	٨٠٤١	٧٥٥٨	٧٦٨٩	٧٠٨٥
اليمن	٢٧٠٢٢	٢٣٥٠٥	٢٩١٢٢	٢٨٧٤٢	٢٧٤٨٤	٢٦٣٤٤
عمان	٤٥٠٦	٥١٦٨	٥٥٦٧	٥١٧٧	٦٥٨٤	٦٦٩٦
فلسطين	٩١٤١١	٥٠٦٧٣	٦١٧٧٨	٩٣٤٦٥	١٣٧٦٩	٩٩٢٧٢
قطر	٩٦١٢	١٣٦٠	١٣٥٦٧	١٠٢٧٢	١١٩٤٩	١٢١٢٤
السعودية	١٨٠٨٧٩	٢١٠٤٨١	٢٣٤٩٠٤	١٩٣٤٤٩	٢٣٤٧٩٦	١٧٤٤٦٣
الصومال	٤٥٥٦	٥٧٢٤	٢٨٩٥	٨١٢	٩٦٦	٩٢٧
السودان	٢٢٠٦٩٢	١١٣٣٩٨	١١٧٣٦٨	٨٧٩٨٥	٧٣٠٤٢	٤٦٠٦٢
سوريا	٣٠٣٢٤	٨١٦٨٦	١٠٢٧٢٩	٧٦٩٥١	٦٧٧٢٠	٧٣٦٢٢
تونس	٢٤٣٢٢	١٣٦٣٦	٢٠٦٢٠	١٢٦٨٤	١٣٦٥١	١٦٠١٩
دولة الإمارات	١٥١٨٥٥	١٦٩٢٥٥	٢١١٦٤	١٨٠٧٥	٢٣١٧١	٢٤٨٦٢
الإجمالي	١١٤٠٣٣١	١٠٨٣٢٤٠	١١٠٢٩٤٢	٩٢٣٢٨٨	٩٣١٧٢٠	٨٢٢٨٩٩

المصدر : وزارة السياحة المصرية

جدول رقم (٢)

تطور عدد اللواتى السياحية العربية فى مصر حسب الدولة
١٩٩٥-١٩٩٠

الدولة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الجزائر	١٩٢٤٦٥	٧٣٨٨٧	١٢٤٧٩٥	١١٥٢١٢	٦٣٧.٢	٧٦٦٦٩
البحرين	١٤٨٧٤١	١٩١.٠٧	١٢.٥٢٩	٩.٩٣	١٤.٩٩٧	١٥٢٨٩٩
جيبوتي	١١١.١	١.٣٣٤	٨٧٤	٥٩٧	٦٦٥٨	٩٨٠
العراق	١٣٣٧.١	٢٦٦.٦	١٩٣٩٤	١١٣٨٢	١٣٧٤٩	٢.٣١٩
الأردن	٥١٢٤.١	٣٦١٣٨٢	٢٧٧١٩١	٢٣٨١٦	٢٨.٨٦٤	٣٦٧٦٣٧
الكويت	٤٨٤٤٥٢	٢.٣.٦٣٩	٨٨٨.٦٨	٤٥١٥٥	٦٦١٣٤	٧٢.٧٦٦
لبنان	١٥٧.٤٢	١٣٩٩٩	١٣٣٥.٦	١.٥٦٦٩	١٢١١٤	١٦٨٨٤٣
ليبيا	٢٢١٤.٠٨	١٨٩١٣٧	١٩٧٥١٦	١١٢٤٦٣١	٥٩٧٦٣٧	٧٩٩١٣٧
موريتانيا	٤٤.٣	٢٤.٥	٢٣٧٨	٢١٤٤	٣٦٥٢	٢.٦٨
المغرب	٥٥.١٩	٤٨٤٨٨	٥٢٤٨٣	٢٨٨.٢	٥.٦٥	٥٤٦٦٨
اليمن	٣٩١٧.٢	٢٩٨٧٩٨	٢٢٩.٧٢	٢٥٢.٧٤	٢٩١٢٥٥	٤٣٧٨٦١
عمان	٥٨٣٩٢	٧.٦٩٩	٦٦٧٦	٤٥٤.٣	٦٤١٧٨	٨١٧٨٢
فلسطين	٩٨٩٧٤٢	٢.٤٦٣٦	٣٢٧٧١٢	٥.٦٨٨٨	٧١٥.٥٩	٣٢٨٧٥٧
قطر	١٣٦٦٤	١٧١.٧٦	١٦.٦٦٩	٩٤.٦٦	١٣٦٨٥٥	١٣٢٣٧٨
السعودية	١٥٤٦١١٨	١٧٤.١٣٧	٢.٥٥٧٨٢	١٦٥٥٧١٣	٢.٨١١٣٥	١٨٤٦٧٩٦
الصومال	٤٨١٩٥	٥٢٣٩٦	٢٤١٤٢	٦٥٥٦	٨٣٧	١١٨٣٤
السودان	١٨٥٥٥٢٨	١.٤٩١٨٨	١٠.٨١٣٦	٦٨.٥٩٤	٦٦.٢١٨	٥٥.٧.٦
سوريا	٢٣٨١٣٥	٢٨١١.٧	٣٦٢١٣٦	٢٤٧٨٥٩	٣٦٦٦٦	٤١٣٦٦٣
تونس	١٨٦٥٣٥	٦٨٤١١	٧٩٧٦٥	٤٧١٤٣	٨٢٧٥٤	٩.٨.٢
دولة الإمارات	٢٤٥٦١٩	٢٥٩٢١٢	٢٤٥٢٤٧	١٧٦١١١	٢٨٩٧٧١	٢.٨٢٧٢
الإجمالي	٩٥٩٩٨٤٢	٩٧٢٣٦٦٤	٨٣.٥٥١٦	٥٨٩٦٤٥٤	٦٥٧٣١.٢	٦٥٨٦٨٧٧

المصدر . وزارة السياحة المصرية

جدول رقم (٣)
التغير في عدد السالكين العرب حسب الدولة من سنة إلى أخرى
١٩٩٥-١٩٩٠

الدولة	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩٣/١٩٩٢	١٩٩٤/١٩٩٣	١٩٩٥/١٩٩٤
الجزائر	٧١,٧ -	١٣٢,٩	٦٠,٩	٦٢,٧٥ -	٣٦,٩ -
البحرين	٣٢,٠	١,٢ -	٢٩,٤ -	٢٤,٩	٥,٤١ -
جيبوتي	٢١,٠ -	٢٠,٧ -	٨,٩ -	١٩,٨ -	١٢,٢٤
العراق	٧٨,٩ -	٢٤,٨	١٥,٤ -	٩,١١	٢١,٩٢
الأردن	١٣,٩ -	٣,٧	١٠,١ -	١٢,٦٢	٢,٥٨ -
الكويت	٧١,٣	٢٠,٧ -	٢٨,٦ -	٢٨,٥١	٨,٤٩ -
لبنان	١٧,٥ -	١٦,٥	٠,٧ -	٨,٧٨	٩,٩٣
ليبيا	٩,٨	١٦,٢ -	٢٤,٧ -	٢٨,٧٥ -	٦,٨٩
موريتانيا	٩,١ -	٥١,٣	١٠,٠ -	٠,٦٣ -	١٣,١٤ -
المغرب	٢٥,٦ -	٤٤,٣	٦,٠ -	١,٧٢	٧,٨٦ -
اليمن	١٣,٠ -	٢٣,٩	١,٣ -	٤,٣٨ -	١٤,٠٤
عمان	١٤,٧	٧,٧	٧,٠ -	٢٧,٦٢	١,٧
فلسطين	٤٤,٦ -	٢١,٩	٥١,٣	٤٧,٦٢	٢٨,٠٥ -
قطر	٤٣,٢	١,٤ -	٢٤,٣ -	١٦,٣٢	١,٤٦
السعودية	١٦,٤	١١,٦	١٧,٦ -	٢١,٣٧	٢٣,٥٧ -
الصومال	٢٥,٦	٤٩,٤ -	٧٢,٠ -	١٨,٩٧	٤,٠٤ -
السودان	٤٨,٧ -	٣,٦	٢٥,٠ -	١٦,٩٨ -	٣٦,٩٤ -
سوريا	١٦٩,٤	٢٥,٨	٢٥,١ -	١١,٩٨ -	٧,٢٢
تونس	٦١,٠ -	٥٤,٧	٤٠,٩ -	١٢,٠٤	١٧,٣٥
دولة الإمارات	١١,٥	٢٥,٠	١٤,٦ -	٢٨,٢١	٧,٢٠
الإجمالي	٥,١ -	١,٩	١٦,٤ -	١,٠١	١١,٦٨ -

المصدر : وزارة السياحة المصرية

جدول رقم (٤)
التغير في عدد اللواتي السياحية العربية
حسب الدولة من سنة إلى أخرى
١٩٩٥-١٩٩٠

١٩٩٥/١٩٩٤	١٩٩٤/١٩٩٣	١٩٩٣/١٩٩٢	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩١/١٩٩٠	الدولة
٢٠,٣٦	٤٤,٧١ -	٨,٠ -	٦٨,٩	٦١,٦ -	الجزائر
٨,٤٤	٥٥,٠٦	٤٦,٩ -	١٠,٧ -	٢٨,٤	البحرين
٤٩,٨٩	١١,٤٨	٣١,٥ -	١٥,٦ -	٦,٩ -	جيبوتي
٤٧,٧٩	٢٠,٨	٤١,٠ -	١٨,٣ -	٨٢,٣ -	العراق
٣٠,٩	١٧,٩٣	١٤,١ -	١١,٠ -	٣٩,٢ -	الأردن
١٠,٥	٤٦,٩١	٤٩,٣ -	٥٦,٢ -	٣١٩,٢	الكويت
٣٩,٣٨	١٤,٦٤	٢٠,٣ -	٥,٣ -	١٠,٩ -	لبنان
٣٣,٨	٤٦,٨٨ -	٤٣,١ -	٤,٤	٢٠,٣ -	ليبيا
١٥,٩٩ -	٧٠,٣٢	٩,٨ -	١,١ -	٤٥,٤ -	موريتانيا
٧,٨٣	٣٠,٥٢	٣٦,١ -	٨,٢	١١,٩ -	المغرب
٥٠,٣٤	١٥,٠٩	٣٣,١ -	١٠,١	٢٣,٧ -	اليمن
٢٧,٤٣	٤١,٣٥	٣٢,٠ -	٥,٦ -	٢١,٣	صُمان
٥٤,٠٢ -	٤١,٠٧	٥٧,١	٥,٩	٦٩,٢ -	فلسطين
٤,٢٦	٣٤,٨٨	٤٣,٠ -	٨,٨ -	٣٩,٠	قطر
١١,٦ -	٣٦,١٨	١٩,٥ -	١٨,١	١٢,٥	السعودية
٤١,٣٥	٢٧,٧	٧٢,٨ -	٥٣,٨ -	٨,٥	الصومال
١٨,٥٩ -	٢,٩٩ -	٢٤,٠ -	٢,٩ -	٤٣,٥ -	السودان
٢٦,٨٣	٣١,٥٩	٣١,٦ -	٥,٠ -	٦,٠٠	سوريا
٤٢,٤٣	٣٥,٢٤	٤٠,٩ -	١٦,٦	٦٣,٣ -	تونس
٧,٠٥	٦٣,٥٢	٢٨,٢ -	٥,٤ -	٥,٥	دولة الإمارات
٠,٢١	١١,٤٧	٢٠,٠ -	٩,٠ -	٦,٣ -	الإجمالي

المصدر : وزارة السياحة المصرية

جدول رقم (٥)

التغير في عدد السائحين العرب إلى مصر
حسب الدولة من ١٩٩٠ - ١٩٩٥ %

الدولة	١٩٩٠	١٩٩٥	التغير %
الجزائر	٤٢٤٥٦	١٠.٢٨٢	٧٥,٧٨ -
البحرين	١١٦٢٤	١٢٦٤٠	٨,٧٤
جيبوتي	١.٣٥	٥٣٢	٤٨,٥٩ -
العراق	١٥.٨٠	٢٥٧.	٨٢,٩٥ -
الأردن	٥٥٧٤٢	٤٩١٢٦	١١,٨٦ -
الكويت	٧.٥٠٤	٧.٧٥٢	٠,٣٥
لبنان	٢.٣٦٢	٢٣٢٢٧	١٤,٠٦
ليبيا	٢٩٧١٣٦	١٥٦٨٨٢	٤٧,٢٠ -
موريتانيا	٣٨٤	٤١.	٦,٧٧
المغرب	٧٤٨٨	٧.٨٥	٥,٣٨ -
اليمن	٢٧.٢٢	٣١٣٤٤	١٥,٩٩
عمان	٤٥.٦	٦٦٩٦	٤٨,٦٠
فلسطين	٩١٤١١	٩٩٣٧٢	٨,٦٠
قطر	٩٦١٢	١٢١٢٤	٢٦,١٢
السعودية	١٨.٨٧٩	١٧٩٤٦٣	٠,٧٨ -
الصومال	٤٥٥٦	٩٣٧	٧٩,٦٥ -
السودان	٢٢.٦٩٢	٤٦.٦٣	٧٩,١٣ -
سوريا	٢.٣٢٤	٧٣٦٢٢	١٣٩,٤٨
تونس	٢٤٢٣٢	١٦.١٩	٥٣,٢٠ -
دولة الإمارات	١٥١٨٥	٢٤٨٦٣	٦٣,٧٣
الإجمالي	١١٤.٢٣١	٨٢٢٨٩٩	٢٧,٨٣ -

المصدر : وزارة السياحة المصرية

جدول رقم (٦)

التغير في عدد الزائري السياحية العربية في مصر
حسب الدولة من ١٩٩٠ - ١٩٩٥ %

الدولة	١٩٩٠	١٩٩٥	التغير %
الجزائر	١٩٢٤٦٥	٧٦٦٦٩	- ٦٠,١٦
البحرين	١٤٨٧٤١	١٥٢٨٩٩	٢,٧٩
جيبوتي	١١١,١	٩٩٨,٠	- ١٠,١
العراق	١٣٣٧,١	٢,٣١٩	- ٨٤,٨
الأردن	٥١٢٤,١	٣٦٧٦٣٧	- ٢٨,٢٥
الكويت	٤٨٤٤٥٢	٧٢,٧٦٦	- ٥٠,٨٤
لبنان	١٥٧,٤٢	١٦٨٨٤٣	٧,٥١
ليبيا	٢٢١٤,٠٨	٧٩٩٣٧٧	- ٦٣,٩
موريتانيا	٤٤,٣	- ٢,٦٨	- ٢٠,٣٢
المغرب	٥٥,١٩	٥٤٦٦٨	- ٦٤
اليمن	٣٩١٧,٢	٤٣٧٨٦١	١١,٧٨
عمان	٥٨٢٩٢	٨١٧٨٢	٤٠,٢٩
فلسطين	٩٨٩٧٤٣	٣٢٨٧٥٧	- ٦٦,٧٨
قطر	١٢٦٦٤,٠	١٣٢٣٧٨	- ٤,٤٥
السعودية	١٥٤٦١١٨	١٨٤٦٧٩٦	١٩,٤٥
الصومال	٤٨١٩٥	١١٨٣٤	- ٧٥,٤٥
السودان	١٨٥٥٥٣٨	٥٥,٧٠٦	- ٧٠,٣٢
سوريا	٢٣٨١٣٥	٤١٣٦٦٣	٧٣,٧١
تونس	١٨٦٥٣٥	٩,٨٠٢	- ٥١,٢٢
دولة الإمارات	٢٤٥٦١٩	٣,٨٢٧٢	- ٢٥,٥١
الإجمالي	٩٥٩٩٨٤٢	٦٥٨٦٨٧٧	- ٣١,٣٩

المصدر : وزارة السياحة المصرية

(٢) البرامج الإذاعية والتلفزيونية

لا شك أن عدد الساعات الإذاعية والتلفزيونية التي يقوم بإنتاجها اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري وبيعها للمحطات العربية الممثلة يعد واحداً من أهم مؤشرات الدور الإعلامي والثقافي المصري في المحيط العربي، وربما يكون من نافلة القول التأكيد على سبق المصري الكبير في ذلك المجال عن معظم الدول العربية حيث بدأ الإرسال الإذاعي في مصر منذ بداية الثلاثينيات والتلفزيوني منذ بداية الستينيات بينما لحقت بها معظم الدول العربية بعد ذلك بعدة عقود. وإذا كان سبق المصري عن بقية الأنظار العربية في تلك المجال قديماً فإن البداية الحقيقية لتركيز السياسة الخارجية المصرية علي هاتين الآداتين الإعلاميتين والثقافيتين المهمتين في تحركها العربي قد بدأ مع التوجه القومي العربي للنظام الناصري وبصفة خاصة في مجال الإذاعة الذي بدأ مبكراً وعقب الثورة مباشرة بتأسيس إذاعة صوت العرب في عام ١٩٥٣. وقد تكثف الاهتمام بتوصيل الرسائل السياسية والإعلامية والثقافية المصرية إلي الشعوب العربية منذ نهاية الخمسينيات وواصل صعوده بعد ذلك، مما خلق تقليداً مصرياً وعربياً بمركزية الإذاعة والتلفزيون المصري في الإطار العربي إستمراً قائماً حتي بعد تفكك النظام الناصري بكل توجهاته القومية والتعبوية.

وربما كان من الأكثر ملائمة في إطار الدراسة الحالية اللجوء إلي الإحصاءات التي توضح مدى التغير في متابعة محطات الإذاعة والتلفزيون المصرية في مختلف البلدان العربية أثناء السنوات الخمس التالية لإطلاق عملية التسوية في مدريد، لمعرفة العلاقة بينها وبين ذلك المؤشر الذي لا شك في أهميته في التعرف علي أبعاد الدور المصري الثقافي والإعلامي في العالم العربي. إلا أن الضعف الشديد في مجال الدراسات المتعلقة بمجال الإستماع والمشاهدة في كل الدول العربية تقريباً لم يسمح بوجود بيانات دقيقة يمكن الإعتماد عليها في التحليل، ذلك فضلاً عن صعوبة الحصول علي مثل تلك البيانات والدراسات في حالة وجودها ببعض البلدان العربية بسبب الطابع السري والأمني الذي تحاط به، من ناحية أخرى فإن توافر بيانات دقيقة عن إرسال المحطات الإذاعية والتلفزيونية المصرية - خاصة القناة الفضائية المصرية - والبلدان العربية الموجه إليها لم يكن مفيداً لدراستنا نظراً لأنها تعبر عن جانب واحد من الصورة وهو ذلك المتعلق بإرسال المادة الإعلامية والثقافية، بينما المقصود هنا هو معرفة مدى التغير في التأثير الذي تحدثه تلك المادة لدي متابعيها في البلدان العربية في السنوات التالية لمؤتمر مدريد، وبالتالي أخذ ذلك كمؤشر للتغير أو الثبات في الدور المصري الثقافي والإعلامي العربي.

من هنا فإن تركيز ذلك القسم سيكون علي البيانات الخاصة بعدد الساعات الإذاعية والتلفزيونية التي قام بإنتاجها الإذاعة والتلفزيون المصري بإنتاجها للمحطات العربية أو قام ببيعها لها لبثها في بلدانها. ولا شك أن ذلك المؤشر يفيد في معرفة التأثير المصري الثقافي والإعلامي في الدول العربية بالرغم من عدم وجود بيانات تتعلق بدرجة متابعة ذلك الإنتاج المصري في البلدان العربية التي تستريه محطاتها، فإفتراض الرشادة في تلك المحطات يعني أن التغير في عدد ساعات الإنتاج

المصري الإذاعي والتلفزيوني التي تشتريها سيكون تابعا للتغير في درجة الطلب الجماهيري على ذلك الإنتاج، أي متابعتها والإهتمام به، ومن التغير في التأثير المصري الثقافي والإعلامي في شعوب تلك البلدان.

وتوضح الجدول رقم (٧) و (٨) و (٩) و (١٠) البيانات الخاصة بالتغير في عدد ساعات التسويق الخارجي عموما والعربي خصوصا للبرامج الإذاعية والتلفزيونية المصرية في الفترة من العام المالي ١٩٩٠/١٩٩١ حتى العام ١٩٩٥/١٩٩٦ بصورة إجمالية وتفصيلية. ويوضح تحليل تلك البيانات مجموعة من الدلالات والمؤشرات المهمة المرتبطة بعلاقتها بعملية التسوية ومن ثم بالتغير في الدور الثقافي والإعلامي المصري عربيا في ظلها.

جدول رقم (٧)

عدد ساعات التسويق الخارجي للبرامج الإذاعية والتلفزيونية المصرية
١٩٩٥-١٩٩٠

السنة	الدول العربية	الدول الأجنبية	الإجمالي	الدول العربية / الإجمالي %
١٩٩١/١٩٩٠	٥٧٣٩	٢٧.٩	٨٤٤٨	٦٧.٩٣
١٩٩٢/١٩٩١	٥٥.٠	٣.٤٥	٨٥٤٥	٦٤.٣٧
١٩٩٣/١٩٩٢	٦١٧.٠	٣٦٣٩	٨٧٩٩	٧.٠١٢
١٩٩٤/١٩٩٣	٦٧٦٣	٣٩٢٢	١.٦٨٥	٦٣.٢٩
١٩٩٥/١٩٩٤	٦٩٨٣	٢٩٩٣	٩٩٧٦	٧.٠
١٩٩٦/١٩٩٥	٧٤٥١	٣٣٦٦	١.٧١٧	٦٩.٥٣

المصدر : إتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري

جدول رقم (٨)

إجمالي عدد الساعات الإذاعية والتلفزيونية المصرية المبيعة لمحطات الدول العربية
١٩٩٥-١٩٩٠

الدولة	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩٣/١٩٩٢	١٩٩٤/١٩٩٣	١٩٩٥/١٩٩٤	١٩٩٦/١٩٩٥
الجزائر	٢٤٨	٢١٠	٣٦٧	٢٥٢	١٤٦	٤٩١
البحرين	٦٥٩	٦٦٣	٧١٦	٧٦٨	٩١٤	١٠٠٢
العراق	١٠	-	-	-	٤٠	-
الأردن	١٩٨	٢٤٢	٣١٨	٣١٩	٤٨٣	٣٤٩
الكويت	٧٦٢	٧١٧	٩٧٥	٨٢٩	٥٦٠	٩٧٥
لبنان	٤٧	٦١	١٠٧	٣٣٥	٧٤٠	١٤١
لجيبيا	-	٢١٤	١٠٠	-	٢٣٦	٢٥٤
موريتانيا	٣٦	-	-	-	٢٤٨	١٨٣
المغرب	١٣٧	١٦٠	١٨٣	٢٦٦	٦٢٣	٥٥٣
اليمن	٢٥٠	٣٤٨	٣٦٧	٥٥٢	٢٣٧	١٣٢
عمان	٦٢٨	٤٢٠	٥٧٤	٥٦٨	٤٩٠	٥٤٥
قطر	٩٨٠	٦٤٤	٦٣٠	٧٥٢	٥٢٥	٧٠٤
السعودية	٢٣٣	٤٣٥	٣٠٠	٤٦١	٣٩٣	٣٦٠
السودان	١٨٣	٢٥٠	١٦١	٤٣	١١٥	-
سوريا	٤٢٤	٤٢٥	٣١٤	٢٤٥	٢٦٦	٢٢٠
تونس	١١	٨٩	٢٨٠	٣٣٥	٤٧٠	٤٩٩
دولة الإمارات	٩٤٣	٥٧١	٨٢٧	٩٤٧	٨٧٤	٩٢٣
الإجمالي	٥٧٣٩	٥٥٠٠	٦١٧٠	٦٧١٣	٦٩٨٣	٧٤٥١

المصدر: إتمام الإذاعة والتلفزيون المصري

جدول رقم (٩)

إجمالي عدد الماعكات الإذاعية المصرية المباعة لمحطات الدول العربية
١٩٩٥-١٩٩٠

الدولة	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩٣/١٩٩٢	١٩٩٤/١٩٩٣	١٩٩٥/١٩٩٤	١٩٩٦/١٩٩٥
البحرين	١.٢	٢٥٨	٢.٥	٢١٤	٢٨.	٣٦٦
الكويت	٣٧.	٢٥٧	٤٥١	٢١٦	٢٤٨	٣٢٥
المغرب	-	-	-	-	-	٩.
اليمن	٥.	٩٣	-	٥.	٦٥	٤٥
عمان	٩٦	٣٢	٣	١١٨	١٠٠	٥٨
قطر	٢٤٧	١٧٨	٩٢	١٦٥	١.٥	٩.
تونس	-	-	٩٥	-	-	-
دولة الإمارات	٢.٨	٧٢	١.٣	١١٢	١٩٦	١٣٤
الإجمالي	٥٧٣٩	٥٥٠٠	٦١٧.	٦٧٦٣	٦٩٨٣	٧٤٥١

المصدر . إتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري

لور مصر الإقليمي

جدول رقم (١٠)

إجمالي عدد الساعات التلفزيونية المصرية المباعة لمحطات الدول العربية
١٩٩٥-١٩٩٠

الدولة	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩٣/١٩٩٢	١٩٩٤/١٩٩٣	١٩٩٥/١٩٩٤	١٩٩٦/١٩٩٥
الجزائر	٢٤٨	٢١٠	٣١٧	٢٥٣	١٤٦	٤٩١
البحرين	٥٥٧	٤٠٥	٥٦١	٥٥٤	٥٣٤	٦٣٦
العراق	١٠	~	-	-	٤٠	-
الأردن	١٩٨	٢٤٣	٣١٨	٣١٩	٤٨٣	٣٤٩
الكويت	٣٩٢	٥١٠	٥٢٤	٦١٣	٣١٢	٦٥٠
لبنان	٤٧	٦١	١٠٧	٣٣٥	٢٤٠	١٤١
ليبيا	-	٢١٤	١٠٠	-	٢٣٩	٢٥٤
موريتانيا	٣٦	-	-	-	٢٤٨	١٨٣
المغرب	١٢٧	١٦٠	١٨٣	٣٦٦	٦٣٢	٤٦٣
اليمن	٢٠٠	٢٥٥	٣٦٧	٥٠٢	١٧٢	٨٧
عمان	٥٤٢	٣٨٨	٥٧١	٤٥٠	٣٩٠	٤٨٧
قطر	٦٣٣	٤٦٦	٥٣٨	٥٨٧	٤٣٠	٦١٤
السعودية	٢٣٣	٤٢٥	٢٠٠	٤٦١	٣٩٢	٣٦٠
السودان	١٨٣	٢٥٠	١٦١	٤٣	١١٥	-
سوريا	٤٢٤	٤٢٥	٣١٤	٣٤٥	٣٦٦	٢٣٠
تونس	١١	٨١	٢٨٥	٣٢٥	٤٧٠	٤٩٩
دولة الإمارات	٧٣٥	٤٩٩	٧٣٥	٧٣٤	٦٧٨	٧٩٩
الإجمالي	٤٥٦٦	٤٦١٠	٥٢٢١	٥٧٨٧	٥٨٨٩	٦٣٤٢

المصدر : إتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري

- بصورة عامة زاد التسويق العربي للبرامج المصرية منذ سنة الأسس وحتى السنة الأخيرة بنسبة تقارب ٣٠٪ بينما لم يزد التسويق للدول الأجنبية غير العربية في نفس الفترة سوى بنسبة تزيد قليلا عن ٢٠٪. وفي كل السنوات ظلت نسبة التسويق العربي إلى إجمالي التسويق الخارجي تتراوح ما بين ٢٣,٢٩٪ في أدنى الحالات لعام ١٩٩٣/١٩٩٤ وبين ٧٠,١٢٪ لأقصاها في عام ١٩٩٣/١٩٩٤. وتؤكد تلك المؤشرات بذلك أن الطلب على الإنتاج المصري التلفزيوني والإذاعي قد تزايد في خلال الفترة التي جرت فيها عملية التسمية، مما يعني تزايد الدور المصري الثقافي والإعلامي في العالم العربي علي الرغم من صعوبة إثبات علاقة ذلك بتلك العملية.

- يبدو واضحا من التوزيع التفصيلي للبرامج المصرية المصدرة عربيا حسب الدولة أنه من بين سبعة عشر دولة عربية تم تسويق البرامج الإذاعية والتلفزيونية المصرية إليها في العام المالي ١٩٩٣/١٩٩٤ التالي مباشرة لإ انعقاد مؤتمر مدريد فإن عشر دول منها فقط قد زاد عدد البرامج التي إستوردتها، مما قد يصلح إتخاذها كمؤشر غير مباشر للثبات النسبي للتأثير المصري الثقافي والإعلامي فيها علي الرغم من عدم وجود أية معلومات تؤكد أو تنفي بصورة مباشرة تلك العلاقة ومن ثم هذا الإستنتاج.

- علي نفس المستوي السابق فإن المقارنة بين عام بدء عملية التسمية وإنعقاد مؤتمر مدريد ١٩٩٠/١٩٩١ والعام الأخير للدراسة ١٩٩٦/١٩٩٥ توضح أنه من بين الدول السبعة عشر التي إستمرت طيلة تلك السنوات تستورد البرامج الإذاعية والتلفزيونية المصرية، فإن عشرة منها فقط زاد عدد ساعات تلك البرامج التي قامت بشرائها بصور مختلفة بينما نقصت بالنسبة للسبع الباقية. وعلي الرغم من صحة الملاحظة الواردة في النقطة السابقة بعدم وجود أية معلومات تؤكد ارتباط ذلك بالتغير بالدور المصري في عملية التسمية، فإنه من الممكن الإستنتاج في ظل طول الفترة ما بين عامي القياس، وهي التي إستمرت خلالها عملية التسمية بكل نجاحاتها وإخفاقاتها، بأنه لا يوجد تأثير سلبي لها علي التسويق العربي لتلك النوعية من البرامج يمكن إعتباره مؤشرا علي تناقص الدور المصري الثقافي والإعلامي في ظل تلك العملية.

- بصورة أكثر تفصيلا وعلي مدار السنوات الخمس فإنه يمكن إرجاع تزايد أو تناقص تسويق البرامج المصرية لبعض الدول العربية إلى عوامل سياسية، وغير سياسية، وأخري لا علاقة لها بعملية التسمية. فمن البلدان التي نقص ذلك التسويق لها خلال تلك الأعوام العراق والسودان الذي قد يفسر توتر العلاقات المصرية معها ذلك التناقص. كذلك فإن تزايد ذلك التسويق لدول المغرب العربي الثلاث المغرب والجزائر وتونس - ويمكن إضافة البحرين إليها - يمكن أن يجد تفسيره في مواجهتها بصورة مشتركة مع مصر خلال تلك الفترة لتحدي الحركات الإسلامية المتشددة والمتعلقة علي حد سواء، الأمر الذي وجدت معه تلك الدول ضرورة الإستعانة بالبرامج الإذاعية والتلفزيونية، والأخيرة بصفة خاصة، التي أعدت من أجل المواجهة الإعلامية والثقافية لذلك التحدي. وبعيدا عن العوامل السياسية غير عملية التسمية التي قد تفسر التغير في تسويق البرامج المصرية للدول العربية، فمن الممكن للثبات النسبي لذلك التسويق في معظم دول الخليج في فترة الدراسة تفسيره بالقدره المالية لتلك الدول التي تمكنها من إستمرار شراء تلك البرامج دون مصاعب طالما أن هناك طلب داخلي عليها.

- عند أخذ البلدان الثلاثة الأكثر ارتباطا بعملية التسوية من بين البلدان السبعة عشر التي يتم تسويق البرامج المصرية إليها، أي سوريا و الأردن ولبنان، يتضح أن اثنتين منها هما الأردن ولبنان كن تزايد التسويق المصري إليهما ما بين عام ١٩٩٠/١٩٩١ وعام ١٩٩٦/١٩٩٥ مما قد يصلح مؤشرا لتزايد الدور المصري الثقافي والإعلامي فيهما في ظل عملية التسوية. إلا أن تناقص التسويق المصري لسوريا في نفس الفترة مع إشراكها في نفس الظروف مع البلدين الآخرين فيما يتعلق بعملية التسوية يقلل من قدر الثقة في الإستنتاج السابق. وفي هذا السياق فمن الممكن أن يكون تزايد التسويق المصري إلى لبنان تحديدا راجعا إلى سبب آخر سياسي غير عملية التسوية هو بدء إستقرار الأوضاع السياسية والأمنية فيه بعد سنوات الحرب الأهلية الطويلة التي لم تكن تسمح له بشراء مثل تلك البرامج لأطفالها.

(٣) المدرسون المصريون المعاونون للدول العربية

مثل المدرسون المصريون دوما جسرا ثقافيا مهما عبر عليه الدور الثقافي المصري إلى عديد من البلدان العربية. وقد مثلت تلك الفئة بشراتها المختلفة من مدرسي التعليم العام بسنواته المختلفة والتعليم الفني والتعليم الجامعي منذ نهاية الخمسينيات جزءا أساسيا من السياسة الثقافية المصرية في العالم العربي. وبصفة عامة ينقسم المدرسين المصريين العاملين في الدول العربية إلى ثلاث فئات مختلفة : الأولى تلك التي يتم إعارتها عبر الحكومة المصرية وبخاصة وزارة التعليم التي تقوم بترشيح المدرسين للوزارات العربية المماثلة، ويتم الاتفاق حول شروط العمل ومقابلته بين الحكومتين وتقوم الحكومة المضيفة بدفع رواتب ومستحقات المدرسين المصريين المعارين إليها. وتتمثل الفئة الثانية في المدرسين الذين يتعاقدون بصفة شخصية ومباشرة مع وزارات التعليم العربية وتكون هي صاحبة القرار في الاختيار وتلتزم بدفع الرواتب والمستحقات المتفق عليها مع كل مدرس علي حدة بدون تدخل من وزارة التعليم المصرية. أما الفئة الثالثة فهي تضم المدرسين الذين تولدهم الحكومة المصرية إلى بعض البلدان العربية وتقوم هي بإختيارهم ودفع مستحقاتهم من الخزانة المصرية، بحيث يشكلون بعثة تعليمية مصرية في البلدان التي يذهبون إليها والتي تقوم بتوزيعهم هناك حسب الإحتياجات الفعلية لها في المناطق والمجالات التعليمية المختلفة.

وبصفة عامة فإن الوزن النسبي لكل من الفئات الثلاث قد تغير كثيرا في السنوات الأخيرة. فقد أصبح العدد الأكبر من المدرسين المصريين العاملين في الدول العربية من فئة المتعاقدين بصفة شخصية. وربما يعود ذلك إلى الحرية التي يوفرها ذلك النوع من التعاقد للحكومات العربية في تحديد أجور ومخصصات المدرسين المصريين بدون تدخل من الحكومة المصرية كما يتم في نظام الإعارة، فضلا عما يتيح من حرية لتلك الحكومات في إختيار من ترغب في التعاقد معهم من بين الأعداد الكبيرة التي تتقدم بطلباتها. أما فئة الموفدين من المدرسين علي نفقة الحكومة المصرية فقد تراجع حجمها بشدة، ولعل ذلك مرده إختلاف الظروف الاقتصادية لمعظم الدول العربية عما كانت عليه في عهدي الخمسينيات والستينيات بصورة جعلتها قادرة علي تحمل نفقاتهم بدون حاجة إلى إلقاء ذلك العبء علي الحكومة المصرية كما كان الحال سابقا . وقد لحق النقص أيضا بالفئة الثالثة من المدرسين المصريين المعارين إلى الدول العربية، وهو ما يمكن تفسيره بنفس السبب العام الذي ساهم في تراجع للفئتين الأخرتين وهو التقدم التعليمي والوظيفي في

معظم البلدان العربية منذ منتصف السبعينيات بما أدى إلى تكوين كادراتها الوطنية الخاصة في معظم المجالات بما فيها التعليم.

في ضوء الملاحظات السابقة فإن القسم الحالي من الدراسة سوف يركز علي البيانات الخاصة بالمدرسين المعارين وذلك لمبيين رئيسيين علي الأكل. يتعلق السبب الأول بصعوبة الحصول علي البيانات الخاصة بالفئة الأهم والأكبر من المدرسين المصريين العاملين بالدول العربية، أي المتعاقدين بصفة شخصية، وذلك علي خلاف فئة المعارين من الحكومة المصرية الذين تتوافر بيانات كاملة ورسمية عنهم عبر سنوات الدراسة وحسب الدولة المعارين إليها. أما السبب الثاني فهو يتعلق بأن تلك الفئة من المدرسين تعبر بصورة أكثر دقة عن التوجه الرسمي للسياسة الثقافية للحكومة المصرية في العالم العربي، بإعتبار أنها هي التي تقوم بإعارتهم عبر تعاقدات رسمية مع الحكومات العربية التي يعارون إلى دولها. ويفضي تحليل الجدول رقم (١١) إلى مجموعة من الدلالات والمؤشرات الرئيسية أهمها :-

= بشكل عام زاد عدد المدرسين المصريين المعارين إلى الدول العربية العشر التي إستقبلتهم طيلة سنوات الدراسة في السنة الأخيرة لها (١٩٩٥) بالنسبة للسنة الأولى (١٩٩٠)، أي تلك السابقة علي إنعقاد مؤتمر مدريد، بنسبة ٢٢٪ تقريباً. وقد كانت سنة ١٩٩١ هي أكثر سنوات تلك الفترة زيادة في عدد المدرسين المصريين المعارين حيث زادوا بنسبة تزيد عن ١٦٦٪ بالمقارنة بسنة الأساس (١٩٩٠). كما كان عام ١٩٩٤ هو الذي شهد أقل عدد من المدرسين المعارين طيلة فترة الدراسة، حيث نقص عددهم بنسبة ٢١,٥٪ بالمقارنة بالعام السابق علي مؤتمر مدريد. ويصعب تفسير الزيادة في عدد المدرسين المصريين المعارين إلى الدول العربية مابين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ بتأثير عملية التسوية، إلا أنه لا شك أن ذلك قد تم في ظلها مما يستبعد علي الأكل وجود تأثير سلبي لها علي الدور الثقافى المصري في ذلك المجال. وفي هذا السياق فإنه من الصعب أيضاً إحالة طفرتي التزايد أو التناقص في عدد هؤلاء المعارين في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤ إلى أي متغيرات تتعلق بعملية التسوية، حيث أن تفسيرهما قد يكمن في أسباب أخرى ذات علاقة بالدول المستقبلة لهم وعلاقتها مع مصر في هذين العامين.

= إرتباطاً بالملاحظة السابقة يعطي التوزيع التفصيلي للمدرسين المعارين حسب الدولة بعض التفسيرات للتزايد والتناقص الحادين في العدد الإجمالي لهم في بعض السنوات. لمصدر الزيادة الرئيسي في عام ١٩٩١ كان هو عدد المدرسين المعارين للسعودية حيث زادوا بنسبة ٥٢٨٪ مقارنة بالعام السابق مباشرة. ومن المرجح أنه لأعلاقة تلك الزيادة بعملية التسوية بقدر مايمكن تفسيرها بالدور المصري النشط في حرب الخليج الثانية ضد العراق وقيام السعودية بزيادة حصتها من المدرسين المصريين المعارين إليها في ضوء ذلك تقديراً لهذا الموقف المصري. ولأسباب أخرى عديدة - لا مجال لها في نطاق الدراسة الحالية - ليس من بينها الدور المصري في عملية التسوية إنخفض عدد المدرسين المصريين المعارين إلى السعودية بشدة ليصل إلى أدنى حدوده في عام ١٩٩٤ حيث بلغت نسبة ذلك الإنخفاض ٤٣٪ بالمقارنة بسنة الأساس، ولعل ذلك يفسر أيضاً الإنخفاض الحاد الذي شهده عام ١٩٩٤. كذلك فإن الإنخفاض في عدد المدرسين المعارين إلى الجزائر من ٤٥٠ مدرسا في عام ١٩٩٠ إلى ٤ مدرسين فقط في عام ١٩٩٥ يمكن أن يجد تفسيره في حالة الحرب الأهلية التي تجتاح الجزائر منذ بداية عام ١٩٩٢ وليس أي سبب

دور مصر الإقليمي

أخر له علاقة بعملية التسوية. ولا يرتبط أيضا توقف إعارة المدرسين المصريين إلى السودان بدما من عام ١٩٩٢ بعملية التسوية بقدر ما يرتبط بتدهور علاقته مع مصر وإغلاق الحدود بين البلدين. أما التناقص في أعداد المعارين إلى بقية الدول العربية، وهي في معظمها دول خليجية، خلال سنوات الدراسة فهو أيضا يصعب تفسيره بعوامل ترتبط بعملية التسوية بقدر ما يمكن فهمه في ظل تحول معظم تلك الدول عن نظام الإعارة إلى نظام التعاقد الشخصي مع المدرسين المصريين.

= تبقى إعارة المدرسين المصريين إلى فلسطين وبشكل خاص إلى القدس المؤشر الأخير الذي يمكن اللجوء إليه للتعرف بدقة على علاقة عملية التسوية بإعارة للمدرسين المصريين إلى الدول العربية، وبالتالي تأثيرها على دور مصر الثقافي والإعلامي عربيا. إلا أن لندرة عدد هؤلاء المدرسين المعارين إلى فلسطين حيث لم يتجاوز عددهم السبعة ولم يقل عن الإثنى لا يعطي مجالا لإعتبار التغير فيه مؤشرا جيدا على وجود علاقة ما مع عملية التسوية.

جدول رقم (١١)

أعداد المدرسين المصريين المعارين إلى الدول العربية

١٩٩٥-١٩٩٠

الدولة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الجزائر	٤٥٠	٢	٤	٤	٣	٤
البحرين	١١٥	٢٨	١٧	-	-	-
الكويت	٣٠١	٣٦٤	٣	-	-	-
اليمن	٤٨١	٧٣٢	١٣٨٩	١٤٠٥	٣٣٥	-
عمان	٥٩٠	٨٦٠	٥٦٦	١٠٥٣	١٦٥٨	١٥٠٥
فلسطين	٣	٧	٢	-	٢	٧
قطر	٢٥	٦٣	٣٣	-	-	-
السعودية	١٠١٩	٦٩١٤	٤٥٠١	١٦٦٢	٥٨٠	٢٧٥٠
السودان	٤٤٢	٣٣٠	٣٩٢	-	-	-
دولة الإمارات	١١٨	١٧٥	٣٠١	٤٠	٥٠	٦٠
الإجمالي	٣٥٤٥	٩٢٧٥	٧٢٠٨	٤١٦٤	٦٦٦٩	٤٢٣٦

المصدر : وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للإمارات الخارجية

(٤) الطلاب العرب الوافدون إلى مصر للدراسة

يعد مؤشر عدد الطلاب العرب الذين يندون إلى مصر للدراسة فيها من أبرز مؤشرات الدور الثقافي لمصر في محيطها العربي. ولا شك أن السبق المصري الكبير في مجال التعليم الحديث والجامعي منه بصفة خاصة بالإضافة لوجود جامعة الأزهر العريقة قد جعل من مصر مقصدا دائما للطلاب العرب للدراسة فيها. وبالإضافة للطلاب العرب فإن مصر تستقبل أعدادا أخرى كبيرة من الطلاب الآسيويين والأفارقة الذين يقدمون إليها للدراسة في جامعة الأزهر بصفة خاصة. وناهيك عن الدور الثقافي المصري في العالم العربي الذي يلعبه الطلاب الذين تلقوا جزءا من تعليمهم في مصر، فإن دورا سياسيا موازيا يلعبه بعضهم ممن يشغلون مواقع قيادية في بلدانهم الأصلية. والأمثلة على ذلك عديدة. ولا يقف الدور الثقافي الذي يلعبه هؤلاء الطلاب لصالح مصر في العالم العربي على تأثيرهم بالثقافة المصرية وإرتباطهم بها، بل يتجاوز ذلك إلى نقلها والترويج لها عبر المواقع الثقافية والإعلامية التي يشغلها بعض من هؤلاء الطلاب في بلدانهم بعد عودتهم إليها سواء في وسائل الإعلام أو الجامعات ومؤسسات التعليم أو أجهزة الدولة، الأمر الذي يوسع من دائرة التأثير المصري في ذلك المجال بصورة غير مباشرة.

ويوضح الجدول رقم (١٢) تطور عدد وجنسية الطلاب العرب الوافدين إلى مصر للدراسة الجامعية فيها خارج جامعة الأزهر في الفترة المولكية لإنتلاق عملية التسوية. وعبر ذلك الجدول يمكن التوصل لمجموعة من الإستنتاجات والدلالات:-

- بصورة عامة لم تشهد سنوات الدراسة الخمس تغييرا يذكر في العدد الإجمالي للطلاب العرب الوافدين للدراسة في مصر حيث ظلوا يتراوحون حول رقم العشرة آلاف طالب سنويا . ويشير ذلك الثبات النسبي إلى عدم تأثر عدد الطلاب الوافدين بعملية التسوية سواء سلبا أو إيجابا . وربما يمكن تأكيد ذلك الإمتناع بالرجوع إلى وضعية الطلاب العرب الوافدين إلى مصر في ظل الحالة القسوي للإحتغاس المصري بصورة منفردة في التسوية مع الدولة العبرية أي فترة زيارة الرئيس السادات للقدس وإبرام معاهدات كامب دافيد ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ . ففي خلال عقد السبعينيات بلغ عدد الطلاب العرب الوافدين إلى مصر حده الأقصى في العام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٩ و تلاه في ذلك العام ١٩٧٧/١٩٧٨. وظل بعد ذلك حتي في أقصى إنخفاض له لكبر من عدهم في بداية ذلك العقد (١٩)، وقد حدث ذلك التغيير على الرغم من المقاطعة شبه الشاملة التي تعرضت لها مصر من الدول العربية وقرارات واضحة من الجامعة العربية، فضلا عن حالة الإستهجان والرفض الشعبي والنخبوي العربي الواسعة لخطواتها المنفردة في إنجاز الصلح مع إسرائيل. ويؤكد ذلك المثال وجود مسافة واضحة بين المساهمة المصرية في بعض خطوات التسوية مع الدولة العبرية سواء في حدودها القسوي مثلما حدث في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ أو الدنيا مثلما تم بعد مؤتمر مدريد، وبين إقبال الطلاب العرب علي مصر للدراسة فيها.

جدول رقم (١٢)

اعداد الطلاب العرب الوافدون إلى مصر من الدول العربية
١٩٩٥-١٩٩٠

الدولة	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩٣/١٩٩٢	١٩٩٤/١٩٩٣	١٩٩٥/١٩٩٤
الجزائر	٤٠	٢٤	٢٥	٢٥	٥٠
البحرين	٤١٤	٤١٢	٢٨٢	٣١٩	٢٠٩
جيبوتي	٢٢	٢٤	٢٦	٢٤	٢٦
العراق	٦٦	٤٩	٦٣	٩٣	٦٨
الأردن	١٠٤٦	٨١٦	٧٠٤	٥١٩	٥٨٧
الكويت	٧١٩	٥٤٥	١٢٢٨	١١٠٦	١٣٧٣
لبنان	٩٦	١٢٠	٨٨	١٠٧	١٦٦
ليبيا	١٦٨	٤٨٨	٤٧٨	٥١٤	٥٨٣
موريتانيا	٧٤	٥٦	٧٨	٨٦	٨٨
المغرب	٢٥	١٥	١٩	١٤	٢٣
اليمن	٦٨٧	٦٦١	٦٦١	٦٩٧	٩٨١
عمان	٣٤٤	٢٩٥	٣٢٠	٣٧١	٤٣٥
فلسطين	٢٥٩٠	٢١٩٦	٢٤٢٢	٢٧٩٨	٢٨١٥
قطر	٢٠٦	٢٨٤	٢١٨	٤٤٢	٢١٦
السعودية	٢٠٢	٢٧٩	٢٩٢	٣٢٤	٣٩٩
الصومال	١١٦	١٢٣	١٣٢	١٨٨	١٤٤
السودان	٣٥٣٩	٢٧٧٧	٢٣٤٤	١٧٣٥	١٤١٤
سوريا	٢٢٢	٢٧٨	٣٢٣	٤٢٢	٤٤٧
تونس	٥١	١١	١٨	١٥	١٣
دولة الإمارات	١٥٣	٢٧٤	٢٠٠	٣٦٠	٢٥٣
الإجمالي	١٠٧٨٠	٩٧٢٧	١٠٠١١	١٠٠٧٤	١٠٠٢٩٠

المصدر : وزارة التعليم العالي، الإدارة العامة لقبول ومنح الطلاب الوافدين

- بالرغم من النتيجة السابقة فإن التغير في عدد الطلاب الوافدين من بعض الدول العربية قد تأثر بعوامل أخرى غير تلك المرتبطة بعملية التسوية. فالانخفاض الواضح مثلا في عدد الطلاب السودانيين كان ولاشك نتيجة مباشرة لسوء العلاقات بين مصر والسودان طيلة السنوات الأربع السابقة. ويبدو واضحا من الجدول المشار إليه أن ذلك الانخفاض الكبير للطلاب السودانيين مابين عام الأساس والعام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٥ كان هو المتسبب في الثبات النسبي للعدد الإجمالي للطلاب العرب الوافدين إلى مصر بين هذين العامين، حيث أنه فيما عدا السودان والبحرين والأردن وتونس، فإن عدد الطلاب الوافدين من كافة الدول العربية الأخرى قد تزايد.

- كما أنه مما يؤكد عدم وجود علاقة مباشرة بين عملية التسوية ووفود الطلاب العرب للدراسة في مصر التناقض البادي بين حالات الدول الأربع المشاركة في عملية التسوية وهي سوريا والأردن وفلسطين ولبنان. فبينما تضاعف عدد الطلاب السوريين مابين عام الأساس والعام الأخير للدراسة نقص عدد الطلاب الوافدين من الأردن للنصف تقريبا ، في حين زاد عدد طلاب لبنان بنحو خمسة وسبعين في المائة، وبقي عدد الطلاب الفلسطينيين ثابتا تقريبا .

خلاصة

بعد تلك القراءة للمؤشرات الكمية الأربعة المرتبطة بالدور الثقافي المصري الإعلامي والثقافي في العالم العربي وبحث طريقة تغيرها في ظل عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي المنطلقة من مؤتمر مدريد يمكن إستخلاص عدد من النتائج الرئيسية:-

= أن المؤشرات الأربعة انقسمت إلى قسمين رئيسيين، الأول يضم السياحة العربية إلى مصر والطلاب العرب الوافدين للدراسة فيها، وهو بذلك يبحث في مدى قدرة الدور الثقافي والإعلامي المصري علي جذب المتأثرين به إلى الحضور إلي مصر كنوع من التعبير عن قوة ذلك الدور. أما القسم الثاني الذي يضم تسويق البرامج الإذاعية والتلفزيونية المصرية وإعارات المدرسين المصريين إلى الدول العربية، فهو يختبر مدى قدرة الثقافة والإعلام المصريين علي الانتقال إلى داخل الدول العربية، بما يعكس درجة ما من الطلب عليهما في البلدان العربية.

= بفحص نتائج ودلالات قراءة المؤشرات في ضوء فرضيات الدراسة وأستلهاها يبدو واضحا أنه لم يبد تأثير سلبي واضح ولا أيضا تغير إيجابي ملموس في الدور المصري الثقافي والإعلامي في العالم العربي في ظل عملية التسوية. ولا يعني ذلك أنه لم يحدث تغيرات سلبية أو إيجابية في ذلك الدور في السنوات محل الدراسة علي الرغم من الثبات النسبي لذلك الدور حسب المؤشرات الأربعة، بل يعني أنه لم تبد هناك علاقة مباشرة في معظم الأحيان مابين تلك التغيرات وبين عملية التسوية. وربما يؤكد ذلك ماسبق طرحه في البداية من وجود إختلاف نوعي في طبيعة كل من الدور الثقافي والإعلامي و"عملية" التسوية وفي مضمون كل منهما ومداه الزماني. وهكذا فقد بدا التراجع أو التثني في الدور المصري عبر المؤشرات الأربعة التي تم فحصها متأثرا في معظم الأحيان بعوامل أخرى غير تلك المرتبطة بعملية التسوية. وفي هذا السياق تأكدت المسلمة

المنهجية التي إنطلقت منها الدراسة بملولية السياسة على المجالات الأخرى بما فيها الثقافية والإعلامية ، حيث ظهر أن تلك العوامل الأخرى التي أثرت بوضوح في تغير المؤشرات الأربعة للدور المصري كانت في معظم الأحيان عوامل سياسية بالدرجة الأولى.

غير بعيد عن ذلك، وإن كان لا يدخل في إهتمام الدراسة الحالية، فلاشك في وجود عوامل أخرى لا تتعلق بالأوضاع السياسية الداخلية للدول العربية أو علاقتها الخارجية مع مصر قد أثرت على الدور الثقافي والإعلامي المصري في العالم العربي، ليس فقط منذ إنطلاق عملية التسوية بل ربما بدأت قبلها واستمرت بعدها حتي اليوم. وفي هذا السياق فإن العوامل المتعلقة بالتطور الثقافي والإجتماعي والسياسي الداخلي في مصر وفي البلدان العربية الأخرى وعلى المستويين الإقليمي والدولي قد لعبت ولا شك أدورا أساسية في تغير حجم ومضمون واتجاهات الدور الثقافي والإعلامي المصري في العالم العربي، وقد بدا ذلك التغير بالنسبة لكثيرين مسارا في اتجاه سلبي (٢٠).

أخيرا يبقى التساؤل المطروح ضمن أسئلة للدراسة حول الدول المستفيدة من بعض التراجع في الدور المصري الثقافي والإعلامي في العالم العربي كما أظهره تحليل بعض المؤشرات الأربعة. وفي الحقيقة فإن التطرق إلي ذلك الإطار الموضوعي المقارن بين الدور المصري وأدوار مماثلة لدول أخرى في المنطقة العربية يبدو أوسع بكثير من مجال دراستنا الحالية. فهو يتطلب السعي إلي توثيق نفس المؤشرات التي تم إختيارها لبحث الدور المصري لدى تلك الدول، علي أن يسبق ذلك تحديدها عبر عملية مسح شاملة لنفس المؤشرات في كافة الدول العربية لمعرفة المرشحة منها للاستفادة أو التضرر من التغير السلبي أو الإيجابي في الدور المصري في ظل عملية التسوية. وفضلا عن أن مثل تلك المقارنة الموضوعية توسع كثيرا من مجال الدراسة الحالية، فإنها تتطلب قدرا من المعلومات التفصيلية في مجالات ثقافية وإعلامية متعددة يصعب التوصل إليها ضمن المجال الزمني والموضوعي لتلك الدراسة ويصعب في نفس الوقت الإستغناء عنها في أية مقارنة موضوعية تنسم بالتماصك المنهجي والتطبيقي، وطلي الرغم من وجود بعض الإلتطابعات الأولية للشائعة عن تآثر الدور الثقافي والإعلامي المصري في العالم العربي بأدوار دول بعينها، فإنه يصعب علميا الإعتماد عليها والتورط في إجراء المقارنة بين أدوار تلك الدول والدور المصري للمعادل في ظل عملية التسوية.

وفي نفس السياق المتعلق بالمقارنة الموضوعية بين الدور المصري الثقافي والإعلامي في العالم العربي في ظل عملية التسوية والأدوار المماثلة لدول أخرى، فإن طبيعة المتغيرين لا تذهب بالبعض إلي التساؤل عن الدور المعادل للدولة العبرية بالمقارنة مع الدور المصري. وتزداد حساسية وأهمية ذلك التساؤل في ضوء أن عملية التسوية بالشروط التي تتم بها تتضمن قدرا غير مسبوق من التطبيع بين تلك الدولة والدول والمجتمعات العربية خاصة تلك التي وقعت معها إتفاقيات تسوية. وتتضاعف الحساسية والأهمية بالنظر إلي الموقع المركزي الذي تحتله عملية التطبيع عند صائم القرار الإسرائيلي أيا كان إتجاهه السياسي وحرصه الدؤوب علي المعضي فيها وبصفة خاصة ذلك الجانب المتعلق بالتطبيع الثقافي والإعلامي. إلا أن أهمية التساؤل المطروح

وحساسية موضوع التطبيع للدولة العبرية وإصرارها عليه وتورط عديد من الأطراف العربية الرسمية وغير الرسمية فيه لا يكفي لوضع الدور الإسرائيلي الثقافي والإعلامي في العالم العربي في موضع المقارنة مع الدور المصري في ظل عملية التسوية.

فمن ناحية يتطلب لعب دولة ما لدور ثقافي أو إعلامي في العالم العربي أن يكون الإنتاج الذي يحمل ذلك الدور باللغة العربية أساساً، بل أكثر من ذلك أن تكون تلك الدولة وشعبها داخلين في الإطار الثقافي العربي. وكأي عملية إنتاجية، فإن الإنتاج الثقافي والإعلامي يتضمن عديداً من العناصر التي يشكل منها في النهاية، ومن الممكن لبعض تلك العناصر، مثل التمويل والتقنيات، أن تكون محايدة ثقافياً بل وتنتمي إلى ثقافة مختلفة ومعادية للإطار الثقافي الذي يتوجه إليه ذلك الإنتاج، إلا أن عناصر أخرى في تلك العملية لا يمكن لها بحكم طبيعتها أن تكون كذلك، فمضمون ولغة ورموز الإنتاج الثقافي والإعلامي التي تتوجه إلى المجتمعات العربية وتسعى إلى تأثير ملموس فيها لا يمكن لها إلا أن تنتمي إلى الإطار الثقافي العربي. وفي هذا السياق فإذا كانت الدولة العبرية تملك بعض العناصر المالية والتقنية التي يمكنها بها المساهمة في خلق وتوجيه بعض عمليات الإنتاج الثقافي والإعلامي، إلا أن إفتقارها إلى التجانس مع الثقافة العربية، بل وعدائها لها، يحرمها من أقوى عناصر لتأثير والدور الثقافي والإعلامي في المجتمعات العربية^(١٩). ولأنك أن تلك الدولة قد ساهمت مع أطراف عربية خلال الفترة التالية لمؤتمر مدريد في بعض مشروعات الإنتاج الثقافي والإعلامي التي تتوجه إلى المجتمعات العربية وتنطبق بلغتها، إلا أن حجمها وتأثيرها ظل محدوداً للغاية ولا يسمح بأية حال بالحديث عن دور ثقافي أو إعلامي لها في العالم العربي، يمكن له أن يكون منافساً للدور المصري في ذلك المجال أو لأية دولة عربية أخرى.

ومن ناحية ثانية، فإذا كانت عملية التسوية المنطلقة من مدريد ومآخنها من إتفاقيات قد سمحت ببعض النشاط لدعوة التطبيع العربي مع الدولة العبرية وبخاصة في المجال الثقافي، فإنها في نفس الوقت قد زادت من قوة الحركات والمنظمات السياسية والحزبية والنقابية المناهضة له. ولم يكن تصرف بعض المثقفين والكتاب والفنانين إلى مجال التطبيع مع إسرائيل في ظل عملية التسوية معبراً بأية حال عن تيار عريض وفاعل وسط تلك الفئات يعبر عن ذلك التوجه، بقدر ماكان تعبيراً عن حالات فردية لكل منها ملامستها الخاصة. وفي كل الأحوال فإن ذلك للتطبيع الفردي الثقافي والإعلامي مع الدولة العبرية قد أخذ إتجاهاً شبه إحدادي، حيث سار من الدول العربية إلى إسرائيل وليس العكس. فقد إحصرت مظاهر ذلك النوع من التطبيع الثقافي والإعلامي في توجه من قلموا به من المثقفين والكتاب والفنانين العرب إلى إسرائيل في زيارات خاصة ورسمية وإحتفالية لقاء نظراتهم هناك وبعض المسؤولين بها والمشاركة في ندوات وإحتفالات أقيمت هناك لهم.. أما الإتجاه العكسي على الصعيد الثقافي والإعلامي، أي زيارات مشابهة لكتاب ومثقفين وفنانين إسرائيليين للدول العربية، فلم يشهد إلا حالات نادرة تركز أغلبها في مجال اللقاءات الصحفية والتلفزيونية العربية مع بعض المسؤولين الإسرائيليين. وقد زادت تلك الظاهرة بخصائصها المشار إليها من صعوبة الحديث عن تأثير ثقافي وإعلامي إسرائيلي في العالم العربي يمكن له أن يرقى إلى مستوى الدور.

◆ الهوامش ◆

- (١) أنظر التعريفات السابقة في
Dictionnaire Le Petit Robert I, Le Robert, Paris, 1985
- (2) Larousse Classique, Librairie Larousse, Paris, 1985
- (٣) د. حامد ربيع، الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وإرادة التكامل القومي، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٣، ص. ٢٣
- (٤) حول الإعلام ومفهومه وبعض قضاياها وإشكالياته أنظر:
Francis Balle, Média et société, Editions Montchrestien, Paris, 6 ème éd., 1994
Média et contrôle des esprits, Manière de voir (27), Le Monde Diplomatique, Paris, Août 1995
Philippe Viallon, L'analyse du discours de la télévision, PUF, "Que sais-je?", Paris, 1996
- (٥) حول تعريفات السياسة ومجالاتها أنظر:
Jean-Pierre Cot et Jean-Pierre Mounier, Pour une sociologie politique, Seuil, Paris, 1974, Tome I, p-p. 14-21
Marcel Prélot et Georges Lescuyer, Histoire des idées politiques, Dalloz, Paris, 9 ème éd., 1986, pp. 5-6
- (٦) حول مفهوم "الثقافة السياسية" أنظر:
د. حامد ربيع، مرجع سبق ذكره، ص - ص. ٧١ - ٨١
- Jean-Pierre Cot et Jean-Pierre Mounier, op. cit., p-p. 35-65
- (٧) أنظر عرضاً وافياً لنظرية دويتش وغيرها من نظريات تحليل النظام السياسي القائمة على نظرية الإتصال في:
Roger-Gérard Schwardtzenberg, Sociologie politique, Montchrestien, Paris, 4 ème éd., 1988, p-p. 123-136
وحسن أحمد أبوطالب، العلاقات المصرية العربية ١٩٧٠ - ١٩٨١، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص - ص. ٢ - ١٣

(٨) حول بعض الآثار السياسية والثقافية لثورة الاتصالات الحديثة، أنظر : ضياء رشوان، ثورة الاتصال تخلق عالما من الانفصال والعنصرية، جريدة الاتحاد، أبوظبي، ٢٦ يونيو ١٩٩٣

9) Joseph S. Nye, Jr., and William A. Owens, "America's Information Edge", Foreign Affairs, March/April 1996, p.20

(١٠) المرجع السابق، ص. ٢١

(11) Johanna Neuman, "The Media's Impact on International Affairs, Then and Now", School of International Affairs Studies Review, Winter-Spring 1996, p.110

(١٢) المرجع السابق، ص. ١١٤

(١٣) المرجع السابق، ص. ١١٥، ١١٨

(١٤) لمزيد من التوسع حول مفهوم النظام الإقليمي، أنظر : جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٩

(١٥) حول الوظيفة الإتصالية للدولة والوظائف المتفرعة عنها، أنظر : د. حامد ربيع، مرجع سبق ذكره، ص - ص. ١٠٢ - ١٠٦

ولمزيد من التوسع حول نماذج العلاقة بين الثقافة والعلاقات الدولية، أنظر العرض النقدي:

Michael J. Mazart, "Culture and International Relations : A Review Essay", The Washington Quarterly, spring 1996, p-p 177-198

(١٦) حول الصورة ومكوناتها ومراحلها في التاريخ البشري منذ ما قبل التاريخ حتى عصر المعلوماتية، أنظر:

Régis Debray, Vie et mort de l'image, Gallimard, Paris, 1992

(١٧) لمزيد من التفاصيل حول التحليل الثقافي وأهميته ومناهجه، أنظر : السيد بسين، الوعي التاريخي والثورة الكونية : حوار الحضارات في عالم متغير، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٦، ص - ص ١٣٧ - ١٤١

(١٨) أنظر عرضاً مفصلاً لمناهج التحليل الكمي والمؤشرات والانتقادات الموجهة لها في:

Madeleine Grawitz, Méthodes des sciences sociales, Dalloz, Paris, septième édition, 1986

وحامد ربيع، تأملات في الصراع العربي - الإسرائيلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٦.

- (١٩) أنظر : حسن أحمد أبوطالب, مرجع سبق ذكره, ص. ٢٣١
- (٢٠) أنظر علي سبيل المثال : نبيل عبد الفتاح, خطاب للزمن الرمادي : رؤى في أزمة الثقافة المصرية, يافا للدراسات والنشر, القاهرة, ١٩٩٠
- (٢١) حول الأبعاد المختلفة للصراع العربي - الإسرائيلي وبخاصة الثقافية والحضارية منها, أنظر:
أحمد بهاء الدين, أبعاد في المواجهة العربية الإسرائيلية, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, ١٩٧٢

خاتمة
وإستنتاجات

مستقبل الدور الإقليمي لمصر

د . عبد العليم محمد

تسوية الصراع العربي الاسرائيلي ديناميكية خاصة تختلف - سواء من حيث المبادئ التي تؤطرها والتفاصيل التي تتضمنها - عن دبلوماسية تسوية الصراعات الإقليمية التي شهدت زخما كبيرا في النصف الثاني من الثمانينيات ، ففي حين أن الثانية ولدت في إطار الانفراج الجديد في العلاقات الدولية بين القوتين العظميين آنذاك ، للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق وكان مسرحها آسيا وأفريقيا ، فإن الأولى أي تسوية الصراع العربي الاسرائيلي في حلقتها الثانية التي بدأت مع مؤتمر مدريد ، خرجت إلى حيز الممكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والعظيمة الثانية وتصدر الولايات المتحدة قيادة العالم ، وفي حين أن دبلوماسية تسوية الصراعات الإقليمية قد ارتكزت على توازن نسبي بين القوى المتصارعة آنذاك في أنجولا أو في غيرها فإن تسوية الصراع العربي الاسرائيلي في حلقتها الراهنة تركز على خلل متعاقم في موازين القوى بين العرب واسرائيل ، عمقت منه حرب الخليج الثانية ضد العراق والتي انتهت بتهميش العراق وأبعدها عن مسار التسوية والمواجهة في آن معا .

وقد ترافقت تسوية الصراع العربي الاسرائيلي مع تضالوج حادة الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للدول العربية في مواجهة الاتحاد السوفيتي والخطر الشيوعي بعد انهيار الأول وتفرّد النموذج الغربي الليبرالي في ساحة المواجهة الأيديولوجية والفكرية وهو الأمر الذي أفسح مجالا واسعا للدبلوماسية الأمريكية لبلورة مفهوم التسوية الراهنة على ضوء المعطيات الجديدة في الموقف العالمي والإقليمي ، وبفضل ذلك فإن الصراع العربي الاسرائيلي ينفرد بخاصية أسامية لم تتوفر في غيره من الصراعات التي خضعت لدبلوماسية التسوية في الفترة التي أشرنا إليها ، ألا وهي تدخل العامل الديني الميثولوجي حيث تقف التوراة كأداة أيديولوجية وتعبوية في كافة حلقات الصراع منذ بدايته وحتى الآن ، إذ يمثل سند الملكية الروحية ومبرر التوسع الاستيطاني المستمر وهو الأمر الذي يضاعف من تعقيدات هذا الصراع كما يضاعف أيضا من تعقّد تسويته وأبعدها .

ويفسح هذا الكتاب المجال للقول بأن عملية التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي ، هي عملية في حالة تشكل وصيرورة ، وما أن تنتهي إحدى حلقاتها حتى تبدأ حلقة جديدة ، وفق معطيات ومناخ مختلف ، ولاشك أن دراسة عملية التسوية بحاجة إلى متابعة حلقاتها وتطوراتها وفق الظروف والملابسات المتغيرة على الصعيد الإقليمي . والدولي والوطني ، وهكذا تركزت هذه الدراسة حول حلقة التسوية التي بدأت منذ مؤتمر مدريد والتحديات التي تخرجها على الدور الإقليمي المصري وإعادة تعريفه وتشكله لكي يتلاءم مع الإطار الجديد الأخذ في النمو .

والفصل الأول من هذا الكتاب والذي أنجزه الدكتور حسن أبو طالب والأستاذ أيمن عبد الوهاب حول الجوانب السياسية لعملية التسوية ودور مصر الإقليمي ١٩٩٠ - ١٩٩٥ يستند إلى التدخل بين دور مصر في عملية التسوية ودور مصر الإقليمي فالأول جزء من الثاني واستمر له ، ذلك أن الدور المصري في هذه العملية يركز على رؤية واسعة لجملة المتناقضات في الساحة الإقليمية وجد ولا لأولويات والأفضليات من وجهة نظر السياسة المصرية ليس فقط كما

توضحها التصوص والتصريحات الرسمية وإنما أيضا من خلال الاداء والحركة والممارسة ، إذ لا تتعيب القدرة النووية الإسرائيلية باعتبارها عاملا يفاقم من خلل ميزان القوى لغير صملاخ العرب كما لا يتجاهل المفاوضات المصرية من خلال دوره في التسوية الحرص على تجنب الاتفاقات المبرمة على المسارات الأخرى المبادئ التي يمكن أن تعتبرها إسرائيل بمثابة "سوابق" يمكن الاستناد إليها في عقد الاتفاقيات مع الأطراف الأخرى ، وفي نفس السياق فإن الدبلوماسية المصرية تحرص على تحقيق الاستقرار الإقليمي لدفع المنطقة نحو توازنات جديدة من شأنها أن تعزز من شرعية ومصداقية التوجه نحو السلام والقسوية لدى شعوب المنطقة .

وفي هذا الإطار فإن دراسة الدكتور حسن أبو طالب والأستاذ أيمن عبد الوهاب تضع الفرضية الشائعة عن تهميش الدور المصري في حال انتهاء واستكمال التسوية موضع التساؤل فهذه الفرضية تستند إلى زاوية أحادية في النظر إلى الدور المصري عبر التسوية في حين أن الواقع يزخر بمدخلات ومسالك متنوعة لهذا الدور سياسية وثقافية وحضارية لم تغب أبدا عن ذهن مخططي ومنفذي السياسة المصرية ، بالإضافة إلى أن هذه الفرضية تشمل ضمنا إمكانية انتهاء التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي مرة واحدة وإلى الأبد وهذا غير محتمل إذ سي طرح الصراع العربي الإسرائيلي قضائيا نوعية جديدة سواء كانت مدرجة ضمن المباحثات متعددة الأطراف أو غير مدرجة وفي الحالين فإن المنطقة بحاجة للدور المصري عبر مراحل الصراع المختلفة .

ومن ناحية أخرى فإن التسوية تطرح وفقا جديدا لاعادة تشكيل كافة الأدوار الإقليمية وليس فقط الدور الإقليمي المصري ولا تطرح بالضرورة تهميش هذا الدور ، إن مصر مولجة شأنها شأن كافة الأطراف الأخرى مطالبة بإعادة النظر في دورها وحدودها وأدواته والقنوات والمدخل التي ينبغي أن يسلكها في ضوء التغير في الواقع الإقليمي والدولي .

وفيما يتعلق بالفصل الثاني من هذا الكتاب والذي أعده الأستاذ مراد إبراهيم الدسوقي ود.ممدوح أنيس فتحت فيه بخلص إلى نوع من المفاضلة بين المشروعات الأمنية التي تطرح في الوقت الراهن وبالذات البنية الأمنية المقترحة في إطار الشرق أوسطية والبنية الفتوسطية الأمنية، فالأولى تكفل تفوقا إسرائيليا نظرا لارتباطها بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بعد حرب الخليج الثانية والدور الأمريكي البارز في طرح هذا الإطار كصمام أمان ضد احتمالات الانقلاب على السلام المبرم بين إسرائيل والدول العربية ومن ناحية أخرى فإن التصور المهيمن في مثل هذه البنية الأمنية هو التصور الإسرائيلي هذا في حين أن البنية الأمنية المتوسطة يمكنها أن تفيد السياسة الدفاعية المصرية حيث تتساوى الأدوار تقريبا ولا تحظى بمركز مهيمن في حالة انضمامها للمشروع المتوسطي ، بل قد تواجه قيودا ومحددات لاستخدام القوة الإقليمية ونظام أمني جديد لا يتخذ من هاجسها الأمني محركا ودافعا له كما هو الحال في البنية الشرق أوسطية الأمنية المقترحة ، ويقترح الكاتبان أن تربط مصر بين مشاركتها وبين نزاع السلاح النووي

الإسرائيلي وأن يكون الهدف من هذه المشاركة ضمان الأمن لمصر والدول العربية من التفوق العسكري الإسرائيلي العام .

أما الفصل الثالث من هذا الكتاب والذي يتعلق بالاقتصاد المصري وتحديات التنمية السياسية، والذي أعده الأستاذ عبد الفتاح الجبالي رئيس الوحدة الاقتصادية بالمركز والأستاذ أحمد السيد النجار الخبير بالمركز ، فإنه تعرض لصيغة التعاون الإقليمي المطروحة سواء اتخذت صورة السوق الشرق أوسطية أو صورة التعاون الثلاثي أو المتعدد ، ويخلص هذا القسم إلى نتيجة مؤداها صعبة - إن لم يكن استحالة - إقامة مثل هذه السوق الشرق أوسطية بسبب التناقص الثقافي والتفاد مقومات التكامل بين الدول العربية وإسرائيل وتفاوت مستويات النمو والإنتاجية والقدرة التنافسية وأن مثل هذا المشروع هو في حقيقته دعم للتوجهات الغربية والأمريكية بصفة خاصة ، والهادفة إلى تعزيز مركز إسرائيل في المنطقة ونقلص عبء مساعدتها على الموازنات الغربية والأمريكية بشكل خاص ، فضلا عن تهديد هوية هذه المنطقة وضمان أفضلية واضحة للاقتصاد الإسرائيلي في مواجهة الاقتصادات العربية ، وتستند هذه النتيجة إلى أنه ليس من المحتمل أن يتم توزيع المنافع بطريقة متساوية في حالة وجود تكامل بين بلدان غير متجانسة ، وفي مواجهة ذلك يذهب هذا القسم إلى ضرورة أن تمنح مصر في الأونة الراهنة أفضلية واضحة - وهو ما فعلته حتى الآن في إطار المشروعات المقترحة - للتوجه والتكامل العربيين ، إن في صيغة السوق العربية المشتركة أو أية صيغ أخرى للتكامل الاقتصادي ، وبموازاة ذلك يخلص هذا القسم إلى تحذير صيغة الشراكة الأوروبية المتوسطية حيث يتقلص النفوذ الأمريكي على عكس ما هو قائم في حال السوق الشرق أوسطية ، وارتباط بالتنمية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي والتي تقوم فيها الولايات المتحدة الأمريكية بدور الراعي والشارك والوسيط وما دون ذلك من مسميات وتملك العديد من الأوراق - خاصة بعد حرب الخليج - لتطويع إرادة دول المنطقة لصالح تنمية مجففة وتعزز مركز إسرائيل المهيمن في المنطقة .

أما الفصل الرابع من هذا الكتاب والذي أعده الدكتور وحيد عبد المجيد والأستاذ عماد جاد فهو يتركز حول تأثير عملية التنمية على التطور الديمقراطي ويعد مناقشة وتحليل الفرضية القائمة التي تربط بين السلام والديمقراطية بطريقة إيجابية أي تقييم علاقة سببية بينهما بموجبهما يتضمن السلام مع إسرائيل مزيدا من التحولات الديمقراطية يقدم هذا القسم فرضية جديدة تلخص في أن مثل هذه العلاقة بين السلام والديمقراطية قد لا تكون بالضرورة إيجابية إنما ووفقا للحالات العيانية التي تعرض لها هذا الجزء سلبية أي أن عقد السلام مع إسرائيل قد تضمن مزيدا من التقييد للتحول الديمقراطي وخاصة في الحالة المصرية والأردنية والفلسطينية وذلك رغم حداثة وظروف هذه الأخيرة ، وهذه الفرضية لا تقيم علاقة مطلقة وسلبية على طول الخط بين السلام والديمقراطية بل تربط بين طبيعة هذا السلام وحدوده وأفاقه وبين التحولات الديمقراطية، فلكي يتفع السلام نحو المقرطة لا بد أن يحظى بالتراضي العام ألا يكون الانقسام بسببه في المجتمع السياسي انقساما مذهبيا ومينيا واستيعاديا بل يتأسس على الخلاف في الأسلوب والشكل وليس حول الطبيعة والجوهر لذلك السلام ، والحال أنه في الحالة المصرية والأردنية

والفلسطينية كان السلام المبرم لا يحظى بالترافض العام في المجتمع وانصب الخلاف بشأنه حول المبادئ والجوهر والوجه الآخر لهذه الفرضية أنه لكي يخدم السلام قضية الديمقراطية في المجتمعات العربية ينبغي أن تتميز شروطه لصالح العرب وأن يستجيب للتطلعات التي تختلف في نفوس المواطنين وأن يتأسس على مبادئ العدل والأخلاق وفي هذه الحالة فقط يمكن لقاعدة السلام أن تتسع وأن يحظى بالترافض العام وأن يكون عاملاً في التوحد بدلاً من الانقسام ، ذلك أن شروط التسوية ويميزان القوى الذي تتم في ظله قد جعل منها أداة للاستقطاب ، مما اضطر الحكومات إلى الحفاظ عليه بجملة من التشريعات القانونية والإدارية تعكس فقدان المصادقية وقدرته على استقطاب الائتلاف الذاتي سواء لدى المواطنين أو النخبة ، ويضطر المعارضة لوضع مواقفها إزاء السلام في مواقع إيديولوجية .

أما الفصل الخامس والأخير من هذا المؤلف ، والذي أعده الأستاذ ضياء رشوان الخبير بالمركز ومدير تحرير تقرير الحالة الدينية في مصر ، والأستاذ أحمد ناجي فحة الباحث بالمركز فقد تركز حول دور مصر الثقافي والإعلامي ، في ظل عملية التسوية ، وذلك عبر دراسة العلاقة بين حقول الثقافة والإعلام والسياسة والمفاهيم المتداولة فيها وبين طبيعة مفاهيم الدور والعملية والمكانة وطبيعة التداخل والتشابه بين هذه المجالات المختلفة ، وعالج هذا الفصل التغير في دور مصر الإعلامي والثقافي في البلاد العربية في ضوء عملية التسوية عبر الدراسة الإحصائية الكمية لأربعة مؤشرات ، هي السياحة والبرامج الإذاعية والتلفزيونية والمدرسون المصريون المعارون للدول العربية والطلاب العرب الوافدون للدراسة في مصر ، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مركبة من خلال الإحصاءات وهي أن دور مصر الإعلامي والثقافي لم تطرأ عليه تغيرات سلبية أو إيجابية بسبب عملية التسوية ، واحتفظ بقدر من الثبات النسبي ، وذلك لا ينفي تغير هذا الدور بشكل مطلق ، وإنما ينتسب هذا التغير لظروف وعوامل أخرى قد لا تتصل مباشرة بعملية التسوية ذاتها .

مستقبل الدور الإقليمي المصري

تعرض هذا الكتاب بالنقد والتحليل والمتابعة لعدد كبير من المعطيات الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بالدور الإقليمي المصري ، وذلك التي توطر أدائه وتحدد أدواته وفاعلياتها ، وعالج الكتاب بقدر من التفصيل دور مصر في التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي . إن في المسارات الثابتة للتفاوض ، وإن في أليات وديناميكيات دبلوماسية التسوية باعتبار أن هذا الدور هو جزء لا يتجزأ من دور مصر الإقليمي ، وعلى صعيد آخر حاول فريق البحث تعيين الأفاق والمسالك والقنوات المطروحة على الساحة الإقليمية والأفكار والمشروعات التي تنطلق منها على الصعيد الأمني والاستراتيجي والاقتصادي والسياسي ، والتي سوف يتعامل معها الدور المصري الإقليمي في المرحلة الراهنة ، وقد توصل بعض الباحثين إلى استخلاصات وتوصيات تكاد تكون متجانسة إزاء بعض القضايا المطروحة . على الدور المصري ، رغم اختلاف الحقول المعرفية ومجالات التخصص ، والمثال على ذلك هو أفضلية الشراكة الأوروبية اقتصادياً وأمنياً

لمصر من الشراكة الشرق أوسطية ، بسبب تمحور الثنائية حول إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، وارتباطها بعملية التسوية التي تتسج خيوطها الولايات المتحدة .

ولاشك أن محاولة استشراف مستقبل الدور الإقليمي لمصر هي عملية متعددة الجوانب ومتداخلة مع العديد من العمليات الأخرى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، فاستشراف هذا الدور على ضوء التغير في البنية الإقليمية والدولية تقيض بادئ ذي بدء استيعابا عميقا لطبيعة التغير الجارى إقليميا ودوليا ، وأثاره على أفاق الحركة المصرية الدبلوماسية والسياسية ، وهذا الاستيعاب بدوره يتطلب نبذ الركون والثقة في استمرار فاعلية الدور المصرى للمستند إلى الرصيد المصرى الثقافى والحضارى للتقليدى وإعلان حالة استنفار وتقصى لتعيين تأثير ومكانة المحددات والعوامل التي لعبت دورا أساسيا في تشكيل مكانة مصر .

ولاشك أن التطورات الإقليمية والعالمية قد دفعت الى القلق دوائر النخبة الأكاديمية والسياسية حول الدور الإقليمي لمصر في المرحلة الراهنة ، وهي ظاهرة في كل الأحوال ايجابية لأنها تدفع نحو مزيد من البحث والاستكشاف لتفعيل الدور المصرى ومواجهة التحديات المطلوبة.

الدور المصرى بين الأمل واليأس :

وقد استند الدور المصرى تقليديا على قدرة مصر الحضارية والسياسية على تشكيل نموذج متكامل على الصعيد الداخلى والخارجى^(١) وخاصة خلال العقود القليلة الماضية فقد استطاعت مصر تشييد نموذج التنمية الموجهة خلال عهدي الخسعينيات والستينات في الداخل ونموذج عدم الانحياز خلال هذه الفترة ، كما أنها في السبعينيات سعت مصر لبناء نموذج الانفتاح الاقتصادى والسلام مع إسرائيل ودفع المنطقة بتفاعلاتها نحو الاستقرار ونبذ الحروب ، وهو النموذج الذى لا تزال مصر حريصة على ترسيخه وتدعيمه بمزيد من التصحيح والتكيف مع الأوضاع المتغيرة في الداخل والخارج ، وقد حققت مصر نجاحات لا بأس بها في هذا المضمار فمعاهدة السلام المعقودة مع إسرائيل منذ عام ١٩٧٩ لا تزال مستقرة والعلاقات بين البلدين رغم برودتها - مستمرة ، كما أن العديد من الأطراف التي كانت ترفض في المساحة التوجه المصرى، سرعان ما انضمت إليه بتشجيع وتوسط مصر بين هذه الأطراف وبين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، أما على الصعيد الداخلى فالعديد من الخبراء الاقتصاديين يؤكدون النجاح النسبى الذى حققته سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى في تحقيق الاستقرار المالى والتقى وتخفيض العجز في الموازنة والتخلص من العجز الجارى مع العالم الخارجى وانخفاض معدل خدمة الديون الخارجية وانخفاض معدل التضخم وارتفاع حصيلة الصادرات السلعية المصرية من ٣.٣ مليار دولار عام ١٩٩٣/١٩٩٤ إلى ٤.٩ مليار دولار عام ١٩٩٤ - ١٩٩٥^(٢) ، والكثيرون أيضا من الخبراء يرون أن أمام مصر فرصة كبيرة لتحقيق نمو اقتصادى كبير وإنجاز مرحلة الانطلاق بعد معالجة مشكلات البطالة وتدعيم قطاع التصدير وتحريك الشركات من سيطرة البيروقراطية الجامدة وإطلاق وتكوين ثقافة للمبادرة هي أساس أية قاعدة اقتصادية وإنتاجية ، وتمتلك مصر

مواجهة هذه القضايا رصيدا كبيرا إن على صعيد الإمكانيات البشرية والعلمية وإن على صعيد الإمكانيات المادية والقدرة على امتصاص مضاعفات هذا التحول بالذات على الصعيد الاجتماعي . ويستند الدور الإقليمي لمصر في المرحلة الراهنة على قدرات مصر الاقتصادية والعسكرية والثقافية ومدى تناسب هذه القدرات مع رؤية مصر لدورها في المنطقة .

فمن الناحية الاقتصادية ، سبق وأن أشرنا في مقدمة الكتاب لدخول الجغرافيا الاقتصادية جنباً إلى جنب مع الجغرافية الطبيعية أي الموقع والموضع مجال تحديد الأهمية والمكانة التي تشغلها الدول في خريطة المنافسة الكونية ، وذلك يعنى تزايد أهمية اعتبارات السوق والمنافسة وبناء قاعدة إنتاجية واقتصادية وعلمية في القدرة على القيام بعبء هذا الدور وتحقيقه في الواقع ، فالسوق المصرية متسعة تشمل ٦٠ مليون مواطن وهذا السوق أحد عناصر القوة لمصر وهو يمثل هدفا لأطراف عديدة إقليمية ودولية خلال السنوات المقبلة وتمة على الصعيد الإقليمي ودول مثل إسرائيل وتركيا والسعودية تسعى للحصول على حصة من هذا السوق ، ورغم أن السوق المصري هو أحد عناصر القوة فإنه يمكن أن يكون مصدر ضعف في حالة ما إذا استمرت الصادرات المصرية على مستواها الحالي والمنخفض مقارنة بصادرات الدول الأخرى الإسرائيلية والتركيا ، ودون تدعيم لقطاع التصدير المصري ، وتعزيز قدرة المنتج المصري على التنافس في السوق الإقليمية والعالمية فإن البديل أن يكون سوى إقامة أسوار لاحتلام مع مبدأ حرية التجارة وفقاً لاتفاقيات الجات (٣) .

من ناحية أخرى فمن الجائر عملية التسوية سوف يترتب عليه وجود مثلث يطلق عليه "المثلث الذهبي" ويشمل فلسطين تحت الانتداب وإسرائيل وفلسطين والأردن" وهذا المثلث - إن صدقت النوايا - سوف يحظى بقدر كبير من رأس المال والاستثمار والتكنولوجيا وهذا التطور الاستراتيجي ينبغى أن يدفع ويبلور منظور مصري للتعامل معه ويمكن أن يستند إلى تنمية سيناء وتحقيق تكامل اقتصادي بين سيناء والوادي وخاصة شمال سيناء وأن يطور خطط مصرية للمساهمة في تنمية للكيان الفلسطيني وقطاع غزة .

على أن تعزيز القدرات الاقتصادية المصرية لمواجهة المنافسة كقانون كوني مالا يعنى التقليل من أهمية الاعتبارات الجغرافية الطبيعية والاستراتيجية التي تحظى بها مصر منذ القدم حيث تمثل مركزا الخطوط للنقل والمواصلات والتفط عبر قناة السويس وخط أنابيب سوميد ، وفي المرحلة الراهنة فإن تعزيز هذه المكانة ودعم أدواتها يقتضى مواجهة للترتيبات المقبلة التي تخطط لها بعض الدوائر الإسرائيلية وغيرها كالكفنة التي تصل بين البحر الميت والمتوسط وإنشاء بعض خطوط النفط التي تصل إلى حيفا وغزة ، وذلك يتطلب تعزيز هذه الأرصدة الاستراتيجية أى قناة السويس وخط سوميد بتوسيع وتنمية قدراتها الاستيعابية والتنافسية والبحث عن مصادر جيدة لتعزيز مكانة مصر في هذا المجال (٤) مثل تعزيز المشروعات البرية التي يمكن أن تصل بين المشرق العربي والمغرب العربي ، وقد دفعت مصر خلال المباحثات متعددة في هذا الاتجاه حيث دعمت المشروعات التي تنصرف إلى هذا الاتجاه .

ويجئ في هذا السياق إمكانية التطلع لبناء منطقة تكامل اقتصادي بين ليبيا ومصر والسودان وذلك رغم الصعوبات التي تواجه هذا المعنى وتحقيق مثل هذا الهدف ينبغي أن تستمد جدول الأولويات المصرية نظرا لما لهذا التكامل من إمكانيات وموارد ولفاق وتواصل جغرافي وبشري يجعل من مصر مركزا كبيرا اقتصاديا يتوسط أفريقيا وآسيا .

أما على الصعيد العسكري ففرغ تبني السياسة المصرية للمصرية خيار السلام والتسوية والاستقرار فإن ذلك للتوجه لايعنى بالطبع تضلول أهمية الاعتبارات الاستراتيجية العسكرية ، خاصة وأن إسرائيل لاكتوائى في تطوير مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٥ . قدرتها الهجومية والدفاعية وتحرص الولايات المتحدة الأمريكية على تفوقها الدائم على العرب ، ولاكتفى إسرائيل بذلك بل هي تطلع الى دور مهيمن في المنطقة إن على الصعيد الاقتصادي عن طريق مشروع الشراكة الشرق أوسطية وإن على الصعيد الاستراتيجي العسكري ، وقد نجحت الدبلوماسية الإسرائيلية في عقد اتفاقية التعاون الأمنى مع تركيا وبموجبه يمكن للطائرات الإسرائيلية التحليق في المجال الجوي التركي سواء لأغراض للتدريب المشترك أو لأغراض أخرى وهي مزايها استراتيجية تحصل عليها إسرائيل في مواجهة سوريا ولبنان ، وذلك يقتضى تعزيز القدرات الدفاعية المصرية وتطور أنظمة التسليح الخاصة بالصواريخ البالستية والاذنار المبركر ودعم أنظمة القيادة والاتصالات والسيطرة والمعلومات ، وتطوير هذه الأنظمة بلاشك بحاجة لصناعة عسكرية متطورة تستعين بالخبرات الوطنية والعلمية والأجنبية وهذا للكتاب يعرض لأفاق ومساك الدور المصرى في المرحلة المقبلة وعلى ضوء التغيرات الراهنة في المجال العسكري والاستراتيجي .

ولاشك أن أفاق ومجالات الحركة أمام الدور المصرى لاتزال بعد مقسمة وقلمة ، فتعدد المشروعات المطروحة لايعنى بالضرورة الانتماء لأحداها وإهمال الأخرى ، ذلك أن للعالم قدر عرف نظاما القليمية متداخلة: وإنما قد يعنى الاختيار بينها على ضوء المزايا النسبية التي تتمتع بها مصر في إطار كل مشروع على حدة ، فالشراكة الأمنية والاقتصادية مع الاتحاد الأوروبى الفضل من الشراكة الشرق أوسطية كما أوضح هذا الكتاب ، ولكن الأولى لامتتبع بالضرورة الثانية ، خاصة وأن ذلك يعنى إفساح المجال لإسرائيل وإضعاف الموقف العربى بحجب الإمكانات المصرية الدبلوماسية والاقتصادية والتفاوضية ، ويدخل ضمن هذا السياق تنشيط التعاون مع أفريقيا ولمصر رصيد فيها بحكم الميزات التاريخية للفترة الناصرية وعضوتها في منظمة الوحدة الإفريقية ومشاركتها في مهموم القادة وصراعتها فهي أكبر دولة إفريقية بعد نيجريا وتتوقع إفريقيا من مصر دور أكبر في الفترة المقبلة حيث تمكنت إسرائيل بسبب التطورات في الصراع العربى الاسرائيلى من استعادة وبناء علاقات دبلوماسية مع العديد من دول القارة الإفريقية وأصبحت هذه البلدان لها علاقات اقتصادية وثنية مع إسرائيل .

الثقافة كرسيد لتعزيز الدور المصرى :

ولمصر على الصعيد الثقافى رصيد كبير ينبغي أن تستثمره لصالح تدعيم دور تعليمى مؤثر فليها رصيد حضارى كبير يوفر لها قدراتها من المكنة والهيئة كما أن للرصيد الثقافى من حيث

المنتجات الثقافية كبير ومتنوع ومعروف في غالبية الدول العربية والسؤال هو كيف يمكن لمصر أن تتبنى دبلوماسية ثقافية أو أن تستخدم الثقافة كأداة دبلوماسية في توسيع أفاق دورها الإقليمي على غرار ما تفعله الدبلوماسية الفرنسية في هذا الصدد ؟ علما بأنها تمتلك ميزة إضافية وهي أنها لم يكن لها رصيد وتاريخ استعماري كفرنسا ، بل علاقات اتسمت بالانفتاح والتبادل مع العالم العربي والإسلامي والإفريقي ، فمصر تجمع في ثقافتها وحضارتها بين الزمان الحديث نتيجة موقعها على الشاطئ الجنوبي للمتوسط ، ويسمح لها ذلك بمخاطبة العرب والمسلمين والأفارقة وتشجيع الحوار معهم وبينهم بهدف أمانة جسور للثقافة والتواصل ضروري وهام للتبادل والتجارة وتمهيد الأنواق للتعامل مع المنتجات المصرية وفي هذا السياق يمكن تنشيط حركة التبادل الثقافي والمنح الدراسية والمؤتمرات الثقافية ومهرجانات الفنون والأدب بين مصر والدول الأفريقية والعربية والإسلامية ، ودور مصر في هذا الصدد ليس جديدا عليها فقد لعبت مصر دائما هذا الدور إزاء البلدان الأفريقية والعربية والإسلامية ولا اعتبارات عديدة تتعلق بالمصاعب الاقتصادية وغيرها تقلص هذا الدور ومطلوب أحياؤه في إطار دور فعال ومؤثر لمصر في الساحة الإقليمية .

وتتضاف أهمية الدور المصري في هذا السياق مع صعود النفوذ الإيراني الإسلامي والتركي وتطلع كل منهما للعب دور مؤثر على الصعيد الإقليمي واستند كل منهما على الإسلام كرسيد حضاري وثقافي فعال كليا في حالة إيران بسبب طبيعة نظامها الإسلامي وجزئيا في حالة تركيا بسبب النظام الكمالي ومبادئه العلمانية التي تحظى بإجماع تركي في هذه الأونة ، فمصر لم تعد الوحيدة المؤهلة للقيام بهذا الدور وإنما تمتد المنافسة لتسمح بدخول فاعلين إقليميين آخرين .

وتزداد أهمية هذا المنخل الثقافي في تعظيم أفاق الدور المصري المستقبلي من جراء تصدور المدخل الاقتصادي في بعض الحالات والقائم على خيارات واعتبارات عقلانية عن تفسير كيف أن البشر ورغم خضوعهم وتأثرهم لمواقف متشابهة وفي بعض الأحيان متجانسة فإنهم لا يبنون نفس الخيارات ، ورغم أنهم يتصرفون في غالب الأحيان بناءا على ما يريدون ولكن المشكلة هي أن قراراتهم تتأثر باعتبارات تخرج عن نطاق إرادتهم وسيطوتهم ، فهذه القرارات تتوقف على رؤيتهم للعالم بما تتضمنه من حسابات للتكلفة والمصلحة والقيم والقضايا التي تحدد ذلك^(٢) والثقافة بهذا المعنى تدخل في تحديد الأولويات والقرارات الاقتصادية ربما للمستهلك الفردي على حدة أو مجموع المستهلكين أو بعض قطاعات منهم ، فلو افترضنا جدلا أن المستهلك المصري يقف أمام منتج أمريكي وآخر فرنسي وثالث إسرائيلي على نفس الدرجة من الإقنان والجودة والثمن فلا غرابة أن يختار هذا المستهلك المنتج الأمريكي أو الفرنسي والاختيار المنتج الإسرائيلي حتى ولو كان هذا الأخير أقل في السعر ، وهذا القرار قد يتناقى مع اعتبارات الرشادة والعقلانية التي اتخذ فيها هذا المستهلك قراره ، فلابد مسبقا رؤية عن إسرائيل التي ترفض نمط الثقافة التي اتخذ فيها هذا المستهلك قراره ، ولديه قيم تركز لنحيازها ضدها ومن المنتج الذي ينتمي الاستمرار في السلام وتعرب حيث نشاء ولديه قيم تركز لنحيازها ضدها ومن المنتج الذي ينتمي إليها .

ما نريد أن نخلص إليه في هذا الشأن هو ضرورة أن تواكب الحركة الثقافية المصرية على الصعيد الإقليمي الدور المصري على الصعيد الاقتصادي والسياسي ، ذلك أن الثقافة تقوم هنا مقام القواعد والتحصينات الخلفية العميقة التي تعزز من فاعلية الأدوات الأخرى التي تستعين بها مصر في دعم دورها ونفوذها في الإطار الإقليمي ، وأهم ما يميزا اللجوء للثقافة في إطار هذا الدور هو التلقائية والطبيعية ، فليس ثمة افتعال على أي نحو في هذا الاستثمار ، فمصر تقوم بهذا الدور تقليديا ومنذ القدم ومما يتبقى هو تنظيم هذه الأدلة وإنماجها في مجمل الأدوات التي تكفل تحقيق الدور المصري على المناسطة الإقليمية وتغير خريطة للفاعلين الإقليميين مع التسوية وفي ظل شروطها .

ولاشك أن الدور المصري في المرحلة المقبلة سيظل خيارا رسميا ونخبويا مالم يدرك كل مواطن أنه قادر على الإسهام في تدعيم دور مصر بادئنه وعمله في أي من المجالات المتاحة والممكنة فحين بحاجة لتعبئة حقيقية تبدأ بالتعليم والإعلام والمؤسسات الثقافية والدينية وتكفيل كافة القوى السياسية والاجتماعية ^(١) من أجل إنجاز هذه المهمة . ويفترض ذلك توسيع هامش المشاركة السياسية وإجراء إصلاحات سياسية جذرية من شأنها إعمال حقوق المواطنة كافة في التطبيق دون إهمال واجباتها ، أو دعم عملية للمقرطة في المجتمع المصري ودعم روح المسؤولية وروح الرسالة في الممارسة السياسية والثقافية .

وبدون ذلك سيبقى خيار الدور المصري رهن التصورات النظرية أو رهن البيروقراطية وكلاهما ليس كافيا لمواجهة التحديات المقبلة والتي تطرق الأبواب بقوة وتأمل في صياغة استجابة بمستوى هذه التحديات على كافة الصعد التي أشرنا إليها .

◆ الهوامش ◆

- (١) أنظر د . عبد المنعم سعيد : مصر والاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي نظرة استراتيجية من الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي : الفرص والمخاطر ، كراسات استراتيجية العدد ١٨ ، نوفمبر ١٩٩٣ .
- (٢) عبد الفتاح الجبالي : الاقتصاد المصري وتحديات التسوية .
- (٣) د . عبد المنعم سعيد : من الجغرافيا السياسية الى الجغرافيا الاقتصادية للتغير في دور مصر الاقليمي ، في الدور الاقليمي لمصر في الشرق الأوسط ، محرر ، د . عبد المنعم المشاط
- (٤) د . عبد المنعم سعيد ، نفس المرجع السابق .
- (٥) جان لوكا : الاقتصاد ضد الثقافة في تفسير الديناميكيات السياسية ، في التحولات السياسية للحديثة في الوطن العربي ، اعداد وتقديم د. مصطفى كامل السيد ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٨٩ .
- (٦) د . عبد المنعم المشاط : القدرات المصرية المؤهلة للدور الإقليمي : في الدور الإقليمي لمصر ، تحرير د . عبد المنعم المشاط ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٥ .

رقم الإيداع بدار الكتب

١٩٩٧ / ١٠٦٩٣

هذا الكتاب

أفضى التغير العالمى والتغير على الصعيد الإقليمى إلى إعادة التفكير، والنظر فى تحديد ورسم الدور الإقليمى لمصر، على ضوء التطورات الجديدة وإعادة تكييف هذا الدور ليتلاءم مع الحقائق الآخذة فى التشكل إقليمياً وعالمياً، ذلك أن الدور الإقليمى لمصر لا يتم تحديد معالمة مرة واحدة وإلى الأبد، وإنما هو عملية جدلية مستمرة وفق تقويم وتقييم لمؤهلات هذا الدور من النواحي العسكرية والسياسية والإقتصادية والبشرية والجغرافية، وقدرة هذه المؤهلات على أداء هذا الدور فى ظروف عالم يتغير بمعدلات متلاحقة وينفع بتأثر هذا التغير إلى البيئة الإقليمية.

ويجمع الكثيرون، باحثون ومؤرخون، على أن لمصر حساسية خاصة إزاء التغير العالمى، وإزاء مايموج به العالم من تيارات سياسية وفكرية وتحديثية. ويستند هذا الإجماع إلى "عبقريّة المكان" واعتبارات الموضوع والموقع للراحل الكبير جمال حمدان، حيث أتاح موقع مصر الفريد بين قارات العالم القديم وشواطئ البحر الأحمر والمتوسط وإرتباطها بمنابع نهر النيل، أتاح إقامة علاقات تتسم بالتداخل والتشابك من ناحية، والتعاون والصراع من ناحية أخرى. وفى الحالين لم تخرج مصر صغر اليدين من هذه التجربة التاريخية الفريدة حيث إستطاعت أن تنسج صيغة أو نموذجاً لهذه العلاقات ومرجعية تمكنها من البقاء وصيانة الأمن وتنمية قدراتها الوطنية.

حول ذلك الدور المصرى فى الإقليم العربى تنور أبحاث هذا الكتاب الذى يركز بصفة خاصة على تأثير عملية تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى على أبعاد هذا الدور، الإقتصادية والأمنية والسياسية والثقافية والإعلامية، ساعياً إلى التعرف على طبيعة ومدى التغير فى تلك الأبعاد فى ظل هذه العملية.

